المتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية

وأثرها في السياسة الخارجية الليبية

1990-2003 م



فتحي معتوق أمحمد

مجلس الثقافة العام

المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية
وأثرها في السياسة الخارجية الليبية

المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية
وأثرها في السياسة الخارجية الليبية

حسن أبو سيف الكويتي

إصدارات

مجلس الثقافة العام

الإشراف العام

أ . د . سليمان صالح الغويل

لجنة الإعداد والإشراف

ناصـــــر الدعيــــــسي

علــــــي الفــــــلاح

هلــــــيل البــــــيجو

جابــــر نــــور ســــلطان

محمــد عــبدالله الترهونــي

ســـالم أحمـــد الأوجلـــي

المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية

« وأثرها في السياسة الخارجية الليبية »

(2003 - 1990)

فتحي معتوق أمحمد

الناشر
مجلس الثقافة العام

اســــــم الكـــــتاب	المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية
تألـــــــــــــــيف	فتحي معتوق أمحمد
ســـــنة النـــــشر	2008م
رقـــــم الإيــــداع	778 / 2008 م
الترقـــــيم الدولـــــي	978 - 9959 - 38 - 701 - 1
تـــــصميم الغـــــلاف	علي العباني
التنفـــــيذ الفنـــــي	دار قـــباء الحديثة - القاهرة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيس - مجمع المؤتمرات - سرت

هاتف 002185468622 - بريد مصور 002185473161

فـرع طرابلس - عمارة الواحات - شارع عمر المختار

هاتف 00218214449894 - بريد مصور 00218213335388

ص ب 2764 طرابلس

فـرع بنغـازي - الفويهات الغربية - الطريق الدائري الثاني

هاتف 00218612241577 - 00218612241578

بريد مصور 00218612241576 - ص ب 9351 بنغازي

بريد إلكتروني - LCC2_2005@Yahoo.ca

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

(طـه آية 114)

الإهــداء

أتقدم بإهدائي إلى أولئك الذين لا يزالون في رباط إلى يوم الدين، إلى شعب الجبارين، الذين هم وحدهم دون غيرهم يدافعون عن وجود عربي يكاد يختفي، وعن عرض منتهك، وعن حق يكاد يضعف أمام الباطل، وعن كرامة عربية مخدوشة، وعن حلم عربي شعبي في الوحدة يكاد يكون سراباً، يدافعون عن وطن عربي مثقل بالجراح يكاد ينزف دماً، يدافعون عن ماء وجه العرب الذين ذهب ماء وجههم غورا. أطفال وشيوخ ونساء لا جريرة لهم سوى أنهم أمسكوا بأيديهم الخشنة بحجر الوطن ليدافعوا به عن الوطن، إلى أولئك الذين جعلوا الغطرسة الإمبريالية الأمريكية تغرق في مياه دجلة والفرات .

كما أهدي هذا العمل إلى وطني الجميل، الذي لم يبخل عليَّ في شيء قط ممثلاً بالأب الكبير الذي جاء في فجر الفاتح من سبتمبر عام 1969 بثورة التغيير والتطهير.

كما لا يفوتني أن أهدي عملي هذا إلى سر الوجود، وأرجو أن لا يكون في إهدائي هذا لهما أفٌ أو نَهَرٌ. ويطيب لي أيضاً أن أعرج بإهدائي هذا إلى كل إخوتي دون استثناء، كما لا أسقط من إهدائي هذا زوجتي ورفيقة دربي، وأرجو أن يكون عملي هذا حافزاً لأبنائي في بناء مستقبلهم بإذن الله. كما يطيب لي بطيب مسك الختام حيث **إنني تعمدت أن أُطَيِّبَ إهدائي له** بطيب مسك الختام لأستاذي الفاضل الرجل المضياف، الشرقي الكريم، العالم المتواضع، البشوش الضاحك عند اللقاء، الناصح المتمرس بحنكته في الحياة، الباعث للأمل في حواره، المقنع القنوع نَهَلْتُ من علمه الغزير ولا زلت.. وهو الرجل الدكتور إسماعيل صبري مقلد .

المقدمـة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد خلق الله أجمعين في الأولين والآخرين محمد ﷺ.

إن الأسـباب التي دفعتني إلى تناول هذا الموضوع بالذات هو تعدد الأحداث السـياسية الدولـية والإقليمـية المهمة التي رأيت فيها حدوث تغيرات في سياسات الدول حيال تلك المتغيرات، كما أن طبيعة تلك المتغيرات كانت في كثير منها غير مـتوقعة بالشكل الذي حدثت فيه، فعلى سبيل المثال انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل يكـاد يكـون مفاجئاً للمحللين، والذي أدى إلى انهيار مفاجئ وقوي جداً في ميزان القـوى العالمـي، الأمر الذي نتج عنه ظهور هيمنة القطب الآخر بقيادة الولايات المـتحدة الأمريكية، والغريب في ذلك أن الولايات المتحدة تعاملت مع العالم بهيمنة لـم تكـن معهودة في السابق، كانت تغذيها في ذلك نزعة الانتصار والتفوق على الاتحـاد السـوفيتي فـي السـابق. والمتغير الثاني والمهم، من حيث نتيجة الآثار والتداعـيات التي ترتبت على حدوثه وهو أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي تمثل فـي الهجـوم على رمزي سيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهما الاقتصاد حيث وجهـت الـضربة الأولـى إلى مبنى التجارة العالمي في نيويورك، ورمز السيادة السـياسية حين وجهت الضربة الثانية إلى مبنى البنتاجون الأمريكي في واشنطن، الأمـر الذي ترتب على تلك الهجمات آثار جانبية، وتداعيات عصفت بكيان أنظمة سياسية كانت موجودة من ضمن دول المجتمع الدولي، وتمثل ذلك في القضاء على نظام حكم طالبان في أفغانستان ونظام الحكم في العراق، وكانت الحجة في القضاء علـى هـذين النظامـين محاربة الإرهاب والقضاء عليه، حيث كانت أيديولوجية الحـرب علـى الإرهـاب هي أهم تداعيات وآثار أحداث 11 سبتمبر، ناهيك عن الأحـداث العالمية الأخرى فيما بينهما مثل حرب الخليج الثانية، والتدخل في حرب "كوسوفوا"، واتهام ليبيا بقضية لوكربي، وقضية الطائرة الفرنسية U.T.A، والتخلي الليبـي عـن أسـلحة الدمار الشامل، هذه وغيرها كانت متغيرات كفيلة بأن تجعل

الــسياسة الليبية تتعامل معها بشيء من الحذر والمرونة في نفس الوقت، حتى ولو تطلب ذلك تغييراً في لغة الخطاب السياسي الليبي من لهجته المتصلبة المتشددة في معاداتــه للــولايات المتحدة بشكل مباشر إلى لهجة المرونة والدبلوماسية بعيداً عن التصلب، وفي ذلك تجنب وابتعاد عن الصراع الذي عرفه البعض على أنه "تنازع الإرادات الوطنــية، أو بتعبير أدق هو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفق تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها .. الخ، بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ورغم كل ذلك فقد يظل الصراع مستمراً بكل ضغوطاته وتوتراته دون أن يصل إلى نقطة الحرب.[1]

وقد يتطور الصراع إلى أن تقع الحرب كما حدث ما بين العراق والولايات المــتحدة الأمــريكية وقد ينتهي الصراع دون الوقوع في حرب كما حدث ما بين الاتحــاد الــسوفيتي الــسابق وأمريكا متمثلاً في نهاية الحرب الباردة بينهما، فإن الــسياسة الخارجــية لأي دولـــة هي في "حقيقتها مجموعة المبادئ والأهداف التي تقــررها الدولـــة لنفــسها وتــضعها موضع التنفيذ والتي تحدد نمط سلوكها عندما تــتفاوض مـــع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية، أو تنمية تلك المصالح وتطويــرها والتـــي ترغب في تحقيقها على المستوى الدولي.[2] وهذا ما حرصت علـــى اتِّــباعه السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية المتفــردة بــزعامة وقــيادة العالم، دون أن يتطور الصراع فيما بين الدولتين حتى يــصل إلى درجة الحرب، وسنلاحظ ذلك من خلال الآلية المرنة التي تعاملت بها ليبــيا في أزمتها وتوتر علاقاتها مع الدول الغربية الأمر الذي أكسبها ود وتعاطف المجــتمع الدولي في الخطوات التي اتبعتها ليبيا مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا، في

---

(1) James H Laue, Contributions of Emerging Field of Complicit Resolution" in: W. Scott Thompson (et. Al) eds, Approaches to pease: An intellectual Map Washigton, D. C.: United States Institute of Pease, 1991, p.p. 300-302.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية ــ النظرية والواقع، الطبعة الثانية، عام 2002، صــ 114 .

ظـــل متغيرات سياسية إقليمية ودولية حتماً كان لها دور في أن تجعل ليبيا تتعامل بذاك الشكل المرن. لأن طبيعة تلك المتغيرات السياسية الدولية قلبت موازين القوى والتكـــتلات والـــتحالفات الدولية، ووضعت البشرية أمام منطق مرحلة جديدة خلقت نوعاً من اللاستقرار.

وبعـــيداً عـــن الإطالـــة في المقدمة، سأترك للقارئ الاطلاع على مزيد من المعلومات في ثنايا هذا الكتاب المتواضع.

مدخل تمهيدي

"من بداهة القول أن نذكر إن تصلب أي استراتيجية دولية وافتقارها إلى القدرة على التكيف المرن في مواجهة الضغوط والتحديات التي تفرزها ظروف الواقع الإقليمي أو الدولي الذي تتعامل معه، ذلك أن مثل هذا النوع من الاستراتيجيات مهما رصد له من إمكانيات أو توفر له من طاقات وموارد، فإنه يظل معرضاً بحكم تحيزه لبعض مفاهيم ضيقة أو لأساليب عمل جامدة لا يحيد عنها ولا يتراجع، لاحتمال الفشل والانتكاس، وهو في كل الأحوال يظل أعجز من أن يحقق مردوداً إيجابياً يوازي ما ينفق عليه وما يضيع فيه" [1]. فلابد من الإيمان بوجود حالة تأثر متبادل ما بين السياسة المحلية التي تمثل مواقف الدولة، وما بين السياسة العالمية التي تمثل مواقف أعضاء المجتمع الدولي معاً. فالدولة تتأثر بما يدور في المحيط الخارجي الدولي، وفي نفس الوقت تحدث إضافة من سياستها المحلية إلى طبيعة السياسات والمتغيرات الدولية .

ولكن في ظل متغيرات دولية كونية مترابطة ومتشابكة التأثير، سأحاول هنا أن أدرس حالة ليبيا، ومدى تأثر سياستها الخارجية بالمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، وكذلك الكيفية التي تعاملت بها ليبيا مع تلك المتغيرات بشقيها الإقليمي والدولي، وبكل ما انطوت عليه من ضغوط وتحديات، وهل كانت ليبيا مرنة في التكيف مع هذه التحديات أم أنها كانت جامدة لا تولى حيزاً للمرونة في تعاملها مع هذه التحديات الدولية ولو كلفها الكثير من الإنفاق أم أن مصالح الأمن الخارجي وتنظيمها تمثل الهدف الغالب في فعاليات ونشاطات

(1) دكتور إسماعيل صبري مقلد، "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات" ص13.

السياسة الخارجية للدولة الليبية[1]؟ كما سيتناول هذا الكتاب في جوهره مواقف السياسة الخارجية الليبية قبل سنة 1991م لتظهر مدى اهتمام الدولة الليبية في نهـج سياسـتها الخارجية، والتركيز على أهمية الوحدة العربية وما قدمته ليبيا للعرب من مشاريع وحدوية سواء كانت بشكل ثنائي مع بعض الأقطار العربية أو بـشكل جماعي عبر مشروع وحدوي كبير قدم لجامعة الدول العربية بشكل رسـمي، كما سنظهر الدور الليبي باتجاه مساعدة حركات التحرر الوطني في مخـتلف مـناطق العالم، حتى وإن كان يتعارض مع سياسات دول أخرى في الجانـب الآخـر، ومـا كان لهذا العمل من مبررات من الجانب الليبي لدرجة إضـفاء الشرعية الإنسانية حوله، والدعوات المتكررة من جانب ليبيا لتحريض شـعوب دول العـالم الـثالث ضـد الدول الغربية الاستعمارية من وجهة نظر الـسياسة الخارجية الليبية. وما ألحق بليبيا من جراء تبنيها لمثل هذه المواقف مما عرضها للعدوان في خليج سرت، وبالغارة على مدينتي طرابلس وبنغازي. ومحاولـة قتل الزعيم الليبي معمر القذافي، وما أعقبه من حصار قارب عشر سـنوات. وموقـف ليبـيا من حرب الخليج الثانية عام 1991، وعدم اقتناعها بمشروعية التحالف الدولي حتى وإن كان يحمل صك مصدق بقرار من مجلس الأمـن الدولي. والاهتمام الليبي بالقارة الإفريقية والتنبيه الدائم والمستمر نحو سلب ثروات هذه القارة من قبل الدول الاستعمارية الغربية.

والموقف الليبي الرافض للانصياع العربي نحو الكيان الصهيوني من خلال عملـية السلام المشبوهة، وما أعقب مؤتمر مدريد من تنازلات عربية بالجملة دون أدنى حق للشعب الفلسطيني على أرض الواقع.

وأخيراً صفاء الأجواء بين خصوم الأمس بتحسن وتقارب وجهات النظر

---

(1) دكـتور ثامـر كامـل محمد، "تداعيات عاصفة الأبراج - الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة"، دار اليازوري العلمية الطبعة الأولى، 2002، ص 10.

بـين الـسياسة الخارجـية الليبية والسياسة الخارجية الأمريكية، وتخليها عن التـصلب والشدة في مواقفها حيال ليبيا كما هو الحال في التحسن الملحوظ في العلاقـات الليبية البريطانية والفرنسية، كل هذا التقارب بين الدول الثلاث ينبع من المرونة وعدم التعنت أمام التحديات والضغوطات الدولية الراهنة، حتى وإن فهم من قبل الآخرين على أنه انصياع ليبي للغرب، كل هذا وغيره سنأتي على ذكره بالتفصيل والتحليل الموضوعي .

وفـي هـذا الكـتاب سأتناول بالتفصيل مدى تأثر السياسة الخارجية الليبية بالمتغيـرات الـسياسية الإقليمـية والدولية من سنة 1990-2003،في ظل النظام العالمـي الجديـد "أحـادي القطبـية"، وقد تم الاختيار لهذه الفترة على اعتبار أنها احـتوت علـى أحـداث عالمية هامة على المستوى السياسي للسياسة الدولية، وأن طبـيعة تلك المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية في تلك الفترة لابد وأن يكون لها آثـار علـى سياسات الدول، وإن كانت هذه الآثار ليست بنفس الدرجة على مجمل الـدول، إلا أنهـا بدرجات متفاوتة نالت آثارها الكثير من الدول بالذات الدول التي تقع في محيط جغرافي قريب، أو في وسط بؤر الصراع الدولي .

علـى سبيل المثال دول الشرق الأوسط نظراً لأن هذه المنطقة ذات أحداث سـاخنة مـن حـيث تفجـر بؤر الصراع دائماً في تلك المنطقة، سواء كانت هذه الصراعات ذات دوافع وأسباب تأتي من الداخل، أي من داخل المنطقة مثل اجتياح العـراق للكـويت، ومـثل وجود حالة توتر دائمة في المنطقة بسبب وجود الكيان الصهيوني، أو بسبب دوافع خارجية في المنطقة .

ومـن هـذه الأحـداث السياسية العالمية، التي تعبر عن طبيعة المتغيرات الـسياسية الإقليمـية والدولـية، حرب الخليج الثانية، وما تركته هذه الحرب على الـصف العربي، حيث إنها أحدثت به شرخاً من حيث تباين وجهات نظر، ومواقـف الدول العربية كمواقف سياسية تباينت فيه الدول العربية .

حـيث إن حرب الخليج الثانية كانت هي مرحلة التمهيد الفعلي لولادة النظام

العالمـــي الجديـــد. والإعـــلان الرســـمي عن نهاية القطبية الثنائية بسقوط الاتحاد الـــسوفيتي، حـــيث إن هـــذا السقوط لم يكن قاصراً على الاتحاد السوفيتي، بل كان إعلانـــاً عن سقوط منظومة كاملة تحتوي على العديد من الدول التي كانت محسوبة علـــى الاتحاد السوفيتي السابق. وإعلاناً أيضاً عن بداية انفراد أمريكي تام بالنظام العالمي الجديد، أي ولادة القطب الواحد .

ومـــا تـــبع ذلك من تصفية الحسابات مع الدول التي كانت ترى أمريكا أنها كانـــت محسوبة على المنظومة الاشتراكية "الشيوعية"، حيث تم اتهام بعض الدول وتوريطها في قضايا تكبل حركتها على مستوى السياسة الخارجية، كما حدث لليبيا مـــن توريط في "قضية لوكربي"، وما نجم عنها من حظر جوي ومقاطعة اقتصادية امـــتدت لتـــصل قرابة عشر سنوات، وكانت تلك القضية هي إحدى إفرازات وآثار المتغيرات السياسية الدولية التي تعرضت لها ليبيا في تلك الفترة، ليس هذا فحسب، بل إن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990-2003 كانت مليئة بالأحداث السياسية الأخـــرى التـــي جعلـــت الـــدول أمام محك عملي لتحديد مواقفها حيال "الإرهاب" ومقاومته، والتعاون التام مع أمريكا لمحاربته، حتى وإن لم يكن هناك تحديد واضح وبيِّن "لمفهوم الإرهاب" حتى الآن، وذلك بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وما نجم عن تلك الهجمات من إعطاء مبرر لأمريكا بأن تحارب الإرهاب في أي مكان من العـــالم حتـــى ولـــو كان في ذلك تدخل واجتياح لبعض دول العالم، كما حدث في اجتـــياح أفغانـــستان والعراق. كل هذه المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية ألقت بخـــيوطها علـــى السياسة الخارجية الليبية، من حيث إنها جعلت السياسة الخارجية الليبية تتعامل بشيء من الحذر مع تلك المتغيرات .

كما يهدف الكتاب إلى الاطلاع على الموقف السياسي الليبي الخارجي من هـــذه المتغيـــرات، هل كانت ليبيا جامدة ومتصلبة ومتشددة في مواقفها حيال تلك المتغيـــرات أم تعاملـــت معها بكل مرونة تجاوباً منها مع طبيعة الواقع والمرحلة التي تعيشها؟

أيضاً أحاول التعرف على مدى الدور الذي لعبته ليبيا نحو الاهتمام بالعرب

ككيان لابد أن يكون له وزن في ظل هذه المتغيرات الدولية الجديدة. أيضاً سنطلع على الدور الليبي في الاهتمام بالقارة الأفريقية، وخلق كيان وتكتل دولي أسوةً بالاتحاد الأوروبي، ولو في أبسط صورة. كما سأحاول التعرف على موقف ليبيا حيال جامعة الدول العربية، والاهتمام الليبي بتحريض دول العالم الثالث بالتمرد ضد السياسات الغربية الداعية إلى الهيمنة وسلب موارد الشعوب .

ومن طبيعة البحث العلمي أن يقوم على فرضية أو مجموعة فرضيات، ومن شروط البحث العلمي إخضاع هذه الفرضية للدراسة العلمية الواقعية بكل حياد علمي، وأن يتعامل مع الفرضية كما هي عليه في الواقع حتى يخرج "بنتيجة" علمية محايدة تعبر عن طبيعة الفرضية. وعليه فإنني سأحاول التعرف على طبيعة النتيجة لفرضية الكتاب هذا، في حين أن هذه الفرضية متداخلة مع بعضها من حيث تعدد الجوانب فيها وهي:

1- أن التوجه الليبي إلى أفريقيا كان أكثر بسبب الموقف العربي من الحظر المفروض على ليبيا منه كنتيجة للمتغيرات الدولية التي حدثت بعد عام 1992.

فهذه الفرضية تحتوي على العناصر التالية:

- توجه السياسة الخارجية الليبية نحو أفريقيا .
- الموقف العربي من الحظر المفروض على ليبيا .
- المتغيرات الدولية التي حدثت بعد عام 1992 .

فهل كان التوجه الليبي نحو أفريقيا نتيجة الموقف العربي حيالها ؟! أم أن طبيعة المتغيرات الدولية هي التي جعلت ليبيا تتوجه نحو أفريقيا ؟! أم الاثنان معاً؟! هذا ما سأحاول التعرف عليه من خلال هذا البحث .

حيث إن هناك فرضية أخرى وهي كالآتي:

"إن الدور السلبي للدول العربية تجاه ليبيا أدى إلى الدعوة إلى الانسحاب من جامعة الدول العربية " .

حــيث سيتم التطرق لهذه الفرضية من خلال موقف ليبيا حيال جامعة الدول العــربية، ومحاولة الدفع باتجاه تنشيط دور الجامعة العربية على مختلف الأصعدة، من حيث تطوير ميثاقها، وتعديل معاهدة الدفاع العربي المشترك. كما سيتم التطرق لهــذه الفرضية من خلال دعوة ليبيا إلى الوحدة العربية، سواء كانت دعوات على المستوى الثنائي ما بين ليبيا ودولة عربية، أو سواء كانت على المستوى الجماعي متمــثلاً في مشروع الاتحاد العربي الأخير الذي طرحته ليبيا وقدمته بشكل رسمي إلى جامعة الدول العربية لعرضه على الأنظمة السياسية العربية، بالإضافة إلى أنها وزعــته بشكل رسمي عبر أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على الملوك والرؤساء والأمراء العرب لدراسته واتخاذ ما يلزم بشأنه .

حيث إن هناك تساؤلاً يقوم عليه البحث بجانب الفرضيات وهو كالتالي:

إلــى أي مــدى تأثــرت الــسياسة الخارجية الليبية بالمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية ؟

وهــذا التــساؤل يــدور حــول الكيفية التي تعاملت بها ليبيا مع طبيعة تلك المتغيــرات، مــن حيث درجة التصلب والتشدد أو المرونة في تعاملها تجاه البيئة الــسياسة الخارجية. فهل يُفْهَمُ تبني ليبيا لمحاربة الإرهاب على أنه انصياع للرغبة الأمــريكية في الحرب ضد الإرهاب؟ وهل تخلي ليبيا عن مساندة حركات التحرر الوطنــية في مختلف الأماكن من العالم هو تراجع ليبي عن مبادئها ؟ أم أن طبيعة المتغيرات الدولية تفرض على ليبيا عدم التصادم مع طبيعة هذه المتغيرات؟

ويعــتمد الكــتاب في دراسته على تكامل المناهج، حيث يعتمد على المنهج التاريخي لتوالي الأحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية، وتناولها بشكل موضوعي وتحليلــي ومقارن. والسبب في اختيار المنهج التاريخي جاء كنتيجة موضوعية في هذا الكتاب، وذلك للاعتبارات الآتية:

أولاً: أن الفتـــرة الزمنية التي تناولها الكتاب وهي من عام 1990 – 2003 فترة زمنية منتهية.

ثانـــياً: أن أحداث تلك الفترة أصبحت في عداد الماضي ولا تصلح دراستها إلا وفق المنهج التاريخي.

حـــيث إن وجود المنهج التاريخي لا ينفي وجود مناهج علمية أخرى، وليس بالضرورة أن يكون هو الوحيد، وعلى ذلك فإنني اعتمدت على منهجين آخرين في هذا الكتاب، وهما المنهج التحليلي المقارن، ومنهج تحليل المضمون.

حـــيث اعـــتمدت على المنهج التحليلي المقارن في تحليل ومقارنة فترات زمنـــية معينة في حياة السياسة الخارجية الليبية، فقد قارنت ما بين الفترة الزمنية مـــا قـــبل عام 1990، في طبيعة العلاقات الليبية ـ الأمريكية، والعلاقات الليبية الأمريكية في التسعينات وحتى عام 2003، وهي بداية النظام العالمي الجديد في ظـــل هيمـــنة القطـــب الواحد بزعامة أمريكا فترتين زمنيتين مختلفتين من حيث طبـــيعة الأحداث فيهما، ومن حيث آلية التعامل معهما من قبل السياسة الخارجية الأمـــريكية والـــسياسية الخارجية الليبية، فحاولت أن أعتمد على المنهج التحليلي المقارن في تلك السياسات للدولتين، حيث إنني اعتمدت في هذا الكتاب أيضاً على اختـــيار " مـــنهج تحلـــيل المـــضمون "، وأخضعت آلية مضمون عمل السياسة الخارجـــية الليبية في فترات زمنية مختلفة تجاه أمريكا، وهما ما قبل سنة 1990 وما بعدها في ظل متغيرات دولية وإقليمية مرت بها ليبيا بظروف سياسية صعبة كبلـــتها لـــبعض السنوات مثل قضية لوكربي، فمضمون السياسة الخارجية الليبية المتمثلة في الخطاب السياسي الليبي في ظل أزمة لوكربي يختلف عن مضمونها ما قبل الأزمة.

الباب الأول

مرحلة ما قبل سنة 1990 المحاور الرئيسة للسياسة الخارجية الليبية

تمهيـــد:

انـــتهجت ليبيا عقب ثورة الفاتح سياسة خارجية نشطة على كافة المستويات تمثلت في:

1 - دعم قضية الحرية والسلام في أي مكان والوقوف في مواجهة الاستعمار:

اعتبـــرت الثورة قضية السلام كلاً لا يتجزأ لذا فهي، في إطار سعيها لتعميم السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، ترى أن قضية استقلال الشعوب وتحريرها أساس جوهري لإقرار السلام. ومن هنا عمدت إلى دعم الشعوب المكافحة من أجل حـــريتها دون التقـــيد بالأوضـــاع الجغرافية مع الحفاظ على مبدأ عدم التورط في النزاعات الداخلية المحلية.(1)

كما وقفت الثورة إلى جانب الأقليات المضطهدة، وذلك انطلاقاً من الحل الذي قدمـــته النظـــرية العالمية الثالثة لمشكلة الأقليات حتى تستطيع الحصول على حقوقها ورفع الاضطهاد عنها، يتساوى في ذلك كونها أقليات إسلامية أو غير إسلامية (2).

2 - الالتزام بتطبيق سياسة عدم الانحياز:

التـــزمت ليبيا بمبدأ عدم الانحياز، الذي يعني حرية التصرف دون التقيد بمواقف أي مـــن المعسكرين المتصارعين والالتزام في سلوكها بمبادئ الحق والعدل والمساواة، كمـــا دعـــت إلـــى إجراء عملية فرز بين الدول غير المنحازة انطلاقا من فهمها لعدم الانحـــياز بأنـــه الاستقلال الحقيقي. وهذا لا يتم بوجود قواعد أجنبية في أراضي الدول غير المنحازة، لذا دعت إلى تطهير هذه الدول من القواعد الأجنبية.(3)

---

(1) د. عطا محمد صالح، د. فوزي أحمد تيم، "النظم السياسية العربية المعاصرة"، الجزء الثاني، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط الثانية، 1426 ميلادية، ص 416.

(2) المرجع السابق، ص 416.

(3) المرجع السابق، ص 417.

3 - السياسة الليبية تجاه أفريقيا :

انطلاقا من الاعتبارات الجغرافية لليبيا، والتي تجعل منها بوابة لأفريقيا على العالم الخارجي، فقد عمدت السياسة الخارجية الليبية إلى إقامة روابط متينة مع دولها ودعم هذه الدول في كافة المجالات تحقيقاً للمصلحة المشتركة العربية الأفريقية.

كما وقفت في وجه التغلغل الإسرائيلي " الذي يعني عودة الاستعمار إلى أفريقيا بثوب وأداة جديدين"، وتحويلها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية من جهة، والحصول على دعمها في المحافل الدولية، لذا عملت السياسة الخارجية الليبية بنشاط مكثف لتوضيح طبيعة الدور الذي تقوم به إسرائيل كأداة أمريكية للتسلل إلى المنطقة.[1]

وبناء على ذلك لم تتوان ليبيا عن تقديم العون لكل حركات التحرر الأفريقية ضد تسلط الأقليات البيضاء التي كانت تمارس التميز العنصري، كما كان الحال في جنوب أفريقيا. فلم تتوقف ليبيا في دعمها لهذه الدولة حتى نالت ما تريد من وضع نهاية للنظام العنصري الذي تفرضه الأقلية البيضاء صنيعة الاستعمار الغربي في أفريقيا.

4 - الموقف الليبي من الدولتين العظميين:

انتهجت ليبيا سياسة تناهض الاستعمار والإمبريالية مما جعلها في موقع الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض سيطرتها على المنطقة العربية على حساب أمن واستقلال الأمة العربية، كما اتجهت نحو توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بسبب مساندته الكفاح المشروع للشعوب العربية ووقوفه إلى جانبها في نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية.

---

(1) المرجع السابق، ص 417.

5- الموقف من منظمة الأمم المتحدة :

التــزمت ليبيا بالمبادئ والأهداف التي تدعو لها الأمم المتحدة، والداعية إلى توطــيد الــسلم والأمن الدوليين، مع رفضها تسلط أي من الدول الكبرى على هذه المــنظمة. لذا دعت باستمرار إلى إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بما يتناسب والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية [1].

ويعتبــر حــق الــنقض – الفيتو – الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلــس الأمن من أهم القضايا التي تركز عليها الدبلوماسية الليبية حيث تعتبر هذا الامتياز بمثابة إلغاء لاستقلال كافة الشعوب وظلم لها[2].

6- النظام الدولي الجديد :

دعــت ليبــيا إلى تأكيد الحقوق المطلقة للشعوب في السيطرة على مواردها الطبيعية والاقتصادية حتى تستطيع تحقيق تنمية نفسها والخروج من وضع التخلف الــذي أورثــه لهــا الاستعمار، كما دعت إلى مواصلة الجهود من أجل إقامة نظام اقتــصادي دولــي جديد ينهى الاحتكار والاستغلال بين الدول، ويقضى على كافة مظاهر عدم المساواة والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية. [3].

وهــذا التوجه والنهج للسياسة الخارجية الليبية لا يلقى قبولاً ورضى من قبل الــدول الإمبــريالية الغــربية، خاصة وأن سياسات هذه الدول تتعارض مع النهج الفكري للسياسة الخارجية الليبية.

فإيديولوجــية الــسياسة الخارجــية الليبية ترى لزاماً عليها أن تنبه الشعوب والــدول إلى ذلك، والاستمرار في كشف وفضح كل المخططات الإمبريالية الغربية خصوصاً تجاه المنطقة العربية والتي تعتبر امتداداً طبيعياً للسياسة الخارجية الليبية.

---

(1) المرجع السابق، ص 418.
(2) المرجع السابق، ص 418.
(3) المرجع السابق، ص 418.

الفصل الأول

تطور العلاقات الليبية الأمريكية في مرحلة ما قبل 1990 : الاتجاه العام لهذه العلاقات

يعكس تطور العلاقات الأمريكية ـ الليبية نموذجاً واقعياً لحالة انتقال العلاقات بين الدول من مرحلة الاحتواء والتبعية شبة الكاملة (العهد الملكي) إلى مرحلة المواجهة الشاملة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. والملاحظ في هذا الإطار، أن منحنى المواجهة الأمريكية ـ الليبية، والتي تمتد زمنياً منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 وحتى نهاية 2000 لم يأخذ شكلاً تصاعدياً متصلاً، بل كان يترجم في الواقع درجة تطور العلاقات بين الدولتين من: " توتر، انفراج مؤقت، صدام مباشر أو غير مباشر "[1].

وهذا بمثابة مظهر حديث لصراع متجذر بين طرفين يقف كل منهما على طرفي النقيض في سياسته الداخلية والدولية؛ صراع بين ليبيا وهي تحاول أن تبني مشروعها السياسي والاقتصادي والقومي " باستقلالية "، وبين الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تسعى إلى تسوية الأوضاع السياسية العربية " تسوية نهائية" تكفل حماية مصالحها الاستعمارية في المنطقة واستقرارها [2].

لذلك قد يكون من المفيد في إطار تحليل المواجهة الأمريكية ـ الليبية الراهنة الوقوف على السياق العام الذي شهده تطور علاقات البلدين خلال حقبتين من تاريخ ليبيا الحديث: مرحلة " الملكية " ثم مرحلة " الثورة " بهدف استجلاء

---

(1) د. السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية، (1940 ـ 1992)"، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، يناير 1994م، ص 3.

(2) المرجع السابق، ص 3.

العوامل والأسباب الحقيقية الكامنة خلف هذه المواجهة، والتي أدت بعلاقات البلدين إلى التحول من مرحلة الاحتواء والتبعية إلى مرحلة المواجهة الشاملة.[1]

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا كانت تحكمها اعتبارات متعددة: داخلية وإقليمية وعالمية، ولم تكن مستقلة عن بعضها البعض، لكنها كانت متداخلة، وفي حالة تفاعل مستمر فيما بينها [2].

وبصفة عامة حكمت السياسة الأمريكية تجاه ليبيا أهداف مشابهة لتلك التي حكمت سياستها تجاه باقي دول المنطقة، وهي أهداف استراتيجية وإقليمية وتجارية، وتتمثل الأهداف الإستراتيجية، في حدها الأدنى، في منع استخدام أراضي ليبيا عسكرياً ضد الولايات المتحدة نظراً لموقع ليبيا ضمن دائرة منطقة الشرق الأوسط ذات الأحداث الساخنة. أيضاً عدم إتاحة الفرصة أمام أي دولة أخرى من استغلال موارد ليبيا وخاصة النفط، وكان المقصود بذلك في تلك الفترة الاتحاد السوفيتي السابق. بينما كانت السياسة الأمريكية أيضاً تعمل على تقليل احتمال نشوب حرب عربية إسرائيلية حتى لا يؤدي ذلك الوضع إلى إيقاف تدفق النفط إلى الأسواق الغربية؛ نظراً لاعتبارات قربه من سوق الاستهلاك الغربي وتميزه بالجودة. وحتى لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، والإبقاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية العاملة في مجال النفط الليبي، وعدم تعرض الجالية الأمريكية في ليبيا لأي خطر. كما أن أهداف السياسة الأمريكية كانت لا تتوقف عند حد معين، فهي أهداف متجددة ومتطورة بتطور الأحداث العالمية للسياسة الدولية الكونية بشكل عام، فاختلاف طبيعة المرحلة تتطلب اختلافاً في طبيعة الأهداف. ومن ضمن هذه الأهداف الرئيسة للسياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا عملت على عزلها عن بقية أجزاء الوطن العربي لتقوم بدور العازل بين المشرق العربي والمغرب العربي، وقد استعملت السياسة الاستعمارية الغربية منذ القرن الماضي تعبير " الدولة العازلة " Buffer state لتحدد دور ليبيا بين مصر وتونس.

(1) المرجع السابق، ص 4.
(2) المرجع السابق، ص 4 .

كمـــا حاولـــت الـــسياسة الأمـــريكية بتركيز جهدها لتثبت الإقليمية في ليبيا وتغذيتها في صورة الإقليمية البترولية لتكون في مواجهة هدف الوحدة العربية(1).

وطبقاً ل ـ .ديفيد نيوسوم، الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة في ليبيا فـــي العهـــد الملكي وحتى سبتمبر 1969، كانت مصالح الولايات المتحدة في ليبيا تتمثل في:

ـ حمايـــة الجالـــية الأمريكية في ليبيا، والإبقاء على توجه " الحكومة الليبية نحـــو الغـــرب، والحيلولة دون خضوع ليبيا لسيطرة قوة معادية، والدفاع عن ليبيا ضد الهجوم الخارجي.

وكانـــت الـــسياسة الأمـــريكية تعـــتمد على أن تكون ليبيا نقطة ارتكاز لها للانطـــلاق في عدة اتجاهات: أن تقوم بدور في أفريقيا الوسطى وبالذات المجموعة الفرنـــسية مـــن الـــشركات الأمريكية بالنفاذ إليها من ليبيا عن طريق التخفي وراء شـــركات ليبـــية آخذة بعين الاعتبار الصلات الوثيقة عبر التاريخ بين ليبيا وأفريقيا الوسطى، ورأت السياسة الأمريكية أنه من الممكن لليبيا بثروتها أن تلعب دوراً في تحقـــيق فكـــرة المغرب العربي المتميز المستقل عن المشرق العربي، فحثت على الـــسير في هذا الاتجاه. كما رأت أنه يمكن أن تكون ليبيا مركزاً رئيساً من مراكز الدعايـــة ضـــد الثورة العربية ومساحتها الرئيسية في القاهرة (2). ولم تتوانَ أمريكا في سيطرتها الاحتكارية على ما يزيد على 90% من بترول ليبيا. كما ظلت تجارة الـــولايات المـــتحدة مـــع ليبيا والمغرب وتونس تعكس النفوذ السياسي الإمبريالي والـــروابط الاقتصادية الإمبريالية، بل والتأكيد على بناء قواعد عسكرية، والتحجج بأنها تمد ليبيا بمعونة اقتصادية.

وقـــد بـــرز بوضوح أهمية ليبيا بالنسبة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوســـط من التقرير الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية للرئيس " أيزنهاور"

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 34.
(2) المرجع السابق، ص 34.

في عام 1959، وجاء فيه: " إذا فقد الغرب مركزه الاستراتيجي في شمال أفريقيا، تماماً، سيجد أن سيطرته على البحر المتوسط ستكون مهددة بصورة جدية، يضاف إلـــى ذلـــك أن شـــمال أفريقيا يحيط بالطرق التي قد يتبعها السوفيت في محاولتهم التغلغل في أفريقيا [1].

ويـــشير التقرير إلى الدور الذي تؤديه ليبيا في منظومة الأمن الغربية فـــي المـــنطقة. حـــيث تقـــوم ليبـــيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الأوسط والمغـــرب، كما إنها تحمي ـ ولو جزئياً ـ المغرب من زخم القومية العربية الـــذي ينبعث من القاهرة، وما دامت ليبيا صديقة للغرب فإن الغرب يستطيع الـــسيطرة علـــى الـــشاطئ الجنوبي، وعلى جزء من شرق البحر المتوسط، ولـــذلك أوصـــى التقرير بضرورة التدخل بمساعدة حليف إقليمي (إشارة إلى الـــرئيس التونـــسي الحبيب بورقيبة)؛ لإحباط أي محاولة انقلابية ضد النظام الملكي تدعمها مصر الناصرية [2].

ومن الأمور المؤسفة حقاً أن النظام الملكي كان يسير بتوجيهات المستشارين الإنجليـــز والأمريكيين الذين كانوا يركزون مجهودهم على إضعاف الشعب الليبي اقتـــصاديا واجتماعيا وفكرياً، بحيث يبقى تحت وصاية الاستعمار الغربي دائماً ولا يستطيع التخلص من التخلف الذي يحيطه من كل جانب. [3]

ومـــن الملاحـــظ أن الـــنظام الملكـــي البائد كان مثقلاً بالتناقضات السياسية والاقتـــصادية والاجتماعـــية، كما كان مرتبطاً كلية بعجلة الإمبريالية الغربية بقيادة الـــولايات المـــتحدة الأمريكية، ولقد بقيت الأمور على حالها دون تغيير يذكر بعد اكتـــشاف البتـــرول، وذلـــك وفقاً لاستراتيجية استعمارية ماكرة، وضُعت من قبل

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 34 ـ 35.
(2) نفس المرجع السابق، ص 35.
(3) أحمد محمد عاشوراكس "ريغان قاتل الأطفال، ومهندس العدوان على ليبيا"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، 1986م، ص 87.

بـــريطانيا والـــولايات المتحدة اللتين سعيا إلى حماية مصالحهما النفطية في البلاد بالتعاون مع النظام القائم [1] .

هـــذا وإذا نظـــرنا إلى خلفية الحكم الملكي نجد أنه كان لا يملك استراتيجية إيجابية تقوم على خدمة الشعب لتلبية مطالبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تـــاريخ ليبيا، قديمه وحديثه، يموج بأحداث كثيرة تعطي دلالة واضحة وبينة على الصمود الليبي ورفض الانصياع لأية شروط أجنبية مهما كلف ذلك الشعب الليبي مـــن تـــضحيات. وإذا تـــركنا الـــتاريخ القديم، فإن التاريخ الحديث للصراع الليبي مع الـــولايات المتحدة، والغرب خصوصاً، يؤكد أن حلقات النضال متواصلة ومتصلة وفي الـــتاريخ المعاصـــر يمكن فهم العلاقات الليبية ـ الأمريكية في إطار مرحلة مهمة: تبدأ مع بداية الثورة في 1 سبتمبر 1969 [2]. وتتمثل في " الموقف الأمريكي من الثورة".

فطـــبقاً لأيديولوجية الثورة الليبية، فلا حرية ولا استقلال ولا اقتصاد وطني ولا ثقافـــة وطنـــية بمعـــناها الواســـع ولا صحوة عربية قومية خالصة مع وجود الاستعمار المزدوج الإنجليز أمريكي وقواعدهما في البلاد [3].

فمـــنذ قـــيام ثورة الفاتح في ليبيا عام 1969 والولايات المتحدة الأمريكية لم تكـــن علـــى وفـــاق مع القيادة الجديدة، فكان التوتر الدائم هو السمة الغالبة لطبيعة العلاقات بينهما في تلك الفترة.

ولقـــد أشـــار ديفيد نيوسوم ـ السفير الأمريكى في ليبيا ـ إلى الحقيقة عندما كتب في صحيفة كريستيان سانيس مونيتور، في 17 يناير 1989، من أن المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا تعبر عن صدام بين طريقتين مختلفتين تماماً للنظر إلى الشرق الأوسط والعالم .

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 91.

(2) مصطفى بكري، "عملية الخيمة الخضراء ـ أسرار المؤامرة الأمريكية على ليبيا"، إصدارات مركز الفكر العربي للدراسات والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، فبراير 1992، ص20.

(3) أحمد محمد عاشوراكس، مرجع سابق، ص 96.

ولعـــلّ هـــذا مـــا يقودنا إلى التوجه المحوري في المشروع الثوري الليبي، والـــذي يتحدد هدفه العام بتحطيم سيطرة الإمبريالية أو الاستعمار الجديد في العالم الثالث. ولا سيما في الدائرة المحيطة بليبيا وبالتالي مناصرة كافة الحركات الثورية ـ عـــربية وغيـــر عـــربية ـ المعادية للولايات المتحدة والرامية إلى كسر شوكة الهيمـــنة الأمـــريكية، وإعـــادة صـــياغة نظـــام دولي، أكثر عدلاً وإنصافاً لقضايا وطموحات بلدان العالم الثالث [1].

نحن إذا أمام مواجهة تنتفي معها كل حسابات توازن القوى المباشر بين الطـــرفين، ولعـــل ذلك ليس مفاجأة تاريخية، فقد عرف العالم، وسوف يعرف الكثيـــر مـــن هـــذه المواقف والتي لم تكن نتيجة المواجهة فيها دائماً لصالح الأقوى عدداً وعدة. ولكن القضية تكمن في أن حدثاً بمثل هذه الأهمية له من الـــدلالات والآثار ما يتعدى في معظم الأحوال أطرافه المباشرة إلى النطاقين الإقليمي والدولي [2].

فـــإن جـــذور العدوان الأمريكي ضد ليبيا لم تكن وليدة اللحظة ولم تكن ولـــيدة الموقـــف الليبـــي من حرب الخليج، ولم يكن لعدم اعتراف ليبيا بالكيان الصهيوني. ولم تكن نتيجة العلاقات الليبية السوفيتية التي وصفها البعض بأنها قوية، إلا أنها كانت غير ذلك فلم تكن على هذا القدر من القوة والترابط لدرجة أننا لم نلاحظ وقوف موسكو مع طرابلس عندما تعرضت لغارة جوية أمريكية، ولم تكن كرد فعل تجاه سياسة الوحدة العربية التي كانت تنادى بها ليبيا لتوحيد الكـــيان العربـــي، ولـــم تكن كنتيجة لنهج ليبيا سياسة مساندة حركات التحرر الوطنية في شتى بقاع العالم، فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كانت تغذيه عوامل أخرى ومنها :

---

(1) د. السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية ـ 1940 ـ 1992"، ص 108 ـ 109.

(2) د. عـــبد المـــنعم سعيد، "أمريكا والعالم ـ الحرب الباردة وما بعدها"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، يناير، 2003، ص 240.

فقــدان أمــريكا لموقع جغرافي استراتيجي لها في المنطقة كانت تملك عليه أكبــر قاعــدة أمريكية خارج أرضها وهي ليبيا حيث كانت تملك عليها أكبر قاعدة عــسكرية أمــريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تعرف القاعدة باسم قاعــدة "ويلــس"، قاعدة جمال عبد الناصر حالياً، والتي كانت ركيزة تعتمد عليها لبسط نفوذها وسيطرتها. بالإضافة إلى اقترابها من مركز الحدث العالمى في منطقة ساخنة الأحداث والتطورات بفعل الكيان الصهيونى وتواجده في المنطقة، بالإضافة إلــى فقدان أمريكا لأهم مورد لها في المنطقة وهو النفط الليبي نظراً لما يتمتع به الــنفط الليبي من مواصفات تجعله محط أطماع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فقدان أمريكا لموقع يجعلها قريبة من العدو الغريم الأول لها وهو الاتحاد السوفيتى ســابقاً، ممــا يؤدي ذلك إلى حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من تبادل تجارى مرموق قد يكون بين ليبيا وأوروبا، وبين أوروبا وأفريقيا عبر ليبيا.

ولقــد عُبِّــرَ عــن ذلك بشكل علنى وصريح من خلال ما قام به ضد ليبيا الــرئيس الأمريكــى "رونالــد ريغن" فقد عَبَّرَ ذلك على أنه إنسان قد جاء إلى سُدَّة الحكــم لــيس لحل مشاكل أمريكا الداخلية والخارجية في سوء علاقاتها مع العالم الخارجــى. بــل جــاء وكأنــه يحمل أجندة واحدة فقط وهي خاصة بضرب ليبيا والقضاء عليها. لدرجة أن حكومته الجديدة في اليوم التالي لتوليها عقدت اجتماعها الأول بحــضور "رونالد ريغان"، وكان الموضوع الأساسي هو:"الإرهاب الليبي" ! ذلــك أن الأرض كانت قد حرثت بعناية لزرع سياسة متكاملة تستهدف تمزيق ليبيا وإسقاط حكومتها وإرغامها على الخضوع [1].

فقــد فــرض "ريغــان" في عام 1982 عقوبات اقتصادية قاسية ضد ليبيا، وبمقتضى هذه العقوبات جرى حظر استيراد النفط الليبي، كما جرى حظر تصدير المنــتجات الأمريكية إلى ليبيا [2]، بل الأمر لم يقف عند هذا الحد بل تمادت أمريكا

---

(1) د. يوســف أمــين شاكير، "سراب طرابلس ـ القصة الكاملة لمحاولات المخابرات الأمريكية لاغتيال القذافى"، أكاوكس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2004، ص 88.

(2) مصطفى بكرى، "عملية الخيمة الخضراء ـ أسرار المؤامرة الأمريكية على ليبيا"، ص 111.

فـــي ممارســـة أعمـــالاً لـــيس لها أول ولا أخر إمعاناً في الهيمنة والسيطرة على الـــشعوب، ولم تدخر أي جهد في أن توظفه للقيام بأي عمل ضد ليبيا، وكانت فترة الثمانينـــيات فترة مزدهرة للسياسة الأمريكية في صب كل اهتمامها بالجانب الليبي، وكأن العالم ليس به سوى ليبيا.

فـــي فبراير 1983 بدأت حشود عسكرية أمريكية قرب المياه الإقليمية الليبية وتـــواجد الأســـطول السادس الأمريكي قرب الشواطئ الليبية، وقد سبق للأخ القائد "معمـــر القذافـــي" أن حذر أمريكا قائلاً: إن التدخل العسكري الأمريكي إذا حصل ســـيفتح الباب لتدخل قوى عسكرية أخرى من خارج المنطقة الأمر الذي سيجعلها فـــوراً أمام حرب عالمية ثالثة والمسؤول عنها هم الإسرائيليون باحتلالهم لفلسطين والأراضي العربية الأخرى والأمريكيون بحمايتهم لهذا الاحتلال وتدخلهم في جميع هذه الجبهات الخطرة.

كمـــا قـــال الأخ " قائـــد الثورة ": " نقاتل فوق أرضنا قوات أمريكية عبرت المحـــيط الأطلـــسي والمحيط الهندي وبحر العرب والبحر المتوسط والبحر الأحمر ووصـــلت رؤوسنا، وهذا بالنسبة لنا هو الدفاع المشروع المقدس ولكن أمريكا في عهـــد ريغان لم تتغير في غطرستها وجبروتها ونواياها العدوانية ضد الجماهيرية الليبـــية، بدلـــيل أنه في شهر يناير 1986م أصدر الرئيس رونالد ريغان " فرماناً " رئاســـياً يأمـــر فـــيه رعايا الولايات المتحدة الأمريكية العاملين في ليبيا، ويتراوح عـــددهم ما بين ألف وخمسمائة شخص معظمهم يعملون في حقول النفط، بالمغادرة قـــبل أول فبرايـــر 1986م [1]. وهذه خطوة أمريكية أولية للإعداد للمعركة التي لا يعرف أي محلل مدى خطورتها وأبعادها وزمن عمرها إلا الأمريكان، إذا ما بدأوا فعلياً في الدخول فيها، وذلك بقدر استمراريتهم من حيث تطور أسلحتهم. بالإضافة إلـــى ليبـــيا أيضاً، وهذا يترتب على مدى استمراريتها في المقاومة، فنمط المقاومة الليبية هو أيضاً يحدد معالم المعركة، وفي محاولة أخرى في إطار ممارسة الضغط

---

(1) أحمد محمد عاشوراكس "ريغان قاتل الأطفال، ومهندس العدوان على ليبيا"، ص 111.

على ليبيا في 14 سبتمبر 1984 أبلغت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسيين الليبيين في الأمم المتحدة بأن عليهم الحصول على إذن خاص قبيل مغادرتهم نيويورك، وذلك في أشد الإجراءات تقييداً ضد أى بعثة أجنبية في الأمم المتحدة. وقد حددت الحكومة الأمريكية تحرك البعثة الدبلوماسية الليبية في نطاق ميلين (2.3 كيلو متر) فقط من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك مقارنة 25 ميلاً للبعثات الأخرى [1].

وفي 4 يناير 1986 أجبرت طائرة مدنية ليبية على الهبوط في فلسطين المحتلة من قبل الطائرات الإسرائيلية. وقد قامت قطع البحرية الأمريكية في المتوسط، التي شاركت في المناورات البحرية والجوية الاستفزازية قبالة السواحل العربية الليبية، بتوفير المعلومات الكاملة للإسرائيليين عن تحركات الطائرة المدنية التي كانت في رحلة خاصة من طرابلس إلى دمشق [2].

إن الحديث عن المؤامرات الإمبريالية الغربية حيال ليبيا، لم ولن تقف عند حد يمكن لنا أن نتصوره.

فإن الأول من سبتمبر لعام 1969 هو بداية الصراع الحقيقي في العصر الحديث، ناهيك عن أيام البحارة الليبيين في عهد أحمد باشا القرمانلي. وناهيك عن أسر السفينة الأمريكية فيلادلفيا من قبل البحارة الليبيين وما تركته هذه الحادثة في نفوس الساسة الأمريكان، وما تركته الهزيمة للأسطول الأمريكي ثلاث مرات متتالية لمحاولة السيطرة على مدينة طرابلس، إلا أن صلابة المقاومة للبحارة الليبيين، عبر أسطولها المتواضع، كانت بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها عظمة وجبروت الأمريكان. هذا هو التاريخ القديم والحديث لطبيعة العلاقات الأمريكية الليبية، فترات الصراع والمواجهة هي السمة الغالبة فيها، ولو حاولت أن أحصي كل المؤامرات التي حاولت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تدبيرها ضد ليبيا فلن

(1) المرجع السابق، ص 112.
(2) المرجع السابق، ص 114 ـ 115 .

أكــون ملمــاً بهــا لكثــرتها وتعددها، من حيث عمليات تجنيد العملاء ومن حيث محــاولات الاغتــيال المباشــرة، ومن حيث الاستفزازات، ومن حيث المقاطعات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين الليبيين الخ من الأعمال الأمريكية التي لا تستند إلى قانــون دولى ولا إلى عرف دولي. لدرجة أن هذه العلاقة بين الدولتين وصلت إلى طــريق مــسدود لا خيار فيه للتباحث والتحاور إلا عن طريق المواجهة والصدام المباشــر. وهــذا ما قد عبرت عنه بكل صراحة الغطرسة الإمبريالية الغربية من خــلال عدوانها المسلح المباشر على ليبيا في 15/إبريل/1986. فقد أعلنت أمريكا بهجــومها هــذا عن موقف صريح من قبلها بانتهاك سيادة الدولة (الدولة الليبية) ، وهــذا الانتهاك لا تؤيده ولا تبرره الشرائع السماوية. ولا الأعراف الدولية أيضاً، وهــذا بمــثابة فتح الباب على مصراعيه أمام الدول الكبرى في أن تبطش بسيادة الــدول الصغيرة، وعندها نصبح في وضع بعيدين فيه عن الحياة الطبيعية للشعوب فــي أوطانها، فإن المواجهة الأمريكية ـ الليبية في منتصف أبريل 1986 تكتسب أهمــية وخــصوصية متميــزة. فهــذه المــواجهة العسكرية المحدودة، والسريعة، والخاطفة، وعلى الرغم من أنها تأتى في السياق العام لتداعيات وتدهور متزايد في العلاقات بين البلدين إلا أنها تمثل تعبيراً وتجسيداً، لا يمكن الخلاف أو تباين الرؤى حوله، للنية المبيتة للعدوان العسكري الأمريكي ضد الجماهيرية، من خطة مدروسة ومــتفق علــيها، سعت الولايات المتحدة إلى تهيئة كافة مقومات ومعطيات مسرح عملــياتها، ولــم يكــن الخلاف حولها، داخل الدوائر الأمريكية، يتعلق بمضمونها وجــزئياتها، بقدر ما كان ينصرف إلى اختيار التوقيت المناسب للشروع العملي في تنفيذها، وذلك على ضوء أهدافها المحددة سلفاً[1].

إن خــصوصية تلــك المواجهة، لا تعنى انفصالها عن السياق العام للتردى الذي حدث في مسار العلاقات الأمريكية ـ الليبية. بل إنها مثلت حلقة ضمن سلسلة حلقات تلك المواجهات .

---

(1) د. السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية 1940 ـ 1992"، ص 345.

وباستدعاء وقائع وقضايا التداعيات في العلاقات بين البلدين، فإن الطريق إلى مواجهة منتصف إبريل 1986، تزاحمت خلاله عدة علامات وإشارات واضحة. تبرز في جانب كبير منها أن الصدام في التوجهات والرؤى السياسية، بين واشنطن وطرابلس الغرب، ونتيجة لتراكمات التدهور في العلاقات، وفي ضوء التصميم والعزم الأكيد من جانب واشنطن على إجهاض التجربة الثورية الليبية [1].

ولاحظنا أن من ضمن المخطط الأمريكي عند قيامها بالعدوان العسكري ضد ليبيا أن يسانده هجوم مصري من الشرق على ليبيا. وهذه محاولة إمبريالية غربية أمريكية بضرب العرب ـ بالعرب، معتقدة في ذلك بأن مصر ستوافق وبسرعة على العرض الأمريكي، وأن مصر ستجرى وراء تحقيق مصالحها حتى ولو كان على حساب تدمير الشعب الليبي وانتهاز فرصة العدوان الأمريكي على ليبيا، وكأن الموضوع تسابق نحو الغنائم بغض النظر عن كيفية الحصول عليها وهذا اعتقاد أمريكي غير واقعي، اصطدم بالرفض المصري العروبي القومي القاطع، وحاولت الدعاية الأمريكية بث ذلك عن طريق الـ "واشنطن بوست" وهي محاولات مضللة لا أساس لها من الصحة، ولو كان للادعاءات الأمريكية شيء من الصحة، لما توانت مصر لحظة واحدة في ضرب ليبيا واغتنام الفرصة.

وفي هذا السياق كشفت صحيفة "الأهرام" القاهرية في مقالة بارزة لرئيس تحريرها الأستاذ إبراهيم نافع، النقاب عن أن مصر رفضت ثلاثة طلبات من الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري أمريكي مصري مشترك ضد ليبيا، وأفادت الصحيفة بأن الولايات المتحدة أجرت ثلاثة اتصالات، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 1986 بغرض إقناع مصر للقيام بعمل عسكري مشترك، وأن مصر رفضت ذلك في المرات الثلاث انطلاقاً من سياسة مصر، بعدم توجيه السلاح المصري والمقاتل المصري ضد أي بلد عربي.

---

(1) المرجع السابق، ص 345.

وقائع العدوان الأمريكي على الجماهيرية الليبية :

"مـــن اســـتعراض التداعــيات في العلاقات الأمريكية ـ الليبية، يتضح أن الـــولايات المـــتحدة قـــد هيأت الرأي العام الأمريكي، بحملة إعلامية واسعة لتقبل الـــسلوك التدخلـــي، ووفرت مقومات مسرح العمليات لشن عدوانها المرتقب على الجماهيرية، بدعوى ضرب "بؤرة " هامة للإرهاب الدولي.

فمـــع الخـــيوط الأولـــى التي يستعد يوم الثلاثاء، الموافق 15/إبريل 1986 لنـــسجها لبدء يوم جديد في حياة الشعب الليبي والدنيا بأسرها، صحا الليبيون على أزيـــز طائرات، وأصوات انفجار، وهم إن فوجئوا، فإنهم لم يكذبوا خبراً، فقد ناموا ليلـــتها مدركـــين أن أســـاطيل الولايات المتحدة وطائراتها تقف على مرمى قذيفة جهنمية من بيوتهم ومن أمنهم وطمأنينتهم [1].

ففـــي الساعة الثانية صباحاً، شنت القاذفات الأمريكية المقاتلة من طراز F ـ 111 عـــدواناً واســـع الـــنطاق على منشآت عسكرية ومدنية في الجماهيرية، من خلال عـــدوان وصـــفه المـــراقبون العـــسكريون بأنه أوسع وأعنف عدوان منذ الحرب الأمـــريكية ـ الفيتنامـــية، واعتبره المحللون العسكريون أول نموذج تطبيقي للغزو المكثف والسريع منذ الحرب العالمية الثانية [2].

إن كل هذا الهجوم ليعطى دلالات على أن الإيديولوجية الغربية لا تعبر ولا تكن احتراماً للإيديولوجيات الأخرى، حتى وإن اختلفت معها، فالاختلاف سمة من ســـمات الحـــياة البشرية، وركن من أركان بناء الكون حتى يكتمل البناء، "فالخير" إيديولوجـــية" تخـــتلف عن إيديولوجية "الشر". والغريب في الأمر أن عقدة الهزائم الأمـــريكية فـــي كـــل مـــن فيتنام وكوبا وإيران ولبنان ـ يظن رونالد ريغان أنها مـــتواجدة فـــي العـــدوان على الشعب الليبي. الذي رأى أنه لا سبيل إلى وقف هذا الخطـــر إلا بالتـــصدي والـــتحدي مهما كلف ذلك من ثمن .. لأن في ذلك الحرية

(1) المرجع السابق، ص 362 ـ 363.
(2) المرجع السابق، ص 364.

والكـــرامة [1]. فقـــد وقع الهجوم، وتكبد الليبيون الخسائر حيث اعتبر ذلك العدوان انـــتهاكاً لسيادة الدولة الليبية مما تعارض ذلك العدوان مع مواثيق وقوانين المجتمع الدولي، وأوضح للعالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة لها من القوة العسكرية والتقنية ما يجعلها قادرة على الانفراد بزعامة العالم والتدخل في شئون شتى .

ورغم كل الاتهامات التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، طيلة فتـــرة الثمانيـــنات على وجه التحديد، وهي الفترة التي شهدت صعوداً ملحوظاً في درجـــة التوتر في العلاقات الأمريكية ـ الليبية ضد ليبيا باختلاف مجالاتها. فلم يعد كافـــياً للـــولايات المتحدة الأمريكية الهجوم الذي قامت به على ليبيا في 15 إبريل 1986م، فمـــا أن مرت الأيام والسنوات الثلاثة حتى بلغنا عام 1989ووجدت ليبيا نفـــسها أمـــام تهديد آخر بذريعة أخرى، لا لشيء، إلا لاستكمال ما لم يتم تنفيذه في عام 1986، فوجدت ليبيا نفسها أمام تهديد ما يسمى "بمصنع الرابطة". في محاولة جديـــدة ومـــتجددة لإيجـــاد ذريعـــة للتدخل العسكري ضد ليبيا، وطرحت الولايات المـــتحدة قـــضية مـــصنع الرابطة، وهي مسألة وأن كانت في شكلها الظاهري، لا تـــستحق كل هذه الضجة التي أحدثتها، إلا أنها في جوهرها تحمل مضامين وأبعاداً مخـــتلفة مع خطاب أمام مجلس الشئون الدولية، صرح به مدير وكالة الاستخبارات المركـــزية الأمـــريكية، ولـــيام وبـــستر، أن ليبيا بصدد بناء أكبر مصنع للأسلحة الكيميائية استطاعت الوكالة كشفه حتى الآن وأعرب عن قلقه المتزايد تجاه الخطر الـــذي يـــشكله انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية في جنوب وشرق أسيا، وفي مـــنطقة الشرق الأوسط، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان العربية الثلاثة: سوريا والعراق وليبـــيا [2]. وينطلق هذا التخوف الأمريكي من امتلاك هذه الدول الثلاثة لمثل هذه الأسلحة لتهديد مباشر لأمن إسرائيل. وهذا ما لا ترضاه إسرائيل نفسها. ناهيك عن

---

(1) أحمـــد محمـــد عاشور اكس، (ريغان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا)، مرجع سبق ذكره، ص .

(2) المرجع السابق، ص 467 ـ 468.

المؤامـــرة الأخـــرى والتـــي تم من خلالها اتهام ليبيا وهي قضية "لوكربى"، والتي سأتناولها بشيء من التفصيل في فصل خاص بها من هذه الكتاب.

خلاصة القول يتبين وبوضوح من مجمل سياق التحليل، مدى طبيعة السياسة العدوانــية والعدائــية مــن جانب الولايات المتحدة تجاه ليبيا، والتي أملتها عوامل وظــروف موضوعية يبرز في مقدمتها تعارض وتصادم توجهات ومسار الحركة الـــسياسية لكل من واشنطن وطرابلس الغرب، ورغبة ومسعى الأخيرة في مواجهة سياسة الهيمنة الأمريكية ـ بصرف النظر عن أشكال وطرق المواجهة ـ في العالم العربـــي وأفـــريقيا، بل في مناطق متعددة من العالم [1]. وبرز أن تكثيف الولايات المـــتحدة في العهد الريغاني من استمرارية سياسة الحصار والمقاطعة الاقتصادية، والعزل السياسي والدبلوماسي وحرب الأعصاب من خلال التحشيد العسكري قبالة الـــسواحل الليبية، بهدف خلق الظروف التي تتيح لها حل العقدة الليبية بانفراط قيادة القذافـــي وتـــواريه عـــن مسرح الأحداث الدولية، بأي صورة من الصور، بتدخل داخلي أو خارجي على السواء [2].

---

(1) د. السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية 1940 ـ 1992"، مرجع سبق ذكره، ص 463.

(2) المرجع السابق، ص 463.

الفصل الثاني

الدعوة إلى الوحدة العربية

انطلاقا من مبدأ كلاسيكي في علم الاجتماع السياسي، يمكننا أن نؤمن بوجود علاقة إيجابية بين التحديات والمخاطر الخارجية " والتوحد القومي"، وقد توسع عالم الاجتماع نديم البيطار في وصف هذه العملية، مظهراً أهمية المخاطر الخارجية في توحد فرنسا وإنجلترا وألمانيا (التي حققت وحدتها عبر مقاومة الاحتلال الفرنسي ؛ وإيطاليا التي وحدت وحدتها ... في صراعها ضد السيطرة النمساوية ؛ وروسيا وكندا والصين وغيرها[1]. ومن ناحية أخرى يجادل البيطار أن بعض البلدان المتجانسة من حيث الثقافة واللغة والأصل الأثنى والتركيب الاجتماعي مثل البلدان الاسكندنافية وبلدان أمريكا اللاتينية لم تشعر بضرورة الاتحاد، وذلك لأنه ليس هناك من خطر يهددها ".

لقد شدد البيطار بذلك على الجانب الإيجابي الذي تلعبه المخاطر والتحديات الخارجية في " دفع مجتمعات مجزأة أو كيانات مستقلة إلى الاتحاد السياسي، مشيراً إلى دور معركة فلسطين، "في الدفع والتحرك نحو دولة الوحدة العربية الثورية"[2].

بل أعتقد أن العوامل الداخلية لمثل هذه المجتمعات " المجتمعات العربية " ذات أهمية كبرى في تحقيق التوحد إذا ما قورنت بالتحديات والمخاطر الخارجية "العوامل الخارجية " بالذات إذا ما عاشت هذه المجتمعات صراعاً دائماً وعنيفاً من قبل البيئة الخارجية. ولكن حالة فلسطين تشكل عاملاً إيجابياً لتحقيق التوحد

---

(1) د. حليم بركات، "المجتمع العربي المعاصر ـ بحث استطلاعي اجتماعي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، يناير 2001، ص 59.

(2) المرجع السابق، ص 59.

القومـــي، فمـــبدأ السياسة الخارجية الليبية تجاه تحقيق الوحدة العربية في إطار " توحد قومي عربي" يكون منبثقاً من جميع العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية حتـــى يمكن بناء اتحاد قومي عربي قوى من كل جوانبه. حيث إن التركيز على المخاطـــر والتحديات الخارجية ليس كافياً وله بعض جوانب القصور، كما ركز على ذلك نديم البيطار حيث رأي: " أن التحديات الخارجية قد تعمل أحيانا باتجاه مـــزيد مـــن التجزئة. يبدو واضحاً حتى الآن أن المسألة الفلسطينية عملت باتجاه الـــوحدة مـــن ناحـــية، ولكنها عملت أيضاً إلى تزايد الصراع الداخلي وإلى خيبة الأمل الفلسطيني بالأقطار العربية[1].

وكي يلعب التحدي الخارجي دوراً إيجابياً في الدفع باتجاه الوحدة (فالمبدأ ليس مـــبدأ حتمياً مطلقاً)، لابد أن تتوفر له بعض الشروط ومنها، فيما يتعلق بموضوعنا، عـــدم ارتباط الحكومات العربية بقوى الاستعمار، وقوة الاتجاه الوطني بالمقارنة مع قوى التبعية، وحدوث انتصارات فعلية وحصول مشاركة شعبية وغيرها. وطالما أن هذه الشروط غير متوفرة فإن التحدي الخارجي قد يقود إلى مزيد من التجزئة [2].

وهـــذا هـــو حـــال واقـــع الأمـــة العربية، كيانات قطرية تتجه نحو الوحدة (الانعـــزالية) ولـــيس التوحد وهذا الاتجاه نحو القطرية لا يصب في مصلحة الدول العـــربية بـــشكل عام بتحقيق مصلحتها في التوحد بقدر ما يجعل الدول العربية في حالة تجزئة تكون عندها ضعيفة. ويجدر بنا أن نضع حداً لهذه التجزئة الاجتماعية والـــسياسية التـــي تفتت المجتمع العربي وتباعد المسافات النفسية والاجتماعية بين أفراده وجماعاته وأقاليمه القريبة والبعيدة. [3]

فالموقف السياسي الخارجي الليبي ينطلق من نبذ مبدأ التبعية " لقد سحقت التبعية إنسانيتنا بما فيه الكفاية، وبقدر ما تستمر عملية السحق هذه تطول أزمنة

---

(1) المرجع السابق، ص 60.
(2) المرجع السابق، ص 60.
(3) المرجع السابق، ص 459.

التخلف وتزداد صعوبات التحرر، فلا يجوز انتظار حل من الغرب الذي يصر علـــى علاقـــات التبعـــية. إن التبعـــية ليـــست مجـــرد سلب الموارد والأرض والممـــتلكات. إنهـــا قبل كل شيء سلب لإنسانيتنا وهويتنا ولطاقاتنا على النمو والإبـــداع والتفـــتح علـــى العـــالم، نحن في نظر هذا الغرب مساحة لا إنسانية مسطحة ومجرد مورد وسوق [1] .

فـــلا خـــروج من هذا الواقع إلا " بالوحدة العربية الكاملة "، وعليه ســـأتناول فكرة الوحدة العربية من ضمن أهداف سياسية، ومحددات فكرية للثورة الليبية.

أهداف السياسة الليبية ومحدداتها الفكرية.

إن تحديـــد أهـــداف السياسة الخارجية لأي دولة ما هو إلا تعبير عن رؤية النخـــبة الحاكمـــة أو القيادة المسيطرة سياسياً للدور الذي تقوم به بلدهم في السياق الإقليمي والدولي [2].

هـــذا صـــحيح بشكل عام في سياسات أغلب الدول باختلاف أنظمتها وباختلاف تـــوجهاتها من دولة لأخرى. ولكن هذا الوضع قد يتباين في وضع ورسم معالم السياسة الخارجـــية الليبـــية. فجماهيـــر المؤتمـــرات الشعبية الأساسية عبر مؤتمراتها الشعبية الأساســـية وترشـــيد من قيادتها التاريخية يتم رسم أهداف ومحددات السياسة الخارجية الليبـــية. ومن ثم تقوم اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي بتنفيذ هذه القرارات عبر السياسة الخارجية لليبيا مع الدول الأخرى التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات الـــسياسية والاســـتراتيجية بالأهـــرام، القاهـــرة، مـــصر، سواء كانت على المستوى العربي أو الإقليمـــي أو الدولـــي فـــأي هدف أو محدد للسياسة الخارجية الليبية يتم اتخاذه من قبل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية سواء كان بالرفض أو القبول.

---

(1) المرجع السابق، ص 458

(2) د. حسن أبو طالب، "مدخل لسياسة ليبيا العربية"، ص 59.

فتحقـيق الـوحدة العـربية هو هدف له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الليبـية. ولقد برهنت على ذلك في البيان الأول للثورة في 1 سبتمبر 1969م حيث تـضمن البيان كلمات (حرية - اشتراكية - وحدة) وهو ينطلق من رغبة ليبيا في "إحـياء دور القومية العربية في مواجهة التجزئة المصطنعة والصهيونية كما هي مجسدة في الكيان الصهيوني على أرض فلسطين [1].

كمـا أن هـناك مـداخل عدة للسياسة الليبية سأتناول منها مدخلاً واحداً هو مدخل الوحدة العربية .

يعـد هـدف الـوحدة العربية في التصور الليبي أساساً ضرورياً لكي تـنهض الأمة العربية برسالتها العالمية المنوطة بها، وطوال العقدين التاليين لحـركة الجـيش الليبـي، عبرت السياسة الليبية عن إيمانها المطلق بأهمية الـوحدة العـربية ،وأهمـية خلق كيان عربي واحد تندمج فيه قدرات العرب وإمكانـياتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد انطلق التصور الليبي من أهمـية الـوحدة الفـورية التـي تلغـي الحدود القائمة بين الكيانات العربية وبعـضها، علـى أن تقام دولة الوحدة العربية بمؤسسات واحدة وجيش واحد ورئاسة واحدة وهكذا [2].

إلا أن الظروف لم تقدر للتصور الليبي للوحدة العربية الفورية الاندماجية أن يـصبح تجـربة مكـتملة المعـالم. وذلك على الرغم من دخول ليبيا في عدد من الـتجارب الوحدوية خلال عقدي السبعينيات والثمانينات شملت دولاً عربية، سواء فـي المـشرق أو المغرب. ولكنها جميعاً فشلت وبعضها لم يدم سوى شهور قليلة، وإحدى هذه المحاولات انفصمت قبل أن تعلن رسمياً.

بـدأت أولى محاولات الوحدة الليبية العربية مع مصر في ظل الرئيس عبد

---

(1) المرجع السابق، ص 59.

(2) المرجع السابق، ص 60.

الناصـــر قــبل رحيله بعشرة أشهر، وهي المحاولة التي تمخض عنها توقيع ميثاق طـــرابلس ديسمبر 1969 وتضمن الميثاق المذكور تكوين ما سمى بالجبهة القومية العــربية، وفي مرحلة لاحقة انضمت سوريا إلى الميثاق، ونظراً لظروف السودان الخاصـــة انتهى الأمر بإعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وليبيا وسوريا في 17 أبريل 1971.

لم يكن اتحاد الجمهوريات بصيغته الكونفدرالية التي أبقت على الشخصية الدولـــية للـــدول الـــثلاث مرضـــياً لطمـــوح القيادة الليبية في الوحدة الفورية الاندماجية. ولكنه، على أية حال، فقد أرضى حيزاً لا بأس به من هذا الطموح نحـــو الـــوحدة، ولا سيما مع مصر، ويمكن تفسير تلك الفجوة بين الرغبة في الوحدة الفورية الاندماجية وبين القبول بصيغة اتحاد كونفيدرالي بموقف القيادة الناصرية في ذلك الوقت، والتي رأت ضرورة الاستفادة من خبرتها السلبية في تجربة دولة الوحدة مع سوريا 1958 [1].

إلا أنـــه بعد رحيل جمال عبد الناصر تغيرت الأوضاع بين مصر وليبيا من حـــيث مـــنظورها للوحدة، حيث جاء السادات وكان لهذا الرجل نظرة تختلف عن نظـــرة عـــبد الناصر للوحدة، وإن كان هناك تقارب بين وجهتي نظر عبد الناصر وقائـــد الثورة الليبية حيال تحقيق الوحدة. ولم يكن هذا ليعني أن تتطابق وجهة نظر الـــسادات أيـــضاً مع القيادة الليبية حيال مفهوم الوحدة العربية. فالرئاسة المصرية كانت تؤمن بضرورة المراحل في تنفيذ الوحدة والقيادة الليبية كانت تؤمن بضرورة تحقـــيق الـــوحدة العـــربية الاندماجية الفورية. وهنا حدث التصادم والتعارض في وجهتـــي نظرهما. " ومن هنا بحثت القيادة الليبية عن بديل لمصر، وبدأ هذا البديل فـــي الجزائـــر، الأكثر تشابهاً آنذاك في سلوكها الداخلي والخارجي مع أطروحات القـــيادة الليبـــية ذات الطابـــع القومي، ومن ثم ركزت الأخيرة على محاولة الوحدة

---

(1) المرجع السابق، ص 60.

الفـــورية مع الجزائر وتبلور ذلك في المحادثات المفاجئة التي جرت بين البلدين في منطقة " حاس مسعود " الجزائرية الحدودية في أكتوبر 1971 [1].

إلا أن عـــرض العقـــيد القذافـــي بالوحدة الفورية لم يجد قبولاً لدى الرئيس "هـــواري بـــومدين " حـــيث إن اهتمامات الجزائر آنذاك كانت منصبة على إعادة تـــرتيب الأوضاع والاهتمام بشئون الجزائر في حدود المنطقة المغربية، فضلاً عن أن البلدين كانت لديهما مشكلاتهما الحدودية والتي تعود إلى اتفاقية 1955م.

ومـــع ذلـــك انتهت الدعوة الليبية بمجرد الاتفاق على عقد اجتماعات دورية مرة كل أربعة شهور[2]، وللمرة الثانية تتعثر الدعوة إلى الوحدة الفورية.

ومـــن ثـــم كانت المحاولة الثالثة للوحدة العربية مع الدول المغربية الأصغر وهـــي تونس التي دعيت إلى الوحدة مع ليبيا في مناسبات سابقة في ديسمبر 1972 وينايـــر 1973، وقـــد تبلورت محاولة الوحدة مع تونس في اللقاء المفاجئ الذي تم بـــين العقيد القذافي والرئيس بورقيبة في 1974/4/12 بجزيرة " جربة " التونسية، وأعلن على أثره اتفاق تكوين دولة الوحدة المسماة " الجمهورية العربية الإسلامية " غيـــر أن الضغوط الجزائرية على تونس لم تتح لهذا المشروع الاستمرار ! إذ في الـــيوم التالـــي قـــبل إعـــلان المشروع رسمياً وعلى أثر حديث هاتفي بين الرئيس الجزائري والرئيس بورقيبه أعلن الأخير أن الاتفاقات مع ليبيا كأن لم تكن [3].

وبعـــد انهـــيار الوحدة بين ليبيا وتونس قبل أن ترى النور إثر اتصال هاتفي عربـــي حاول أن يسوق لقادة تونس أن فكرة الوحدة العربية الفورية التي تطرحها ليبـــيا ليـــست سوى تحالف سياسي يؤثر سلباً على التوازنات الشاملة في المغرب العربـــي، وأنه ليس نوعاً من تطبيق الأفكار القومية البحتة. وهنا فإن السؤال الذي يطـــرح نفـــسه هو: أي توازنات مغاربية هذه التي ستتأثر بالوحدة العربية الفورية

(1) مرجع سبق ذكره، ص 61.
(2) المرجع السابق، ص 61.
(3) المرجع السابق، ص 61.

الاندماجــية؟ هــذا إن لم تكن هذه الوحدة هي بمثابة تقوية لهذه التوازنات إن كانت موجودة أصلا. ثم من يتصور ويعقل بأن الوحدة بين هذه الأقطار ستؤثر على هذه الــتوازنات؟ ثــم ما هي طبيعة هذه التوازنات ما بين تونس وموريتانيا أو بين ليبيا وغيــرها من دول المغرب العربي؟ إن تلك التوازنات تكاد تكون معدومة أصلاً إذا ما قورنت بالتوازنات في دول المشرق العربي.

هــذا الواقــع المتــردي القاصر حتى عن استيعاب أهداف وغايات الوحدة العــربية وإيجابــياتها علــى المواطن العربي. لم يثنِ من عزيمة القيادة الليبية من مواصــلة طــريقها بالدعوة للوحدة العربية حتى وإن كثر معارضوها، ففي محاولة أخرى للدبلوماسية الليبية في سعيها نحو تحقيق الوحدة العربية بدأت باتجاه سوريا، حــيث كانــت هناك الكثير من القواسم المشتركة بين البلدين، وبصفة خاصة إزاء الموقــف من القضية الفلسطينية أو في إطار التفاعلات الدولية. وبعد دعوة مفتوحة مــن " العقيد معمر القذافي " إلى الرئيس "الأسد" قوامها طرح مشروع وحدة فورية بين البلدين وبعد مباحثات بين الرئيس الأسد والعقيد القذافي في مدينة بنغازي أعلنا فــي بــيان مشترك عزمهما على تكوين دولة واحدة ليبية سورية في 1980/9/10 علــى أن تكــون ذات هــوية واحــدة علــى المستوى الدولي، وأن تتكون داخلها المؤســسات الــشعبية الديمقراطية التي تمكن الجماهير من العمل البناء وأن توجه جهودها إلى مواجهة الصهيونية والامبريالية [1].

وكمــا كــان الحال في المحاولات السابقة يَحُلُّ الاختلاف وتسيطر القطرية على مصير المباحثات وعدم نجاحها أيضاً في هذه المحاولة. فإن فكرة المؤتمرات الــشعبية الأساســية صــاحبة الحق في إدارة الدولة لم تلقَ قبولاً من قبل الحكومة الــسورية. فوجــود الأحــزاب في الحياة السياسية للدولة السورية وعدم قبول تلك الأحــزاب بدولة الوحدة حال أيضاً دون ولادة هذه الدولة الوحدوية، وتم بناءً على

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص 61.

ذلك تأجيل إعلان دولة الوحدة وتم الاتفاق بين القيادتين على اللقاء بعد ثلاثة أشهر للاتفاق على صيغ أقل من التعاون والتنسيق.

يجـــدر بنا أن نوضح أن فشل تحقيق الوحدة العربية حتى ذلك الوقت لم يكن ليعني أن الدعوة لها كانت مثالية ومنطقية. فالفشل كان يعود على الأغلب إلى عدم تمكـــن الفكـــر القومي العربي من وضع الاستراتيجية الضرورية، فلم تجر محاولة جـــادة ومنهجية لتحديد الهدف (وحدة فدرالية، أو كونفدرالية، أو جهوية)، والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. والمراحل التي يجب أن تمر بها، والغايات التي يخدمها مـــثل هـــذا الهدف، ولماذا ومن هم أصدقاؤها، ومن هم أعداؤها وكيف يجب إعادة تحديدها بتغير الظروف التاريخية بكلام آخر انشغل الفكر القومي حتى الآن بتحديد الهـــوية العـــربية دون أن ينـــشغل بتحديد استراتيجية لتحقيق الوحدة العربية ضالة العرب جميعاً [1].

الاتحاد العربي الأفريقي

وجاء كمحاولة ليبية أخرى على صعيد مبدأ تحقيق الوحدة العربية بأي شكل مع أي قطر عربي. حيث يأتي ذلك منسجماً مع المبادئ الثلاث التي أتت بها ثورة الفـــاتح عـــام 1969 وهي: حرية، اشتراكية، وحدة، فلم ترفض ليبيا الوحدة مع أي قطـــر عربـــي " فـــبعد أربع سنوات من الاتفاق مع سوريا فاجأت القيادتان الليبية والمغـــربية العـــالم كلـــه بـــإعلان اتفاق تكوين دولة الاتحاد العربي الأفريقي في أغسطس 1984.

وأوجـــه المفاجأة كانت كثيرة نظراً للفوارق الشاسعة بين رؤى القيادتين في أساليب عملهما داخلياً وخارجياً [2].

---

(1) د. حليم بركات، "المجتمع العربي المعاصر ـ بحث استطلاعي اجتماعي"، مرجع سبق ذكره، ص 113.

(2) د. حسن أبو طالب، "مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

إلا أن هناك وجهة نظر كانت ترى " أن النظر إلى هذه المحاولة الوحدوية من منظور السعي الليبي الدائم نحو تحقيق الوحدة العربية كان قاصراً تماماً. وأنه كان لابد من النظر إليه من زاوية التطورات السياسية والعسكرية في علاقات دول المغرب العربي مع بعضها آنذاك، وهو ما دفع إلى القول إن هذه المحاولة الوحدوية لم تكن سوى رد فعل ليبي / مغربي مشترك إزاء مجمل هذه التطورات التي تمثلت في بروز محور جزائري / تونسي / موريتاني عبر عن نفسه بتوقيع معاهدة الصداقة والإخاء بين هذه الدول الثلاث في مارس 1983م [1].

إن الدولة التي وقعت اتفاق الاتحاد مع ليبيا اليوم قد تأتي في أي لحظة وتلغيه، وعندها يتضح موقف كل دولة من نظرتها للاتحاد، هل هو لغرض وحدوي لصالح العرب أم هو لغرض سياسي ضد أحد بعينه؟ وهذا ما لاحظناه في موقف المغرب.

" إذ بعد عامين وفي 29 أغسطس 1986 أعلن الملك المغربي الحسن الثاني فض دولة الاتحاد مع ليبيا رداً على انتقادات الأخيرة للعاهل المغربي الذي التقى برئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز في قصرة بايفران[2].

فبعد ممارسة تجارب وحدوية عديدة أخفقت جميعها ظل البديل المغربي قائماً، وقد ساعد على ذلك عدد من التحولات العربية والمغاربية في آن واحد، وهذه التحولات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي.

1ـ حدوث تحولات إيجابية في علاقات المغرب والجزائر، ساعد على فتح كافة ملفات العلاقات بين البلدين في القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الإقليمي.

2ـ تغير النظام في تونس بعد نوفمبر 1987، وحدوث مجموعة من المصالحات التونسية مع كل أطراف المغرب العربي ولا سيما ليبيا.

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص 62.
(2) المرجع السابق، ص 62.

3- بـــروز ملامح الأزمة الضاغطة اقتصادياً في بلدان المغرب العربي - فيما عدا ليبيا آنذاك - وتزايد تلك الضغوط مع التحولات التي كانت منتظرة في علاقـــة هـــذه الـــبلدان مـــع الجماعة الأوربية السائرة في طريق توحدها اقتصادياً. ولقد شكلت هذه التحولات دافعاً قوياً نحو البحث عن إقامة تعاون مغاربـــي، حـــيث أعلن عن قيام الاتحاد المغاربي في 17 فبراير 1989[1] وقد كانت هناك وجهة نظر ترى أن عودة السياسة الليبية إلى المشروعات المغاربـــية الجماعية، والتي قوامها التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي، لـــم تكـــن ســـوى اعتـــراف غير مباشر بفشل الأفكار الليبية حول الوحدة الاندماجية الفورية مع أي بلد عربي[2].

ورغـــم توفـــر الظـــروف لـــصالح الاتحـــاد إلا أنه تعرض لنفس مصير المحـــاولات الـــوحدوية الأخرى التي أقامتها ليبيا مع أقطار عربية أخرى. الأمر الـــذي جعـــل دول الاتحـــاد متباينة في مواقفها حيال قضايا كانت بمثابة أزمات حقيقـــية أمـــام الاتحاد مثل تباين مواقفها حول أزمة الخليج الثانية، بالإضافة إلى تطـــورات الأزمـــة الجزائـــرية بدءاً من 1990 فصاعداً، وتصاعد المواجهة مع الجماعـــات الإسلامية، مما وضع قيداً على حركة الجزائر الخارجية، زيادةً على ذلـــك قـــضية " لوكربي " وما تلاها من فرض حصار دولي على ليبيا بداية من منتـــصف أبـــريل 1992 وفقـــاً للقـــرار الدولي 748، وانصياع الدول المغاربية الأخـــرى إلـــى العقـــوبات الدولـــية، والضرب بعرض الحائط لاتفاقيات التكامل والتعاون المغاربي [3].

الأمـــر الذي أدى إلى شل حركة الاتحاد وجعله غير قادر على التحرك ولو فـــي أبـــسط القضايا. وانقسمت دول الاتحاد إلى قسمين الأول ملتزم بتطبيق قرار

---

(1) المرجع السابق، ص 63.
(2) مرجع سبق ذكره، ص 63، 64.
(3) المرجع السابق، ص 64.

مجلس الأمن ضد ليبيا مستنداً في ذلك على أن القرار يعبر عن الشرعية الدولية ولا يجوز خرقه؛ لأن في خرقه تعرضاً لعقوبات دولية. ولذلك ترفض الدول المغاربية أن تتعرض للعقوبات مقابل عدم التزامها بالقرار الدولي ضد ليبيا، والقسم الأخر وهي ليبيا التي تطالب دول الاتحاد برفض القرار وعدم الانصياع له معتمدة في ذلك على اتفاقيات التكامل والتعاون المغاربي للاتحاد إلا أن عدم تطابق مواقف دول الاتحاد المغاربي مع رغبة ليبيا في رفض القرار مما جعل ليبيا تتبنى أسلوباً جديداً للعمل الوحدوي يقع في دائرة الممكن ضمن المعطيات الأقليمية الموجودة في أقطار الوطن العربي[1].

وانطلاقاً من هذه المعطيات الإقليمية والقومية، وكدرس مستفاد، فإن الطرح الوحدوي الجديد يأخذ في الاعتبار احترام وعدم المساس بالترتيبات السياسية والإدارية لأية دولة عربية تتحرك نحو الوحدة. مما يشكل مدخلاً سهلاً وسليماً ومأموناً لقيام وحدة عربية بين قطرين أو أكثر وبعد ذلك تجرى ضمن هذا الشكل للوحدة بعد قيامها تجارب وحدوية في دمج قطاعات ومؤسسات ومناهج وما ينجح منها يتم توحيده[2]، وضمن حدود الممكن وبحسب المعطيات العربية القائمة تقدمت " الجماهيرية العظمى"، " بمشروع اتحاد عربي " يجمع الدول العربية كلها بأنظمتها الحالية من الجماهيرية والجمهورية إلى المملكة والسلطنة والإمارة، وذلك وفق الآتي: -

1- يكون رؤساء الدول مهما كانت ألقابهم وأسماء مناصبهم، مجلس رئاسة للاتحاد وتكون رئاسته دورية بين أعضائه، وفي مقدمة هذا المجلس توحيد القرار السياسي للعرب في القضايا القومية والدولية، ومواجهة كافة المواقف بإرادة سياسية موحدة، مما يعطي للقرار هيبة دولية ويمنع التناقض القائم الآن بين الدول العربية في مواقفها السياسية. [3]

---

(1) معمر القذافي، (الوحدة العربية)، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، 1427 ميلادية، ص 183.

(2) المرجع السابق، ص 185.

(3) المرجع السابق، ص 199.

2- من المهام الحيوية لمجلس رئاسة الاتحاد:

أ - السهر على إقرار مشاريع اقتصادية نوعية ورعاية السوق العربية المشتركة التي يجب أن تكون أحد أهم مظاهر الاتحاد.

ب- إقامة مصرف عربي للقيام بأعمال التمويل وإصدار العملة الخاصة بالاتحاد.

3- السلطة التشريعية للاتحاد: ويمارسها مؤتمر أو مجلس تشريعي قومي يشكل من المجالس النيابية، ومؤتمر الشعب العام للدول العربية، ويمكن أن يضم عشرين شخصاً عن كل دولة.

4- المجلس التنفيذي للاتحاد: ويتكون من رؤساء وزراء وأمناء اللجان الشعبية للأقطار العربية فينفذ التشريعات الصادرة عن المؤتمر القومي وقرارات مجلس الرئاسة.

5- مجالس وزراء نوعية كمجلس وزراء الصحة والتربية والاقتصاد والخارجية، تكون مهمتها الرئيسة إيجاد تكامل بين الأقطار ضمن اختصاصها مع مراعاة خصوصيات كل قطر، كما أن هذه المجالس النوعية هي أيضاً مجالس تنفيذية تنفذ القوانين والقرارات التي تردها من المؤتمر القومي ومجلس الرئاسة عن طريق المجلس التنفيذي.

6- إنشاء محكمة عربية اتحادية تختص بالنظر في مخالفات أحكام الاتحاد ومحاكمة الخارجين على نصوصه، ويمكن عن طريقها اللجوء إلى التحكيم لدى محكمة العدل الدولية [1].

إن أهمية هذا المشروع الذي سلمت وثائقه إلى جميع رؤساء الدول العربية كانت تكمن في أنه كان يراعى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ويعطى الطمأنينة لكل مسئول في دولة عربية سواء كان ملكاً أم أميراً أم

---

(1) المرجع السابق، ص 200.

رئيساً مدى الحياة أو وزيراً أنه باق في منصبه ضمن الدولة التي ينتمى إليها، وأن الاتحـــاد لن يفقده هذا المنصب، وبنفس الوقت يمكن لأي بلدين عربيين أو أكثر في دول الاتحاد أن يقيموا مع بعضهم وحدة اندماجية [1].

هذا هو المشروع الليبي الجديد الذي عرضته ليبيا أمام الدول العربية للنظر فـــيه، والـــذي أودعته لدى جامعة الدول العربية لعرضه على الرؤساء العرب في مجلـــس القمـــة لجامعة الدول العربية ضمن جدول أعمالها لمناقشة واتخاذ ما يلزم حـــياله، ويأتي ذلك وفق محاولات ليبية متكررة بتحقيق الوحدة العربية بين أقطار الوطن العربي؛ إيماناً منها بأهمية الوحدة وضرورتها لصالح المواطن العربي.

(1) المرجع السابق، ص 202 ـ 203.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الليبية
في دعم حركات التحرر الوطني

بــرغم الاقتناع بأن السياسة الخارجية الليبية إنما هي سياسة إقليمية، لأنها تعبــر عــن إمكانــيات ماديــة وبــشرية متواضــعة إذا ما قورنت بغيرها من الإمكانــيات"[1]، إلا أن ذلــك لــم يمنع الدولة الليبية من الالتزام لمناصرة قضية الحــرية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. وقد جاء ذلك واضحاً من خلال الخطــاب الــسياسي الليبي من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية، والتعهدات التي قطعــت فــي كل من إعلان قيام سلطة الشعب والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنــسان، وهــناك خطــب وأحاديث قائد الثورة التي تعلن جميعها عن استعداد الــشعب الليبــي للتــضحية في سبيل دعم الحرية في جميع أنحاء العالم. وبذلك أصــبحت قــضية الحــرية هدفاً استراتيجياً للسياسة الخارجية الليبية، ومنذ عام 1970 اتخــذت المؤتمــرات الــشعبية الأساسية مجموعة من القرارات المتعلقة بالعلاقات مع الدول؛ ومن هذه القرارات:

" قــرار بــدعم حــركات التحــرر في العالم، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حــركات التحــرر الأوروبــية والفصائل الثورية، ومن ذلك الجيش الأيرلندي وقوات الباسك وغيرها"[2].

---

(1) د. ســالم حــسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية ـ دراسة نظرية ـ تطبيقية في المفاهيم والأهــداف والعــوامل والوسائل 1977 ـ ـ1997 م. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، دار الكتاب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط الأولى، 2000م، ص 80.

(2) المرجع السابق، ص 318.

وانطلاقـــا مـــن هذا القرار في دعم حركات التحرر في العالم لم تغفل ليبيا حـــركات التحـــرر الموجودة على الساحة الأفريقية. رغم أن الدبلوماسية الليبية قد وجـــدت صـــعوبات كبرى في علاقاتها مع الدول الأفريقية المستقلة، إلا أنـها لقيت نجاحـــاً كبيـــراً لدى حركات التحرر الأفريقية؛ إذ استطاعت ليبيا أن تنشئ علاقات وطـــيدة مـــع كـــل حـــركات التحـــرر الأفـــريقية في زيمبابوي وناميبيا وأنجولا والموزمبـــيق، ناهيك عن الفصائل الثورية التي استطاعت الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الأفريقية كزائير وأوغندا والصومال. ووصول عدد من زعماء هذه الحـــركات التحررية وزعماء الفصائل الثورية التي دعمتها ليبيا إلى الحكم في عدد من الدول الأفريقية "، ومن هذه الدول على سبيل المثال: جنوب أفريقيا حيث تلقت حـــركة " A.N.C " " P.A.C " دعماً من قبل ليبيا، وكان ذلك الدعم بشهادة نيلسون مانـــديلا نفـــسه، وأيضاً حركة تحرر زيمبابوي التي يتزعمها الرئيس الحالي لدولة زيمـــبابوي " روبرت موجابي "، وحركة تحرير ناميبيا التي تزعمها الرئيس " سام أنجـــوماه "، والحـــركة الـــثورية التي قادها كابيلا في زائير، والتي أسقطت نظام "موبوتـــو سيـــسيكو"، والرئيس زيناوي في أثيوبيا، والرئيس السياسي أفورقي في أرتيـــريا، والرئيس موسفيني في أوغندا[1]. وحسب تقرير مكتب الاتصال الخارجي لعـــام 1982 بـــتقديم المساعدات السياسية والمادية لحركات التحرر على المستوى الأفريقي كانت هذه المساعدات كالتالي:

1- الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا ـ جنوب غرب أفريقيا ـ سوابو.
2- المؤتمر الوطني الأفريقي الجامع لتحرير جنوب أفريقيا .A.N.C
3- المجلس الوطني الأفريقي لتحرير جنوب أفريقيا .P.A.C
4- حركة تقرير المصير بجزر الخالدات ـ الكناري.
5- جبهة الخلاص الوطني الصومالي.

(1) المرجع السابق، ص 308.

6- جبهة العمل الوطني الديمقراطي الصومالي.

7- جبهة الإنقاذ الصومالي.

8- حركة العمل من أجل إنقاذ الكونغو ـ زائير.

9- جبهة تحرير زائير [1].

ولقد كان لموقف زعماء الدول الأفريقية الذين تلقوا الدعم الليبي أثناء قيادتهم لحـــركات التحرر الأفريقية، أو أثناء زعامتهم للفصائل الثورية أثر كبير في اتخاذ منظمة الوحدة الأفريقية مواقف داعمة للموقف الليبي من قضية لوكربي والمواجهة الليبيـــية مـــع الـــدول الغربية منذ عام 1986م [2] ثم لم تكن ليبيا وحدها على هذا الصعيد تؤيد وتساند حركات التحرر الوطني في أفريقيا، بل هناك منظمات عالمية أخرى تبنت التضامن والمساندة للحركات التحررية الوطنية في أفريقيا، وتمثل ذلك الموقـــف فـــي موقـــف رؤساء الدول والحكومات لمنظمة عدم الانحياز في القمة السادسة للحركة 1983 في نيودلهي بالهند "، حيث جددوا دعمهم القوى وتضامنهم مـــع كفاح هذه الحركات والتزام دول عدم الانحياز بحصول ناميبيا على استقلالها والقضاء على النظام العنصري في جنوب أفريقيا[3].

لـــيس هـــذا فحسب، بل شدد رؤساء الدول والحكومات في جانب آخر على أهمـــية هـــذه الحـــركات الوطنية التحررية وشكروها لمساهمتها القيمة في تحقيق الأهـــداف المـــشتركة لـــدول عدم الانحياز وبشكل أدبي وخاص تحقيق الاستقلال والسلام والأمن وحق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الشعوب[4] .

(1) المرجع السابق، ص 81.

(2) المرجع السابق، ص 309.

(3) يحيـــي أحمـــد الكعـــك، "عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 282.

(4) المرجع السابق، ص 282.

وفي نفس السياق على صعيد مساندة حركات التحرر الوطني خرجت مواقف فــردية من القمة السادسة لحركة عدم الانحياز في نيودلهي لتعبر عن موقف سياسي لــسياسة خارجية الدول منفردة مثل الجزائر. عندما " أكد الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" عن موقف بلاده " في مساندتها لشعوب ناميبيا والجنوب الأفريقي وفلسطين والــصحراء الغــربية وكفاحها من أجل نظام وطني تختاره بحرية[1]، والدلالة لهذه المواقف المتعددة تجاه مساندة حركات التحرر الوطني سواء من قبل قمة حركة عدم الانحــياز الــسادسة التــي عقدت في نيودلهي، أو سواء كانت من خلال موقف تأييد وتأكــيد الرئيس الجزائري بمساندة تلك الحركات يعطي مبرر لليبيا في مساندتها لتلك الحركات التحررية، الأمر الذي يعطي ويضفي الشرعية لهذه الحركات التحررية في نــضالها، " ومــن مــنطلق الموقــف المبدئي للثورة الليبية في دعم حركات التحرر العالمــية فإن السياسة الليبية استهدفت دعم كل حركات التحرر والفصائل الثورية في الأمــريكتين، وفي هذا الصدد، يقول تقرير للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي صدر عام 1983، إن الجماهيرية الليبية تواصل دعم علاقاتها مع الدول الأمريكية من أجل مــساندتها للتخلص من الهيمنة الأمريكية والاحتكارات الأجنبية"[2]، وهذا التوسع في مــساندة الحــركات التحررية من قبل ليبيا، والذي امتد حتى يصل إلى الأمريكتين، يعطــي مؤشراً على عدم اختصار المساندة الليبية على الحركات الموجودة في أفريقيا فقــط. بــل امــتدت المساندة الليبية لحركات تحررية أخرى في أسيا مثل " الحركات الإســلامية فــي الفلبين[3]، وفي جانب آخر" امتدت المساندات الليبية إلى الأمريكيين الــسود فــي الــولايات المــتحدة الأمريكية[4]، وسأورد أسماء الحركات والجبهات والمــنظمات والأحزاب التي ساندتها ليبيا، وسأذكرها كما وردت في التقرير السنوي

---

(1) المرجع السابق، ص 283.

(2) د. ســالم حــسين البــرناوي، السياسة الخارجية الليبية، دراسة نظرية ـ تطبيقية. 1977 ـ 1997، مرجع سبق ذكره، ص 336.

(3) المرجع السابق، ص 275.

(4) المرجع السابق، ص 282.

للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي لعام 1982 على المستوى الأسيوي وأمريكا اللاتينية وهي كالتالي: -

1- الجبهة الوطنية لتحرير مورو - الفلبين.

2- جبهة تحرير قطاني - جنوب تايلاند.

3- جبهة التحرير التأملية - سيرلانكا.

4- الجبهة الوطنية لتحرير أرتان - بورما.

5- حركة تحرير شيلي.

6- منظمة المايو - تشيلي.

7- جبهة تحرير مورزان لتحرير هندوراس.

8- الجبهة الديمقراطية لتحرير السلفادور.

9- جبهة القاريوندوي ماكر - السلفادور.

10- حركة الطلائع الثورية - البيرو.

11- حركة اليسار البوليفي.

12- حركة التحرر الوطني بالدومينيكان.

13- الحزب الإشتراكي التشيلي.

14- الحزب الشيوعي بهندوراس.

15- حركة 19 أبريل - كولومبيا.[1]

وقد جاء في ذلك التقرير للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أن كافة هذه المنظمات وحركات التحرر قد تلقت المساعدات الليبية المختلفة، والتي

---

(1) المرجع السابق، ص 82.

كانــت فـــي الأغلب الأعم دعماً سياسياً ومساعدات نقدية وعينية. كما لم تغفل ليبيا "بتوجـــيه العـــون لحركات التحرير الفلسطينية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية وفـــصيلة فتح والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية الديمقراطية والقيادة العامة، وكانت المـــساعدات تتمـــثل في العون المالي، وبالسلاح، وقد كان العون إما بشكل مباشر لهـــذه الجـــبهات، أو عن طريق جامعة الدول العربية". [1] الأمر الذي أثار موجة غـــضب مـــن قبل الكيان الصهيوني ضد ليبيا نظير مساندتها للحركات الفلسطينية وعلـــيه " قـــام العـــدو الصهيوني بالتهديد بضرب أهداف فلسطينية في ليبيا بحجة مساندتها للإرهاب، عقب عمليات فدائية فلسطينية ضد أهداف صهيونية في " روما" و" فيينا "، كما قام الأسطول الأمريكي ب ـ 47 قطعة بحرية بمناورات امتدت من 23 ينايـــر إلـــى 31 يناير 1982 قبالة الساحل الليبي للتهديد والتخويف.[2] إلا أن هناك انتقادات ضد السياسة الليبية في دعمها لحركات التحرر الوطني .

إنـــه مما لا شك فيه أن السياسة التي اتبعتها ليبيا تجاه دعم حركات التحرر العالمية قد اتسمت بخاصيتين وهما: ـ

أولاً: التوســـع المفـــرط في مد الدعم لكل من يعلن أنه حركة تحرر، وربما دون وجود أدلة كافية على شرعية هذا الادعاء.

ثانياً: اتباع أسلوب الإعلان وعدم استخدام أسلوب السرية في هذا الشأن، حـــيث أدى ذلـــك إلى سهولة اتهام ليبيا بأنها راعية من رعاة الإرهاب. خاصة وأنـــه ليس هناك تعريف محدد متفق بشأنه يفرق بين مفهوم الإرهاب أو مفهوم الكفاح المسلح[3] .

الأمـــر الـــذي جعـــل مـــن السهل أمام الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اتهام ليبيا نظير ما تقوم به من مساندة لحركات التحرر

---

(1) المرجع السابق، ص 385.

(2) خلـــيل إبـــراهيم حسونة، "الإرهاب الأمريكي"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، 1980 م، ص 199.

(3) د. سالم البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

الوطني التي قد تقع في تصادم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهذا عمل لم يكــن مقــبولاً مــن قبل أمريكا والدول الغربية عموماً. ففي بريطانيا وبعد مجيء رئيــسة الــوزراء مارجــريت تاتــشر إلى الحكم بدأت بالتشهير بدعم ليبيا للجيش الأيرلندي معتبرة إياه بأنه دعم للإرهاب.[1] كما أن مجيء رونالد ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة عام 1981 أدى إلى مزيد من التحرشات الأمريكية ضد ليبيا، بعد أن بــدأت الــولايات المــتحدة الأمــريكية تعتبر ليبيا مع دول أخرى بأنها راعية للإرهــاب الدولــي. وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى العدوان الأمريكي علــى كل من طرابلس وبنغازي عام 1986[2] متخذة الحجة في عدوانها على ليبيا بأنها تدعم 45 حركة تحررية في أنحاء مختلفة من العالم.

وقــد أدى الموقف الغربي تجاه ليبيا إلى تراجع ليبي ملحوظ في مسألة دعم حــركات التحرر العالمية، وقد جاء ذلك وفق التقرير الصادر عن المكتب الشعبي للاتــصال الخارجــي والتعاون الدولي تحت عنوان " تقرير متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمــرات الشعبية الأساسية في مجال السياسة الخارجية لعام 1991 " وفي فقرة متابعة المساعدات لحركات التحرر والتحقق من مدى فاعليتها كان الرد التالي: " لم تقــدم الجماهيــرية الليبيــة أية مساعدات مادية أو عينية مباشرة لحركات التحرر الأفريقية. [3] حيث إننا نلاحظ من خلال هذه الفقرة في ذاك التقرير أنه كان قاصراً في تحديــد توقــف ليبــيا عن الدعم بالنسبة للحركات الأفريقية فقط، ولم يشر التقرير إلى الحــركات العالمية الأخرى التي كانت تساندها ليبيا سواء كانت على المستوى الأسيوي أو المــستوى الأمريكــي اللاتيني. الأمر الذي يعطي دلالة واضحة عن عدم تخلي ليبيا بشكل جدي ونهائي عن دعمها لكل الحركات التحررية في جميع أنحاء العالم.

إلا أن الــسياسة الليبيــية أعلــنت " بأنها أوقفت دعمها تماماً لمنظمة الجيش الأيرلندي السري. وأدانت العملية التي جرت أثناء حرب الخليج الثانية عندما أطلق

---

(1) المرجع السابق، ص 84 .
(2) المرجع السابق، ص 84.
(3) المرجع السابق، ص 84.

الأيرلنديون على بعضهم قنابل في اتجاه مقر رئاسة الوزراء البريطاني. كما قطعت ليبيا علاقاتها مع منظمة " الألوية الحمراء " الإيطالية ومنظمة " بادر ماينهوف " الألمانية. وكذلك أوقفت ليبيا تعاملاتها مع منظمات فلسطينية كانت تتبنى نهجاً عنيفاً معيناً. ومن بينها حركة فتح (المجلس الثوري) بقيادة أبو نضال[1]، فعندما لاحظت السياسة الليبية أن مواقفها الخارجية تجاه مساندة حركات التحرر الوطني لا يجلب لها إلا الأزمات والصراعات مع الغرب بالذات في ظل نظام عالمي جديد تحكمه قطبية أحادية بزعامة الولايات المتحدة، بعد ما انهارت الثنائية القطبية التي كانت تخلق توازن في ميزان القوى الدولية، وأصبح العالم أمام متغيرات دولية متداخلة مع بعضها من حيث تقارب المصالح للدول الكبرى، ورغبة الولايات المتحدة في إحكام قبضتها في الهيمنة والانفراد بالقيادة الكونية. وبعد أن ظهر مصطلح الإرهاب يدوي صداه في السياسة الدولية، وبالتلويح باستعمال القوة ضد كل من يساند ويرعى الإرهاب. الأمر الذي وجدت فيه بعض الدول نفسها في قفص الاتهام بأنها راعية للإرهاب ومنها ليبيا في فترات ماضية. فالتصلب في المواقف الثورية المتشددة ليس من صالح السياسة الليبية أو غيرها. وعليه فإن السياسة الخارجية الليبية تؤمن بمبدأ " إن الحركات الوطنية مطالبة بإعادة تأمين أوطانها ".

خلاصة القول أن كل ما تبنته السياسة الخارجية الليبية من أهداف ومبادئ إنسانية منطلقة من أيديولوجية ثورية تحررية، مساندة لكفاح الشعوب، والدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية الاندماجية الفورية الشاملة، ونبذ الاستعمار ورفض الهيمنة لا يعد ذلك تخبطاً في السياسة الخارجية الليبية بعدم فهم أدوارها وتحديد معالم سياستها، بقدر ما هو رفض وعدم قبول من قبل الإمبريالية الغربية لهذا النهج التحريضي من قبل ثورة الفاتح إلى بقية شعوب الأرض لأن ذلك يتعارض مع النزعة الاستعمارية للغرب. ولا يعد توقف السياسة الخارجية الليبية عن مد يد العون لحركات التحرر الوطنية تراجعاً

---

(1) نداء صباغ، "محاكمة شعب"، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1994م، ص68.

وتنكـــراً لـــتلك الأهداف والمبادئ بقدر ما يعد وقفة تأملية صادقة مع الذات في ظـــل عالم تحكمه وتعصف به متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافـــية متغيـــرة لا تثـــبت على لون واحد، ولا تستقر على حال بعينة، فلو لم تـــتعامل السياسة الخارجية الليبية بعقلانية وواقعية الوقت الحالي فإن خطر هذه المتغيرات سيجرف ليبيا أيضاً كما جرف كلاً من أفغانستان والعراق.

الفصل الرابع

الدعوة إلى تفعيل دور دول العالم الثالث

شـــاع اســتخدام مفهوم "العالم الثالث" لوصف الدول التي نالت استقلالها بعد الحــرب العالمــية الثانية. وينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسي "ألفريد سوفي" الذي اســتخدمه في عام 1956 للدلالة على مجموعة من الدول غير الملتزمة أيديولوجياً تجاه أي من العالم الأول (الغربي الرأسمالي) والعالم الثاني (الشرقي الاشتراكي).

لقــد تأثر الكاتب الفرنسي في ذلك بمفهوم الطبقة الثالثة الذي ظهر في فترة الــثورة الفرنــسية، واستخدم للإشارة إلى تلك الفئات من الشعب التي لم تكن تنتمي إلى طبقة النبلاء، ولا كانت تنتسب إلى طبقة رجال الدين داخل المجتمع الفرنسي.

ولقــد اشتركت دول العالم الثالث في مجموعة من الخصائص التي تنبع كلها من خاصية أو سمة واحدة هي "التخلف" [1].

وقــد اســتخدم اصــطلاح العالم الثالث مثل غيره من الاصطلاحات الكثيرة الأخــرى فــي العلوم السياسية والاجتماعية الغربية، ودخل التداول العلمي على يد العالم السيوسيولوجي والسكاني الفرنسي المذكور أعلاه [2].

إن النظــرة السائدة عن دول العالم الثالث سواء كانت في الغرب الرأسمالي أو كانــت فــي المعــسكر الشرقي الاشتراكي لا تعدو كونها منطقة مباحة للغرب الرأســمالي لكــل تجاربه واستراتيجياته العدوانية التدخلية الأمر الذي ترتب عليه ظهــور سياسة الاندفاع والامتداد لكل من القوتين من أجل زيادة مجالهما التوسعي

---

(1) د. علــي الــدين هــلال، د. نيفين مسعد، "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، فبراير، 2002 ص 15 ـ 16.

(2) د. ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج مرجع سبق ذكره، ص 16.

بغـية تأمـين أكبـر قـدر ممكـن من دائرة كتلتها، الأمر الذي جعل هذا الامتداد والاندفاع على حساب دول العالم الثالث .

سياسة الاندفاع والامتداد :

إذا كانـت القوتان العظميتان قد حددت كل منهما دائرة ثابتة كلها تعد منطقة محـرمة علـى الكتلة المعادية، فإن هذا التحريم استبدل بالاندفاع نحو العالم الثالث بهـدف أن يكـون التعويض للامتداد خارج دائرة كل قوة من القوتين المتنافستين، لـذلك لـم يستطع هذا العالم الثالث "الأفرو ـ أسيوي". عامة ـ المستقل حديثاً بعد انـتهاء الحـرب العالمية الثانية ـ والذي دخلته بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الـدول مـن عالم المحيط الهادي، أن يبقى خارج عملية الاندفاع والامتداد للقوتين وذلك بسبب عجزه وضعفه في النسق الدولي العالمي الراهن[1].

إلا أن سياسـة الانـدفاع والامتداد لتلك القوتين "الرأسمالية ـ والشيوعية" لم تلـق قـبولاً لها من قبل دول العالم الثالث نفسها. مما أدى ذلك الرفض إلى تشجيع بعـض القـادة التاريخيين أن يبتدعوا نظرية الحياد الإيجابي ـ وليدة الخمسينات ـ وعـدم الانحـياز وليدة الستينات الأنهم حققوا نجاحات معنوية تمثلت في أنه أصبح العالم الثالث قوة سياسية ثالثة في النسق الدولي العالمي الراهن [2]. وذلك أملاً منهم في أن يجعلوا دولهم "دول العالم الثالث" بعيدة عن دائرة الصراع بين القوتين، حتى لا تصبح دولهم من ضمن دائرة الصراع .

إلا أن الـرفض وعدم القبول من قبل دول العالم الثالث لهذه السياسة لم يمنع القوتين العظمتين من الاستمرار في الاندفاع والامتداد، حيث أخذت كل من القوتين بتبني أيديولوجية معينة لنفسها من أجل إقناع دول العالم الثالث بها، وذلك من أجل محاربة القوة الأخرى.

---

(1) يحيـى أحمـد الكعكـى، "عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، دون سنة نشر، ص 46 ـ 47.

(2) المرجع السابق ص 47 .

حيث تبنت الشيوعية لأيديولوجيتها شعار "دائرة السلام"، وادعت أنها دائرة السلام وكل من ينضم إليها هو من ضمن من يعمل من أجل السلام، وهذا شعار تبنته الشيوعية لمحاربة الرأسمالية. حيث إن وبنفس الأسلوب ولكن في الاتجاه الثاني المتمثل في القوة الرأسمالية، والتي لم تدخر جهداً في أن تتبنى لسياستها الاندفاعية مع دول العالم الثالث أيديولوجية تحت شعار "العالم الحر"، وهو شعار رفعته لإقناع دول العالم الثالث بأن تنخرط فيما يسمى بدائرة "العالم الحر"، وذلك محاولة منها للتصدي للشيوعية، ومن الملاحظ أن الأمر هو سياسة احتواء وتوسع جغرافي قدر الإمكان على حساب دول العالم الثالث من قبل القوتين المتنافستين، ومن الملاحظ أن الأمر هو سياسة احتواء وتوسع جغرافي قدر الإمكان على حساب دول العالم الثالث لمواجهة القطب الآخر.

فبعد أن تداركت ليبيا أن هذه الشعارات التي ترفعها القوتان العظمتان بما يسمى "بدائرة السلام" و"العالم الحر" ما هي إلا سياسة احتواء لدول العالم الثالث. فعليه قد أعلنت ليبيا تبنيها لسياسة عدم الانحياز كركيزة من ركائز سياستها الخارجية، وسعت داخل مجموعة عدم الانحياز إلى الإسهام في تنمية أهداف الحركة وتطلعاتها، وفي أكثر من مناسبة جاء التعبير عن أن "السياسة الليبية الخارجية ستعتمد سياسة الحياد الإيجابي ولا انحياز لأحد، وأن مجلس قيادة الثورة "يؤمن إيماناً كاملاً بقضايا العالم الثالث، وفي توحيد الجهود للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي. كما يؤمن بكل المبادئ والقيم التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة، وإنه ينظر بعين الاعتبار إلى تلك الارتباطات التي تجمع الشعب الليبي بباقي الشعوب. (1)

لذا فإن إعلان ليبيا موقفها الواضح بالنسبة لحركة عدم الانحياز كان أحد مقومات السياسة الليبية الخارجية مستهدفاً الآتي :

---

(1) د. محمد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 ـ 1977م"، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، ليبيا، الطبعة الأولى، 1994م، ص 84.

1- المشاركة الفعالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى حل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والعمل للقضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي[1] .

2- الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على التعاون المتكافئ والعادل في قضايا الطاقة والمواد الأولية والمواد المصنعة والتقنية وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف [2].

3- الاعتماد على لغة الحوار والتفاهم المشترك والتواصل النشيط حول القضايا والمشاكل الإنسانية المعاصرة [3].

4- التمسك بحق كل الشعوب مهما كان حجمها في أن تؤكد كيانها وتبرز خصائصها.

وتأسيساً على هذه المستهدفات فإنه يمكن القول بأن محددات السياسة الليبية الخارجية كانت واضحة في مقاصدها منذ البداية وهي أن تلعب ليبيا والمنطقة العربية دوراً رئيسياً وأكثر بروزاً في إطار العلاقات الدولية؟! [4].

فكيف لدول العالم الثالث أن تطمئن إلى نظام عالمي جديد إذا كان مجلس الأمن يكافئ المعتدي بدلاً من فرض العقوبات الدولية عليه. [5] وكيف يطمئن الجنوب حينما تمارس الولايات المتحدة ضغوطها الهائلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلغاء قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية بتاريخ 1991.12.16م بعد المتغيرات الدولية الأخيرة، في إطار مشروع النظام الدولي

---

(1) المرجع السابق، ص 84 ـ 85 .
(2) المرجع السابق، ص 84 ـ 85.
(3) المرجع السابق، ص 84 ـ 85 .
(4) المرجع السابق، ص 84 ـ 85 .
(5) كمال شاتيلا، "الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب"، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1997، ص 190 .

الجديـــد. [1] فكـــل هذه الاختراقات والضغوطات التي تمارس من قبل أمريكا على المجـتمع الدولـــي وعلى هيئاته ومنظماته، جعل ليبيا تعتمد في سياستها الخارجية دوراً قد يفوق قدراتها وإمكانياتها من حيث الواقع، واعتمادها على سلوك تحريضي لـــدول العالم الثالث في مواجهة الرأسمالية الغربية ؛ فليبيا هي ذاتها دولة من دول العـــالم الـــثالث ليس لديها القدرة على المواجهة بمفردها والاستمرار في المواجهة لأنهـــا تعرضـــت للـــضرب، وللحظر الجوي والاقتصادي نظير ما تبنته لسياستها الخارجية من مواقف علنية مساندة للشعوب ولحركات التحرر الوطني، الأمر الذي ورط ليبيا فيما بعد بأنها دولة راعية للإرهاب ودول العالم الثالث نفسها غير قادرة علـــى المـــواجهة والصمود رغم ما تملكه من موارد طبيعية وقدرات إذا تضافرت معـــاً فـــي بـــوتقة واحدة تخلق نوعاً من المواجهة والصمود وهذه الحالة يستحيل ولادتهـــا. فالاتفاق والتجمع لم يحدث بين الدول ذات السمات العديدة المشتركة فيما بين أقطار الوطن العربي، رغم كل المحاولات الوحدوية التي طرحتها ليبيا، ورغم التـــيار الـــوحدوي الـــذي قـــاده جمال عبد الناصر، فكيف لنا أن نتصور أن نخلق انـــسجاماً وتطابقـــاً، فـــي الرؤى بين دول غير متجانسة متعددة الأعراف ومختلفة اللغات لا يجمعها إلا شيء واحد وهو حالة "التخلف".

إن دول الغرب الرأسمالية هي ذاتها لن تسمح لليبيا أو لغيرها بأن تنفرد بقيادة دول العالم الثالث، فهذا الأمر يعرض مصالح الغرب للخطر، وأمريكا لن تـــسمح لأي أحـــد بأن يلعب بمصالحها، حتى ولو كان الاتحاد السوفيتي السابق بنفـــسه، فما بالك بدولة من دول العالم الثالث غير مؤهلة حتى على دخول باب المقارنة مع أمريكا.

لـــم يكـــن هناك رادع نووي أو توازن قوي بين البلدين، ولكن هذا لم يجعل ليبـــيا تكل أو تمل ولم تلن عن عزمها في ممارسة دورها عبر الطرق الدبلوماسية الـــسياسية البعيدة عن المواجهة والصدام المباشر، في مواصلة دعوتها لصالح دول

(1) المرجع السابق، ص 191 .

العـــالم الـــثالث والتعامل معه وفق مبادئ ومواثيق المجتمع الدولي في التعامل مع الشعوب، دون أدنى تمييز عنصري، كما هو الحال حيال الكيان الصهيوني .

فإن دول العالم الثالث تعاني من متاعب المديونية لدول الشمال، وليست مفخـــرة لحـــضارة الشمال أن يتواجد مليار إنسان في الجنوب يعيشون تحت الفقر المطلق [1].

أيـــضاً هناك شعور من قبل أهل الجنوب أن دوائر التقدم العلمي في الغرب أصـــبحت تحـــت وطـــأة القـــرار الاســـتراتيجي الرسمي، لا تتساهل أبداً في نقل التكنولوجـــيا المـــتقدمة إلـــى الـــبلدان النامـــية، الأمـــر الذي يعطل النمو والتبادل الحـــضاري[2]، هـــذا الأمر لم يعد شعور فقط بل يتجاوزه إلى واقع مادي ملموس حـــيث يمارس أهل الشمال سياسة احتكارية سياسية في كل شيء، حتى في أغذية الأطفـــال متجاهلـــين البعد الإنساني في ذلك. فتم طرد الطلاب الليبيين من أمريكا حتـــى لا يتعلموا علوم الطيران والفضاء. كل ذلك تعدَّى مرحلة الشعور إلى مرحلة الفعـــل العملـــي، فكيف لدولة طُرد طلابها وحرموا من مواصلة تعليمهم لنفع بلدهم بـــأن لا تعرى وتكشف ذلك أمام العالم للعبرة والاستفادة وعدم الثقة في الغرب ؟! ولـــم تجد الولايات المتحدة الأمريكية طريقاً إلا وسلكته في تدخلها في حق الشعوب تحـــت أي مـــسمى، حتى ولو كان تدخلاً يرتدي ثوب الديمقراطية الغربية لحماية حقوق الإنسان كما تدعي.

ديمقراطية التدخل لحماية حقوق الإنسان :

يجـــد العالم الثالث في ظل الوضع الدولي الجديد نفسه متهماً من الغرب في ميدان الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما في ظل فعالية هذا السلاح وقدر وحجم مـــا يـــنطوي عليه هذا العالم من ثغرات في هذا الميدان، وتنامي الإدراك بإمكانية

(1) مرجع سبق ذكره، ص 191 .
(2)المرجع السابق، ص 191 .

استخدام موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان كمسوغ للضغط على دول العالم الثالث، وسلاح للتدخل في شئونها الداخلية، أو لإجبارها على تنفيذ سياسات تخدم الدول المهيمنة في ظل الوضع الدولي الجديد [1].

ومن هذه الاختراقات والثغرات تُنَبِه السياسة الخارجية الليبية لمثل هذه السياسات الغربية التي تتدخل في شئون الدول تحت حجج واهية وطرق ملتوية، وأسلوب غير مقبول وطرح مرفوض، فالعالم الثالث ليس بحاجة لأن يُستعمر من جديد تحت رداء الديمقراطية وحقوق الإنسان .

فمنذ انتهاء الحرب الباردة والاتجاه يسير نحو النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي على اعتبار أن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وهو ما يعني اقتصاداً مفتوحاً (أمام الشركات الأمريكية) وزيادة الاعتماد المتبادل الدولي على النحو الذي لا يُمَكِّنُ أيَّ دولة في المستقبل من الانعزال، وبالتالي حرمان باقي الدول الأخرى من مواردها وثرواتها الطبيعية. [2] وذلك ما ورد في نص الفقرة (7) من ديباجة البيان الصادر عن مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان 1993م، "إذ يراعي المؤتمر المتغيرات الدولية التي تقع على الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب لقيام نظام دولي يعتمد على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، واحترام مبدأ المساواة في الحقوق، وتقرير المصير للشعوب والديمقراطية، والعدل، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسين مستوى المعيشة" [3].

هناك نظرية في السياسة الخارجية تقول: إن كل الدول تسعى في سياستها

---

(1) د. ثامر كامل محمد، (تداعيات عاصفة الأبراج، الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة)، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

(2) المرجع السابق ص 25 .

(3) مرجع سبق ذكره، ص 25 .

الخارجية لتعظيم مكاسبها على حساب غيرها. وإن كل الدول لها القدرة على تحديد أهـــدافها في البيئة الدولية ولكن الفرق بين منجزات الدول في السياسات الخارجية أنها ترجع في المقام الأول إلى الإمكانات المتوفرة لأي منها. (1)

فالإمكانـــات الاقتصادية والتقنية والعلمية والبشرية والعسكرية هي التي تقف وراء الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية فـــي فرض سياستها الخارجية على السياسة الدولـــية. وهـــذا ما يعد انتهاكاً للسياسة الدولية بشكل عام وللمجتمع الدولي بشكل خاص. تنتهك حقوق الدول تحت حجة حقوق الإنسان، وتُصَدَّر للشعوب ديمقراطية مـــزيفة للقـــضاء على ديمقراطية شعوب أخرى. وتسلب موارد وإمكانيات طبيعية بحجة استغلالها لصالح الجميع.

وهـــذه الرغبة الأمريكية في السيطرة والاستحواذ على كل شيء يتنافى مع مـــواد الوثـــيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان التي صدرت في 1988.6.12م بمديـــنة البيـــضاء بالجماهيرية، حيث إن الوثيقة الخضراء الكبرى تعد أحد مصادر السياسة الخارجية الليبية. والمادة هي كالتالي :

"المجـــتمع الجماهيـــري مجـــتمع الفضيلة، والقيم النبيلة، يقدس المثل والقيم الإنسانية تطلعاً إلى مجتمع إنساني بلا عدوان ولا حروب ولا استغلال ولا إرهاب، لا كبير فيه ولا صغير، كل الأمم والشعوب، والقوميات لها الحق في العيش بحرية وفـــق اختـــياراتها، ولها حقها في تقرير مصيرها وإقامة كيانها القومي، وللأقليات حقوقها في الحفاظ على ذاتها وتراثها ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة، واستخدام القوة لإذابتها في قومية أو قوميات أخرى"(2).

ليس هذا فحسب بل جاءت المادة الأخرى لتؤكد أن "أبناء المجتمع الجماهيري يحمـــون الحرية، ويدافعون عنها في أي مكان من العالم ويناصرون المضطهدين من

---

(1) د. ســـالم حسين البرناوي، "السياسة الخارجية الليبية ـ دراسة نظرية ـ تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، 1977 ـ 1997" ص 109 .

(2) مرجع سبق ذكره، ص 60 .

أجلهـا، ويحرضـون الشعوب على مواجهة الإمبريالية والظلم والتعسف والاستغلال والاستعمار، ويدعـون إلى مقاومة الإمبريالية والعنصرية والفاشية وفق مبدأ الكفاح الجماعـي للشعوب ضد أعداء الحرية". [1] ففي الغرب مجموعات عنصرية تجزئ حقوق الإنسان كما تجزئ العدالة، فإننا نود توجيه رسالة إلى من ينظر للجنوب نظرة دونـية ويظن أن العرب بصورة خاصة هم برميل نفط وجمل يتهادى في الصحراء، نـود أن نقـول لهـم إن حضارتنا العربية الإسلامية بأبعادها الروحية والمادية، قد سـاهمت بفاعلـية بـنقل البـشرية من تخلف القرون الوسطي إلى مشارف عصور النهضة المتقدمة في الغرب باعتراف الغربيين المنصفين [2].

إن المدنـية العالمية لم تصنعها قارة بمفردها، ولا أقامها شعب واحد في العالم بمعزل عن الأمم الأخرى. إن المدنية العالمية هي بمثابة شعلة تتناقلها الأمم وتضيف إليها كل أمة من عصارة حضارتها زيتاً جديداً يضيئها على امتداد الزمان [3].

وإذا كانـت الحريات العامة، وتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة، واحترام حقـوق الإنـسان، والحرية الاقتصادية المسئولة، والعدالة الاجتماعية، هي مطالب كثيـرين فـي بقاع العالم الثالث، فلا يعني هذا أن وصفة الديمقراطية الغربية هي العلاج الشافي لكل مشاكل الجنوب [4].

ومـع تطـور الـنظام الدولي، كان العالم الثالث الخاسر الرئيسي نظراً إلى الاخـتلال الكبير في موازين القوى لصالح المراكز الرأسمالية، ونظراً إلى المنطق التوسـعي للـنظام الرأسـمالي في المراكز تعرض العالم الثالث لشن حروب عليه ولاسـتعماره مـن قـبل هـذه المراكز، وأدت ضرورات توسع النظام الرأسمالي الـصناعي والمالـي فـي المراكز إلى فرض تغيرات بنيوية عليه تضمنت إحباطاً

---

(1) نفس المرجع السابق ص 61

(2) كمـال شاتيلا، "الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب" كتاب: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(3) المرجع السابق، ص 195 .

(4) المرجع السابق، ص 196 .

لتنمية وتصنيع العديد من بلدانه وزيادة استغلالها. وتحقيقاً لتقسيم العمل الدولي لغير صالحها ما زال مستمراً بدرجة كبيرة إلى الوقت الراهن. وخلال فترة ما بين الحربين، تعمقت درجة استغلال العالم الثالث نتيجة انتشار التكتلات التجارية والنقدية لصالح بعض المراكز الرأسمالية .. كما استمرت أغلب هذه البلدان تعاني استعماراً غير مباشر خلال نظام الحرب الباردة [1].

والحق أنه أياً كانت طبيعة ما يسفر عنه الواقع الدولي، فإن الشيء الواضح عبر هذه المراحل المختلفة لتطور النظام الدولي، هو أن التحولات الكبرى في النظام الدولي وتوازناته إنما تتم على مستوى القمة وبين الدول المؤثرة فيه. فعلى سبيل المثال، لو اقتصرنا على المرحلة الحالية، فسنجد أنفسنا نتحدث عن أمريكا، أوروبا، اليابان، الصين، روسيا وربما عن النمور الأسيوية ولا نكاد نجد من يتوقف كثيراً أو قليلاً أمام ما يعرف بدول العالم الثالث. وتقلصت فسحة الهامش الذي كانت تتمتع بها دول العالم الثالث أيام القطبية الثنائية [2].

إن النظام الدولي الجديد كما هو قائم اليوم، وكما تديره الولايات المتحدة وعلى خلاف ما تدعيه هذه الأخيرة، لم يولد إلا توطيد هيمنة الشمال على الجنوب وذلك بتكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية وتوطيد دعائمها من خلال حرمان الدول الجنوبية من هامش للمناورة السياسية والاقتصادية بعد تفتيت حليفها السياسي السابق (المعسكر الشرقي) وإضعاف مؤسسات ضغطها الذاتي (نموذج الأوبيك) [3] كثيرة هي الدول التي تعي أنها كبش فداء لحضارة غربية ليست مبنية على الحياد وروح المشاركة والإيمان بطبيعة الاختلاط ما بين ثقافات الأمم. بل حضارة مبنية على السلب والنهب ونكران فضل الأمم في بناء حضارتهم. والنظر إلى ما دونهم بنظرة فوقية تدل على تعاليهم وغطرستهم

---

(1) د. منعم العمار "النظام الدولي الجديد قراءة في التغيير الانتكاسي" كتاب، أثر المتغيرات الدولية: رؤية مستقبلية، الجزء الثالث، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، المغرب، 1995م، ص 18 .

(2) المرجع السابق ص 20 .

(3) المرجع السابق ص 159.

تناسوا أن الإرث الإنساني هو باني حضارات الأمم التي تعي أن كل ما يأتيها من الغـــرب هـــو الغش والاختفاء وراء التزوير لتاريخ ونضال الشعوب والأمم التي ساهمت في بناء حضارة الإنسان الشريفة.

"إن دول العالم الثالث مدعوة لمزيد من الاعتماد على الذات لتكوين المنظمة التكاملية الخاصة بها والتي تكون نابعة من روح مؤتمر "باندوبخ" (1).

ليس صحيحاً القول إن الجنوب عموماً والعرب خصوصاً، لا يتقدمون إلا إذا تخلـــوا عن إيمانهم الديني وعن خصائصهم القومية، وتبنوا بعض المفاهيم الغربية المتناقضة مع جوهر الرسالات السماوية (2).

ولهـــذا يأتـــي الدور السياسي الليبي عبر سياسته الخارجية لاستنهاض الهمم لهـــذه الدول (دول العالم الثالث) وكشفاً لسياسة التفرقة والهيمنة للسياسة الإمبريالية الغربية. وفتح عيون دول العالم الثالث على حقائق الأمور لاختيار ما يصلح حالها وتجنب ما يلقي بها في مربع العجز والتبعية .

وقـــد عبر عن الموقف الليبي في العديد من أوجه الخطاب السياسي الليبي، فهـــناك القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية في ليبيا صاحبة القرار السيادي والتعهدات التي قطعت في كل من إعلان قيام سلطة الشعب .

والوثـــيقة الخـــضراء الكبـــرى لحقوق الإنسان، وهناك خطب وأحاديث قائد الـــثورة التي تعلن جميعها عن استعداد الشعب الليبي للتضحية في سبيل دعم قضية الحـــرية في جميع أنحاء العالم كل ذلك جعل قضية الحرية هدفاً استراتيجياً للسياسة الخارجية الليبية (3) .

---

(1) د. كمال شاتيلا، "الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب" كتاب، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 197 .

(2) المرجع السابق، ص 195.

(3) د/ ســـالم حـــسين البرناوي (السياسة الخارجية الليبية ـ دراسة نظرية ـ تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977 ـ 1997) مرجع سبق ذكره، ص 80 .

فالسياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع البيئة الخارجية تنطلق من مرتكزات إنسانية قومية حضارية قد عبرت عنها مواد الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان وهي كالتالي :

1- يؤكد أبناء المجتمع الجماهيري حق الإنسان في التمتع بالمنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية، ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومي الطبيعي لأمتهم ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية. وأبناء المجتمع الجماهيري يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم أو جنسيتهم أو دينهم أو ثقافتهم [1].

2- يؤمن أبناء المجتمع الجماهيري بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء والرفاهية والوئام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات وإثقال كاهل الأفراد بعبء الضرائب وترويعهم بنشر الدمار والفناء في العالم [2].

لقد تضمن إعلان قيام سلطة الشعب الذي صدر بمدينة سبها في 2 مارس 1977 بعض المبادئ العامة المتعلقة بالسياسة الخارجية، والتي يجب أن تكون مصدراً من مصادر السياسة الخارجية الليبية ومن هذه المبادئ :

1- التمسك بالحرية والاستعداد للدفاع عنها في ليبيا، وفي أي مكان من العالم وحماية المضطهدين من أجلها .

2- الالتزام بتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

3- التبشير بعصر الجماهير [3].

---

(1) المرجع السابق، ص 61 .
(2) المرجع السابق ص 61 .
(3) المرجع السابق ص 60 .

وخلاصة القول، أنه إذا كان هناك نوع من الظلم قد عانى منه الجنوب فترة طويلة فما علينا أيضاً في نفس الوقت ألا نلقي اللوم على الشمال لأن كثيرًا من نواحي القصور إنما ترجع أيضاً للجنوب في حد ذاته، في عدم تفاعله وتطوير نفسه والقيام بالحد الأدنى من الالتزامات التي يجب أن يقوم بها تجاه نفسه سواء في القضاء على نواحي التخلف الاقتصادي والسياسي ووجود احترام حقيقي لحقوق الإنسان ووجود ديمقراطية حقيقية [1]. وأن لا نخلط ما بين الضرورات والهامشيات من المطالب، وأن نبتعد عن أن نكون مستقبلين دائماً لما هو أتٍ من الآخر.

فالآخر لن يصدر لنا إلا ما هو ليس ضرورياً له. فما هو ليس ضرورياً للآخر قد يكون أيضاً ليس ضرورياً لنا. يجب أن نبحث عن أسباب تقدم الأمم حتى نسلك طريق النجاح مثلهم. بعيداً عن الركون للذات وأن لا نلقي بكل أعبائنا على الآخر. فالمستقبل لا يصنعه لك أحد إذا كنت أنت بدون رؤية مستقبلية وبدون هدف مستقبلي. فهدفنا هو أن نكون من ضمن مصاف الدول، أن نكون فاعلين في هذا النظام الدولي من حولنا، يجب أن نكون مشاركين في الحدث العالمي بدلاً من أن نكون نحن مرمى الحدث العالمي. فالأوطان لا تبنى إلا بسواعد أبنائها.

---

(1) د. مفيد شهاب، في تعقيب على الدكتور. كمال شاتيلا، "الأهمية المستقبلية لحوار الشمال والجنوب" كتاب، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الفصل الخامس

موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

ســـأتناول فـــي هذا الفصل السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا اعتماداً على فترة تاريخية رسمت معالمها بشكل واضح وجلي بدأت بفاعلية ووتيرة أرى أنها أكبر مـــن ذي قـــبل، حـــيث تبدأ هذه الحقبة التاريخية بمجيء ثورة الفاتح من سبتمبر لعام 1969. وقـــد اهـــتم هذا الفصل بفترة زمنية معينة ابتداءً من التسعينات حيث التركيز الليبـــي على القارة الأفريقية نظراً لتداخل عدة ظروف منها الدولية والإقليمية، ومنها ظـــروف داخلـــية خاصـــة بليبـــيا ذاتهـــا. حيث تعرضت للعقوبات الدولية في فترة التسعينات. وسأترك كل ذلك للفصل الأول من الباب الثالث من هذه الكتاب.

كما أن هذا الفصل الذي نحن بصدده الآن سيهتم بطبيعة العلاقة الليبية الأفريقية بشكل عام، وذلك في فترة ما قبل التسعينات حتى بداية الثورة في عام 1969م .

لـــيس هـــناك مـــن تحفظ على أن العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة، قديمة قدم التاريخ المكتوب .

وتـــسجل المصادر القديمة ـ بما في ذلك الكتب الدينية الكثير من المعلومات عن حركات السكان واختلاطهم، وتبادل الأفكار بين الشعوب العربية والأفريقية .

ولقـــد كان للقرب الجغرافي بين المنطقة العربية وأفريقيا دوره في الامتزاج الحـــضاري، وســـرعة الاندماج بين شعوب المنطقتين، عبر عمليات تبادل شكلت نسيج العلاقات العربية الأفريقية [1] .

---

(1) د/ محمـــد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 ـ 1977م" ص 14.

بـــل إن ظهـــور عامـــل آخـــر أدى إلى ازدياد وشائج الاتصال ودخلت فيه العلاقات العربية الأفريقية مرحلة مزدهرة. وهو "الإسلام" وقد اتسمت هذه المرحلة بعدة مزايا أبرزها أن المجموعات العربية الإسلامية التي استقرت في شرق أفريقيا قامـــت بدور كبير في نشر الإسلام بين القبائل الأفريقية. وكان لها تأثيرها الواضح في أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية [1] .

ومـــن الـــثابت تاريخياً أن منطقة المغرب العربي، بفضل الفتوحات العربية الإسلامية، تهيأت لتلعب دوراً حيوياً في مد جسور التلاقي بين شعوب شمال أفريقيا وشـــعوب غربها ووسطها. ولم تكن الصحراء الكبرى عائقاً يحول دون التواصل. بـــل كانت بمثابة معابر توسعت من خلالها شبكة الاتصالات الإنسانية والاقتصادية داخـــل مـــناطق مـــا وراء الـــصحراء، بفضل توغل القبائل العربية نحو الجنوب ووصـــولها إلى مشارف النيجر والسنغال. بل كان لمناطق المغرب العربي صلات تجارية مع دولة غانا القديمة [2] .

والواقـــع أن ليبيا، على مدى أحقاب التاريخ، أسهمت بدورها في مد جسور التلاقـــي مـــع القارة الأفريقية، في بوابتها الشمالية. وكانت أحد المعابر الهامة التي امتدت عبرها الصلات الروحية والاجتماعية والاقتصادية [3] .

وتعتبـــر ليبيا المدخل الطبيعي للوصول إلى قلب القارة الأفريقية، فهي مـــن جهـــة تتوســـط القسم الأفريقي الشمالي. ومن جهة أخرى تمثل البوابة الرئيسة لأفريقيا نحو أوروبا من خلال موقعها على البحر الأبيض المتوسط. كما أن الأرض الليبية من النواحي الجيولوجية هي امتداد للصحراء الأفريقية وتتوغل جنوباً لتلتقي بخط الاستواء [4].

---

(1) المرجع السابق ص 15.
(2) المرجع السابق، ص 16 .
(3) المرجع السابق ص 17 .
(4) المرجع السابق ص 18 .

ولقـد شـكل هذا الموقع الجغرافي لليبيا أهمية استراتيجية تجعلنا ندرك قوة الـدور الـذي لعبته ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية منذ القدم، خاصة أن الموقع قد لعب دوراً رئيساً في عملية ربط الشمال بالجنوب. وكان حلقة وصل بين مـناطق جنوب أوروبا وأفريقيا ما وراء الصحراء. ولعل في قول الرحالة الألماني "رولفـس" (G. Rohlfs) ما يبرز أهمية موقع ليبيا، فقد قال: "إن من يريد أن يكون حاكماً على السودان والنيجر وتشاد يجب عليه أن يستولى على طرابلس"[1]، ويبدو أن الموقـع الجغرافـي قـد جعل المؤرخ الإغريقي "هيرودت" يعتقد أن كلمة ليبيا مـشتقة من اسم إحدى زعيمات القبائل في أفريقيا. ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما أطلق اسم ليبيا على مناطق شمال أفريقيا كلها [2] .

وتـؤكد المـصادر التاريخية أن الإنسان في ليبيا منذ القدم لم يتعامل مع الصحراء على أساس أنها عالم مجهول لا يمكن اكتشافه. بل إن الآثار والنقوش الـصخرية تعطـي مؤشـرات دقـيقة علـى وجود نشاط بشري يدلل على أن الـصحراء الكبرى كانت أسهل اختراقات في العصر القديم. ولعل وجود دولة "الجرامنت" التي سيطرت على الصحراء منذ القدم حتى الفتح العربي وتحكمت فـي طـرق الـتجارة بمـنطقة فزان مما يؤكد وجود العلاقة الوثيقة بين ليبيا والمناطق الأفريقية منذ القدم [3] .

ويتـضح ممـا تقدم عرضه أن الصلة بين ليبيا والمناطق الأفريقية فيما وراء الـصحراء كانت موجودة عبر العصور القديمة. إلا أنها تنامت بعد الفتح العربي لمنطقة الشمال الأفريقي. حيث كان من أهم النتائج التي صاحبت مراحل التعـريب التي مر بها المغرب العربي في القرن الثامن الميلادي توجه القبائل العربية نحو الجنوب .

---

(1) المرجع السابق، ص 18 .
(2) المرجع السابق ص 18 .
(3) المرجع السابق ص 19 .

فعــن طريق ليبيا كثرت هجرة القبائل العربية في اتجاه مناطق غرب أفريقيا ووسطها [1].

إن العلاقــات الليبية الأفريقية لم تتوقف عند حد معين في طبيعة معينة يتم فــيها تأطيــر العلاقة، بل إن العلاقة الأفريقية الليبية أخذت تتنامى وبشكل غير خــافٍ على أحد، وهي في نمو طبيعي من منطلق اتصال جغرافي واحد، تقارب اجتماعي عقائدي واحد، ظروف عصفت بالجميع سواء كانت في استعمار قديم أو تحرشــات يومــية حاضــرة جديــدة للكل. أو تغيرات عالمية تأتي بآثارها على الجمــيع، وتــستهدف الجمــيع. فالأمر ترتب عليه تقارب عربي أفريقي لصالح العــرب بالدرجــة الأولــى، إذا ما قورن بالفائدة التي تعود على الأفارقة ذاتهم. فــسنلاحظ أن الــتطور الإيجابي في العلاقات الليبية الأفريقية قد آتى ثماره، ولم يــذهب ســدى، فقــد أنجــب تجمع دول الساحل والصحراء الذي اتسعت رقعته الجغــرافية باتساع عضويته السياسية للأنظمة المشاركة فيه والتي اعتبرته فضاءً أفــريقياً جديداً يمكن التجول والتحرك فيه ومن خلاله وتوجيهه لصالح قضايانا. والفضل يعود لليبيا كدولة كانت وراء هذا التجمع .

وكمــا أنجــبت العلاقة الليبية الأفريقية الاتحاد العربي الأفريقي الذي فتح أبوابه لكل من يرغب في عضويته. كما أنجبت الوليد المنتظر من الجميع والذي ناضــل من أجله "كوامي نكروما" وجمال عبد الناصر ونيلسون مانديلا وغيرهم مــن العظــام، فإنه لم يخيب حفيدهم "معمر القذافي" أملهم في ولادة هذا المولود الأســمر الأفريقــي، وهو "الاتحاد الأفريقي العظيم"، وكل هذا سنعرج عليه في الفصل الأول من الباب الثالث .

مــن ناحية أخرى، فإن نظرة أفريقيا إلى ليبيا كانت خليطاً من الرضى وعدم القبول .

---

(1) المرجع السابق ص 21.

فأمــــا الرضــــا فأسبابه أن ليبيا دولة أفريقية، وأنها سبق أن تعرضت لعدوان أمريكـــي جــوى عام 1986م راح ضحيته أبرياء، وثبت بعد ذلك براءة ليبيا، وأن السياسة الأمريكية تتسم بالجبروت في مواجهة دول العالم الثالث. كذلك تحتفظ ليبيا بعلاقـــات صداقة أيديولوجية مع عدد من كبار زعماء القارة، ومن ناحية ثالثة لليبيا رصـــيد طـــيب فـــي المجـــال الإسلامي [1]، وفي مجال التعاون مع بعض الدول الأفريقية[2] وأن ليبيا قدمت لأفريقيا الكثير من الدعم سواء كان مادياً أو معنوياً، في التدخل والتوسط في حل المنازعات ما بين الدول الأفريقية .

وسأورد بعض الأرقام على سبيل المثال لا الحصر للتدفقات المالية الرسمية التـــي تعهـــدت بهـــا ليبيا ودفعتها للدول الأفريقية، وذلك من سنة 1973 ـ 1981 والأرقام بالملايين.

البـــــلد	الـــتــعـــهـــدات	المدفوعـــات
بورندي	1.00	1.0
الكاميرون	2.0	2.0
تشاد	19.6	12.7
غينيا الاستوائية	1.2	1.2
أثيوبيا	1.0	1.0
الجابون	10.1	10.1
غامبي	1.4	1.3
غينيا بيساو	3.6	3.5
مدغشقر	2.0	1.0
مالي	5.8	5.8

(1) د. عـــبد الله الأشـــعل، "الاتحـــاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة"، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002 ـ 2003، ص 105 .

(2) المرجع السابق ص 105.

البلد	التعهدات	المدفوعات
النيجر	11.9	11.9
رواندا	3.3	3.3
سيشل	0.1	0.1
سيراليون	0.2	0.2
التوغو	1.9	1.9
أوغندا	18.5	18.5
بوركينا	3.3	3.3
زامبيا	0.3	0.3
غينيا	11.0	11.0
المجموع[1]	98.1	90.1

إن المساعدة الرسمية الليبية التي منحت للبلدان الأفريقية تبدو، كما وردت في إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة، غير ذات أهمية، إذا ما قارناها مع المساعدات التي قدمتها ليبيا بعيداً عن تقرير الأمم المتحدة [2].

إن المعطيات الإحصائية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة غير كافية، ولا تظهر تماماً مدى وتأثير التعاون الاقتصادي والمالي بين ليبيا والبلدان الأفريقية غير العربية. [3]

وهكذا نستطيع أن نذكر، في هذا السياق، بعض اتفاقيات القروض، والهبات التي تؤلف جزءاً من التعاون الذي تقيمه ليبيا مع البلدان الأفريقية غير العربية .

---

(1) "التعاون العربي الأفريقي ـ عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975 ـ 1984م" إعداد وتأليف، د. شربل زعرور، ترجمة، د. هاشم حيدر، معهد الاتحاد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م، ص 309.

(2) المرجع السابق، ص 309 .

(3) إعداد وتأليف، د. شربل زعرور، ترجمة، د. هاشم حيدر، (التعاون العربي الأفريقي ـ عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975 ـ 1984م معهد الاتحاد العربي، نفس المرجع السابق ص 310.

مــنحت ليبــيا لتشاد "هبة" بمقدار 80 مليون دولار، لبناء مسلخ، ومستشفى وبعــض الكليات. وعقدت اتفاقاً مع مدغشقر من أجل إنشاء طرقات ومصفاة للسكر ولاســتغلال البوكــسيت. ومــنحت لزائير قرضاً، لتمويل مشاريع مختلفة بمقدار 100.7 مليون دولار.

كمــا أرســت ليبيا إلى هذا البلد في عام 1974م 26.5 مليون دولار و30 ملــيون دولار فــي عــام 1975م. و36 مليون دولار عام 1976 حسب معطيات صندوق النقد الدولي [1].

وتفــيد مجلــة الأبحاث الأفريقية أن بلدين إفريقيين آخرين حصلا في إطار المعــونة الثنائــية على قروض هامة من ليبيا، وهما أنغولا (150 مليون دولار لم يحدد استعمالها) والنيجر (95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي) .

ويــبدو حــسب المــصدر نفسه أن النيجر قد حصل على هبة مقدارها 4.5 مليون دولار لتمويل مشاريع زراعية وشراء معدات صحية [2].

وإذا كانــت الاعتــبارات السياسية والجغرافية غير غائبة، عندما تضع ليبيا معاييــر مــنح مساعداتها، ولكنها في المقابل لا تهمل النواحي الاقتصادية، عندما تقــرر الــتدخل فــي إطــار تعاونهــا مــع أفريقيا غير العربية. بالنسبة لليبيا أن الاستثمارات في البلدان الأفريقية غير العربية تعطي مردوداً [3].

وفي نفس الوقت فهي تعطي مردوداً للدول الأفريقية ذاتها. فإن ليبيا بتدخلها الاســتثماري فــي أفريقيا يعد أفضل لأنه يقطع الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية الأخرى المعادية التي قد توجه ضد أفريقيا وتلحق آثارها الجانبية العلاقات العربية الأفــريقية بشكل عام والعلاقات الليبية الأفريقية بشكل خاص. فطالما أن لديك قوة مالــية تــؤهلك للاستثمار في الدول الأخرى تستطيع من خلال هذا الاستثمار قطع

---

(1) المرجع السابق ص 310 .
(2)المرجع السابق ص 310 .
(3) المرجع السابق ص 310 .

الطـــريق علـــى اســـتثمارات أجنبـــية أخرى قد تكون على حساب علاقتك بالدولة المـــستفيدة مـــن الاســـتثمارات. ففـــي اعتقادي يجب أن لا تتأخر الدولة في عملية الاســـتثمار، وهـــذا مـــا فعلته ليبيا مع بعض الدول الأفريقية لمواجهة الاستثمارات والتدخلات الإسرائيلية في القارة الأفريقية. وهذا ما سنلاحظه في الفصل الأول من الباب الثالث .

ويوجد حالياً خمس وعشرون شركة مختلطة ليبية إفريقية، أنشئ معظمها في عـــام 1974 وعام 1976، وتشترك فيها حكومات مختلفة مثل الكاميرون، وغينيا، ورواندا، وتشاد، والتوغو، وأثيوبيا [1].

والـــشركات هي كما سترد في الجدول التالي، وذلك حسب نوع نشاطها وبلد المنشأ لهذه الشركات.

شركات مختلطة ليبية - أفريقية

البلد	الزراعة	المصارف	التجارة	معادن ثمينة مناجم	ملاحة بحرية	صيد الأسماك	نقل	متفرقات	المجموع
بورندي	–	–	–	–	–	–	–	1	1
الكاميرون	1	1	–	–	–	–	–	–	2
أثيوبيا	–	–	–	–	1	–	–	–	1
غابون	–	–	–	1	–	–	–	–	1
غامبي	–	–	–	–	–	–	1	–	1
غينيا	–	–	–	–	–	–	–	1	1
بوركينا	1	–	–	–	–	–	–	–	1
مالي	1	1	–	–	–	–	–	–	2
النيجر	1	–	–	–	–	–	–	–	1

(1) المرجع السابق ص 311 .

البلد	الزراعة	المصارف	التجارة	معادن ثمينة مناجم	ملاحة بحرية	صيد الأسماك	نقل	متفرقات	المجموع
أوغندا	–	–	1	–	–	–	–	1	2
أفريقيا الوسطى	1	1	1	1	–	–	–	1	5
رواندا	1	–	–	–	–	–	–	–	1
تشاد	1	–	–	–	–	1	–	1	3
توغو	1	1	–	–	–	–	–	–	2
المجموع	8	4	2	2	1	1	1	5	24

إن ليبيا تملك من خلال إسهامها في رأس مال هذه الشركات في غالبية الأحيان ولكن ليس دائماً الأكثرية 51%، وقد تصل هذه النسبة في بعض الأحيان إلى 60% مثل (شركة ليبيا الغابون للمعادن الثمينة) [1].

وفي الإطار نفسه تعهدت ليبيا بتمويل برنامج ضخم، يمتد على سبع سنوات (1984 ـ 1991) لمساعدة أثيوبيا، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق المشاريع التي وردت في الخطة العشرية الأثيوبية. ويهدف هذا البرنامج من بين أمور أخرى إلى استغلال مناجم النحاس من ديبراوا، والبوتاس في دالول، وسيتم تحقيقها من قبل شركة مختلطة، ليبية ـ أثيوبية تسهم ليبيا في رأسمالها بنسبة 49.1% أي ما يعادل 250 مليون دولار [2].

أما القطاع الثاني الذي تدخلت فيه ليبيا في هذا المجال فيتعلق بالمؤسسات المصرفية[3]، وبالشركات التجارية[4]، فإن ليبيا من البلدان العربية التي قدمت

---

(1) المرجع السابق، ص 312

(2) المرجع السابق، ص 312 .

(3) المرجع السابق، ص 312 .

(4) المرجع السابق ص 312 .

مساعدات هامة لأفريقيا، وهي البلد الذي حاول مع الجزائر، العمل على إقامة تعاون حقيقي وأصيل بين الجنوب والجنوب، لأن ليبيا كما أشار إليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة، وهو على حق بسعيها إلى تشجيع جمود الاستثمار في إطار المشاريع المختلطة أو المقترنة، تسهم في تطوير شكل من التعاون، يعود بالنفع على البلدان الأفريقية بنسبة أهم من النسبة التي تعود إليها .

إذ إنه يساعد البلدان المستفيدة من مساعداته، على تلافي تراكم الديون على كاهلها بسبب القروض التي تعقدها مع الخارج [1].

وقد عبر المناضل الأفريقي (إميلكار كابرال) عن الدعم الذي تلقته الحركة الوطنية في (غينيا بيساو) من ليبيا بقوله:

"لقد شعرنا بقوة وأمل ويقين بأن الثورة الليبية والشعب الليبي رفاق لنا في الكفاح. إنهم يبذلون قصارى جهدهم في تقديم المساعدات الفعالة لدفع ثورتنا وتحقيق النصر ضد المستعمر[2]، بل إن ليبيا اقترحت أن تقوم بتسديد الأقساط المتخلفة على بعض الدول الإفريقية تقديراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها تلك، ومنعتها من الإسهام في ميزانية لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا[3].

وبما أن المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية تقوم بالاقتراض والإسهام في تقديم العون إلى الدول الأفريقية. فقد أسهمت ليبيا في المصرف العربي للتنمية الأفريقية بقسط يبلغ (163) مليون دولار .

كما تعتبر من أكثر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية، إذ تبلغ نسبة مساهمتها (51%) من الأسهم بقسط يزيد عن (287) مليون دولار [4].

---

(1) المرجع السابق ص 314 .

(2) د. محمد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 ـ 1977م" مرجع سبق ذكره، ص 135.

(3) المرجع السابق ص 139 .

(4) المرجع السابق ص 223 .

وبلغــت مساهمة ليبيا في صندوق النقد الدولي حوالي (328) مليون دولار، وفـــي الـــصندوق العربـــي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي (331) مليون دولار، وفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير حوالي (196) مليون دولار .

وفـــي المؤســـسة المصرفية العربية حوالي (334) مليون دولار. أما إسهام ليبـــيا فـــي البنك الإسلامي للتنمية فيعد الإسهام الثاني في رأس مال البنك وبحوالي (348) مليون دولار [1].

وحجم هذه المساهمات الليبية للدول الأفريقية أو سواء كانت للمنظمات الدولية التـــي تمـــنح قروض للدول الأفريقية دلالة على الأهمية الكبرى للقارة الإفريقية في الاســـتراتيجية الليبية الخارجية، حيث إن الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية الليبية مـــن وراء هـــذه المساهمات والقروض لم يكن مجرد من الهدف، فقد سعت السياسة الخارجـــية الليبـــية إلى إظهار ليبيا بشكل إيجابي تجاه أفريقيا كدول مستفيدة من حجم الـــدعم الليبـــي، وتجـــاه المـــنظمات الدولية، لكي تكون ليبيا دولة لها وزن وثقل في سياســـات مثل هذه المنظمات مثل الصندوق الدولي والبنك الدولي وإن لم تكن بالقدر الكبير ولكن المشاركة أفضل من عدم المشاركة في كل الأحوال.

وعـــودٌ علـــى بـــدء حول نظرة أفريقيا حيال ليبيا من حيث الرضى وعدم القـــبول. فإن عوامل عدم القبول كثيرة منها مناهضة ليبيا للغرب، وتدخل ليبيا في الـــشئون الأفـــريقية.[2] وإثارة ظعينة بعض الدول في المنطقة الأفريقية بعدم تقبلها لتقمس ليبيا دور ريادي في أفريقيا مما يسحب البساط من تحتها نظراً لاعتبارات قد تكـــون غير منطقية من قبلها إذا ما قورنت بحجم دعمها وما قدمته لأفريقيا. إذا ما قورن بالدعم الليبي لأفريقيا. فإن كل الحملات التي تحاك ضد ليبيا في العادة يغذيها تـــيار خارجـــي "أجنبي" يعمل على بث روح التفرقة والشكوك وعدم الثقة ما بين

---

(1) المرجع السابق ص 224 .

(2) د. عبد الله الأشعل، "الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة" مرجع سبق ذكره، ص 105.

الأقطـــار الأفـــريقية إزاء بعضها، والتشكيك في نوايا الأفارقة حيال حل قضاياهم وقـــدرتهم علـــى وضع حلول ناجعة منبثقة من بطن المعاناة الأفريقية، ولكن ليبيا تـــؤمن بـــأن الحـــل يأتي من جوهر المشكلة ذاتها أي أن الصراعات الأفريقية لا يناسبها إلا حلول أفريقية من قبل تدخل الدول الأفريقية ذاتها.

وهـــي تحـــبذ "أفرقة عمليات التدخل بدلاً من مسعى الدول الغربية من قبل التدخل المباشر ودخول دول عربية مناطق الصراع إلى جانب طرف أو آخر (ليبيا – الـــسودان) [1] ولحظـــنا الـــتدخل الليبي في صراع البحيرات – غرب أفريقيا – القرن الأفريقي .

إن نهج السياسة الخارجية الليبية يتفق إلى حد كبير مع وجهة نظر الدكتور / عبد الملك عودة في الآتي :

1- ضـــرورة تأســـيس العلاقـــة بين الطرفين على قاعدة فكرية وقيم إنسانية مـــشتركة، استفادة من رصيد تلك القيم في الجذور التاريخية للعلاقة، وذلك لـــتفادي عـــيب ارتـــباط العلاقة بقضايا آنية طارئة وتحويل العلاقات إلى الإطار الجماهيري، وعدم الاقتصار على النخب الحاكمة [2] .

لأن الـــنخب الحاكمة غير دائمة فالديمومة هي للجماهير، وليبيا لا تتبع هذا الأســـلوب على المستوى الأفريقي فحسب، بل تستعمله على المستوى العربي أيضاً في توثيق علاقتها بالجماهير العربية .

2- ضـــرورة وجود خطة واضحة الأهداف لتحقيق التعاون العربي الأفريقي، واســـتراتيجية محددة ذات خطوات عملية لتحقيق هذه الأهداف، مع وجود

---

(1) د. حلمـــي شعراوي، "العرب وأفريقيا" كتاب، حال الأمة العربية – المؤتمر القومي العربي التاسع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس 1999، ص 250 .

(2) محمـــد عاشـــور مهـــندي، "العلاقـــات العـــربية الأفريقية في كتابات الرواد"، مجلة البحوث والدراســـات العـــربية، مركـــز البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 29، يوليو 1998، ص 378.

آلـــيات للتقويم والمراجعة والتصحيح ودراسة اتجاهات الرأي العام وردود الأفعال الأفريقية تجاه الأنشطة العربية المختلفة.[1]

أيضاً فمن ضمن منطقيات السياسة الخارجية الليبية في علاقتها تجاه أفريقيا مـــا يـــتفق مـــع وجهـــة نظر الدكتور على مزروعى في نظرته للعلاقات العربية الإفـــريقية إلـــى أن تهمـــه ركائـــز مختلفة متنوعة لهذه العلاقات ، دينية ولغوية ، اقتصادية ، اجتماعية ..الخ وعديد من الروابط المشتركة بين الأفارقة والعرب تمثل ركائز أساسية لإقامة علاقات أعمق بينها.

فعلـــى الصعيد اللغوى يرى أن الروابط اللغوية بين أفريقيا والعرب أقدم من الروابط الدينية الإسلامية، ذلك أن كلاً من اللغة العربية واللغة الأمهرية لغة سامية. كمـــا أن اللغة العربية مازالت هي اللغة التي يتحدث بها أكبر عدد من سكان القارة الأفريقية. فضلاً عن تأثيرها في العديد من اللغات المحلية في أفريقيا وبخاصة اللغة الـــسواحيلية فـــي شـــرق أفـــريقيا والهوسا في غرب القارة [2]. لدرجة أن التوجه التعليمـــى في ليبيا حيال تطور اللغات الأفريقية أنشئ لها ملكية اللغات الأفريقية في الجامعـــات الليبـــية وأصبحت اللغات الأفريقية مثل السواحيلية والهوسا من ضمن اللغـــات الرســـمية المعـــتمدة في كلية اللغات في الجامعات الليبية شأنها شأن اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية وغيرها.

فإن دل هذا فإنما يدل على وعى ليبى لإحياء اللغات الأفريقية والدفع بها في صـــنوف لغـــات الـــشعوب الأخرى. وهذه محاولة جادة للاهتمام بتاريخ وحاضر ومـــستقبل القـــارة الإفـــريقية فالاهتمام بلغات القارة هو اهتمام بشعوب القارة لأن التعريف باللغة هو تعريف بالشعب .

وعلـــى الـــصعيد الديني، يؤكد "علي مزروعي" على حقيقة أن الإسلام في

(1) المرجع السابق، ص 378.
(2) المرجع السابق ص 349.

أفــريقيا قــديم قدمه في الجزيرة العربية تقريباً. استناداً إلى واقعة هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة طلباً للملجأ والملاذ.[1]

"اذهبوا إلى الحبشة فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد"[2] .

واعــتماداً علــى الجانــب الديني في السياسة الخارجية الليبية، أنشأت ليبيا "جمعــية الدعــوة الإســلامية" لنشر الدين الإسلامي لمواجهة عمليات التنصير في أفــريقيا. ولنــشر المعاهد والمراكز الإسلامية في عديد من الدول الأفريقية وبناء المــساجد علــى أكبر قدر ممكن جغرافياً ، ولإعطاء منح دراسية للطلاب الأفارقة للدراســة في أصول اللغة وفقه الدين الإسلامي في الجامعات الليبية. كل ذلك لخلق التواصل بين أبناء القارة .

"كما تصاعدت أداة الانتماء الإسلامي ومعياره في التعامل بين الطرفين إلى جانــب الانــتماء العربي بمفهوم العروبة والأمة العربية الذي دعمته الدول العربية المختلفة وفي مقدمتها الجماهيرية العربية الليبية. [3]

وقد يختلف الدارسون حول الدور الإسلامي لليبيا في أفريقيا خاصة، وأن ليبــيا لهــا مفهــوم خاص للعمل الإسلامي، وأن وجهها الأفريقي اتسم بالطابع التقدمــي، ولا خلاف على أن لمفهوم ليبيا الإسلامي مذاقه الخاص، وهو الذي تابعــناه في مناصرة قضية مسلمي جنوب الفليبين والأقليات الإسلامية في آسيا وأفــريقيا والمراكز الثقافية الهامة التي نشرتها ليبيا مع دولة الإمارات العربية في ربوع أفريقيا [4].

---

(1) المرجع السابق، ص 350 .

(2) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثالث، ص 86 .

(3) محمــد عاشور مهندي، "العلاقات العربية الأفريقية في كتابات الرواد"، نفس المرجع السابق، ص 362 ـ 363.

(4) الــسفير الدكــتور / عبد الله الأشعل، "الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره.

أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

الواقع أن السياسة الليبية تجاه أفريقيا اعتمدت على مجموعة من الأهداف والثوابت. تمثلت في :

1- محاربة الاستعمار ودعم الحركات الأفريقية مادياً ومعنوياً .

2- التصدي للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا والعمل على كشف دوره العنصري.

3- محاربة الأنظمة العنصرية .

4- توثيق العلاقات العربية الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

5- نصرة المسلمين وتقوية مراكزهم بالدعم الماديُ المعنوي [1].

ويتبين من هذه الخيارات التي تبنتها السياسة الليبية في تعاملها مع القضايا الأفريقية أنها تقف إلى جانب شرعية النضال التحرري ضد الاستعمار والعنصرية، وتأييد حقوق كافة الشعوب في حق تقرير المصير، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي أسهم في حصول مناطق كثيرة من القارة على استقلالها [2].

وفي مواجهة النفوذ الإسرائيلي المتنامي في أفريقيا قررت ليبيا منذ عام 1970م أن تقوم بعمل ما لقلب التوازن في أفريقيا لصالح العرب، وإبراز التطابق بين النظامين العنصرين "إسرائيل" جنوب أفريقيا على اعتبار أنهما صنيعة واحدة غرسها الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية والأفريقية. [3] ومن الملاحظ أن روح المقاومة والنضال لا زالت في نفوس قادة الثورة الليبية حيث إنهم في فترة وجيزة جداً وهي مسافة عام واحد بعد الثورة تكون لديهم هذه الأيديولوجية النضالية

---

(1) د. محمد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، 1969 ـ 1977م" مرجع سبق ذكره، ص98.

(2) المرجع السابق ص 98 .

(3) المرجع السابق ص 99 .

لمساندة حركات التحرر الوطني في أفريقيا وذلك في عام 1970. فهذه فترة قد تكون مصدر قلق وخطر على مستقبل الثورة في ليبيا عندما تعلن عن نهج سياستها الخارجية في فترة قصيرة جداً، أمام القوى الاستعمارية التي قد تهب للقضاء على هذه الثورة. ولكن قدرة القادر فقط هي التي حمت الثورة من التدخل الخارجي.

أدوات السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا

الأمر الثابت أن السياسة الليبية تجاه أفريقيا قد انتهجت أهم الوسائل والأدوات المتعارف عليها في تنفيذ السياسات الخارجية للدول إذ اعتمدت على أداتين رئيستين هما:

1- توسيع مجال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

2- استثمار الإمكانات الاقتصادية القوية لليبيا في تقديم المساعدات الخارجية المتمثلة في الاتفاقيات الاقتصادية التي لعبت دوراً هاماً في دعم السياسة الليبية في القارة الأفريقية كأساس للتضامن العربي الأفريقي [1]. ولقد شهدت السنوات ما بين (1970 ـ 1974) سياسة ليبية نشطة في أفريقيا استندت إلى رغبة ليبيا في تقوية علاقات الصداقة والأخوة مع الدول الأفريقية، على اعتبار أن التضامن العربي الأفريقي يساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، كما يسهم في تنمية القارة، ويدعم نضال شعوب العالم الثالث من أجل حياة أفضل [2].

وقد أوضحت بعض الدراسات أن من بين أهداف هذا التعاون نحو بلدان ما وراء الصحراء تشكيل جبهة إسلامية عربية صحراوية يكون مركزها ليبيا. والواقع أن اهتمام ليبيا بالتعاون الثنائي لم يقتصر فقط على دول ما وراء الصحراء. بل

(1) المرجع السابق، ص 99 .

(2) المرجع السابق ص 104.

اتــسعت خــريطة العلاقات لتشمل المناطق الجغرافية الأفريقية الأخرى.[1] فعلى مــستوى شرق القارة كانت العلاقات الليبية الأوغندية قد برزت في وقت مبكر من عقد السبعينات.

والحقــيقة أن الــثورة الليبية قد تنبهت بشكل ملحوظ إلى أهمية أوغندة التي كانــت مــسرحاً للصراع العربي الإسرائيلي منذ عام (1962م)، إذ كانت إسرائيل تهــدف من إقامة علاقات مع أوغندة تحقيق هدف استراتيجي يضمن لها تهديد أمن الــدول العــربية المعتمدة على نهر النيل بخاصة مصر. ولقد أثمر توطيد العلاقات الليبية الأوغندية، أن تبادر أوغندة إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل بل وطرد الخبراء العــسكريين الإســرائيليين العاملين في أوغندة[2]. والجميع لا ينكر الدور الريادي الــذي تقــوم به ليبيا في منطقة شرق أفريقيا خاصة الدول المحيطة أو ذات الصلة المباشــرة بمنابع نهر النيل مثل الحبشة أوغندة وكينيا وزامبيا وإريتريا وزيمبابوي وتنزانيا وجمهورية السيشل وجمهورية موريشيوس وغيرها ذات المحيط الجغرافي.

وحاولــت ليبــيا عبر سياساتها الخارجية أن تمنع أي تدخل إسرائيلي يقترب مــن منابع نهر النيل لأنه وفق السياسة الخارجية الليبية فإن محاولة المساس بأمن مــصر والسودان من حيث المياه فهو مساس لا اعتراض عليه بحياة الشعب الليبي أيــضاً لأن مــصر والــسودان يعتبران امتداد طبيعي لحركة المد والجزر لحركة الــشعب الليبــي في الماضي والحاضر والمستقبل فمن الواجب القومي والعروبي تأمين مصادر المياه لهذين القطرين. وسبق وأن نبهت ليبيا القطرين الشقيقين حول ذلــك كثيراً في كل المناسبات الدولية، ولا زالت ليبيا تعارض مشروع قانون تقوده كــل من تركيا في الشرق وإسرائيل. لإقراره وذلك بأحقية دول المنبع لكل الأنهار الطبيعية في بيع مياه الأنهار. خاصة مياه نهري دجلة والفرات في العراق وسوريا اللــذين ينــبعان مــن تركيا. ونهر النيل الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا في أوغندا، والحبشة. وذلك بتدخل وتآمر إسرائيل ضد الدول العربية .

---

(1) المرجع السابق ص 105 .

(2) المرجع السابق، ص 105 .

بالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت ليبيا في علاقتها مع الدول الأفريقية على جانب العلاقات الثنائية لما لهذا النوع من العلاقات من إيجابيات ملموسة وسريعة ما بين الدول في علاقاتها الثنائية. فقد ركزت على جانب الزيارات الرسمية بشكل غير عادي. وقد أسهمت هذه الزيارات في تحقيق النتائج التالية :

1- التنسيق بين ليبيا والدول الأفريقية فيما يتعلق بدعم العلاقات الثنائية من ناحية والاهتمام بالأوضاع في القارة الأفريقية من ناحية ثانية .

2- متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المبرمة بين ليبيا والدول الأفريقية .

3- إزالة العوائق التي خلفها الاستعمار بين الأفارقة، وتوحيد المواقف لصالح القضايا الأفريقية. كما تميزت العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الأفريقية بصدور البيانات الرسمية المشتركة التي سعت إلى بناء علاقات متينة وقائمة على أساس من التعاون المثمر والاحترام المتبادل [1].

وقد راعت البيانات المشتركة التأكيد على اتجاهات السياسة الليبية في أفريقيا من حيث المعطيات التالية :

1- الاقتناع بأهمية التعاون العربي الأفريقي، وما يحققه من فوائد للطرفين تأسيساً على الارتباطات الروحية والجغرافية والثقافية التي تربط بين العرب والأفارقة.

2- الالتزام بدعم حركات التحرر الأفريقية، والعمل على التحرير الكامل لكل الأقاليم الأفريقية التي ترزخ تحت الأنظمة العنصرية .

3- تخليص القارة من النفوذ الأجنبي الاستعماري .

4- التمسك بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئها .

---

(1) المرجع السابق، ص 105 .

5- إدانـــة الــتعاون العنــصري القائم بين الكيانين بين العنصريين في جنوب أفريقيا في السابق وفلسطين، واعتباره تعاوناً معادياً للإنسانية، ويهدف إلى عرقلة المصالح العربية الأفريقية .

6- ضـــرورة العمـــل للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد الأفريقية لصالح شعوب القارة الأفريقية [1].

ونخلص من هذا كله إلى أن ليبيا نجحت في استخدام الأداة الدبلوماسية لتحقـيق تـوجهات سياسـتها الخارجية بنجاحها في تنشيط العلاقات العربية الأفــريقية، ومحاربــة التواجد الإسرائيلي في أفريقيا، وكذلك مناصرة قضايا التحرر الوطني في القارة [2].

وقـد سـاعدت الإمكانـيات المادية التي تمتلكها ليبيا على تعزيز العلاقات السياسية وتوسيع نطاق التحرك السياسي الليبي في أفريقيا، وبروز تيار جديد يطل علـى آفاق عصره، ويتحرك بجرأة وسط الواقع الذي تركته الظاهرة الاستعمارية للقارة الأفريقية.[3]

ونجحت الدبلوماسية الليبية في مرونتها بحل بعض الإشكاليات العالقة ما بين ليبيا وبعض الأقطار الأفريقية المجاورة. فمنها قضية الحدود في "جبال تيبستى" مع تـشاد فقـد قبلـتا الدولتين أن يُرفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية للنظر فيه ووضـع حـل له يقبل به طرفي النزاع عن تراضي. وقد حكمت المحكمة لصالح تشاد وقبلت ليبيا بذات الحكم دون اعتراض. مما أدى هذا الموقف الليبي إلى تطور العلاقـات الليبـية التـشادية إلى درجة متقدمة يسودها الاحترام المتبادل والثقة في الآخـر. واتبعت ليبيا ذات الإجراء مع الدولة الأفريقية الجارة الأخرى وهي تونس

(1) المرجع السابق ص ص 106 ـ 107 .
(2) المرجع السابق ص 107 .
(3) المرجع السابق، ص 107 .

حــول مسألة الجرف القاري. وقد حكمت المحكمة لصالح ليبيا. وقبلت تونس بذات الحكم دون اعتراض منها على ذلك.

وكرماً من السياسة الليبية قررت ليبيا استغلال الجرف القاري مناصفةً مع تــونس. وهذا موقف يحسب لليبيا ومواقفها حيال القارة الأفريقية. ولم تبخل ليبيا فــي مساندتها " لنيلسون مانديلا " عندما كان يناضل ضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. ولم ينكر نيلسون مانديلا ذلك الجميل لليبيا عندما اعترف بذلك أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "بيل كلنتون". عندما أكد على قوة الصداقة والعلاقــة المتيــنة مــع ليبيا ؛ فليبيا حاولت قدر إمكانياتها أن تتدخل في القارة الأفــريقية لتحقيق الأمن والسلام من خلال توسطها في عديد من النزاعات التي كانت تحدث في أفريقيا بين أبناء الدولة الأفريقية الواحدة على مستوى الدولة. أو بــين الــدول الأفــريقية كــدول لها كيانها وسيادتها وشخصيتها الدولية في حالة النزاعات ما بين الدول .

خاتمة البـاب الأول

تــناول الــباب الأول من هذه الكتاب، في الفصل الأول بالتحديد من خلال التمهــيد، المحــاور الرئيسة للسياسة الخارجية الليبية، مهتماً بالفترة الزمنية ما قبل عــام 1991، وكــان من هذه المحاور الرئيسة للسياسة الليبية التي تعاملت بها من خــلال الــسياسة الخارجية الليبية دعم قضية الحرية والسلام والوقوف في مواجهة الاســتعمار، واعتبــرت الــثورة قضية السلام كلاً لا يتجزأ، حيث رأت أن قضية اســتقلال الشعوب وتحريرها أساس جوهري لإقرار السلام. بالإضافة إلى التزامها بتطبــيق سياســة عدم الانحياز ورأت في مبدأ عدم الانحياز حرية التصرف دون التقــيد بمواقف أي من المعسكرين المتصارعين في السابق ملتزمة في ذلك بمبادئ الحــق والعــدل والمــساواة، كما حاولت ليبيا توجيه سياستها الخارجية بشيء من الاهتمام وتحديد المسارات، وظهر ذلك واضحاً من خلال الاتجاه الليبي في سياسته الخارجــية نحو أفريقيا انطلاقاً من الاعتبارات الجغرافية لليبيا. فقد عمدت السياسة الخارجــية الليبــية إلــى إقامة روابط متينة مع الدول الأفريقية، ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في القارة من خلال الدعم الذي قدمته ليبيا لحركات التحرر الوطني في الــدول الأفــريقية، ومناهضة سياسة التمييز العنصري الذي كان سائداً في جنوب أفريقيا. كما التزمت ليبيا بالمبادئ والأهداف التي تدعو لها الأمم المتحدة، والداعية إلــى توطيد السلم والأمن الدوليين مع رفضها تسلط أي من الدول الكبرى على هذه المــنظمة، ودعــت باستمرار إلى إعادة النظر في ميثاق منظمة الأمم المتحدة بما يتناســب والتغيــرات التي طرأت على الساحة الدولية وذلك بتوجيه الانتقاد الليبي مباشــرةً إلــى حق النقض (الفيتو) المعمول به في هيئة الأمم المتحدة معتبرة ذلك نظاماً تعسفياً ضد بقية الشعوب والدول الصغيرة الأخرى .

وجاء الفصل الأول من هذا الباب ليدرس تطور العلاقات الليبية الأمريكية في مــرحلة مــا قــبل عام 1991 من خلال الاتجاه العام لهذه العلاقات، فقد درس هذا الفــصل مــراحل العلاقــات الليبية الأمريكية منذ فترة انبلاج الثورة الليبية في عام

1969 حـــيث كانت فترة العلاقات الليبية الأمريكية فيما بعد الثورة تختلف تماماً عن فتـــرة العلاقـــات الليبيـــية الأمريكية في عهد الملكية، حيث مثلت فترة الملكية مرحلة احـــتواء وتبعية، وجاءت مرحلة الثورة لتعبر عن بداية مرحلة المواجهة الشاملة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت المواجهة الليبية الأمريكية يغلب عليها سمة التصاعدية في المواجهة وبشكل متصل، وكان من أسباب المواجهة بـــين الطرفين رفض ليبيا للسياسة الاستعمارية الأمريكية التي كانت تعمل ضد ليبيا، بمحاولة عزلها عن بقية أجزاء الوطن العربي لتقوم بدور العازل بين المشرق العربي والمغـــرب العربـــي، وازداد الـــرفض الليبـــي للسياسة الأمريكية عندما شعرت بأن الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية تعمـــل على تركيز جهدها لتثبيت الإقليمية في ليبيا، وتغذيـــتها فـــي صـــورة الإقليمية البترولية لتكون في مواجهة هدف الوحدة العربية، ورفـــضت ليبـــيا أيـــضاً الـــسياسة الأمـــريكية في كونها تتخذ من ليبيا نقطة ارتكاز للانطـــلاق فـــي اتجاهات ضد أفريقيا وضد الوطن العربي، فهذا عمل لم توافق عليه ليبيا، ورفضت بعد الثورة أن تسير في نفس خط السياسة الليبية في عهد المملكة، من خـــلال رفض وجود المستشارين الإنجليز والأمريكيين الذين كانوا يساهمون في رسم الـــسياسة الخارجية لليبيا بما يتوافق ومصالحهم في المنطقة. فبناء على الرفض الذي أبدتـــه الدولة الليبية بعد الثورة تجاه المطالب الأمريكية، الأمر الذي ترتب عليه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لموقع ليبيا الجغرافي والاستراتيجي لها في المنطقة، حيث كانـــت تملـــك علـــيه أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج أمريكا، وكانت تهدف من خلالهـــا بـــسط نفـــوذها واقترابها من الحدث العالمي في منطقة الشرق الأوسط ذات الأحـــداث الساخنة بفعل وجود الكيان الصهيوني فيها بالإضافة إلى فقدان أمريكا لأهم مورد لها في المنطقة وهو النفط الليبي، وفقدان أمريكا لموقع يجعلها قريبة من العدو الغـــريم الأول لهـــا وهـــو الاتحاد السوفيتي سابقاً، وحرمان أمريكا من تبادل تجاري مـــرموق قـــد يكون بين ليبيا وأوروبا وبين أوروبا وأفريقيا عبر ليبيا. كل ذلك كان كفـــيلاً بأن يجعل فتيل التوتر والصراع حالة دائمة في طبيعة العلاقات الثنائية بينهما حتى وصلت درجة العداء والتوتر إلى درجة يقع فيها التصادم، وقد حدث ذلك بالفعل فـــي 15 أبـــريل مـــن عـــام 1986، وذلك من خلال الهجوم الأمريكي على مدينتي

طـــرابلس وبـــنغازي، واستهداف قائد الثورة الليبية بشكل مباشر من خلال الهجوم، ناهـــيك عـــن مقدمات هذا الهجوم من خلال سياسة جر ليبيا بالدخول معها في حرب مـــن خلال المناورات الأمريكية التي أجرتها أمريكا في البحر الأبيض المتوسط قبالة الـــساحل الليبي لاستفزاز ليبيا، ناهيك عن اتهام ليبيا في أي عمل تخريبي يقع في أي مكـــان مـــن العالم، لابد وأن تورط أمريكا ليبيا فيه بغية التحرش بليبيا والزج بها في مـــصاف الـــدول الـــراعية للإرهاب واتهامها بامتلاكها لأسلحة كيماوية في مصنع الـــرابطة، إلا أن الدبلوماسية الليبية فتحت أبواب المصنع أمام الصحافة لتنقل الحقيقة للـــرأي العـــام العالمي بأنه مصنع أدوية، وما الادعاءات الأمريكية إلا أسلوب جديد لاتهـــام ليبـــيا وتـــشويه ســـمعتها أمام الرأي العام العالمي، ثم جاءت أخيراً بقضية لوكربـــي، ولاحظـــنا الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في جر فرنسا والمملكـــة المـــتحدة البـــريطانية بممارسة ضغط جماعي على ليبيا من خلال مجلس الأمـــن باستصداره للقرارات 731، 748، 838، وكلها كانت ضد ليبيا، وعبرت عن حالـــة عـــدم فهم من قبل مجلس الأمن لدوره الطبيعي في الحفاظ على حالتي الأمن والـــسلم الدوليـــين فقـــط والابتعاد عن دخوله في قضايا ليست من طبيعة اختصاصه الأصيل، وأن لا يتعدى على دور محكمة العدل الدولية في طبيعة اختصاصاتها، وقد لاحظنا ذلك التعدي من قبل مجلس الأمن على اختصاص المحكمة مستنداً على وجود ثلاثة أصوات تمثل حق النقض ضد أي قرار يوجه أو يُدين مجلس الأمن وهي الفيتو الأمريكي والبريطاني والفرنسي .

وفـــي الفصل الثاني من هذا الباب تناولت المحاولات الوحدوية الليبية من خـــلال تبنـــيها سياســـة الدعوة إلى الوحدة العربية، فليبيا تقدمت بكل محاولاتها الوحدوية إلى أغلب أقطار الوطن العربي من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة فقـــد تقـــدمت بمـــشروع وحـــدة مع تونس والجزائر والمغرب ومصر وسوريا والـــسودان إلا أنهـــا فشلت جميعها. فمنها ما اصطدم بالتحفظ الليبي على بعض أشـــكال الأنظمة العربية مثل وجود حالة الأحزاب في الحياة السورية، ومنها ما اصـــطدم بوجهة نظر الدول العربية الأخرى حيال رؤيتها لطبيعة المطلب الليبي

المتـــسرع والمعجـــل بقيام الوحدة العربية دون المرور بعملية المراحل، كما هو الحال في وجهة نظر جمال عبد الناصر متخذاً من تجربة الوحدة مع سوريا عام 1958 مثالاً لعدم التسرع في إنشاء دولة الوحدة، في ظل وجود عدم تشابه كبير ما بين الأنظمة في كل دولة على حدة، ومنها ما اصطدم بوجهة نظر أخرى مثلما حـــدث مع تجربة الوحدة مع تونس. فلاحظنا الرفض التونسي مباشرةً قبل أن يتم الإعـــلان عـــن قيام دولة الوحدة في اليوم التالي للاتفاق الذي حدث بين الطرفين الليبيـــي والتونـــسي، وذلك من خلال تدخل وجهة النظر الجزائرية في الموضوع عبـــر اتـــصال هاتفي ما بين هواري أبو مدين والحبيب بورقيبة ومحاولة إقناع الأول للثاني بأن الوحدة ليست لصالح تونس، وعلى أثرها صرح الحبيب بورقيبة بإلغـــاء الاتفاق، وكأن الأمر لم يكن. ومنها ما اصطدم بموقف سياسي قام به أحد الأطـــراف فـــي دولـــة الوحدة لم يرض عنه الطرف الثاني مثلما حدث في إلغاء اتفاقـــية وجـــدة التـــي ألغاها الملك الحسن الثاني إثر انتقاد ليبيا له عندما استقبل رئـــيس وزراء إسرائيل في المغرب، واعتبرت ليبيا ذلك عملاً غير مقبول على مـــستوى دولـــة الوحدة ما بين المغرب وليبيا، ومنها ما اصطدم بإرادة المجتمع الدولـــي متمـــثلاً فـــي اتحاد المغرب العربي عندما التزمت دول الاتحاد بتطبيق قـــرارات مجلس الأمن الصادرة ضد ليبيا في حين كان التزام هذه الدول العربية المغاربية يتعارض مع ميثاق الاتحاد، ورأت ليبيا أن التزام دول الاتحاد بقرارات مجلس الأمن الباطلة هو بمثابة اعتراف من هذه الدول بشرعية القرارات في حين أنهـــا غيـــر أصلية الاختصاص. وإدانة لليبيا من ناحية ثانية بتورطها في قضية لوكربـــي وعلى أثرها رفضت ليبيا تسلمها رئاسة الاتحاد عندما جاء عليها الدور فـــي رئاســـته، الأمـــر الذي أدى إلى تجميد نشاط الاتحاد. فبعد ممارسة تجارب وحدويـــة عديـــدة أخفقت جميعها يرى الكثيرون بأن ذلك الفشل يرجع لعدم تمكن الفكـــر القومـــي العربي من وضع الاستراتيجية الضرورية فلم تجر محاولة جادة ومنهجـــية لـــتحديد الهـــدف ـ وحدة فيدرالية أو كونفدرالية أو جهوية، والوسائل الكفـــيلة بتحقـــيق هـــذا الهدف، والمراحل التي يجب أن تمر بها، والغايات التي يخـــدمها مـــثل هـــذا الهدف، ومن هم أصدقاؤها؟ ومن هم أعداؤها؟ وكيف يجب

إعـــادة تحديـــدها بتغير الظروف التاريخية بكلام آخر؟ انشغل الفكر القومي حتى الآن بـــتحديد الهـــوية العـــربية دون أن ينشغل بتحديد استراتيجية لتحقيق الوحدة العربية ضالة العرب جميعاً .

فانطلاقـــاً من وجهة النظر هذه اعتمدت السياسة الخارجية الليبية على اتباع أسلوب جديد لتحقيق الوحدة العربية يقع في دائرة الممكن ضمن المعطيات الإقليمية الموجـــودة في أقطار الوطن العربي، وكدرس مستفاد، فإن الطرح الوحدوي الجديد يأخـــذ فـــي الاعتبار احترام وعدم المساس بالترتيبات السياسية والإدارية لأية دولة عـــربية تتحـــرك نحـــو الوحدة مما يشكل مدخلاً سهلاً وسليماً ومأموناً لقيام وحدة عـــربية بـــين قطرين أو أكثر وبعد ذلك تجري ضمن هذا الشكل للوحدة بعد قيامها تجارب وحدودية في دمج قطاعات ومؤسسات ومناهج وما ينجح منها يتم توحيده، فضمن حدود الممكن وبحسب المعطيات العربية القائمة تقدمت ليبيا "بمشروع اتحاد عربـــي" يجمع الدول العربية كلها بأنظمتها الحالية من الجماهيرية والجمهورية إلى المملكـــة والـــسلطنة والإمـــارة وهذه هي آخر محاولة ليبية طرحتها على العرب ووزعتها عليهم جميعاً لتدارسها واتخاذ ما يلزم بشأنها .

وفـــي الفـــصل الـــثالث من هذا الباب، أخذت السياسة الخارجية الليبية في دعم حـــركات التحـــرر الوطني برغم الاقتناع بأن السياسة الخارجية الليبية إنما هي سياسة إقليمـــية لأنهـــا تعبـــر عن إمكانيات مادية وبشرية متواضعة إذا ما قورنت بغيرها من الإمكانـــيات إلا أن ذلك لم يمنع ليبيا من مساندة حركات التحرر الوطني في شتى بقاع العـــالم ولـــم تقتـــصر ليبـــيا فـــي دعمها على حركات التحرر العربية مثل الحركات الفلـــسطينية المـــتعددة بمـــساندتها بالمال والسلاح، بل امتدت المساندة الليبية إلى خارج حـــدود الـــوطن العربي الكبير، فقد شملت المساندة الليبية حركات التحرر الوطني في أفـــريقيا، ومـــنها علـــى ســـبيل المـــثال حركة الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا "سوابو"، والمؤتمـــر الوطنـــي الأفريقـــي لتحرير جنوب أفريقيا، وحركة تقرير المصير بجزر الخالدات ـ الكناري، وجبهة الخلاص الوطني الصومالي، وحركة العمل من أجل إنقاذ الكونغـــو ـ زائيـــر، وامـــتدت لتصل إلى آسيا، حيث ساندت الحركات الإسلامية مثل

الجـبهة الوطنية لتحرير مورو ـ الفلبين، وحركة تحرير قطاني جنوب تايلاند، وجبهة التحريـر التاملـية سـيرلانكا، كما امتد العون الليبي في دعم حركات التحرر الوطني ليـصل إلى داخل أمريكا نفسها، حيث دعمت الأمريكيين السود ناهيك عن الدعم الذي تلقـته حركات التحرر الوطني في أمريكا اللاتينية مثل منظمة المايو ـ تشيلي، وجبهة تحريـر مـوزان ـ هندرواس، والجبهة الديمقراطية لتحرير السلفادور، وحركة اليسار البوليفـي، وحـركة 19 أبريل ـ كولومبيا، بالإضافة إلى الدعم الليبي لحركات التحرر فـي أوروبـا مـثل مـساندتها للجيش الجمهوري الأيرلندي، ومنظمة الألوية الحمراء الإيطالـية، ومنظمة بادرما ينهوف الألمانية، إلا أن السياسة الخارجية الليبية في دعمها لكـل هذه الحركات تعرضت لانتقادات كبيرة جداً، من هذه الانتقادات أن السياسة التي اتبعتها ليبيا تجاه دعم حركات التحرر العالمية قد اتسمت بخاصيتين وهما:

أولاً: التوسـع المفرط في مد الدعم لكل من يعلن أنه حركة تحرير، وربما دون وجود أدلة كافية على شرعية هذا الادعاء .

ثانـياً: اتباع أسلوب الإعلان وعدم استخدام السرية في هذا الشأن، حيث أدى ذلـك إلى سهولة اتهام ليبيا بأنها دولة راعية للإرهاب. وهذا ما جعل ليبيا في موقف حـرج أمام العالم، الأمر الذي جعل أمريكا وبريطانيا تترصدان لها نظير ما تقوم به مـن دعـم لهذه الحركات، وفي اتجاه آخر وصل الأمر إلى أن الكيان الصهيوني قد هدد بضرب أماكن الإرهابيين الفلسطينيين في ليبيا نظير ما قامت به بعض الحركات الفلـسطينية بتنفيذ أعمال هجومية على مصالح إسرائيلية في روما وفيينا، مدعية في ذلك أن هذه الحركات الفلسطينية تلقت الدعم من قبل ليبيا، ويقومون بعمليات تدريبية فـي ليبيا، إلا أن الموقف الليبي جاء واضحاً في نهاية الأمر من خلال تقرير اللجنة الـشعبية العامـة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ليعلن تخلي ليبيا نهائياً عن دعم حـركات التحـرر الوطنـي فـي مختلف أنحاء العالم وجاء ذلك وفق محاولة ليبية لمـراجعة سياستها الخارجية تجاه هذه الحركات فلم تجد من ورائها إلا تعريض ليبيا للإدانـة الدولـية لدرجة أن وصلت هذه الإدانة بضرب ليبيا عام 1986، وجاء هذا العدوان كنتيجة طبيعية لعدم تقبل الدور الليبي في مساندة هذه الحركات.

وفي الفصل الرابع من هذا الباب، لاحظنا الدعوة الليبية إلى تفعيل دور دول العالم الثالث، لأن دول العالم الثالث مرت بفترات صعبة في تاريخ نضالها نحو التحرر إلا أن ذلك النضال لدول العالم الثالث قد اصطدم بالرغبة الأمريكية في السيطرة على دول العالم الثالث، وضمها في منظومة رأسمالية غربية تحت حجة شِعار "العالم الحر"، متخذة من هذا الشِعار طريقة لإغراء شعوب دول العالم الثالث بأنها ستكون حرة، وأن منظومتها تعبر عن حالة الحرية التي تعيش فيها دول العالم الثالث. إلا أن الهدف الحقيقي من رفع هذا الشِعار الأمريكي الرأسمالي كان يهدف في جوهره إلى تضييق الخناق على الاتحاد السوفيتي السابق الذي تبنى هو الآخر لأيديولوجية الشيوعية الاشتراكية، شِعار آخر تحت اسم "دائرة السلام"، وكان يهدف هو الآخر لتوسيع رقعته الجغرافية من قبل انضمام دول العالم الثالث لهذه الدائرة؛ حتى يفوت الفرصة على التوسع الأمريكي، حيث مثلت السياسة الأمريكية والسوفيتية في حينها سياسة الاندفاع والامتداد أي أن يمتد نطاق كل منهما إلى أكبر قدر ممكن ليشمل دولاً عديدة من دول العالم الثالث. وهذا ما رفضته وحذرت منه الدبلوماسية الليبية، وحاولت الاهتمام بالمنظمات التي تنخرط فيها دول العالم الثالث من أجل زيادة تفعيل دورها وحجمها لصالح دول العالم الثالث بالقدر الذي يجعل دول العالم الثالث في مأمن من تصارع القوى الكبرى بالاستحواذ والاستيلاء على دول العالم الثالث. ولاحظنا الاهتمام الليبي بمنظمة دول عدم الانحياز من أجل المشاركة الفعالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى حل مشاكل الشعوب، والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم معتمدة في ذلك على لغة الحوار والتفاهم المشترك والتواصل النشيط حول القضايا والمشاكل الإنسانية مع التمسك بحق الشعوب مهما كان حجمها في أن تؤكد كيانها وتبرز خصائصها، وهذا لا يتأتى إلا بدعوة دول العالم الثالث لبذل المزيد من الاعتماد على الذات لتكوين المنظمة التكاملية الخاصة بها والتي تكون نابعة من روح الإرادة والتصميم الفعلي من ذاتها لتحسين أوضاعها .

وفـــي الفـــصل الخـــامس والأخير من هذا الباب، تناولت موقف السياسة الخارجـــية الليبية تجاه أفريقيا، فقد شكل الموقع الجغرافي لليبيا أهمية استراتيجية في علاقاتها مع أفريقيا وزيادة الاهتمام الليبي بالقارة الأفريقية خاصة أن الموقع الجغرافي لليبيا قد لعب دوراً رئيساً في عملية ربط الشمال بالجنوب، وكان حلقة وصـــل بين مناطق جنوب أوروبا وأفريقيا ما وراء الصحراء، وما ميز العلاقات الليبية الأفريقية هو أنها لم تتوقف عند حد معين في طبيعة يتم فيها تأطير العلاقة بل إن العلاقة الأفريقية الليبية أخذت تتنامي وبشكل غير خافٍ على أحد وهي في نمـــو طبيعـــي مـــن مـــنطلق اتصال جغرافي كما أسلفت، بالإضافة إلى تقارب اجتماعـــي عقائـــدي. كما أن ليبيا لم تتوانَ في مساعدة أفريقيا بكل ما تملك، فقد ســـاعدت ليبـــيا كثيـــراً من الدول الأفريقية بمساعدات مالية على شكل قروض لمساعدة الدول الأفريقية الفقيرة، ولا يسع المجال هنا في الخاتمة لذكرها بالأرقام ومـــا هي الدول التي تلقتها، كما حاولت الدبلوماسية الليبية بدفع اشتراكات بعض الـــدول الأفـــريقية في المنظمات الدولية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الليبي بإقامة الـــشركات الليبـــية الأفريقية بغية استغلال الموارد الموجودة في الدول الأفريقية، ولكـــنها لا تـــستطيع تمويلها مادياً فبادرت ليبيا بإقامة تلك الشركات بتمويل ليبي للاســـتفادة الثنائية المشتركة بتحقيق مصالح الطرفين معاً، لدرجة أن وصل عدد هذه الشركات إلى أكثر من خمسة وعشرين شركة ليبية أفريقية. وفي جانب آخر كـــان لليبـــيا دور فـــي تمـــويل المصارف والصناديق المالية الدولية التي تقوم بالإقـــراض والإســـهام في تقديم العون إلى الدول الأفريقية، فقد أسهمت ليبيا في المـــصرف العربـــي الدولي للتنمية الأفريقية، كما تعتبر من أكثر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية؛ إذ تبلغ نسبة مساهمتها (51%) من الأسهم بقسط يزيد عن "287" مليون دولار .

بالإضافة إلى أن نهج السياسة الليبية لم يقتصر على الدعم المالي فقط، بل امتد ليشمل التدخل الليبي في حل بعض النزاعات التي دارت في القارة الأفريقية، حـــيث ارتكـــزت ليبيا في تدخلها هذا لعدم مصلحتها في الاقتتال الأفريقي، وقطع

فــرص التدخل أمام التدخلات الخارجية التي تأتي من خارج أفريقيا، وتستند ليبيا فـــي ذلك على أنها دولة أفريقية، لا يوجد ما يمنع تدخلها في إزالة آثار الصراع فـــي أفــريقيا، فلاحظــنا التدخل الليبي في صراع البحيرات غرب أفريقيا، ومن ضـــمن الدلالات للسياسة الخارجية الليبية في اهتمامها بأفريقيا أنها كانت ترتكز علـــى أهداف تمثلت في محاربة الاستعمار، ودعم حركات التحرر الأفريقية مادياً ومعـــنوياً، والتـــصدي للـــتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، والعمل على كشف دوره العنـــصري، ولا يتأتـــى ذلك إلا بمحاربة الأنظمة العنصرية التي كانت توجد في أفريقيا، بالإضافة إلى أن من ضمن أهدافها توثيق العلاقات العربية الأفريقية في المجـــالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى نصرة المسلمين وتقوية مراكزهم بالدعم المادي والمعنوي .

وقـــد اعـــتمدت ليبـــيا في تحقيق أهدافها تجاه أفريقيا على أداتين وهما: توســـيع مجـــال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الأعضاء في منظمة الـــوحدة الأفريقية سابقاً، واستثمار الإمكانات الاقتصادية القوية لليبيا في تقديم المـــساعدات الخارجية المتمثلة في الاتفاقيات الاقتصادية التي لعبت دوراً هاماً في دعم السياسة الليبية في القارة الأفريقية، كأساس للتضامن العربي الأفريقي .

الباب الثاني

مرحلة إعادة ترتيب السياسة الخارجية الليبية

(1990 ـ 1995)

تمهيـــد:

إن السياسة الخارجية لأية دولة "هي في حقيقتها مجموعة المبادئ والأهداف التـــي تقررها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ. والتي تحدد نمط سلوكها عندما تـــتفاوض مـــع غيـــرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو تنمية تلك المصالح وتطويرها.

إن للدولـــة، أيـــة دولـــة، طمـــوحاتها وأهدافها ومصالحها والتي ترغب في تحقيقها على المستوى الدولي[1].

ومن جملة هذه الأهداف "حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي، وتنمية مقدرات الدولة من القوة، وزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة والتوسع، والدفاع عـــن أيديولوجـــية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج بالإضافة إلى الأهداف الثقافية للدولة. وتبنى السلام كهدف للسياسات الخارجية [2]. حيث إن هذه الأهداف تتوقف على مدي إمكانية وقدرة الدولة من القوة. بحيث تستطيع أن تخرج بأهدافها الـــسياسية مـــن صيغتها النظرية إلى منهاج عمل مادي ملموس. إلا أنه في نهاية الأمر ليس كل ما يعلن من أهداف بشكل علني هو الحقيقي والنهائي لهذه الدولة أو تلـــك، فنوايا الدول هي الدافع الحقيقي وراء أهداف الدول والتي دائماً ما تكون غير مـــنظورة وغير معلن عنها للجميع مما يجعل من تتبعها وتحديدها أمراً صعباً. فإن بعـــض الـــدول قـــد تحـــدد لسياستها الخارجية أهدافًا معينةً ومحددةً ليتعرف عليها الآخرون من خلال ما هو متاح لهم من أهدافٍ قد أعلنتها لهم.

ولكـــن ســـلوكها الواقعي تجاه العالم الخارجي لا ينطبق ولا ينسجم مع تلك الأهـــداف. كما هو الحال وعلى سبيل المثال لا الحصر. ما عهد عن الإمبراطورية الـــرومانية فـــي تبنيها السلام كهدف أساس في سياستها الخارجية. رغم إنها كانت تخوض الحروب. حتى أصبح ما يعرف بالسلام الروماني.

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات، ص114.
(2) المرجع السابق، ص 135.

ولـو بحثنا عن سبب تبينها للسلام كهدف سامٍ، هو نظراً للحالة التي تعيشها من شـدة الحرب ووقع الحرب على الإمبراطورية من عدم استقرار وتهديد للأمن القومي للإمبراطورية. والسلام هو تعبير ورغبة للخروج من معاناة ومأساة الحرب.

إلا أنـه بقدر ما يتاح للدولة من خبرة وفهم لظروف البيئة الدولية المتغيرة، يمكـنها أن تـبلور سياسـتها الخارجـية التـي تستطيع عن طريقها أن تدافع عن مصالحها وتحقيق أهدافها.

إن الـسياسة الخارجـية هـي تعبير عن موقف الدولة واتجاهها وكذا عن مستوى انغماسها (involvement) في المشكلات الدولية التي تعنيها.

إن السياسة الخارجية هي الخبرة التراكمية Experience commutative التي تنـتج عن اتخاذ قرارات مستمرة تحت ضغط ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة وتحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقق طموحاتها [1]. وهذا ما سنلاحظه في المساحة التي أخذت السياسة الخارجية الليبية تناور فيها وتلعب أدواراً تجعلها بعيدة عـن مخاطر المتغيرات الدولية غير المستقرة، وذلك بغية حماية مصالحها وتحقيق طمـوحاتها كدولـة مـستقلة لها سيادتها ولها شخصيتها الدولية الاعتبارية كدولة معتـرف بهـا فـي المجتمع الدولي لها الحق في أن تحدد شكل سياستها الخارجية بالكيفـية التـي تـري فـيها تأكـيداً لسيادتها وحماية أمنها القومي. زيادة ثرائها الاقتـصادي والحـافظ على أهدافها الثقافية الحضارية الخ، وهذا حق يكفله القانون الدولـي والعـرف الدولـي، ليس لليبيا فحسب بل لسائر دول المجتمع الدولي ذات السيادة والشعب والأرض، وعلى أن لا يشكل ذلك تصادماً مع مصلحة الغير بقصد نـية التـصادم. وأن لا يكون هذا الحق على حساب حرمان الآخرين منه. كما هو متاح للدولة أيضاً في أن توجه سياستها الخارجية في أحد التوجهات الثلاثة الآتية:

---

(1) المرجع السابق، ص 114.

(أ) توجه العزلة الخارجية [1]:

وهـذا تـوجه تتبـناه بعـض الدول إذا ما أرادت لنفسها دوراً محدوداً في الانغمـاس فـي النظام الدولي، وعندئذٍ تكون مقتنعة بمحدودية دورها ورغبتها في عـدم التدخل في مشاكل النظام الدولي بدرجة كبيرة، حتى لا تتعرض إلى مشاكل ذلـك الـنظام. وقـد يكـون هذا الدور منبثقاً من فهمها الحقيقي لعدم قدرتها على الانخـراط والانغماس في مشاكل النظام الدولي. وبالتالي فهي ترى أفضل حالٍ لها أن تتجنبه بدرجة كبيرة تشعر فيها بالأمان والإيمان بقدرة دورها الحقيقي. حيث إن هذه الحال تكون على درجة كبيرة من الأمان إذا ما كان النظام الدولي متعدد الكتل والقـوة. أمـا هـذا الخيار فلا يجدي نفعاً إذا ما انفردت قوة بعينها بمصير النظام الدولي فعندئذٍ قد يفرض عليك الانخراط في النظام الدولي أحادي القطبية، وهذا ما لاحظـناه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وعندما صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه إما أن تكون مع أمريكا ضد الإرهاب أو ضدنا، في تصريح صحفي نقلته قـناة الجزيـرة، فهـذا محك عملي صعب وضعت فيه الدول التي لديها عديد من التحفظات على سياسة الهيمنة الأمريكية (أحادية القطبية) رغم عدم اتفاق جل الدول سـواء كانت في المعسكر الرأسمالي الغربي المحسوبة على أمريكا، أو كانت من الـدول ذات التوجه الاشتراكي الشيوعي التي كانت محسوبة على الاتحاد السوفيتي الـسابق، أو كانت من منظمة دول عدم الانحياز حول مفهوم الإرهاب. الأمر الذي شـاهدنا فـيه بـين عشية وضحاها اختفاء دول معترف بها دولياً لها سيادتها ولها كـيانها المستقل بإقليمها الجغرافي وشعبها وسيادتها إلا أنها اختفت بقدرة قوة القوة الأمريكية المنفردة بالنظام الدولي.

وهـذا وضـع لا يخلـق الاستقرار والتعاون بين الدول بقدر ما هو شرارة التوتر والقلق وعدم الاستقرار بينها لأنها تعيش تحت حالة التهديد والرعب النووي الأمريكي. والتدخل في شئونها بحجة مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية والدعوة

---

(1) زايد عبيد الله: السياسة الخارجية منشورات ELGA، سنة الطبع 1994 ص54.

إلـــى تأكيد حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة للناس. كل هذه عباءات تلبسها الـــولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في حق الشعوب والدول. مما أدى إلى تصاعد حدة التوتر والصراع المستمر بدلاً من القضاء على بؤر الصراع في العالم .

(2) توجه عدم الانحياز (No-Alignment)[1]:

وهـــو تـــوجه تتبـــناه بعض الدول لإيمانها بعدم الانخراط والانتماء إلى دولة أخرى قد تكون أقوى منها، فهذه الدول تتبنى هذا الأسلوب في كل من حالتي الحرب والسلم، فهي تكون محايدة تماماً بالنسبة للدول الأخرى إذا ما نشبت بينها حرب، فهي لا تـــنحاز لدولة ضد الأخرى. من باب تقديم التسهيلات لها في صراعها. سواء كان عسكرياً أو جغرافيا بحيث تستعمل أراضيها بالانطلاق منها بالاعتداء على الآخرين، فهذا الوضع غير مسموح للدولة التي تتبنى موقف الحياد وفق المعاهدات الدولية، أما الـــدول غيـــر المنحازة فهي تستطيع في أي وقت أن تنضم إلى أحد أطراف الصراع وفـــق ما تمليه عليها مصلحتها وأهدافها القومية. وهي في العادة تتخذ موقفها دون أن يمليه عليها أي من أطراف الصراع. أو أحد أركان التكتلات الدولية، وهي تبقي غير منحازة عندما يتعلق الأمر باتخاذها لقرارتها الخارجية.

على الرغم من أن بعض الدول تتبنى سياسة عدم الانحياز لكونها:

1) تـــرغب فـــي الحصول على الحد الأقصى من المزايا الاقتصادية من الكتل الدولية المختلفة.

2) تفاديـــاً للـــشروط والقيود السياسية التي تصحب الدولة التي تأخذ بهذا النهج غير المنحاز على معونات اقتصادية خارجية.

3) أن هذا النوع من السياسات الخارجية يكون أكثر استجابة للظروف السياسية الداخلية التي تؤثر عادة عدم الانحياز على التورط الخارجي [2].

---

(1) المرجع السابق، ص110.

(2) المرجع السابق، ص 118– 119.

(3) التوجه نحو التحالف الخارجي:

هـذا التوجه يعتمد بالدرجة الأولي على طبيعة النظام السياسي الدولي القائم، والـرغبة في دخول تحالفات دولية عادة ما تكون نابعة من احتياجات محلية للدولة التـي تتبنـى نهـج الـتحالف في سياستها الخارجية، بغض النظر عن نوعية هذه الاحتياجات عسكرية أو اقتصادية كانت. كما تتبع هذا الأسلوب الدول التي هي في العـادة ذات نوايا عدوانية، رغبة منها في التوسع في إقليمها، فهي تقيم تحالفات مع غيـرها لهـذا الغرض، كما هي تعبير أيضاً عن دوافع داخلية أكثر من كونه يأتي كنتيجة لوجود تهديدات خارجية لا تقوي الدولة على مجابهتها وحدها. إلا من خلال انضمامها إلى تكتل إقليمي تحاول من خلاله أن تواجه أي خطر يعترضها.

فمـن جملة القول إن السياسة الخارجية لأي دولة تتعامل مع بيئتين مهمتين لا ثالث لهما، وهي البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، ولابد أن يكون هناك أثر للبيئة الداخلـية علـى صـياغة القـرارات في السياسة الخارجية للدولة. فطبيعة النظام الـسياسي للدولـة سـواء كـان ديمقراطياً أو غير ذلك يلقي بضغوط على أجهزة السياسة الخارجية في الدولة.

فكلمـا كان النظام السياسي يتمتع بدرجة كبيرة من الديمقراطية كان له ضغط أقوى نسبياً من غيره على أجهزة الدولة العاملة في السياسة الخارجية، فللبيئة للداخلية ضـغوط ومؤثـرات كمـا هـو الحـال في الخارجية من حيث الشكل مع اختلاف المـضمون. فضغوط ومؤثرات البيئة الداخلية تنبع من الأفراد بداخل الدولة بمختلف شـرائحهم وبمختلف توجهاتهم ونوعياتهم، ومدى تأثيرهم في السياسة الداخلية للدولة. أمـا ضـغوط ومؤثرات البيئة الخارجية فهي تأتي من قبل الدول الأخرى عبارة عن مواقـف بـناءً علـى مواقف تلك الدولة أو غيرها حيال البيئة الخارجية، فعندما تجد الدولة نفسها أمام مواقف خارجية ذات ضغوط ومؤثرات "فإنه يقع على عاتق متخذي القـرارات الخارجية عبء تفسير دلالات المواقف الدولية التي يتعاملون معها، وذلك من حيث علاقتها بالمشكلات التي تجابهها دولهم ويبحثون عن قرارات مناسبة لحلها"[1].

---

(1) المرجع السابق، ص 123 .

لقد حاولت السياسة الخارجية الليبية منذ 1990 أن تبلور نفسها بشكل يضمن لهـا الحـياد بعيداً عن الانزلاق في مواقف قد تعرضها للخطر إلى درجة الاعتداء علـيها، وقد حدث هذا بالفعل عندما تعرضت ليبيا لغارة جوية أمريكية عام 1986 علـى مدينتـي طرابلس وبنغازي، والاعتداء على بيت الأخ القائد شخصياً، حيث توفيت ابنته في تلك الغارة الجوية الأمريكية المدعمة بتسهيلات بريطانية بالإضافة إلـى عدد من الضحايا في الأسر الليبية الأخرى. تعرضت ليبيا لذلك نظير ما تبنته لـسياستها الخارجـية من مبادئ وأهداف جلبت لها المصاعب، ليس لخلل في هذه المـبادئ أو الأهـداف وإنمـا لعـدم تقـبل هذه المبادئ والأهداف من قبل الدول الاسـتعمارية الغربية، ومنها على سبيل المثال تبني مبدأ الوحدة العربية الاندماجية الكاملـة، وهذا قد عبر عنه فعلياً في اتفاقية حاسي مسعود بين الجزائر وليبيا 10/ 1971 والاتحـاد بـين ليبـيا والمغرب بموجب اتفاقية وجدة. واتحاد الجمهوريات العـربية الـثلاثة بـين مصر وسوريا وليبيا 1971/4/17 واتحاد المغرب العربي الكبير 1989/11/17 بين دوله الخمس تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا – ليبـيا. ليس هذا فحسب، بل مساعدة حركات التحرر في العالم في كوبا ونيكاراغوا ومساعدة الجيش الجمهوري الإيرلندي.

هذا فضلاً عن العمل الدائم مع القضية الفلسطينية، والعمل على فضح سياسة التمييـز العنـصري فـي جنوب أفريقيا، والتنديد بمعاهدة كامب ديفيد، وتحريض العرب على أن لا يدخلوا في مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني. إلا أن الحال تغيـر لـيس لليبيا وإنما للعرب، حيث إنهم دخلوا في مفاوضات علنية مباشرة مع العدو الصهيوني الأمر الذي جعل من ليبيا دولة تغرد خارج السرب، وإن ما كانت تتبـناه من مبادئ وأهداف كان بمثابة تمسكها بعوامل تهدد أمنها وتعرضها للخطر وتـضيعها مصالحها مع الآخرين، ولم يعد الموقف الليبي ضد الحرب على العراق بموقـف عربـي مـوحد بقـدر مـا كان موقفاً يجعل من ليبيا محط أنظار الدول الاستعمارية الغربية في حملة ثانية.

لقـد عرضـت هـذه المواقف ليبيا للاتهامات الغربية في حادثة طائرة بان

أمـــريكان رحلة 103عام 1988 وتحميلها بالمسئولية عن تفجير الطائرة فوق مدينة لوكربـــي الإســـكتلندية مما عرض ليبيا للحظر الجوي الاقتصادي بموجب قراري مجلـــس الأمن 731 والقرار 748، وعلى إثرها عاشت ليبيا في مقاطعة دولية عبر حـــركة الطيـــران مما جعلها تتكبد خسائر باهظة مكلفة معرقلة لحركة التنمية في الدولـــة ومعاملتها على أساس أنها دولة خارجة عن القانون الدولي، لدرجة وصفها بالدولـــة المارقة، ليس هذا فحسب بل تعرضت لوضع أدى إلى وصمها بأنها دولة إرهابـــية تأوي الإرهابيين وأنها كانت بمثابة قاعدة لتصدير الإرهاب الدولي. ومن الأمـــور التـــي لـــم تكن متوقعة في حسابات السياسة الخارجية الليبية هو أن يكون العـــرب مـــن أوائل مطبقي قرار الحظر والمقاطعة ضد ليبيا، وسنأتي في موضع لاحق على ذكر كل ما يتعلق بقضية لوكربي بالتفصيل بجوانبها المختلفة ؛ السياسي والاقتـــصادي والقانونـــي، وكيفية تعامل السياسة الخارجية الليبية بكل موضوعية وشفافية مع هذه القضية، وما لحق بليبيا من أثار اقتصادية من جراء قضية لوكربي المصطنعة والتي تم وضعها في قالب سياسي بعيداً عن قالبها القانوني البحت.

"ومـــن بداهـــة القول أن نذكر إن تصلب أية استراتيجية دولية، وافتقارها إلى القـــدرة علـــى التكـــيف المرن في مواجهة الضغوط والتحديات التي تفرزها ظروف الواقـــع الإقليمـــي أو الدولـــي الـــذي تـــتعامل معـــه، ذلـــك أن مثل هذا النوع من الاستراتيجيات مهما رصد له من إمكانيات أو توفر له من طاقات وموارد، فإنه يظل معرضاً، بحكم تحيزه، لبعض مفاهيم ضيقة أو لأساليب عمل جامدة لا يحيد عنها ولا يتـــراجع، لاحتمال الفشل والانتكاس، وهو في كل الأحوال يظل أعجز من أن يحقق مردوداً إيجابياً يوازي ما ينفق عليه وما يضيع فيه [1]. فكيف لدولة صغيرة من دول العـــالم الـــثالث تجد نفسها أمام كم هائل من تلك الضغوطات والتحديات والمتغيرات الإقليمـــية والدولـــية التي تلقي عليها بأضرار هي في غنى عنها، إذا ما عرفت كيف تـــتعامل مع هذه المتغيرات بشيء من الليونة وعدم التصلب الزائد عن المعقول بشأن

---

(1) المرجع السابق، ص13.

الآخـــرين فـــي حـــين أن الآخـــرين هم أيضاً عبء من ضمن أعباء هذه المتغيرات الإقليمـــية والدولـــية. فمـــن باب أولي أن تتجه الدولة إلى مصالحها بالدرجة الأولي. وليس بالقدر الذي ينكر مصلحة الآخرين ولا يعمل ضدهم أيضاً.

"وتلخيـــصاً لكل ما سبق، يمكن القول بأنه في أي موقف من مواقف السياسة الخارجية، فإن متخذ القرارات أو واضع السياسات يكون متأثراً بالآتى:

(1) دوره الرسمي في جهاز اتخاذ القرارات المسئول .

(2) فكرته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها .

(3) إدراكه للموقف الخارجي، ولمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد .

(4) تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات الخارجية البديلة .

(5) الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية في دولته .

(6) الضغوط التابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات دولية سابقة .

(7) تـــوقعاته عـــن الاستجابات السلوكية التي يحتمل أن تصدر عن الأطراف الخارجيين ذوى العلاقة بالموقف .

(8) توجهات الرأي العام الداخلي وتوقعاته من هذه المواقف الخارجية.

(9) ميول متخذ القرارات الخارجية الشخصية أو انتماءاته المذهبية [1] .

وأضيف على ذلك وفق اعتقادي:

(10) معـــرفته لمـــدى قدرتـــه على امتلاك القوة. هل لديه القدرة والإمكانيات لمجابهة أي قوة خارجية تهدده ؟

(11) أن ما يتبناه من أيديولوجية لا تتعارض مع الآخرين لدرجة قد يقع فيها التصادم.

(12) بالإضـــافة إلـــى كسبه للرأي العالمي الخارجي لصالح أيديولوجيته

(1) المرجع السابق، ص 124 .

لدرجة أن تكون لديه القدرة على إقناعه وذلك وفق ما يطرحه من طرح إنساني لا يتعارض مع أحد.

(13) أيضاً أن تكون لديه استراتيجية قابلة للتطبيق على أرض الواقع ؛ أي أن تكون منبثقة من الواقع وليست بعيدة عنه مما يجعلها غريبة عنه.

ويمكن القول إن فرض العقوبات الدولية على ليبيا في عام 1992 مثل نقطة فاصلة في تاريخ الدولة الليبية؛ إذ اعتبر حصاد غير إيجابي لسياسة خارجية ذات طبيعة "ثورية" من حيث الأهداف والأدوات والسياسات، فقد رفعت ليبيا أهدافاً ثورية خارجية منها محاولة تحقيق الوحدة العربية، ومقاومة الإمبريالية الغربية، وملاحقة التغلغل الإسرائيلي، ودعم للحركات الثورية في العالم الثالث. وقد سعت إلى تحقيق هذه الأهداف، وهي مستندة لعوائد نفطية ضخمة. كما ساعد ليبيا أيضاً على رفع هذه الأهداف الثورية ظروف الحرب الباردة التي شهدت صراعاً حاداً بين القوتين العظميين إضافة لصمود النظام العربي في مواجهة الاختراقات الخارجية خلال السبعينات والثمانينات حيث لم يكن يعاني من حالة الضعف والاختراق التي عاني منها في فترة لاحقة بعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990، وأتاحت هذه الظروف هامش حركة للسياسة الخارجية الليبية، غير أن ثمة إخفاقات واجهت السياسة الخارجية الليبية، فلم يكتب النجاح لأي من المحاولات الوحدوية التي أجرتها ليبيا مع الدول العربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب الرغبة الليبية في تغليب وجهة نظرها وعمل وحدة اندماجية ثورية قبل تأسيس قاعدة للتعاون المشترك. كما خلف الدور الليبي الدعم لحركات التحرر والنظم الثورية التي تناضل ضد الإمبريالية. وتصديها لإسرائيل أينما ذهبت، وكانت تربط معوناتها ودعمها الاقتصادي لأي دولة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما أثار حفيظة القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا. وقد خلفت هذه السياسات الكثير من المشكلات لليبيا فقد توترت علاقاتها مع عدد كبير من الدول الأفريقية والعربية إلا أن ذلك لا يمنع وجود جوانب إيجابية في هذا الخط أهمها مقاومة إسرائيل في الساحات المحيطة بالمنطقة العربية مثل أفريقيا وتقديم بديل عربي في المعونات للدول النامية [1].

---

(1) د. خالد حنفي على، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156 إبريل 2004 ص118 – 119.

وســنأتي على سياسة خارجية جديدة لليبيا في المباحث اللاحقة لنوضح كيف حاولــت ليبــيا أن تــستفيد من تجاربها السابقة، وكيفية تكيفها مع الظروف بما لا يــتعارض بشكل علني لدرجة الصدام مع المتغيرات الدولية والإقليمية، ولا يفقدها خــصوصيتها لدرجة تصبح جوفاء بلا مضمون وبدون شخصية اعتبارية. وهذا لا يعــد تنكــراً وتناســياً لمبادئ وأهداف الثورة الليبية. فليبيا كغيرها من دول العالم وجدت نفسها أمام نظام عالمي جديد يتطلب حنكة وكياسة في التعامل معه. لأن هذا النظام العالمي الجديد لا تحكمه قوانين دولية ولا عرف دولي. كل من لا يسير في ركب هذا النظام العالمي الجديد يعد في إطار اللا طبيعيين وعندها ستعرض نفسك لمخاطر ذلك النظام. فمن المعقول في عالم اللا معقول أن تتعامل معه بشكل تتجنب فــيه مخاطره وتداعياته حتى لا تفقد سيادتك واستقلالك. كما سأحاول الاعتماد على وثائــق رسمية تعبر عن الوجه الحقيقي للسياسة الخارجية الليبية في مرحلة النظام العالمي الجديد، وذلك من خلال قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة الحق الــشرعي في رسم معالم السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع البيئة الخارجية. وفــق قرارات صادرة عن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها مــن سنة 90 إلى عام 1995 وهي مرحلة شهدت تغيراً كبيراً وملحوظاً في تركيبة الــسياسة الخارجية الليبية عبر الأداة التي عن طريقها يتم تنفيذ قرارات المؤتمرات الــشعبية الأساسية فيما يتعلق ببند السياسة الخارجية. وأن أي تغيير أو استحداث أو إلغــاء فــي أمانـــات اللجـــان الــشعبية العامة هو استجابة واقعية لواقع معاش له خصوصية معينة في تشكيل اللجان الشعبية العامة سواء كان باستحداث أمانة جديدة أو إلغاء أو دمج أمانات مع بعضها. وهذا لا يعد تخبطاً في السياسة الليبية بقدر ما هو تعامل واقعي مع طبيعة وظروف المرحلة بشقيها الداخلي والخارجي.

وقــد شهدت الفترة من 1990 – 1995 بالتحديد تطورات عالمية هامة كان مــن أبـــرزها حرب الخليج الثانية التي كانت موعد الولادة الطبيعية للنظام العالمي الجديــد (أحادي القطبية)، ودخول العالم تحت هيمنة أمريكية منفردة. بالإضافة إلى ذلك تعرضت ليبيا لهجمة إمبريالية شرسة من قبل دول الغرب. حيث إن للمتغيرات

الدولية تداعيات طالت تشكيل اللجنة الشعبية العامة من حيث التعامل مع كل مرحلة بظروفها السياسية، وبما يحقق استقراراً في السياسة الخارجية الليبية، وسنلاحظ من خـــلال الوثائق تغيير في تشكيل اللجنة الشعبية العامة من حيث عددها. أحيانا تصل إلـــى 20 أمانـــة (وزارة)، وفي أحيان أخرى تقل لتصل إلى قرابة 9 أمانات لجان شـــعبية عامة (وزارة). ليس هذا فحسب بل طال التغيير والاستحداث أمانة اللجنة الـــشعبية العامـــة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بذاتها، حيث تم تقسيمها من الداخل إلى أربعة أمناء. أمين وثلاثة مساعدين، حيث اشتملت اللجنة الشعبية العامة للاتـــصال الخارجـــي والـــتعاون الدولي لأول مرة على أمانة الاستثمار والتجارة الخارجية. ليتم التعامل مع الدول تجارياً وفقاً لمواقفها السياسية لصالح ليبيا.

الفصل الأول

المنظور الليبي لدلالات المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مرحلة النظام العالمي الجديد)

أولاً : الرؤية الليبية لطبيعة وتداعيات المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية.

لقد قلبت المتغيرات السياسية الدولية موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية رأساً على عقب، ووضعت البشرية أمام منطق مرحلة جديدة خلقت نوعاً من اللااستقرار.

إن انهيار الشيوعية ترك فراغاً كبيراً في المجتمع الدولي تمحور في هيمنة القطب الأمريكي، وهذا يعني وأداً لمبدأ التوازن الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية. في الوقت نفسه انقسم المحللون السياسيون والباحثون حول الدور الذي يجب أن تلعبه أمريكا بعد الانهيار، فمنهم من يقول "ما الذي علينا أن نخشاه الآن بعد أن غابت الشيوعية عن المسرح...؟

علينا أن نخاف من زحف كاسح للرأسمالية، وعلينا أن نقلق من أن موت الشيوعية قد خلف فراغاً في النشاط الأيديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر، فمجرد وجود هذا النظام له تأثير عميق على العالم الرأسمالي [1].

---

(1) د. على عودة العقابى: "العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، بنغازى، ط الأولى ص121 – 122. نقلاً عن: مجلة الوحدة السنة الثالثة، العدد 126، نوفمبر 1992 ص13.

ومــــنهم مـــن قال: "ذهلت البلدان الغربية وخافت خوفاً شديداً فانهيار عدوها السوفيتي، الذي كانت تعتمد عليه منذ 45 عاماً لأجل إرهاب سكانها، كان قد أغرق هذه البلدان في كآبة عميقة"(1).

ومــــنهم مـــن يقول إن على أمريكا أن توجه اهتماماتها إلى شئونها الداخلية، ومــــنهم مـــن يؤكد على ضرورة أن يكون الدور الريادي للولايات المتحدة مستمراً لأنها " أعظم وأنجح تجربة اجتماعية شهدها التاريخ (2).

وهــناك قــسم أخر كان يؤكد ضرورة الهيمنة ويقول "إن أفول نجم الاتحاد الــسوفيتي، معــناه تفــرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسئوليات العالمية (3). ومنهم من قال "بأن الاتحاد السوفيتي لن يعود إلى سيرته الأولى مهما كان الأمر " (4).

وهــذه وجهــة نظــر تؤكد نية الولايات المتحدة الأمريكية في رغبتها بعدم رجوع الاتحاد السوفيتي إلى سابق عهده، وهي ستحاول بكل الطرق إن تحول دون حــدوث ذلــك، كما حاولت في أن تجعله على هذه الحالة، ليس هذا فحسب بل لن تسمح لغيره أيضاً أن يلعب الدور السوفيتي من جديد مهما كلفها هذا الأمر من ثمن باهظ. وقد عبر عن ذلك هنرى كيسنجر وزير خارجيتها.

وانطلاقــاً مـــن جميع هذه التحليلات هناك حقيقية لا يمكن دحضها هي أن الدور الذي سوف تلعبه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي، الــذي تنحــصر مهمته في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب. وهذا ما انعكس في

---

(1) جــان كريــستوف روفين، "أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سرت 1995، ص19.

(2) د. علــي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في النظريات والتاريخ والأصول، نقلاً عن د. ريستارد نيكسون، (ما وراء السلام) ترجمة مالك عباس، الأهلية، عمان، الأردن، ط الأولى، 1995، ص 169.

(3) مجلة المستقبل العربي، العدد 147، السنة الخامسة، 1991، ص 14.

(4) هنرى كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية، عمان، الأردن، ط الأولى، 1995 ص 516.

سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار في مناطق شتى من العالم(1)، لقد شهد العالم الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تتم بعقلية سيطرت عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الأيديولوجي. وإن جميع الحلول السلمية التي تدعيها أمريكا يجب أن تتم من وجهة النظر الأمريكية. كما أن تسوية الصراعات والنزاعات كانت تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية (2).

إن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير وراءها، وهذا ما أكده ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير "ما وراء السلام" حيث قال: "إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة (3). وانطلاقاً من عقلية تفكر وتخطط بهذا الشكل، فما على الدول الضعيفة إلا الاستكانة والرضوخ لنهج الإيديولوجية الأمريكية المبنية على القوة النووية العسكرية، وقوة اقتصادها مقارنة بالدول الأخرى الأقل منها اقتصاداً. فما بالك بدول العالم الثالث.

لقد صار التغيير سمة أساسية في حياتنا، ونظاماً معتاداً ندور في فلكه كل يوم وكل لحظة، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، والتغيير يسرى كسريان الدم في جميع عروق الحياة، لا يترك مجالاً إلا طرقه، ولا مكاناً إلا دخله. لقد تحول التغيير إلى عادة وصار تدخله في شتى المجالات مروعاً. فهو يتدخل على جميع المستويات، الفردي، والاجتماعي، والقومي، والعالمي، والمتعدد الجنسيات ولا يمكن. بالطبع أن نضع كل التغييرات التي تحدث في سلة واحدة، فمنها البسيط ومنها الجذري. فإذا تحدثنا عن التغييرات ا لبسيطة فيمكننا أن نشير مثلاً إلى مجالي الدبلوماسية والتجارة.

---

(1) د. على عودة العقابي: العلاقات السياسية الدولية، المرجع السابق، ص 123.
(2) المرجع السابق، ص 123.
(3) المرجع السابق، ص 123.

أمـــا إذا تحدثــنا عن التغييرات الجذرية، فسنشير فوراً إلى التطورات التي تحــدث على الصعيدين النظامي (Systemic) والهيكلي (Structural)، وهي تعكس التحولات في الأنظمة وفي طبيعة الحكومات نفسها [1]. فمثلاً الانتقال من الاقتصاد الــشيوعي إلـــى الاقتصاد الرأسمالي أو من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي يعد تحولاً هيكلياً.

وكـــذلك يعــد التحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تحولاً نظامياً. ففي أثناء الحرب الباردة كان النظام العالمي يدور في فلك أقوى دولتين في العـــالم، وهمـــا أمريكا وروسيا أما بعد انتهاء الحرب الباردة فصار النظام العالمي الجديد يدور في فلك دولة واحدة. وهي أمريكا [2].

فـــإن انهيار الاتحاد السوفيتي يمثل نقطة فاصلة في حركة التطور السياسي العالمـــي خـــلال القـــرن العشرين. بحيث أدي ذلك بالضرورة إلى إحداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمـــي[3]. فـــبعد العـــدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس 1990 أصبح مطروحاً بشدة على الساحة العالمية تعبير "النظام العالمي الجديد" خاصة بعد أن جعل الرئيس الأمريكي جورج بوش أحد أهدافه الرئيسة في أزمة الخليج إرساء قواعد هذا النظام وبالقدر الذي أظهرت فيه الأزمة بعض ملامح التغيرات الأساسية فـــي تـــوازنات القـــوى العالمـــية، ومستويات التكنولوجيا الجديدة، وقائمة الأعمال المطروحة على العالم، فإنها مثلت قمة جبل الثلج لتغيرات عميقة في النظام العالمي

---

(1) فقد رخاف – ترجمة وتحرير شيرين فهمي، "التحولات العالمية .. من الجغرافيا السياسية إلى سياسية الحويات" (قضايا سياسية – Islam Online) إنترنت.

(2) المرجع السابق.

(3) أحمد إبراهيم محمود، "ظاهرة الصراع الدولي في عالم الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية العدد 134 أكتوبر 1998 ص 149.

الجديد تجعله بالفعل "جديداً" عما ساد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية [1]. ومن هذه التغيرات الآتي: الثورة الصناعية الثالثة، والتغير في توازن القوى العالمي، والتحول من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، وعالمية الاتصال الدولي، وتهميش العالم الثالث، وكذلك بزوغ قائمة أعمال جديدة في العلاقات الدولية تغير من مفهوم الأمن الدولي [2].

وأكد د. عبد المنعم سعيد. على أن هذه التغيرات تطرح على العالم العربي فرصاً يتعين عليه انتهازها، ومخاطر ينبغي عليه تجنبها. والمخاطر تظهر "في ازديادة الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم [3]. وهذا صحيح فالعرب مساهمتهم في التقدم التكنولوجي بسيطة إن لم تكن معدومة في التقنية العالمية، فما هم إلا مستوردين لهذه التقنية التكنولوجية، وبالتالي هذا وضع يجعل من العرب أسرى سر هذه التكنولوجيا. مما يجعلهم في وضع تابع وليس مشاركاً. أيضاً "تراجع نصيبهم في الاقتصاد الدولي[4].

وكما أسلفت الذكر فإن حالة التبعية العربية للغرب تجعل اقتصادهم المحلي العربي ليس له نصيب أوفر من الاقتصاد الدولي ككل مما يجعل هناك حالة عجز في كل المشاريع التنموية العربية. للرفع من زيادة دخل الاقتصاد العربي ونموه بشكل عام لدرجة تجعله غير قادر على استيعاب أغلب مشاكل العرب في التنمية ووضع حلول ناجعة لكل متطلبات المواطن العربي المكبل بمحدودية، وعدم قدرة الاقتصاد العربي على أن يكون له نصيب الأسد من الاقتصاد الدولي ككل.

---

(1) د. عبد المنعم سعيد "العرب والنظام العالمي الجديد الخيارات المطروحة "، مجلة السياسة الدولية العدد 3 مايو 1991 ص 4.

(2) المرجع السابق، ص4.

(3) المرجع السابق، ص4.

(4) المرجع السابق، ص4 .

ثانياً: تراجع الدور السوفيتي والصدام بين الحضارة العالمية والحضارة العربية [1]:

إن الانهيار الكبير والمفاجئ للجميع للاتحاد السوفيتي فاجأ العديد من الدول العربية التي كانت إلى حد ما تناور بأهمية الدور السوفيتي لدرجة أنها تهدد به الدور الغربي الأمريكي. وكانت بعض الدول العربية تعتبره ساحة تناور فيها دون أن يكون هناك أدنى تعرض لها لمخاطر الدور الغربي الأمريكي على اعتبار أن هذه الدول هي أقرب أن تكون تحت أجنحة الاتحاد السوفيتي من أمريكا نظراً للتبادل التجاري العسكري ما بين بعض الدول العربية والاتحاد السوفيتي أكثر من تعاملها مع أمريكا، ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل هذه الدول ما هي إلا عبارة عن كثبان رملية زاحفة ليس لديها مصدات أو حاجب في مواجهة رياح قوية تتصارع معها. مما فرض هذا الوضع على مثل هذه الدول أن تخفف من روح المعاداة لأمريكا بشكل علني وبشكل لا يعرضها للصدام المباشر معها، وبشكل لا يعرض مصالحها للخطر حتى مع الآخرين المناوئين لأمريكا، وبشكل قد تجد فيه هذا الدول نفسها منعزلة عن العالم؛ لأن طبيعة المرحلة والظروف لهما شروط تتطلب من الدول مراعاتها، حتى وإن كانت غير مقنعة وغير متوازنة وغير متجانسة في نفس الوقت، وهذا لا يعطي مؤشراً على مثالية المرحلة بما تحمله من أيديولوجية تجعل الجميع ينخرطون تحت لوائها وإنما لانفراد قوة بعينها بإعادة هيكلة أركان المجتمع الدولي وفق ما تمليه مصلحتها هي فقط فنحن أمام نظام عالمي جديد "والجديد ليس جديداً في إطار العدالة والمساواة بين الشعوب، وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، وإنما في إطار الهيمنة وفرض الإرادة وإضعاف إرادة المقاومة في العالم الثالث، فهو إعلان بالانفرادية في صناعة القرار ومؤشر بالصيرورة إلى عدم قبول المشاركة في بناء مستقبل البشرية، وقد يعنى به إبراز التقابلية والثأرية بين زمن العالم القديم والعالم الجديد المحصن بجبروت القوة العسكرية والتسلح النووي [2].

---

(1) المرجع السابق، ص4 .

(2) د. ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج – الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار البازوري للنشر والتوزيع والإعلان. عمان، الأردن – الطبعة الأولى، 2002، ص22.

وفـــي جانـــب آخر يشير البروفيسور الإيطالي دوفيكوكالو إلى أن " أمريكا تـــريد إقامة نظام دولي بزعامتها لا يسمح ببروز منافس حتى من بين الحلفاء، وأن الـــنظام الدولي الجديد هو مجموعة أفكار لم تطبق بعد، وهو لا يلغى مصالح العالم الثالث فحسب، بل هو يخضع أوربا واليابان، وإن ما هو قائم منذ 1989 هو وضع دولـــي جديد وليس نظاماً دولياً جديداً، وأن مشروع النظام الدولي الجديد غير قادر علـــى ضـــمانه ما يسمى (بالنظام). والنظام الاحتكاري والإمبريالي لا يمكنهما أن يرسما مستقبلاً واضحاً [1].

"وفـــضلاً عـــن ذلك فإن النظام القائم ليس بالنظام العملي، لأن ثلاثة أرباع العـــالم لـــم يـــشملهم هذا النظام، ولا تستطيع أن تجد فيه من يستطيع الاحتكام له، وحتـــى إذا أقـــر العالم الثالث هذا النظام كأمر واقع، فإن هذا النظام لم يكن بالنسبة لهم نظاماً دولياً عادلاً لأنهم لم يسهموا في بنائه.

وخلاصـــة القـــول مما سبق إن الاسم الأنسب كان أقرب إلى "الوضع الدولي الجديـــد"، أو المتغيرات الدولية، منها إلى "النظام الدولي الجديد"، فالمجتمع البشرى لا يعـــيش مرحلة تحكمها قواعد منظمة، وإنما فترة انتقالية يكتنفها العديد من المتغيرات والمـــستجدات التي قد تقود إلى قيام نظام عالمي جديد بالمفهوم المراد تسويقه، أو قد يشهد مرحلة الدخول في حالة من انعدام الوزن التي هي جوهر اللا نظام.

إن الـــنظام العالمـــي "الجديـــد" كـــان يحاول تجنب استخدام القوة والحلول العسكرية ظاهرياً، ولكن حتى إذا ما توفرت له الذرائع والحجج فإنه لن يتوانى في استخدامها تحت شعار الشرعية الدولية.

كما أن هذا النظام قام باستغلال الأمم المتحدة من أجل إضفاء صفة الشرعية على مجمل سلوكه وقراراته.

كمـــا أنه قام في بعض الأحيان بتهميش دور الأمم المتحدة، وهذا ما جرى في

---

(1) المرجع السابق، ص22 .

المفاوضـــات العـــربية الإســـرائيلية [1]. فما هو لصالح العرب قانوناً وشرعاً، وحق مكتسب لهم فهو لدي من يحركون الأمم المتحدة اعتداء وانتهاك لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة. يستوجب الوقوف ضده والعمل على طمسه، وحرمان العرب منه ومعاقبتهم علـــى ذلك بشتى الطرق. أما إذا تعلق الأمر بشأن الإسرائيليين فهو حق لهم يجب أن تدافع عنه الأمم المتحدة لصالحهم، حتى وإن كان هذا الحق على حساب العرب.

إن كـــل نظـــام دولـــي لابـــد وأن يستند على شرعية دولية تمكنه من القيام بمهامه، فالشرعية الدولية تعنى "وجود نص أو قاعدة قانونية أو عرفية متفق عليها لا يمكـــن الطعن فيها من قبل دول العالم التي تبنتها"، وأن هذه الشرعية تؤكد على حـــق الشعوب في تقرير مصيرها - المساواة بين الدول في السيادة - عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

إلا أن الـــشرعية الدولـــية في النظام العالمي "الجديد" تعتمد وتتمحور حول قانـــون القـــوة بـــدلاً من قوة القانون الدولي وقواعده التي تسعي إلى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. وبذلك تكون قد انتقلت الشرعية الدولية، من شرعية تعتمد علـــى جماعـــية وقرارات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى قرارات فردية تـــصدر عـــن رغـــبة القطـــب الأمريكـــي المتـــسلط. تعكـــس مصالحه الحيوية والاستراتيجية[2].

فإذا ما آمنا بحتمية وجود نظام عالمي جديد وبغض النظر عن سيطرة قطب واحـــد أو أقطـــاب متعددة، فلابد وأن يأخذ في عين الاعتبار كل تطلعات الشعوب وأمانـــيها في حريتها واستقلالها، ورفض القوة أ و التهديد بها، يجب أن نعيش في عـــالم يبنـــى علـــى المساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول عندها سنفقد خصوصية أوطاننا التي نعيش فيها.

---

(1) د. علـــى عـــودة، "العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول التاريخ والنظريات"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، ص127.
(2) المرجع السابق، ص128 .

ففي 11 سبتمبر 1990 أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بأن النظام العالمـــي الجديد " عصر يتحرر فيه العالم من الإرهاب، يكون العالم فيه أقوى في البحث عن العدالة، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقاً وغرباً جـــنوباً وشمالاً تحياً في رفاهية وانسجام[1]. ولكن التدخلات الأمريكية في السياسة الدولية بشكل مفرط أثبتت عكس هذا التصريح .

ثالثاً: موقع العرب من هذه المتغيرات :

عـــندما أقول موقع العرب فإنني أعنى بالضرورة موقع ليبيا على اعتبار أنها إحـــدى مكـــونات الكيان العربي، فما يهدد الكيان العربي ككل فهو يهدد ليبيا كجزء. وهكذا الحال مع بقية الأقطار العربية الأخرى. فإن النظام الدولي الجديد لا يوجد في قاموســـه اعتراف بنظام عربي موحد متماسك، ومن ضمن استراتيجية هذا النظام أنه يحـــرص كـــل الحرص على إقامة علاقات منفردة حيال كل دولة عربية على حدة، وهـــذا أفضل حالاً له في بث التجزئة والفرقة بين العرب كي لا يبقوا كياناً أو نظاماً عـــربياً مـــوحداً له شخصيته الإقليمية والدولية. مما قد يلعب دوراً مهماً وبارزاً في الأحداث العالمية التي يصرون على أن لا يبقى للعرب دور في تشكيل هذه الأحداث.

ولكـــن للأســـف الشديد "قد تقبلت الدول القطرية هذا الواقع، وعدته بعضها مكـــسباً لها، وشرعية تضاف إلى رصيدها، مع الإشارة إلى أن التعامل الفردي أو القطـــري مـــع التكـــتلات الجغراسياسية الكبيرة لا يمكن أن تكون نتائجها إيجابية ولصالح الجماهير الشعبية العربية، بل على حسابها بالدرجة الأولى. فعدم اعتراف الـــنظام الدولـــي بالنظام الإقليمي العربي، بل بالدولة القطرية المفردة يشكل مدخلاً لمزيد من التجزئة والتفتيت، ما لم تسارع منظومة الدول القطرية العربية إلى تفعيل مقـــومات التكامل على طريق الوحدة الشاملة خاصة وأن شروطها القومية متوفرة منذ زمن بعيد [2].

---

(1) المرجع السابق، ص128 .

(2) د. ثامـــر كامـــل محمـــد، "تداعيات عاصفة الأبراج – الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة"، ص61.

وهــذا ما حاولت أن تأكده السياسة الليبية عبر سياستها الخارجية تجاه النظام العربـــي الرسمي بأن يكون له كيان ما بين التكتلات الإقليمية الأخرى، وأن يكون دوره مشاركاً في صناعة الحدث العالمي، وأن لا يقتصر دوره على أن يكون متلقياً فقــط لنــتائج الــسياسات العالمية، وأن لا يكون هو ذاته المعني من خلال الحدث العالمـــي أي أن لا يكون العرب هم مرمى هدف الحدث السياسي العالمي، وأن لا يكونوا أرضه الخصبة مما يؤثر عليهم بالسلب.

ورأت السياسة الليبية عبر سياستها الخارجية أنه من أضعف الإيمان القبول المرحلي بالتكتلات القطرية العربية داخل الكيان العربي الكبير. على اعتبار أنها قد تقــرب مــن ميلاد كيان عربي موحد يحتوى كل هذه التكتلات الجزئية، حتى وإن بقــيت علـــى حالـــتها في إطار كيان عربي كبير تعمل من خلاله ولصالحه وليس ضـــده، ومـــن هـــذه الـــتجمعات مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، ومجلـــس التعاون العربي. إلا أنه رغم كل محاولات بث روح الأمل والثقة بالنفس لهذه التجمعات إلا إنها فشلت في أن تلعب أو أن يكون لها دور في تحقيق ما يصبو إليه العرب جميعاً في الوحدة العربية الشاملة. فهذا أمل عربي أثقل من أن تقوم به تجمعات عربية ضعيفة إن لم تكن هشة في القيام بهذا الدور. هذا من جانب.

أمـــا من الجانب الآخر فقد أثبتت فشلها في احتواء أية أزمة قد تنشب ما بين أطـــراف الـــتجمع، أو بـــين أحد أطرافه والعالم الخارجي. مثل الكويت والعراق، والإمـــارات وإيـــران حـــول الجزر، أيضاً لم تكن لهذه التجمعات سياسة خارجية مـــوحدة تجاه البيئة الإقليمية أو الدولية تعبر عن انسجام وتضامن بين دول الاتحاد، بالإضـــافة إلى عدم قدرة هذه التجمعات في التصدي لأي اعتداء خارجي على أحد أطـــراف التجمع، مما جعل هناك ضعفاً بيِّناً في تماسك الاتحاد. وعلى سبيل المثال عـــندما تعرضـــت ليبيا للعدوان الأمريكي والحظر الجوي والاقتصادي المفروض علـــى ليبـــيا من قبل الغرب وهي دولة ضمن اتحاد المغرب العربي لم تحقق أدنى تقـــدم اقتـــصادي ينم عن تكامل اقتصادي موحد ما بين دول التجمع ولو في أبسط صور التبادل التجاري للأفراد، وما فعلته هذه التجمعات أظهر على السطح مشكلة

الحدود ما بين دول التجمع كما هو الحال بين المغرب، والجزائر وموريتانيا. وكما هــو الحـــال بين قطر والبحرين، وكما هو بين قطر والسعودية، والكويت والعراق .ولـــم تـــنجح حتى الآن في بناء سوق عربي مشترك في أضيق نطاق، وذلك على مـــستوى الـــتجمع. ولم تنجح في وضع اتفاقية أمنية للدفاع المشترك فيما بين دول الـــتجمع تأخـــذ مكانهـــا الطبيعي في ظل الاتحاد لكي تشكل قوة ردع لحماية هذا الـــتجمع. والخـــوف الزائد من تكوين جيش قوى في الاتحاد قد ينفرد بالسلطة في دولة الاتحاد حال دون تكوين هذا الجيش.

ولا حاجـــة بـــنا لتأكيد أن النظام العربي رغم احتوائه على عناصر أساسية لمكـــونات نظام إقليمي، مثل الامتداد الجغرافي والشعور بالانتماء إلى قومية واحدة والتطلع إلى وحدة بين أعضائه في الدين والتراث واللغة والثقافة وقضايا مشتركة، وقـــدر مـــن التضامن، كما لديه مؤسسات إقليمية كالجامعة العربية، وعدة منظمات واتحـــادات متخصـــصة إلا أن هـــذه العناصر العامة تفتقر إلى التماسك والفاعلية، وبالتالـــي لـــم يستطع النظام أن يفرض نفسه على العلاقات الدولية، ولم يستطع أن يجبـــر الأطراف العالمية على التعامل معه كنظام إقليمي فاعل، وبمعنى آخر يفتقر إلى الاعتراف به من النظام الدولي [1]. على الرغم من أن العالم العربي من أقاليم العـــالم ذات الحـــساسية الشديدة للمتغيرات العالمية سواء الخاصة بصعود وهبوط القـــوى العظمـــي، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا. فبحكم مجاورته للبحر الأبـــيض المتوسط كان عليه أن يتأثر بشدة ويؤثر أحياناً بالصراعات الكبرى التي دارت في هذا البحر وحوله [2].

وبعـــد الحرب العالمية الثانية ولد عالم جديد لم يكن الوطن العربي بعيداً عنه وضـــاعف مـــن إحساسه بمتغيرات هذا العالم "الصراع العربي الصهيوني" بعد أن

---

(1) المرجع السابق، ص 61.

(2) د. عـــبد المـــنعم ســـعيد، "العـــرب والنظام العالمي الجديد – الخيارات المطروحة" كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 3 مايو 1991، ص5.

نجحت الحركة الصهيونية في تجسيد نفسها في دولة إسرائيل، وظهور النفط بشكل متـزايد كمـصدر طاقة رئيسي للحضارة الحديثة، وباختصار شديد فإن هذا الوطن كـان فـي أغلب التاريخ يمثل منطقة رخوة أمنيا، قابلة للاختراق والنفاذ. اللهم في فتـرات قلـيلة أبرزها فترة ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وفترات المقاومة للغـزوات الـصليبية والاستعمار الحديث في ظل القيادة الناصرية وحركة التحرر الوطني العربية بعد الحرب الثانية [1].

رغـم أنه لا يمكن لنا تحديد أثر المتغيرات العالمية المعاصرة على مستقبل الـوطن العربي بغير قراءة تحليلية ونقدية لهذه المتغيرات، وذلك وفق ما أشار إليه "الـسيد يـسين" فـي بحـث لـه نشر في كراسات استراتيجية صادرة عن مركز الدراسـات السياسية الاستراتيجية بالأهرام. تحت عنوان "التغيرات العالمية وحوار الحـضارات في عالم متغير " حيث حاول إيجاد نظرية لتفسير المتغيرات العالمية حـيث أكـد على أهمية وجود منهج. وهذا المنهج كما حدده هو المنهج "التاريخي النقدي المقارن"، مع تركيز خاص منه على ما يطلق عليه منظور التحليل الثقافي. وبدأ بطرح سؤال وهو:

"مـا الذي جرى في العالم ؟ وما هو تفسيره؟ وما هي صورة النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل الآن ببطء، ولكن بثبات ؟

فهـل العالم الآن في ظل القطبية الأحادية أفضل من القطبية الثنائية ؟ وهل هـناك مـساحة أكبر للمناورة للدول الصغيرة في هذا العالم الجديد ؟ بل هل هناك وزن أصـلاً لهذه الدولة ؟ أم أن اختفاء الاتحاد السوفيتي كان له تداعياته على كل الأصـعدة ؟ حـيث اختفت بغير موعد مسبق القطبية الثنائية، أختفي توازن القوى. اختفـي الـرادع لأمـريكا. اختفـي الاستقرار للدول التي لا تدور في مجرة الفلك الأمريكي. وحلت الهيمنة المطلقة للقطب الواحد. وأخذ يتعامل هذا القطب مع العالم بعقلية المنتصر الذي له الحق في أن يملى شروطه على المهزوم.

---

(1) المرجع السابق، ص 6.

رابعاً: الموقف الليبي من التخاذل السوفيتي في حرب الخليج الثانية (1990-1991)

إن مواقف الدول حيال حرب الخليج الثانية مثلت سياسة مراجعة الحسابات لبعض الدول الأخرى. من حيث إنها كانت تبني سياساتها الخارجية على استراتيجية غير متكاملة، بمعنى أدق غير واقعية، ومثالاً على ذلك بعض الدول العربية التي كانت تعول كثيراً على الدور السوفيتي من الأحداث العالمية، وكانت تعتقد دائماً أنه كان سيقف مع العرب ولكن موقف السوفيت من حرب الخليج الثانية، الحرب على العراق، جعل السياسة الخارجية الليبية تراجع حساباتها وتقييمها للدور السوفيتي الفعلي الذي يمكن أن يقوم به حيال العرب، حيث اتضح لليبيا، بما لا يدع مجالاً للشك، عدم التركيز لدرجة التسليم للدور الروسي في المواجهة والدفاع عن العرب وقضاياهم، كذلك عدم الارتكان إلى أن الاتحاد السوفيتي سيقف بجانب أحلافه وأصدقائه الاستراتيجيين .

فالعدوان الإمبريالي الغربي على ليبيا في سنة 1986 جعل الصورة واضحة لدى ليبيا بأن التقاعس السوفيتي أصبح واضحاً، وذلك من خلال التجربة التي عاشتها ليبيا مع أمريكا، وكذلك عندما تعرضت العراق لعدوان من قبل التحالف الدولي بقيادة أمريكا تحت شرعية دولية بقرار من مجلس الأمن، واستمر هذا العدوان حتى بعد خروج القوات العراقية من الكويت، وذلك للقضاء على الترسانة العراقية العربية الإسلامية، والتي يرى فيها الغرب تهديداً للكيان الصهيوني في المنطقة.

ورغم وجود اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي والعراق تستوجب وقوف الروس بجانب العراق بعد خروجها من الكويت مباشرةً، وهذا لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن، وهو التأكيد على خروج القوات العراقية من الكويت، وليست ملاحقتها داخل الأراضي العراقية "أرض الوطن" للقضاء عليها، فهذه بداية اختراق لقرار مجلس الأمن في تحرير الكويت، والدخول فيما هو ليس منصوص عليه في شرعية التحالف الدولي. فإن هذا الاختراق كان بمثابة شرعية للاتحاد السوفيتي في التدخل

للوقوف ضد التحالف، ولكنه لم يفعل ذلك، كذلك أيضاً التخلي الروسي عن التحالف الأكثـر اسـتراتيجية إن لـم نقل أكثر موائمة لوجود عدة عوامل مشتركة وسمات تجمعهـم. ألا وهي يوغسلافيا. فلقد تخلى عنها الروس مقابل صك قرض من قبل أمريكا، مقابل اتخاذها موقف الحياد من الحرب.

من جانب أولي يعتقد الروس أن هذا الموقف هو تحقيق لمصالحهم. وتفاديهم للدخـول فـي الحـرب وعـدم تعرضهم للخسائر. ولكنه من جانب ثانٍ هو ضد مصالحهم في كونهم يفقدون ثقة أصدقائهم وأحلافهم في مصداقية الاتحاد السوفيتي، مما يجعل هؤلاء الأصدقاء يغيرون اتجاه انضمامهم لصالح أمريكا. وبالتالي تضيع جملـة من المصالح ما بين الروس وأصدقائهم لصالح الآخرين، ولهذا جاء الموقف الـسياسي الليبـي تجـاه الاتحـاد السوفيتي واضحاً في عدم قبوله للدور السوفيتي المحـدود إن لـم يكن معدوماً وفق السياسة الخارجية الليبية حيث أكد العقيد معمر القذافـي عن موقفه حيال الروس في تصريح له "من الناحية السياسية لم نستفد من وضع الاتحاد السوفيتي السياسي شيئاً، لأنني كما قلت العراق سحقوها بقرار شارك فـيه الاتحـاد السوفيتي ومن هنا لماذا نصفق لجورباتشوف ؟ ألأنه ساهم في سحق العـراق وهو عضو يملك امتياز النقض ويستطيع أن يقول لا لأنه يملك القوة التي يـستطيع بها أن يردع الأطراف الأخرى. لماذا لم يقلها؟ ولماذا النفاق على العرب ... مـن الـذي أرسـل الـيهود إلى فلسطين؟ ومن الذي وافق على طحن العراق وسـحقها بعـد خروجها من الكويت ؟ ومن الذي أتاح المجال لأمريكا لأن تصول وتجـول في العالم ؟ تتحكم فينا كلنا؟ لأن الاتحاد السوفيتي سلم لها القيادة واستسلم بلا مبرر .. فلماذا نصفق لهذا النظام؟"[1].

لـم يكتفِ العقيد معمر القذافي بهذا بل أضاف قائلاً: "ونحن نأسف لأنه في عهـد جورباتـشوف تـم التفـريط بهذا الشكل وتصبح الشعوب كلها أمام الغول

---

(1) معمـر القذافي (السجل القومي – بيانات وخطب وأحاديث) المجلد السنوى الثالث والعشرون 1991، 1992 ميلادية، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص145.

الأمريكي، ويطلق يد أمريكا ويد اليهود ويوافقهم على سحق بلد عربي ويتخلى عن أصـــدقائه ويتخلى عن الأحزاب الشيوعية والدول التقدمية والثورية والشعوب التي تكافح وقطعت شوطاً كبيراً في كفاحها وتورطت فيه اعتماداً على الاتحاد السوفيتي ثم يتخلى عنها في منتصف الطريق أو في آخر مرحلة، وبالتالي ليس من المعقول أن نـــصل إلـــى درجـــة مـــن النفاق والخوف وعدم الاكتراث حتى نصفق للنظام الـــسوفيتي القائم الآن[1]. وكنوع من رد الفعل وعدم الرضي على الدور الذي تقوم بـــه روسيا من ضعف موقف، وتخاذل واضحين للتصدي للأمبريالية التي تريد أن تبتلع الجميع بما فيهم الاتحاد السوفيتي ذاته؟

عليه لم تتأخر السياسة الخارجية الليبية في تهنئة جمهوريات البلطيق الثلاث فـــي انفـــصالها عـــن الاتحاد السوفيتي الكبير. وهي ليتوانيا ... لاتفيا.. واستونيا. الـــنص (نقدم لكم أحر التهاني بإعلان استقلالكم عما يسمى بالاتحاد السوفيتي.. إن حـــالكم كان مثل حالنا عندما كنا نرزخ تحت نير الاستعمار التركي.. إن الشيوعية أو الـــسوفيتية شـــأنها شأن العثمانية والمسيحية التي استغلت العقيدة لتبرير الهيمنة وسيطرة القومية القوية على القوميات الأخرى ودوام حكم السلاطين والأباطرة[2].

وهذه البرقية دلالة على أنه لا ثوابت في السياسة الخارجية للدول فأصحاب الأمس أعداء اليوم والعكس بالعكس. وأن العلاقة مع الدول تمليها المصالح الدائمة، فديمـــومة العلاقـــة ما بين الدول هي ديمومة المصالح، فالعلاقة ليست دائمة ولكن المصلحة تظل دائماً دائمة.

فهذا الموقف الليبي عبر سياسته الخارجية وعبر خطابه السياسي دلالة على شـــعور بالإحـــباط للدور السوفيتي، وإن كانت السياسة الخارجية الليبية تعد مثالية لدرجة اللاواقعية، إذ عولت كثيراً على الدور السوفيتي، الذي لا تقويه روابط دينية عقائديـــة أو موقـــع جغرافـــي يهدد أمن السوفيت، أو تبادل تجاري منفعي متوازن

(1) المرجع السابق، ص146.

(2) المرجع السابق، ص169.

يعـــرض مـــصلحة الاتحاد السوفيتي للخطر إذا فقدوه مع ليبيا. فحجم المصالح مع الغـــرب بالنسبة للروس كفيل بأن يجعلهم يغضوا النظر عن ليبيا وما ستتعرض له من اعتداء أو عقوبات من قبل الغرب.

تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعياته الاستراتيجية

" لا يعد تفكك الاتحاد السوفيتي حدثاً بارزاً فحسب، بل الحدث الأبرز في نصف القرن الحالي، فبعد تجربة سبعين عاماً من تطبيق مفاهيم وأفكار سياسية وصفت بالاشتراكية وربطت بالنظرية الماركسية وبالصراع مع الغرب وبقيادة الطبقة العاملة وطليعة الحزب الشيوعي في التغيير والتطوير وغير ذلك من الأفكار والسياسات انهار البناء السوفيتي تحت وطأه أفكار الإصلاح والعقلانية والابتعاد التدريجي عن الأفكار اللينينية والسياسات التقليدية التي ارتبطت بالتجربة طول السبعين عاماً الماضية[1].

وما حدث طوال العام وانتهي إلى اختفاء الصيغة الفيدرالية لم يكن في واقع الأمر إلا استمرارًا لاتجاه سابق أصاب كافة تجارب التطبيق الاشتراكي في بلدان أوربا الشرقية، وهو الاتجاه الذي دفع بتلك البلدان إلى التخلي التام عن تجربتها السابقة في الحكم والدخول المندفع إلى مسار التحول الرأسمالي والتعددية السياسية"[2].

إن الأمر لم يقتصر على دول أوربا الشرقية في التغيير والتأثر سلباً بحالة اختفاء الاتحاد السوفيتي بل دول عديدة. ألا وهي المحسوبة على المنظومة الاشتراكية في تحالفها حتى وإن لم يكن بنفس القوة والدرجة والكيفية التي تعرضت لها دول أوربا الشرقية. ولكن بدرجات قد طالت نمط خط السياسة الخارجية لبعض الدول، وإن كان في محصلته تغيير فرض عليها. ولازماً على هذه الدول أن تعدل نهج سياستها الخارجية.

أولاً: تجاه الاتحاد السوفيتي كقوة تمثل قطباً مهماً اختفى من على الخارطة السياسية.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي (تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعياته الاستراتيجية) القاهرة 1992.
(2) المرجع السابق.

ثانـــياً: تجـــاه القطـــب الآخر الذي يمثل القوي الأمريكية الغربية. وذلك من حـــيث ضـــرورات التفكير كثيراً في نهج السياسة الخارجية حيال هذا القطب الذي أصبح مهيمن.

ثالـــثاً: تجاه الدول الأخرى التي هي ليست بروسيا وليست بأمريكا. فسياسة الدول الخارجية تختلف حتماً الآن في ظل القطبية الأحادية "الهيمنة الأمريكية" عما كان عليه العالم إبان "القطبية الثنائية".

فأصبح العرب بصفة عامة، وخصوصاً الدول ذات العداء لأمريكا في وضع مجابهـــة مباشرة مع أمريكا الأمر الذي سيعرضها في حالة الاستمرار والبقاء على سياستها تجاه أمريكا لعديد من المشاكل، الأمر الذي يتطور إلى درجة العدوان على تلـــك الـــدول من قبل أمريكا. مثل ليبيا عندما تعرضت للعدوان عام 1986 بهجوم على مدينتي طرابلس وبنغازي، والتركيز على بيت قائد الثورة الليبية، وهذه سابقة خطيرة أن يستهدف رمز الدولة للعدوان عليه بشكل مباشر. وهذا نوع من الصراع مـــع الحكـــام العرب التي تسميهم أمريكا بالحكام الرايدكاليين الذين يجب تصفيتهم والقـــضاء علـــيهم بـــشتى الطرق. وذلك من خلال تعاون أمريكا مع أصدقائها من الحكـــام العرب التي تسميهم المعتدلين. وذلك بالاضطرابات المحلية في داخل هذه الـــدول التي يحكمها الرايدكاليون. وتدعيم الفئات الانفصالية في هذه البلدان، حيث إنه من صالح أمريكا أن ينشغل هؤلاء الحكام الرايدكاليون بمواجهة الاضطرابات الداخلـــية والفـــئات الانفـــصالية، وإذا مـــا فشلنا أيضاً في إثارة الجماعات المحلية والاضـــطرابات الانفـــصالية الداخلـــية، فعليـــنا أن نـــبحث عن الوسائل اللازمة والـــضرورية للتخلص من هؤلاء الحكام. وذلك لن يكون إلا بتوريط هؤلاء الحكام فـــي سياســـات خاطئة تمس أمن الدول المجاورة أو الدول غير المجاورة مما يهدد الاستقرار في المنطقة[1].

---

(1) محمـــود بكرى، "جريمة أمريكا في الخليج، الأسرار الكاملة"، القاهرة، يونيو 1991، الطبعة الأول، ص118، 119.

هــذا فــيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العرب الذين لا يشكلون خطورة علــيها أكثر مما هو متوقع من الاتحاد السوفيتي السابق. والواقع أن خبرة الاتحاد الــسوفيتي السابق وما انبثق عنها من خريطة سياسية واستراتيجية جديدة في وسط أسيا والبلقان، تثير الكثير من الدلالات.

فعلـــي ســبيل المثال هناك العلاقة بين الأعباء الخارجية التي يفترضها دور الــدول العظمى وبين التماسك الداخلي عرقيا واقتصادياً واجتماعيا وسياسياً. وكيف أن الأولي لا تستقيم دون أن تساندها الثانية.

ولا يمكـــن الحــديث عن التفكك السوفيتي دون الإشارة إلى العوامل الخارجية والتـــي تمــثلت في دفع الاتحاد السوفيتي إلى سباق تسلح وصراعات إقليمية ومنافسة تكنولوجــية لم يقدر البناء الداخلي السوفيتي سابقاً على اللحاق بها، أو مواكبة تغيراتها المذهلة. ومن ثم لعبت الدور الأكبر في دفع القيادة السوفيتية إلى التحلل من التزاماتها الخارجــية والانـــتهاء إلى قبول العودة إلى صفوف الدول التابعة. وتشير الملاحظة الــسابقة الحديث إلى نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الاشتراكية في جمهورياته. والواقع يمكننا حصر هذه الآثار في فئات ثلاث وهي بإيجاز:

أولاً: إحـــداث تغيير حاسم في الحقل الثقافي والأيديولوجي العالمي. فلم يكن الاتحـــاد السوفيتي تجسيداً لقوة عظمى فحسب، بل ولأيديولوجية عالمية كانت قادرة لحقــبة طـــويلة علـــى مخاطبة جوانب معينة من كل الأنظمة الثقافية الكبرى على العـــالم. أيــضاً ويعنـــى انهـــيار الاشتراكية والشيوعية في الدولة الأم لها تعويضا لمصداقيتها، ومع ذلك فقد تثار تساؤلات هامة في هذا الصدد. مثل هل يعني سقوط الصيغة السوفيتية أن الاشتراكية نفسها كنسق من الأفكار والقيم قد دفنت إلى الأبد ؟ وهل يعني ذلك انتصاراً كاملاً للرأسمالية؟ وهل يعنى ذلك نهاية التاريخ ؟ الواقع أن الإجابة على هذه التساؤلات ينطوي على مصالح سياسية مباشرة مثلما ينطوي على اجــتهاد فلسفي، ومن الصعب بالتالي أن نقبل بحكم نهائي مسبق، وإلا حكمنا على الفكـــر الإنـــساني بالجمـــود، على أنه مهما كانت الإجابة على هذه التساؤلات فإن النتـــيجة المباشرة التي نستطيع أن نخرج بها باطمئنان، هي أن الحقبة الراهنة من

التطور العالمي تشهد تغييراً حاسماً في الحقل الثقافي والأيديولوجي الذي يعد مجالاً جوهـرياً للـتعاملات الدولية. إذ تختفي الاشتراكية باعتبارها تحدياً مباشراً وداهماً لهيمنة الثقافة السياسية الغربية. وتبرز تحديات أخرى[1].

ثانـياً: إحداث تغيير حاسم في توزيع وعلاقات القوة في العالم. ولا ينطوي هـذا القـول علـى المعنى المباشر لانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة مقابلة للولايات المـتحدة فحسب. بل إنه يتضمن كذلك ظهور علاقات قوة جديدة فيما بين المراكز الـصناعية الرأسمالية المتقدمة وفيما بينها مجتمعة والعالم الثالث. كما ينطوي هذا القـول أيضاً على بروز معضلات المراكز، وبينها وبين الأطراف وكذلك فيما بين الـنظام الدولـي والأنظمة الإقليمية المختلفة في العالم، على أن هذا الجانب لا يعد جديداً بالقياس إلى حقيقة أن القوة السوفيتية كانت تنهار بالفعل منذ فترة طويلة وأن هذا الانهيار تسارع بشدة مع تولى الرئيس جورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفيتي المنحل وبالتالي فإن الجديد حقاً يتمثل في التداعيات الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية لحل وتفكك الاتحاد السوفيتي[2].

ثالـثاً: إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوربا الشرقية ووسط أسيا، ونود أن نلفـت النظر هنا إلى أن التداعيات الجغرافية السياسية للانهيار السوفيتي تنشأ عن سـببين: الأول: سـبب مباشـر وينـصرف إلى إعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابط جغرافية وسياسية إقليمية جديدة.

أما السبب الثاني فيحظى بقدر أقل من الاهتمام بحكم أنه غير مباشر، وأن مظاهره ونتائجه قد لا تكون بالضرورة مقصودة. ولكنها أصبحت تفرض فرضا على قائمة الاهتمامات الأوربية والأسيوية والدولية عموماً. ونعني بذلك التغيرات الجغـرافية الـسياسية الناشـئة عن اهتزازات التوازنات الاستراتيجية في أوربا

(1) الـسيد ياسين، "تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعياته الاستراتيجية"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، القاهرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص55.
(2) المرجع السابق، ص56.

بـــصورة خاصــــة ، وهـــي التوازنات التي مكنت أوربا عموماً أو أوربا الشرقية والجنوبـــية خاصة من الحصول على حقبة استقرار طويلة. ويتركز الاهتمام هذا على استقرار نظام الدول (State System) في تلك المنطقة والذي ظهر مع نتائج الحرب العالمية الثانية.

ويـــرجع الفـــضل الأساسي في هذا الاستقرار إلى القوة العسكرية السوفيتية الـــضخمة التـــي أغلق مع بروزها الهائل منذ نهاية الحرب الثانية باب البحث من إمكانية تعديل الحدود وإعادة تسكين الجماعات القومية المختلفة بين الدول. فإذا كان الـــردع النووي الثقيل قد جعل الحرب الشاملة مستحيلة في أوربا فإن استحالة هذه الحـــرب ذاتها على المسرح الأوربي قد مثل حقيقة جوهرية ظلت ودعمت الوضع القـــائم فـــي أوربا الشرقية. وهو الأمر الذي اعترفت به الدول الغربية بدورها في ميـــثاف هلـــسنكى لعام 1975، ومن هذا المنظور فقد كان للقوة العسكرية السوفيتية الضخمة، دور مشهود في دعم استقرار أوربا وخاصة أوربا الشرقية والوسطى[1].

---

(1) المرجع السابق، ص 56.

الفصل الثاني

موقف السياسة الخارجية الليبية من أزمة الخليج الثانية والحرب ضد العراق (90- 1991)

إن أخطر الأزمات هي التي تتعدد جوانبها ولا تنحصر نتائجها في الحاضر فقــط أو في المتوقع منها، وأعنى بذلك تلك النتائج المطاطية، ومنها ما يكون مثل الديدان أو النباتات التي تكثر كلما قطعتها قطعاً كثيرة ولو كانت صغيرة. إن أزمة الخلــيج مــن هــذا الــنوع المطاطـــي/ إذ تتسع نتائج هذه الأزمة لتشمل الحاضر والمــستقبل وفق المنظور البشرى المنطقي غير المنحاز. وتشمل تلك النتائج العالم جغرافياً بأسره في الغالب الأعم، كما تشمل جميع المجالات بدرجات متفاوتة[1].

إن للسياسة الخارجية الليبية تجاه أزمة الخليج شقين مهمين:

أولاً: موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه أزمة الخليج في اجتياح بلد عربي لبلد عربي آخر (العراق ـ للكويت).

ثانــياً: موقــف السياسة الخارجية الليبية تجاه أزمة الخليج من منطلق حرب أمــريكية تحت مظلة الشرعية الدولية ضد العراق هذا في شكلها المعلن الخارجي. لكــن في طبيعتها المخفية هي حرب غربية إمبريالية ضد العرب ككل، وضد أمن المنطقة بشكل عام. بغض النظر عن الحجج التي تسوقها لنا هذه الحرب، من إعادة تحريــر الكــويت للحفاظ على مبدأ سيادة الدولة في ظل نظام عالمي جديد، تهيمن علــيه أمريكا. وهي حرب ليست وليدة الصدفة بين الكويت والعراق بل هي حرب

(1) الهلباوى، "السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط"، معهد الدراسات السياسية – القيسى العرب – إسلام آباد – باكستان – الطبعة الأولى – إبريل 1992، ص160.

نـــتاج خطـــة استعمارية وضعت استراتيجيتها منذ زمن ليس ببعيد لزمن قادم ليس بالقـــريب. و أعدت على طريقة أفلام هيليوود جذبت أكبر عدد ممكن من الجمهور لدرجـــة المشاركة فيها بحجة الائتلاف الدولي، ضد بطل الفيلم وهو "صدام حسين"، كمـــا صـــورته الدعايـــة الأمـــريكية وكأنه شر وخطر جاء من كوكب آخر لغزو الأرض. فمن الأفضل القضاء عليه بتحالف دولي موحد والهدف الحقيقي من وراء هذا الحشد الدولي المنساق وراء خطة إستراتيجية أمريكية هو القضاء على أي قوة إقليمـــية دولية تخرج في المنطقة. لما لهذه المنطقة من أهمية كبرى لدى أمريكا في توفيـــر مـــصدر الطاقة. فمن غير المسموح به أن تخرج قوة تنفرد بالسيطرة على مصدر الطاقة.

كما يدعى تهديد أمن إسرائيل كقوة نووية صاعدة في المنطقة لابد من تأمين أطـــراف هـــذه الدولـــة. هذا صحيح من جانب، ولكن ليس لدرجة تقديم المصلحة الإســـرائيلية والـــدفاع عن الأمن الإسرائيلي والحفاظ على كيان الدولة الإسرائيلية لدرجة تفوق أو تقدم على المصلحة الأمريكية. أمريكا أولاً ثم الحليف الاستراتيجي ثانـــياً. "كثيـــرة هـــي الأسباب التي تستخدمها الولايات المتحدة في تصوير الأهمية الاســـتراتيجية والاقتـــصادية لمـــنطقة الخلـــيج والتـــي تبرر فيها تنفيذها لكل هذه الإجراءات والتدابير العسكرية في مواجهة السوفيت سابقاً، فمنطقة الخليج تحوى ما يـــزيد على 46% من الاحتياطي النفطي الموجود في العالم الرأسمالي، كما تشكل صادراتها النفطية أكثر من 60% من واردات الدول الغربية من النفط. وهي فضلاً عـــن هـــذا كله تحوي العديد من الممرات المائية الهامة، كمضيق هرمز الذي تمر عبـــره إمدادات النفط الخليجي إلى أسواق استهلاكها في الغرب واليابان[1]. ويدعم الوجـــود العـــسكري الأمريكـــي في الخليج كذلك مجموعة القواعد العسكرية التي تـــضمها جزيرة "دييجو جارسيا" في المحيط الهندي. وتتستر الولايات المتحدة على هـــذه القواعد بادعائها أنها ليست أكثر من "نقاط مرور" أو "مراكز اتصالات"، رغم

---

(1) د. إســـماعيل صـــبرى مقلد: "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضاياه ومشكلات"، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع – الكويت، سنة النشرة 1983، ص 52.

أنهـــا مجهزة بكافة التسهيلات التي تحتاجها الغواصات النووية التي تستطيع إطلاق صـــواريخ نـــووية يتراوح مداها بين 1500، 2800 ميل، كما تحتوى هذه القواعد علـــى مهـــابط للطائرات الاستراتيجية القاذفة من طراز B52 والطائرات التكتيكية القاذفة من طراز F111، فضلاً عن أن مخزون الوقود والذخيرة وإمكانيات الصيانة تكفـــي وحـــدات الأسطول الأمريكي المرابط في قاعدة دييجو جارسياً شهراً كاملاً، وتـــرتبط هـــذه القاعـــدة بالقواعد الأمريكية الأخرى في البحرين وتايلاند وجنوب أفـــريقيا واستراليا، بالإضافة إلى ارتباطها بالتسهيلات والقواعد الأخرى الموجودة في مصر وكينيا والصومال وعمان"[1].

كل هذه الحشود والإمكانيات ضد من؟ هل هي ضد العراق لأنها اجتاحت الكـــويت؟ أم هـــي ضد السوفيت المنهار؟ إذا كانت وجهة نظر السوفيت ولسان لحالهم يقول:

1- إن الـــدعايات الأمـــريكية المكثفة حول أخطار التواجد العسكري السوفيتي علـــى مـــشارف الخلـــيج تنطوي على محاولة مقصودة للتضليل وتحويل الأنظار عن الأخطار الحقيقية التي تواجه الأمن الخليجي .

2- إن التخطـــيط ضمن إطار إستراتيجي يهدف إلى تكثيف التواجد العسكري الأمريكـــي فـــي مـــنطقة الخلـــيج، بدأ قبل أحداث أفغانستان وإيران بعدة سنوات، وبالأخص بعد حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط[2].

3- إن سعي الولايات المتحدة إلى تكديس السلاح وتخزينه والانطلاق من ذلك للحصول على القواعد والتسهيلات في هذه المنطقة تحت مبرر الحاجة إلى الـــدفاع عن حرية الملاحة في الممرات المائية التي يمر منها نفط الخليج، يساعد على توتير الأجواء في المنطقة ومضاعفة الأخطار المحدقة بأمنها، ويخلق تعقيدات من شأنها أن ترفع من احتمالات وقوع حروب ومواجهات

---

(1) المرجع السابق، ص52_53.

(2) المرجع السابق، ص54.

دولـــية واســـعة الـــنطاق حـــول الخلـــيج أو بسببه أكثر منه من أي وقت مــضي[1]. ومـــا حرب العراق الأخيرة وما تتكبده أمريكا من خسائر، لا تعلن عنها في ظل تكتم إعلامي عسكري رغم وجود بعض التسريبات، إلا دلـــيل علـــى ذلك. فالأمر قد يقود إلى حرب ضد إيران أو ضد سوريا أو ضـــد شـــمال كوريا، وعندئذٍ تتسع بؤرة الصراع، الأمر الذي قد يعرض أمـــريكا إلى أن تفقد هيبتها ونفوذها وسيطرتها على العالم الجديد. بظهور قطـــب آخر منافس تولده لحظة الصراع مستغلاً تشتت القوة الأمريكية ما بـــين بـــؤر عديـــدة. حيث إن ظهور قطب آخر يؤدى إلى خلق نوع من التوازن، وهذا ما يتفق ويتطابق مع وجهة النظر الفرنسية التي تتم الإشارة إلـــيها وباســـتمرار على لسان وزير خارجيتها، بل حتى على لسان "جاك شـــيراك" رئيس الجمهورية، بالدعوة إلى تعدد القطبية لخلق استقرار وعدم تهديد للأمن والسلم الدوليين. وهذا الاعتقاد ليس على حساب أن تدخل هذه الـــدول التي ذكرتها سلفاً في حروب مع أمريكا، مما يعرضها للدمار كما هـــو الحـــال للعراق الآن، ولكن هو اعتقاد في حالة دخول هذه الدول في حروب تفرض عليها.

فالموقـــف الليبـــي تجـــاه حرب الخليج ينطلق من هذا الموقف في كون أن الـــصراع هـــو صـــراع عربـــي كان يفترض فيه أن يكون في ظل البيت العربي (الجامعة العربية)، بعيداً عن التدخل الخارجي، لأن التدخل العربي ليس لديه مآرب عدوانية مصلحية في التدخل، كما هو الحال في التدخل الأجنبي. وضياع إمكانيات عربية لصالح الغرب، كان من الأجدى أن توظف لصالح المشاريع التنموية العربية للقـــضاء علـــى الفارق المعيشي ما بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة لتخلق بذلك تكاملاً عربياً فيه بناء للصالح العام العربي. وتعزيز الثقة ما بين الحكومات العربية حتـــى يـــنعكس علـــى المواطن العربي بتقارب أكثر جدوى، وحل لمشاكل البطالة

(1) المرجع السابق، ص55.

العـــربية وتقليص لعجز الحكومات العربية في سداد ديونها الخارجية. وكان أجدر بالعـــرب فـــي الكويت والعراق والخليج بشكل عام أن يتنبهوا جيداً لأبعاد المخطط الغربـــي ومشاريعه الاستعمارية تجاه المنطقة. والتأكيد دائماً على أن الاستعمار لم ينـــتهِ قط في حياة الشعوب. وأن مرحلة الاستعمار هي مرحلة من مراحل التاريخ البـــشرى انـــتهت بكـــل مـــساوئها ولـــن تتكرر. بل نبهت ليبيا دائماً وأبداً في كل المناســـبات القومية العربية بأن للاستعمار شروطاً ومناخاً معيناً، إذا ما توفرت هذه الشروط وجاء المناخ المناسب للاستعمار فإنه سيعود، وفي أي لحظة حتى ولو كان فـــي عـــام 2010 ومـــا بعدها، وللأسف عندما كانت ليبيا تؤكد وتنبه لذلك "بعودة الاستعمار" كان العرب يعتبرون بأن الموقف الليبي موقف خرافي عارٍ من الحقيقة والموضـــوعية. لأنهـــم كانوا أسرى مسلماتهم وبديهياتهم بأن الاستعمار لن يعود. وجـــاء الموقـــف الليبي ليضع العرب في موقف حرج من الأحداث التي جرت في العـــراق أخيراً، فما هي دلالات الموقف ووجهة النظر العربية حيال العراق الآن ؟ هل هو استعمار؟ أم هو شئ أخر لم نصل لدرجة استيعابه وفهمه والتعرف عليه ؟ وقد سبق لليبيا أن نبهت إلى دور أمريكا وتدخلها في حرب الخليج الأولى.

"فـــإن أمـــريكا قـــد لعبت دوراً مباشراً في حرب الخليج لأنها تريد أن تدمر القـــوى الإسلامية على الجانبين "العراق وإيران"، وفي أول صدام بينها وبين إيران ضـــربت البترول الإيراني، لماذا تضرب البترول الإيراني؟ لأنها تريد أن تستنزف ثـــروة المسلمين وتحرمهم منها. وبالتالي أمرت اليهود بأن يشتركوا في تأجيج نار الحـــرب حتـــى تبيع السلاح ليس حباً في إيران أو العراق، ولكن كرها في إيران والعراق لأنهما من بلاد الإسلام[1]. والمشهد تكرر في حرب الخليج الثانية بالايقاع بين الكويت والعراق عودة جديدة بسياسة جديدة بأسلوب جديد في محصلته النهائية القـــضاء علـــى الاثنـــين معاً، وإعطاء فرصة للتواجد الأمريكي الدائم في المنطقة وســـأعود على تأكيد نقطة عودة الاستعمار إلى المنطقة من جديد بنص حرفي من

(1) العقيد معمر القذافي (السجل القومي – بيانات وخطب وأحاديث) المجلد الحادى والعشرون، المركز العالمى للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1989 – 1995، ص152.

حديث الأخ "قائد الثورة" الليبية في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الشعب العام في غمرة الاحتفالات بالعيد الثالث عشر لإعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1990، حيث قال "إن العـــالم قادم على مرحلة من الاستعمار وأتوقع أن الثلاثين سنة القادمة قد يعود فـــيها الاســـتعمار المسلح ليس بشكله الجديد. بل الاستعمار القديم يعود مرة أخرى للـــوطن العربـــي والعـــالم الـــثالث. ولـــيس هناك أيها الأخوة عصر اسمه عصر الاستعمار، وعصر آخر اسمه عصر غير الاستعمار. في أي زمان وفي أي مكان. والآن بـــدأت تتوفـــر هـــذه الظروف والاشتراطات. إذن الاستعمار سيعود.... ولا نـــستبعد عودته أبداً[1]. فإن التوسع الأمريكي يقابله إقامة دولة من الفرات إلى النيل للكـــيان الصهيوني وهذا مما يصعب المهمة أمام المنطقة في مواجهاتها لما يخطط لهـــا، ولكـــنه لـــيس عامـــل ضغط يمنع التكتل العربي من القيام بمهامه والتصدي للمخاطر. فالصراع صراع وجود وليس صراع حدود.

ومن سمات الموقف الليبي أنه كان يتبع الخطوات القانونية والتي لا تتعارض مـــع الأعـــراف والقوانين الدولية في سياسته الخارجية حيال اتخاذه أي موقف دولي للدولـــة الليبـــية كدولـــة. ووضع المشكلات الدولية أمام قناة شرعية دولية مثل الأمم المـــتحدة، والابـــتعاد عـــن وضـــعها في يد دولة قد تلعب بالمشكلة كما تمليها عليها مـــصالحها وفـــي نفس الوقت ليس من اختصاصها أن تحل محل مجلس الأمن بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام. ودليلاً على ذلك في الخطوات العملية التي اتخذتها الدبلوماســـية الليبية في تعاملها مع الأزمة، لتوضيح أبعاد الأزمة، وما يمكن أن تلقيه مـــن آثار جانبية تهدد الجميع دون استثناء جاءت هذه الخطوة برسالة بعث بها العقيد معمر القذافي إلي الأمين العام للأمم المتحدة في 14 أغسطس 1990م. بشأن الوضع الخطير في الخليج العربي ودعوته لمجلس الأمن لعقد جلسة عاجلة في جنيف لتنظيم الوضـــع فـــي الخلـــيج وإعـــادة ترتيب الأمور حسب ميثاق الأمم المتحدة، وملخص الرسالة أن الوضع في الخليج العربي لم يعد مقبولاً بعد الآن، الأمر الذي ترتب عليه

---

(1) المرجع السابق، ص575.

ظهـــور ظاهرة اعتراض السفن وهي تتنافي مع القانون الدولي. وبادرة خطر توسع دائـــرة الـــصراع، وتبرز أنواع أخرى من القرصنة. والاعتداء على سيادة الدول في ممـــتلكاتها، مطالـــباً فـــي رسالته بالتأكيد على عدم اختراق ميثاق الأمم المتحدة بغية الحفـــاظ علـــى الأمن والسلم الدوليين كما تضمنت الرسالة الليبية الدعوة إلى حصر القـــوات التي يجب أن تبقي في منطقة الخليج العربي وذلك بقرار من مجلس الأمن. وما عداها يعتبر وجوده غير شرعي يلزم طرده وعدم إغفال تحديد مهمة هذه القوات بالتدقـــيق واعتـــباراً مـــن صدور ذلك القرار ترتدى هذه القوات قيافة الأمم المتحدة وتحمـــل شعارها، بالإضافة إلى أن الأخ قائد الثورة أدلى بتصريح لوكالة الجماهيرية للأنباء بشأن عقد جلسة لمجلس الأمن في جنيف بتاريخ 14 أغسطس 1990م. بشأن إصـــدار قـــرارات تـــؤدى إلى تنظيم الوضع في الخليج وإعادة ترتيب الأمور حسب ميثاق الأمم المتحدة. حيث جاء التصريح كالتالي :

"أدعـــو لعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي في جنيف ليتمكن عدد من الزعماء العـــرب وغيـــرهم من التحدث أمامه لإصدار قرارات تؤدى إلى تنظيم الوضع في الخليج وإعادة ترتيب الأمور حسب ميثاق الأمم المتحدة.

إنـــنا كدولـــة عـــضو في منظمة الأمم المتحدة نقبل كل ما يصدر عن هذه المـــنظمة ونـــرفض المحـــاولات الفردية من دول أعضاء في الأمم المتحدة بقصد الـــسيطرة والـــتحكم.. فليس من حق أي دولة أن توقع عقوبات أو تقوم بممارسات باســـم الأمم المتحدة، وأن الدعوة للتواجد بالخليج والدعوة للقيام بأي عمل هناك لا يجـــب أن يـــصدر إلا عن مجلس الأمن الدولي وأن أي قوات تتواجد في الخليج لا تحمـــل شـــعار الأمم المتحدة ومشكلة بقرار صادر عن مجلس الأمن وتحت قيادته تعتبـــر قوة غزو استعماري وجب مقاومتها. من أجل هذا دعوت لعقد هذه الجلسة لتوضـــيح مـــثل هـــذه الأمور، ولتجنيب العالم كارثة لا ضرورة لها ومن الممكن تفاديها بهذا الاقتراح[1]. انتهي التصريح.

---

(1) المرجع السابق، ص81.

ثـم اتبعه بتصريح بتاريخ 15 أغسطس 1990 حول تفاعلات الأوضاع في الكـويت، وذلـك في نفس السياق. وفي 16 أغسطس 1990 أجرت إذاعة C.N.N الأمـريكية مقابلـة مـع الأخ قائد الثورة وفي إحدى إجابات الأخ القائد على أحد الأسئلة أظهر فيه موقف ليبيا الرسمي من الاجتياح العراقي للكويت. حيث قال :

"إن الجماهيـرية تدين بقوة دخول القوات العراقية الكويت"[1]. والناس كانوا ضـد العـراق فـي دخوله الكويت ولكن بدخول القوات الأمريكية بدلاً من الأمم المـتحدة انقلـبت الـناس ضد أمريكا.. نحن لسنا ضد الأمم المتحدة أو قواتها أو عقـوبات تفرضـها. ولكننا ضد عقوبات تفرضها أمريكا وضد حل تفرضه قوات أمـريكية ونحـن نؤيد أي حل تفرضه قوات الأمم المتحدة سواء كان اقتصادياً أم عـسكرياً أما أن تقوم الولايات المتحدة بسرقة قرارات الأمم المتحدة وتحويلها إلى قرارات أمريكية فهذا مرفوض[2].

وفـي إجابة أخرى على سؤال آخر أكد على عدم قانونية الحرب. حيث قال: "من الناحـية القانونية ومن الناحية السياسية ليس هناك مبرر للحرب إطلاقاً. لكن إذا كان هناك من يريد أن يستغل الظرف يستطيع أن يشعل الحرب من أجل تحقيق مطامع أخرى[3].

فـي كل الأحوال الموقف الأمريكي موقف ضعيف في الخليج أدبياً وسياسياً بغض النظر عن الحشد العسكري الضخم. ذلك لأن أمريكا هي التي أوجدت سابقة من هذا النوع في بنما في جرينادا، وبالتالي ليس لها الحق في أن تتكلم عن الكويت مـادام لـديها سـابقة مماثلة، ثم نتساءل نحن لماذا لم يفرض حصار على شاطئ أمريكا أو عقوبات على أمريكا ؟

الـنقطة الأخـرى أن أمـريكا الآن تتصرف نيابة عن الأمم المتحدة، وهذا يـضعف موقفها من الناحية القانونية، وأن الأحداث التي تدور في الخليج والوضع

---

(1) المرجع السابق، ص89.
(2) المرجع السابق، ص90
(3) المرجع السابق، ص93

القائم الآن ما هو إلى ترجمة حقيقية وواقعية لموضوعية وصدق تنبؤ الموقف الليبي ورؤيته وتحليله للأحداث السياسية للمنطقة[1]. وجود أمريكي في المنطقة مع سيطرة كاملة[2]. لا أحد يستطيع أن يطلب من أمريكا إجلاء قواعدها من الخليج. نهب أمريكي لنفط المنطقة في ظل عجز عربي خليجي وعدم إمكانية مشاركتهم في وضع خطط سياسية لإدارة المنطقة بالمشاركة مع القوات الأمريكية.

وبتاريخ 17 أغسطس 1990 أجرت الشبكة الخامسة للإذاعة المرئية الفرنسية مقابلة مع القائد الليبي، وكان فحوى اللقاء تدور حول استطلاع تجربة الإذاعة مع القائد حول موقفه ورؤيته للأحداث الساخنة في الخليج، فكانت طبيعة الموقف الليبي ورؤيته للأمور ثابتة ولن تتغير وعلى نفس الخط الذي وضعت له كما هو الحال في مقابلة شبكة C.N.N الأمريكية.

وفي 19 أغسطس 1990 أجرى الأخ قائد الثورة مؤتمراً صحفياً عالمياً بطرابلس حضره عدد كبير من مراسلي الإذاعات المرئية والمسموعة ووكالات الأنباء والصحف العالمية من جميع أنحاء العالم. حيث أكد فيه "أن الولايات المتحدة الأمريكية حرفت ميثاق الأمم المتحدة بلجوئها إلى الأساليب العسكرية والقوة المسلحة ضد العراق. وهو ما لم تنص عليه المادة 41 من ميثاق المنظمة الدولية. وأضاف القائد: إنني انتظر من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً لمجلس الأمن الدولي خلال 30 يوماً عما إذا كانت المواد 39، 40، 41 من ميثاق الأمم المتحدة مجدية لمعالجة أزمة الخليج، أم أن المجلس سيضطر بعد ذلك إلى تطبيق المادة 42 التي طبقتها أمريكا وحلفاؤها دون قرار من الأمم المتحدة[3].

وبتاريخ 14 أغسطس 1990 أدلي الأخ القائد بتصريح لوكالة الجماهيرية للأنباء فيما يلي نصه: "مازلت ملفتا لنظر العالم، ليس لأمريكا ولا لغيرها من دول

---

(1) المرجع السابق، ص 94.
(2) المرجع السابق، ص 94.
(3) المرجع السابق، ص107.

العــالم حــق تطبيق المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة. وإن مجلس الأمن وحده له تلــك الــصلاحية وينفذها بقوات الأمم المتحدة الخاضعة لقيادة مجلس الأمن ولجنة أركانـــه العــسكرية.. وأي تــصرف آخـــر يعد خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وعدوانا معادياً. وعليه فإن تصرفات الولايات المتحدة. وحلفائها بمحاصرة العراق واستخدام القوة في تنفيذ الحصار ما هو إلا تصرف باطل ومعطل لقرارات مجلس الأمن رقم 660، 661، 662[1].

وبتاريخ 24 أغسطس 1990 يدلي الأخ قائد الثورة بتصريح لوسائل الإعلام الجزائــرية بــشأن التدخل الأجنبي في الخليج العربي. أكد فيه على ضرورة التنبه للأخطـــار التـــي تحيط بالأمة العربية والهجمة الامبريالية على الأمة العربية وأن الوضــــع متدهور ولابد لنا أن نذكر به لأنه وضع ساخن وساخن جداً[2]. والموقف الليبــــي هذا يتطابق مع شهادة وزير الدفاع الفرنسي أنذاك "جان بير شوفاغو" وهو بحكـــم مـــوقعه مطلع يدلي بشهادته واضحة "لقد اختلق الأمريكان الشروط اللازمة لمـــواجهة عـــسكرية[3]. لقـــد صنعت أمريكا الأزمة، ووسعت دائرتها بالتخويف، وأحبطت محاولات الحل العربي – وغير العربي – ثم نفذت الحرب وليس في ذلك شـــك أن الهدف الحقيقي من ورائها استيلاء الولايات المتحدة على منابع النفط مما سيحقق لها التالي:

1- ضمان إمداداتها النفطية، وبالتالي ضمان ازدهارها الاقتصادي وبالأسعار والكمـــيات التـــي تحددها هي ومن احتياجات اقتصادها المنهك، وبالتالي حرب الخليج هي حرب إلغاء السيادة الوطنية لدول الخليج على نفطها.
2- تطويـــع الإدارة السياسية الوطنية في بعض الأقطار المنتجة للنفط والذي كان يمنع عنها التوازن الدولي.

---

(1) المرجع السابق، ص111.
(2) المرجع السابق، ص115.
(3) د.رجـــب بودبـــوس، وآخرون، "قضايا سياسية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الرابعة، يناير 2000، ص332.

3- الــتحكم في النفط كماً وسعراً يعني التحكم في معدلات النمو الاقتصادي في أوربــا واليابان، وجعل هذه تحت رحمة القرار الأمريكي. وباختصار جعل المعــركة الاقتــصادية القادمة: أمريكا - أوربا - اليابان تدور، وإن كانت علــى أسس دائماً غير متكافئة، إلا أنها لصالح الولايات المتحدة، إن حرب الخلــيج مكــنت الولايات المتحدة من قلب المعادلة لصالحها، فهي تعوض ضــعف اقتصادها في مواجهة الاقتصاد الأوربي والياباني بالاستيلاء على الــنفط[1]. فإن الولايات المتحدة أدركت أن الانفراد بالعالم طويلاً ليس أمراً ممكــناً، وأن هناك قطبية جديدة تتكون سريعاً، لكن الصراع المقبل ربما لن يكــون عــسكرياً ولا أيديولوجــياً، بــل سيكون اقتصادياً[2]. وبتاريخ 25 أغــسطس 1990 الأخ قائــد الــثورة يبعث ببرقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ينوه فيها بالإشارة إلى الرسالة السابقة بتاريخ 1990/08/15 والتي يــؤكد فــيها على أهمية قيام الأمم المتحدة بأن تلعب دوراً بارزاً لا يسمح لــلأدوار الأخــرى بالظهــور والإحلال محل الأمم المتحدة. كما تضمنت رســالة الأخ القائد الثانية التنبيه إلى وضع الإجراءات في إطارها القانوني تحــت إشــراف مجلس الأمن وأن تكون القرارات منبثقة من روح الميثاق ولــيس من واقع القوة عندئذ يكون فيه تحايل على الشرعية الدولية حتى لا تكــون قــرارات ملفقــة تحــت ضــغط أمريكي. وبالتالي، فإن حل هذه المــنازعات يجب أن يتم في إطار الأمم المتحدة في محاولة لإيجاد ضوابط دولية للتدخل في هذه المنازعات وحلها [3].

4- ولــم يــتوقف الدور الليبي عند هذا الحد بإظهار نوايا الدول الغربية أمام الجماهيــر العــربية بمــا فيهم الحكام، فلم تتأخر ليبيا في عقد قمة ثلاثية

---

(1) المرجع السابق، ص337-338.

(2) المرجع السابق، ص336.

(3) إبــراهيم نافــع، "الفتــنة الكبرى - عاصفة الخليج"، مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1993، ص282.

جمعـــت كـــل مـــن مـــصر وسوريا وليبيا تم التحق بها الرئيس البشير الـــسوداني. وذلك في مدينة مصراته الليبية بتاريخ 4 يناير 1991. وكان لابـــد أن يـــبحث الزعماء الثلاثة ومعهم السوداني أبعاد الكارثة المقتربة واحـــتمالاتها علـــى المـــنطقة العربية بشكل عام، وليس على العراق أو الكـــويت. وذلك بعد موافقة مصر وسوريا انطلاقاً من إدراكهما لخطورة الموقـــف، والحاجة إلى بحث كل جوانبه واحتمالاته قبل الأزمة وبعدها. وجاءت هذه القمة باقتراحات وهي:

أولاً: أن الاقتـــراح بلقاء وزير الخارجية الأمريكي "بيكر" مع وزير خارجية العراق "طارق عزيز" هو السهم الأخير في جهود حل المشكلة سلمياً، وخلاف ذلك فليست هناك اتصالات من أي نوع بين أمريكا والعراق.

ثانـــياً: هـــناك إجمـــاع علـــى أن الضربة التي ستوجه إلى العراق - إن لم ينـــسحب مـــن الكـــويت ستكون ضربة شاملة ومدمرة، براً وبحراً وجواً لكل قواه العسكرية والاقتصادية.

ثالـــثاً: أن انسحاب العراق الجزئي من الكويت لن يحل المشكلة ولن يحمى العراق من هذه الضربة القادمة.

رابعاً: أن هناك تخوفاً جاداً من التدخل الإسرائيلي في أزمة الخليج. خاصة أن تهديـــد صدام حسين بحرق نصف إسرائيل قد أتاح لها الحصول على ما قيمته 400 أو 500 مليون دولار من أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية بفضل هذا التهديد.

خامـــساً: أن القـــوات الأمريكية المحتشدة على حدود العراق قد بدأت إعداد معسكرات خاصة لإيواء واستقبال الجنود الفارين من الجيش العراقي[1].

وفـــي ضـــوء هذه الحقائق والمعطيات تمنى القادة العرب الذين اجتمعوا في مـــصراته أن يجـــنب صدام حسين شعبه والمنطقة العربية وويلات الحرب المدمرة

---

(1) المرجع السابق، ص262-263.

بالانـسحاب الكامل من الكويت استجابة لإرادة المجتمع الدولي ولنداء الحق والعدل والسلام. كان هذا هو هدف اجتماع مصراته ولقائه الأساسي[1].

فهـناك مـن حذر العراق علنا، وسراً من أن هناك وضعاً دولياً جديداً، بل إن هناك من حذر العراق قبل الأزمة ذاتها وقبل أن يقوم بالغزو من أنه قد يكون مستهدفاً.

إن المـشكلة لـم تكن في التطورات الجديدة في العالم، لكنها كانت في سوء تقدير العراق لتلك التطورات. فقد تصور صدام أنه سيفرض واقعاً على العالم كله. ثـم تـصرف وكأن العالم هو الذي يرتكب أخطاء وهو الذي يريد تدمير العراق أو علـى الأقل يتواطأ لتدميره. لقد تصور صدام حسين أن المتغيرات الدولية الجديدة المخـتلطة فرصـة لقـيامه بغزو آمن، وأن كل الدول تعيد ترتيب أوراقها ولديها أولـويات أخـرى. لكنه لم يكن يتصور أن تلك المتغيرات المختلطة هي "قيد قوى" لـسبب بسيط، وهو أن تلك المتغيرات كانت تحتاج إلى فرصة يتم من خلالها إعادة تـرتيب أوضـاع العـالم وعلاقاتـه وهو ما فعله الرئيس العراقي عندما قدم هذه الفرصـة[2]. ورغم كل هذا قد أدت الحرب إلى استنزاف البترودولار العربي، فهو الـذي مول الحرب، وهو الذي اشترى سكوت الكيان الصهيوني وهو الذي اشترى صـوت الاتحـاد السوفيتي سابقاً في مجلس الأمن، مع أنه بالنسبة "لغوربا تشوف" كانـت أزمـة الخليج فرصة رائعة ليثبت للعالم اعتداله وحس المسئولية عنده. إذا حـدث ذلـك وقـد حدث فإنه ليس مكروهاً. عندئذ يبدو واضحاً أن احتلال العراق للكـويت ليس إلا المبرر الظاهر الذي صنعته الإدارة الأمريكية نفسها لتلتفح برداء الشرعية في عملية تدمير العراق والاستيلاء مباشرة على النفط[3].

فلقـد خـرج العراق من الكويت، ولكنه لم يخرج كما دخل. لقد دخلها ولديه شـعور بالقـوة والنصر دائماً في كل خطواته. ولكنه للأسف لم يخرج منها وحده

---

(1) المرجع السابق، ص262ـ263.

(2) المرجع السابق، ص242.

(3) د.رجـب بودبوس، وآخرون "قضايا سياسية"، الدار الجماهيرية، ليبيا، الطبعة الرابعة، يناير، 2000، ص339ـ340.

بالهزيمة بل خرجت معه الأمة العربية بأكملها مهزومة غير قادرة على أن تحتوى مـــشاكلها داخـــل البيت العربي. خرجت الأمة صاغرة غير قادرة حتى على قيادة التحالف الدولي ضد العراق إذا ما آمنا بذلك. خرجت الأمة وهي تئن تحت ظروف دولـــية ومتغيرات إقليمية ودولية لها سياسات وأيديولوجيات تختلف عن مرحلة ما قبل الحرب. خرجت الأمة وهي في مواجهة نظام عالمي جديد له استراتيجيته التي لا تـــؤمن بوجـــود الآخرين. خرجت الأمة لتجد نفسها أمام واقع لا خيارات فيه إلا الـــركون والانـــصياع للهيمنة الأمريكية المنفردة في قيادة العالم إلى المجهول دون أدنـــى مـــشاركة مـــن هذه الأمة حتى في معرفة مستقبلها في ظل هذه المتغيرات الـــسياسية الإقليمية والدولية. خرجت الأمة لتجد نفسها منقسمة على ذاتها، في حين أن الظروف لا تسمح إلا ببقاء التكتلات الدولية القادرة على أن تؤمن محيطها أمام الآخـــر. خرجت الأمة وهي مكبلة بديون الحرب ولا فرار من سدادها. وللإنصاف لقـــد نـــبه الخطاب السياسي الليبي الأمة إلى ذلك مراراً وفي كل المناسبات القومية لمـــدة ثلاثـــين عاماً من عمر الثورة الليبية، ولكن لسوء طالع العرب لم يلتفتوا إلى الدعـــوات الليبية لتحقيق الوحدة العربية، ولو في أبسط صورها. فما حققته السياسة الخارجـــية الليبـــية على المستوى الأفريقي لتحقيق الاتحاد الأفريقي، كان في زمن قياســـي لا يتصور ؛ فالسياسة الخارجية الليبية كانت في مواقفها الدولية تعلق دائماً وأبداً رفضها للحرب على شقيها وهما:

أولاً: ســـواء كانت حرب أمريكا على العراق بغض النظر عن شرعيتها من عدمها .

ثانـــياً: رفـــضها اجتـــياح العراق للكويت كدولة عربية جارة للعراق مولت العراق في حربه مع إيران، رغم تحفظ الموقف الليبي على تلك الحرب، حيث كان يـــنطلق من قاعدة يجب عدم ضرب الثورة الإسلامية في إيران، التي أنهت الوجود الأمريكـــي مـــن المنطقة. فالكويت دولة معترف بها عربياً ودولياً، ولا يجوز لأي دولـــة أن تعـــتدي علـــى دولة جارة، مهما كانت نقطة الخلاف. ويجب أن لا يفهم الموقـــف الليبـــي في عدم التصويت على إدانة العراق في قمة القاهرة بأنه تراجع

وتخــلٍّ عــن الكويت، وهذا ما فهم خطأً في حينه، بقدر ما كان الرفض ضد الآلية التــي صاغت فيه القمة القرار من حيث الإجماع والأغلبية، "ولا نجد ما نقوله أكثر مــن اللهم لا اعتراض"، هذا هو قدر الأمة العربية في رجال أرادوا أن يطفئوا نور الــشمس لكــي يعيش عالمنا العربي في ظلام ما بعده ظلام، وأن نتأخر أكثر مما تأخرنا، وألا نغادر مكاننا في آخر الصفوف كما تعودنا، كأنه مكتوب علينا أن نظل أمة تتفرج ولا تتحرك، تصمت ولا تتكلم، تبارك ولا تشارك[1].

---

(1) إبراهيم نافع، "الفتنة الكبرى، عاصفة الخليج"، مرجع سبق ذكره، ص11.

الفصل الثالث

موقف السياسة الخارجية الليبية من الاتجاه العربي نحو السلام (مؤتمر مدريد والتطورات التي أعقبته)

إذا كانـــت مـــشكلة الكويت قد حلت في ستة شهور. فإن الوعد بحل القضية الفلسطينية أسفر بعد 15 شهراً عن لقاء احتفالي في مدريد.

والقـــضية الفلـــسطينية عمـــرها أكثر من خمسين عاماً، هي ليست مشكلة صـــعبة الحـــل بهـــذا الحد. إلا أن الشعوب الغربية المسيطرة على العالم هي في حقيقة الأمر حليفة إسرائيل، وتجمعها معها مصالح استراتيجية كبري. بل ويمكن القول إن إسرائيل هي الاختراق الاستيطاني للحضارة الغربية في الأرض العربية الإســـلامية. [1]؛ فالـــسياسة الخارجـــية الليبية دائماً وأبداً تنبه إلى خطورة دخول العـــرب في سباق للتفاوض مع الكيان الصهيوني لأنهم لن يحققوا شيئًا يذكر بقدر تـــنازلهم. الأمـــر الـــذي تـــرتب عليه تبني ليبيا سياسة التحريض دائماً في كل المناســـبات العربية والقومية والإسلامية، مما ترتب على ذلك إحاكة المؤامرات ضـــد ليبـــيا من قبل الغرب، وقد تمثل ذلك في العدوان الأمريكي على ليبيا عام 1986، ثم أعقبه توريط ليبيا في قضية سقوط طائرة البانام الأمريكية فوق مدينة لوكربـــي فـــي اســـكتلندا، نجم عنه خضوع ليبيا لحصار جوي امتد لقرابة عشر سنوات. وكان هذا التوريط لليبيا نتيجة حتمية لاعتراض ليبيا على مؤتمر مدريد وذهاب العرب إلى مؤتمر ليس فيه أي تقدم حقيقي لحل القضية الفلسطينية، ولأن هـــذا الموقـــف الليبـــي المـــناهض لإبعاد المخطط الغربي لا يصب في مصلحة

---

(1) مجدي أحمد حسين، "من كامب ديفيد إلى مدريد"، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، مصر، سنة النشر 1991، ص3.

إسرائيل فتم اتهام ليبيا نتيجة مواقفها مع العرب بقضية لوكربي. وسنتناول قضية لوكربـــي في فصل خاص بها عقب هذا الفصل. «وإذا كانت الولايات المتحدة قد اعـــتمدت أساساً على نفسها وجيشها في أزمة الخليج ـ فإن هذا لا يعني أن ذلك هـــو الـــشكل الأمثل والدائم للتعامل مع مختلف الأزمات المتوقعة في المنطقة.. فلاشك أن لإسرائيل أدوارها المحددة والمعلومة والقابلة للتوسع في المنطقة. الحد الأدنى لهذا الدور هو أن يكون لها اليد العليا في المنطقة المحيطة بها من العراق شـــرقاً وحتـــى مصر جنوباً وغرباً وأن تكون مستعدة لتأديب أي قوة أو نظام لا يخضع للطاعة الإسرائيلية الأمريكية وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة يجمعها بإســـرائيل اتفـــاق عـــسكري اســـتراتيجيي لا نظير له حتى مع أعضاء الحلف الأطلنطي من الأوربيين[1]، وفي إطار هذه الوحدة الفكرية والسياسية والعسكرية الاستراتيجية التي تجمع إسرائيل والمعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة فمن أين يأتي وجه التعاطف مع القضية الفلسطينية[2]؟!.

فمـــبدأ الـــسياسة الخارجية الليبية ينطلق من قاعدة دعم الشعب الفلسطيني بكل الوســـائل الكفـــيلة باســـتمرار روح المقاومة لدي الشعب الفلسطيني»، فإن المقاومة الفلـــسطينية المـــسلحة والحـــروب التـــي شنتها إسرائيل في أغلب الأحيان هي التي احـــتفظت بجـــدوى القـــضية الفلسطينية مشتعلة وفرضتها على الرأي العام العالمي والمحافـــل الدولـــية، ثـــم قامت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة لتتولى حمل المشعل[3]، فتفجـــر الانتفاضـــة بمثابة وضع غير مرغوب فيه من قبل الدولة الإسرائيلية؛ لأنها تـــشكل حـــرب استنزاف دائمة للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وخلق حالة من اللاأمـــن والاستقرار، وقد عبر عن ذلك بشكل صريح "رابين" قبل أن يغادر الأرض المحـــتلة إلـــى واشـــنطن للقـــاء "عرفات" في البيت الأبيض عندما سألوه بعض من أصـــدقائه فـــي أثـــناء استقباله لهم وسألوه عن حالته المعنوية وعندها لم تكن إجابته

(1) المرجع السابق، ص4.
(2) المرجع السابق ص4.
(3) المرجع السابق ص5.

سريعة بقدر ما كانت مستغرقة وقتاً ملحوظاً في الإمعان ملياً في التفكير قبل أن يجيب حيث قال: «ليس ثمة إلا وسيلتان لمواجهة الواقع، حرب مطولة مع كل ما يستتبعها من عنف وخوف، أو العيش في سلام لا وجود لطريق ثالث، ولقد كنا أثناء الحروب التي خضناها، نتحمل مجازفات واعتقد أن الوصول إلى السلام يقتضي منا أن نتحمل مجازفات محسوبة ـ لقد تحملنا خسائر فادحة للغاية في خلال جميع تلك الحروب سقط نحو 17000 إسرائيلي قتيلاً، في عام 1948 كنت أقود فيلقاً عند مشارف القدس وفي مدي أقل من شهرين وقع بين صفوف رجالي الألف والثمانمائة 200 قتيل ونحو 600 جريح[1] وفي سؤال آخر سأله أحد المدعوين:

كيف سنسكن من قلق السكان تجاه احتمالات المستقبل؟ وجاء الجواب مباغتاً في جلائه وصراحته: «سأقول لهم إن كل ما لمسناه حتى الآن كان مؤلماً، ولكن المستقبل تأتي علاماته مغايرة، أو أنه يتعين علينا على الأقل أن نغتنم فرصة كونه مغايراً. إنني كما تعلمون. جندي قديم لقد خدمت سبعة وعشرين عاماً في الجيش. وقد كان ابني عسكرياً وحفيدي هو الآن تحت العلم وكم بودي لو أن الظروف لن تضطره لأن يقاتل، إنني استشعر هذه المسئولية، سأفعل كل ما هو ممكن كي لا يحدث ذلك[2]". إذا كان لسان الإسرائيليين يقول هذا دون خجل عن عدم رغبتهم في الحرب، ونحن نقول لا للحرب، فكيف لنا أن نحقق هدفنا في السلام ؟! على أقل تقدير أن ندخل الحرب ضدهم حتى يأتوا إلى طاولة السلام فبدون المقاومة لا يمكن لنا أن نعلن ونشهر قضيتنا على الملأ لإقناع الرأي العام العالمي بشرعية قضيتنا. ومن جانب آخر تؤدي حالة المقاومة لإسرائيل لخلق حالة نفير دائمة وقلق مستمر واستنزاف أموال طائلة وتدهور في حالة ونفسية الجندي الإسرائيلي، بجعله يعيش حالة حرب دائمة وأبدية. مما قد يترتب على ذلك حدوث هجرة عكسية من إسرائيل إلى الخارج هروبا من حالة الحرب بدلاً من الهجرة إلى

---

(1) ماريك هالتر، إريك لوران "مجانين السلام ـ القصة السرية لمفاوضات أسلوبين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل"، دار الطباعة، بيروت، لبنان، الطبقة الأولي، إبريل، 1994، ص11.

(2) المرجع السابق، ص11-12.

إســرائيل مــن الخارج، وهذا النهج ما تؤكد عليه السياسة الخارجية الليبية في دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المسلح ضد الاحتلال، من منطلق أنه لا سبيل للتحرير إلا بالمقاومــة. إذا كان لسان حال رابين يقول: دعوني أقول لكم أيها الفلسطينيون. إنــه مكــتوب علينا أن نعيش معاً على الأرض ذاتها وفي البلد ذاته[1]: وهذا تعبير واضــح وصــريح عن نية ما يحاك في عقول الساسة الإسرائيليين بأن فلسطين لن يخرجوا منها تحت أي ظرف من الظروف. ومن هذا المنطلق فإنه لا سبيل للعرب إلا المقاومة المسلحة بعيداً عن المبادرات والتطبيع، حتى مبادرات منظمة التحرير الفلــسطينية التــي تــنطلق في مساعيها لتحقيق السلام من منطلق معايشتها للواقع المرير لا يعد مبرراً لدخولنا في حالة سلام مع إسرائيل في وقت فيه دولة إسرائيل لا تولــي اهــتماماً لكــل تقــارب عربــي فلسطيني إسرائيلي. فلا شرعية للشعب الفلــسطيني إلا بالــثورة الشعبية فحتى منظمة التحرير الفلسطينية التي جاءت «بعد مخــاض عــسير وبعــد انتظار طويل عاشته الساحة الفلسطينية في مختلف بقاع الــشتات وأرض الــوطن. انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964 تلبية لــنداءات ورغبات جامحة ومكبوتة لمختلف أنظمة العرب وأحست بها كمن يحس بالجمر المتأجج تحت الرماد. كانت منظمة التحرير وليدة الأنظمة العربية ولم تكن تلــك الحاجة التي تلبي رغبات الجماهير لقناعة هذه الجماهير، إن ما تمخضت عنه الأنظمة لابد أن يكون على شاكلتها يحمل في بطنه جينات عجزها ويرث عنها كل مواصــفاتها وكــل أسباب وهنها[2]. وبعد مضي أربع سنوات على إقامة المنظمة وانطلاقــة الــثورة ثبت أن الثورة أقدر على التعبير عن رغبات الشعب. والتحدث باســمه لأن المنظمة بنيت أسيرة مواقف الأنظمة، محكومة بسقف لا تملك تجاوزه، أما الثورة فقد خاضت أشكالاً مختلفة من النضال العسكري وغير العسكري لقدرتها على الانفلات من عقال رسميات الأنظمة والتزاماتها، وإذا كانت الثورة تتمتع بقدر مــن الحرية في العمل العسكري. فهي قادرة أيضاً على إطلاق المبادرات السياسية

---

(1) المرجع السابق، ص20 .
(2) محمود عباس أبو مازن "طريق أوسلو ـ موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص23.

التي تراها ضرورية لاستمرار نضالها، أو تجدها مفيدة لمتابعة نشاطها مستخلصة تلك المبادرات من تجاربها ومن الواقع الذي لامسته وعانته[1].

وهــذا ما كان يدعو الموقف الليبي أيضاً بين الفترة والأخرى إلى وقفة تقييم لمــا مضي واستنتاج لما سيأتي، لأن مثل هذه الوقفة تعطي للنضال مضموناً حيوياً يجعله قابلاً للاستمرار، وهي مسألة ضرورية حتى يحصن المناضل من حين لآخر بــنفحة أمل تجعله قادراً على العمل ما دام يشعر أن الهدف بات قريباً. خاصة وأن المــسألة الفلسطينية معقدة. وإنما كان هناك تبني واحتواء للمبادرات السياسية التي تطلقهــا الــثورة الفلسطينية فقط دون غيرها لأنها تدعو إلى حلول سياسية للقضية الفلــسطينية انطلاقــاً مــن الواقــع القائم، وتأسيساً على الظروف الدولية الراهنة وانــسجاماً مــع مجمل الأوضاع العربية بما يحقق مصلحة الجميع ودون الإخلال بالموقف العام الداعم والمؤيد لصالح الثورة الفلسطينية.

ومــن دلالات الموقف السياسي الخارجي الليبي تجاه القضية الفلسطينية أنه قد اتخــذت ليبيا موقفاً واضحاً محدداً برفضها القاطع لأي تقارب عربي إسرائيلي على حــساب ضــياع القــضية الفلسطينية، حيث جاء الموقف الليبي مباشرة بانبلاج ثورة الفــاتح مــن سبتمبر 1969 حيث كانت كلمة السر لهذه الثورة هي «القدس»، وهذه دلالــة على نضوج فكرة الوحدة العربية في أيديولوجية واستراتيجية قادة الثورة. لأن المــصطلحات لدي الثوار ذات مدلولات في العادة تكون نابعة من معاناة مشتركة بين أبــناء الــوطن الواحد حتى ولو كانوا على مسافات بعيدة مترامية الأطراف. إلا أن شعورهم بالخطر المشترك الذي يهددهم قد يجعلهم يتوحدون ضد هذا الخطر.

ومــن الخطوات الفعلية التي قامت بها السياسة الخارجية الليبية: تلبية طلب مــنظمة التحريــر الفلسطينية عندما طلبت من الدول العربية السعي لإعادة اليهود الــذين هاجــروا منها أو هجروها، وقد لبت كل من مصر والعراق وليبيا وتونس والمغرب واليمن هذه الدعوة وأصدرت كل منها بياناً أو قراراً يسمح لليهود بالعودة

---

(1) المرجع السابق ص23-24.

إلـــى بلادهم[1]. فالإسرائيليون يشكون للعالم بأن الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بـــشكل عام لا يقبلون أيديهم الممدودة للسلام، لأنهم يريدون أن يدمروهم وأن يلقوا اليهود بالبحر.. في الوقت الذي لا يفتأ الإسرائيليون يعلنون قبولهم بالشرعية الدولية كأساس للعمل السياسي قناعة منهم بأن العرب غير مستعدين لذلك، ولهذا فقد كانت مبادراتــنا والتي بدأت بشكل رسمي وشرعي وواقعي منذ عام 1977 (أي منظمة التحرير الفلسطينية) محرجة للإسرائيليين.

الأمــر الــذي جعلهم يخترعون سبباً لعدم الرد علينا وهو إنهم لا يمكن أن يتحدثوا مع إرهابيين ومخربين وقتله»[2].

وهــذا الموقــف الإسرائيلي قد نبهت إليه مواقف السياسة الخارجية الليبية، وهــذه شــهادة أبو مازن من داخل دائرة الصراع المباشرة بالإسرائيليين رغم أن الفلــسطينيين قد بدأوا في عملية التحاور والتقارب الفعلي مع الإسرائيليين وذلك من خلال دعوات وجهها الفلسطينيون مباشرةً إلى الإسرائيليين.

إن مـــا كـــان يهمنا من نضالنا المسلح هو أن لا نكتفي بصوت السلاح الذي يطـــرق أســـماع الإســـرائيليين. وإنمـــا أيضاً أن تصل مع الرصاصة كلمة تقول للإســـرائيليين تعالوا إلى كلمة سواء، تعالوا لنجلس سوياً على طاولة واحدة نتحدث معـــاً عـــن همومنا المشتركة، وآمالنا وأحلامنا، تعالوا نبني للأجيال القادمة مستقبلاً أفضل من حاضرنا. فإذا وصلنا نحن إلى القناعة بأنكم موجودون فما عليكم إلا أن تقابلـــونا بـــنفس هذه القناعة. ونأمل أن تكونوا قد توصلتم إلى الاستنتاج الذي يقول بأن شمس الصحراء العربية لم تذب الشعب الفلسطيني[3].

وهـــنا نلاحظ أن الفلسطينيين قد وصلوا إلى قناعة بقبول الإسرائيليين معهم

(1) محمود عباس أبو مازن (طريق أوسلو ـ موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات) مرجع سبق ذكره، ص27.

(2) محمود عباس أبو مازن (طريق أوسلو ـ موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات) نفس المرجع السابق، ص30 – 31.

(3) المرجع السابق، ص62 – 63.

فـــي نفـــس الإقليم الجغرافي، وهم أصحاب الحق في أن يرفضوا أو يقبلوا بوجود الإســـرائيليين، ورغم هذا نجد أن الإسرائيليين المجردين من أي حق في الأرض لم يـــصلوا ولـــن يصلوا إلى قناعة بأن يقبلوا بوجود الفلسطينيين معهم رغم التنازلات الفلـــسطينية لهـــم بدون أدني التزام إسرائيلي بمنح الفلسطينيين أي شيء يذكر من خلال الاتفاقات المبرمة بينهما، حتى وإن وضع الفلسطينيون العرب موضع الحياد فـــي حوارهم مع الإسرائيليين، حيث قال أبو مازن: «وإن حواراتكم مع الجيران لا تغني أبداً عن الحوار مع أهل الأرض وأصحابها المشتاقين إليها، التواقين إلى هوية وعنوان. إن سنوات الهجرة الطويلة المريرة وأيام الضياع والظلم التاريخي لم تنسِ هـــؤلاء حاجـــتهم إلـــى الهوية والعنوان[1]. قد يكون الفلسطينيون محقين في تحييد العـــرب عـــن دائرة الصراع إذا ما نظرنا إلى واقعهم المرير الذي لم يحرك ساكناً وهـــم محقون في ذلك ولكن هذا لا يعني تنحي وتخلي العرب عن مسئولياتهم تجاه مـــساندة الشعب الفلسطيني، حتى وإن جاءت هذه الدعوات من الفلسطينيين أنفسهم، وفـــي نفس الوقت لا يجعل العرب في مأمن بعيدين عن المخاطر الصهيونية حتى وإن ظهـــرت نظـــرات فلـــسطينية باســـتبدال جملة «الصراع العربي الإسرائيلي» بالـــصراع "الفلـــسطيني الإســـرائيلي"، وهو صراع قائم على نفي أحدهما للآخر، صـــراع شعبين على أرض واحدة، وكلاهما يدعي أنه صاحب الحق ويقدم براهينه وحججـــه. إلا أن مـــا يحكم النتيجة ليس الحق وليست البراهين والحجج، إنه الأمر الواقـــع والقـــوة، وفي هذا العصر وفي غيره من عصور التاريخ تبقي القوة الأمر الواقع والحكم الفاصل في كل القضايا[2]، إذا ما كنا من أهل المدرسة الواقعية وهي أن الأقـــوياء هم الذين يحكمون «هم الذين يفرضون قوانينهم نحن نؤمن بذلك ولكن بمـــضض، وهـــذا لا يعنـــي السكون والركون إلى مسلمات وبديهيات قوة الآخرين لـــنعلن عن ضعف بيِّن قد يجعلنا في مهب الريح، فيجب أن نبحث عن سبل تقوية أنفسنا كدولة، وأن لا تسيطر علينا فكرة إننا غير مؤهلين للحصول على القوة، وإننا نفتقد إمكانيات القوة عندئذ لن نبي دولة ولن تخدم الفلسطينيين هذه القناعة إذا ركنوا

---

(1) المرجع السابق، ص63.
(2) المرجع السابق، ص63.

إلـــى رضي وقبول الإسرائيليين بهم في نفس الدولة الواحدة، فعندئذ لن ينالوا شيئاً «إن مـــشكلتنا هي مع أولئك الذين يرون العالم من منظار قناعاتهم وفهمهم لمساره من خلال أيديولوجياتهم التي تناقلوها عبر السنين، فإذا أضفنا إلى ذلك تمتع هؤلاء بالـــتفوق التكنولوجـــي والعلمـــي والقـــوة العسكرية والتأييد العالمي فلا أعتقد أنهم ســـيجدون أي مبـــرر لتراجعهم أو العدول عن مواقفهم[1]، يتراجعون عندما يجدون مواطناً يرحب بالموت أكثر من الحياة، بالكرامة أكثر من الذل، بالوفاء للوطن أكثر مـــن الخيانة والعمالة للاستعمار، بالتبرع بالدم أكثر من العرق، بالصمود أكثر من التراجع، بالمواجهة أكثر من الهروب.

إن هـــذا المفهـــوم ينطبق على كثيرين من رجال اليهود والأحزاب الدينية واليمينـــية المتطـــرفة التي لازالت تضع على عينها غشاوة سوداء حتى لا تري التطورات العالمية والمتغيرات الدولية التي طرأت والتي تفترض على كل إنسان أن يعـــيد حـــساباته ويراجعها[2] ورغم أن الفلسطينيين قد ذهبوا إلى أوسلو للقاء مباشـــرةً بالإســـرائيليين لكي تظل اللقاءات بينهم دون حاجة لوسيط قد يطيل من عملـــية الـــسلام المـــزعومة بينهما ولم يرَ الفلسطينيون حرجاً في دخولهم عملية الـــسلام مـــع الإسرائيليين بعد أن سئموا كل الوعود العربية. وكانت وجهة نظر الطرفين حول لقاء أوسلو الذي جمع بين حكومة دولة إسرائيل والوفد الفلسطيني ممـــثلاً للـــشعب الفلـــسطيني تتفق على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود المواجهة والنـــزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسة المتبادلة، والسعي للعيش في ظـــل تعـــايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سليمة عادلة ودائمة وشـــاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها[3]. إن هذا الـــنص هو في جوهرة إعلان مبادئ يجد تكملته في مشروع الاتفاق الذي ينص

---

(1) المرجع السابق، ص63.

(2) المرجع السابق، ص63.

(3) ماريـــك هالتـــز، إريك لوران، "مجانين السلام، القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين مـــنظمة التحريـــر الفلسطيني وإسرائيل"، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ابريل 1994، ص26.

علـــى سلطة حكومية ذاتية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدأ تطبـــيقه فـــي قطاع غزة ومدينة أريحا أولاً[1]. إلا أن هذه الوثيقة التي تم الاتفاق علـــيها يشوبها الغموض ومبهمة لدرجة قد لا نعرف القصد من الإبهام في الوقت الحاضـــر، وهذا ليس تعليقاً مني على ما يقوم به الفلسطينيون، بل هي اعترافات فلـــسطينية نابعـــة مـــن الـــوفد الفلسطيني المفاوض ذاته، وهذه الوثيقة الواضحة والدقـــيقة بـــصدد بعـــض الـــنقاط مبهمة وغامضة عن قصد بصدد بعض النقاط الأخرى، وهي في المقام الأول بمثابة برنامج لائحة مسائل يتعين التفاوض عليها لاحقـــاً مـــسألة مسألة، ولسوف ينتج هذا الالتباس الذي يقصده المفاوضون بثقيل وطأته على بقية العملية[2]، وهذا في حد ذاته بمثابة حجر عثرة أمام نجاح عملية السلام، ومن ضمن نقاط الاتفاق التي وردت :

1- الحقـــوق الوطنـــية بما فيها حق تقرير المصير للشعبين في هذه البلاد هي حقوق غير قابلة للتصرف.

2- إن مـــنظمة التحريـــر هـــي الممـــثل الـــشرعي للشعب الفلسطيني ولها وحدها صـــلاحيات تمثيل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية. مع الإقرار بحق إسرائيل بالوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

3- إن أيـــة محاولـــة للتوصل إلى اتفاقية سلام بمعزل عن حزب اللكود وعن منظمة التحرير سيكون مصيره الفشل.

وهـــنا ســـؤال يطـــرح نفسه ما هو مصير أي اتفاق تبرمه منظمة التحرير الفلـــسطينية مع حزب اللكود الآن عندما يحل حزب العمل محل اللكود في السلطة، هل هذا تخلي إسرائيلي عن أي اتفاق مع المنظمة ؟ وهذا يفتح المجال أمام السياسة الإســـرائيلية أمـــام وضـــع جديد لتملي شروطاً جديدة على الفلسطينيين، وهل تنبه الفلسطينيون لأبعاد ذلك الاتفاق ؟.

---

(1) المرجع السابق، ص20.
(2) المرجع السابق ص250 - 251.

4-الأوضـــاع الحالـــية لا تحمـــل في طياتها إمكانية التوصل إلى تسوية لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[1].

إذا كانـــت هذه النقطة تعبر بكل وضوح عن اعتراف طرفي النزاع عن عدم إمكانـــية وضع حل نهائي للصراع في الوقت الحالي، إذا ما هي فائدة الحوار واللقاء إذا كانت تسيطر عليه قناعة الفشل وعدم النجاح في تحقيق أي تقدم يذكر؟ ثم ما فائدة الاتفـــاق علـــى وجود مرحلتين للمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإســـرائيلية بحـــيث تؤدي المرحلة التمهيدية إلى التوصل إلى اتفاقية انتقالية على أن تـــؤدي المرحلة الثانية إلى التوصل لاتفاق سلام نهائي ؟ ومضمون المرحلة الانتقالية بالنـــسبة للإسرائيليين يكون على أساس إقامة كيان فلسطيني في المناطق التي وقعت تحـــت الـــسيطرة الإسرائيلية في يونيو 1967 مع وجود عاصمة إدارية في الجانب العربـــي من القدس ويتمتع الفلسطينيون بإدارة شئونهم بأنفسهم بطريقة يتفق عليها في المـــرحلة الأولي من المفاوضات[2]، ومعني هذا أن أسلوب وطريقة ممارسة الإدارة الفلـــسطينية علـــى مناطق نفوذها لا تقرها السلطة الفلسطينية من ذاتها ولكن بطريقة تقـــرها إســـرائيل عبـــر المفاوضـــات أي أن الأمور تسير وفق ما ترسمه السياسة الإســـرائيلية للسلطة الفلسطينية. بينما في الجانب الآخر ليس من حق الفلسطينيين أن يحـــددوا طـــريقة تصرف وإدارة الإسرائيليين لمناطق نفوذهم إلا بعد المفاوضات مع الفلسطينيين وتحديدها من قبل الفلسطينيين، إذا ما تجرأ الفلسطينيون وطلبوا ذلك فهذا قـــد يعرضـــهم لفقدان ما منح لهم، وهنا يكمن عدم التوازن بين طرفي المعادلة حتى عملـــية الإذن للفلـــسطيني بالتمتع بالموارد الطبيعية مرتبط في نفس الوقت بمتطلبات إسرائيل منها. وكان الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني على النحو التالي:

1- وجـــود مـــرحلتين للمفاوضـــات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وبحيث تؤدي المرحلة التمهيدية إلى التوصل إلى اتفاقية انتقالية على أن تؤدي المرحلة الثانية إلى التوصل لاتفاق سلام نهائي.

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص68.
(2) مرجع سبق ذكره، ص69.

2- المــرحلة التمهــيدية من المفاوضات يمكن أن تبدأ عبر بلد آخر يتفق عليه، وتبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بعد مرور عام على تطبيق الاتفاقــية الانتقالــية، وسوف تقرر الأطراف المتفاوضة طبيعة الشكل النهائي لمؤتمر السلام والضمانات الدولية المطلوبة لدعم اتفاقية السلام النهائــي، ويكون مفهوما أن الاتفاقية الانتقالية تستمر لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

3- مفهومــنا للمرحلة الانتقالية يكون على أساس إقامة كيان فلسطيني في المــناطق التــي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية في يونيو 1967 مع وجــود عاصــمة إدارية في الجانب العربي من القدس، ويتمتع السكان الفلسطينيون في هذه المناطق بإدارة شئونهم بأنفسهم بطريقة يتفق عليها فــي المــرحلة الأولــي مــن المفاوضــات، ويؤخذ بالحسبان الحقوق المــشروعة لهــذا الكيان الفلسطيني على الموارد الطبيعية، وفي نفس الوقت متطلبات إسرائيل منها ويقوم الفلسطينيون بإدارة شئونهم بأنفسهم بعد عام من توقيع الاتفاقية الانتقالية.

4- ويكــون مفهوماً أن هذا الكيان يحق له أن يمارس شعاراته الوطنية كالعلم والعملــة الخاصــة به والنشيد الوطني وشبكة اتصالات إذاعية وتلفزيونية مــستقلة بالإضــافة إلى إصدار هويات خاصة ووثائق للسفر وصلاحيات أخــري يــتم الاتفاق عليها في المفاوضات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تمس هذه الصلاحيات بظروف السلام المنشود بين هذا الكيان وإسرائيل.

5- يــتم التوصــل إلى اتفاقية شاملة بخصوص إقامة هذا الكيان وبخصوص أوضــاع المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين وعودة الفلسطينيين وإعادة إســكانهم واقتــسام المــوارد، الاقتصاد والتعاون التجاري خلال المرحلة الأولي من المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلــى ذلك ونظراً إلى الحاجة لخلق الأجواء المناسبة لإقامة المفاوضات يتم الاتفاق على ما يلي:

أ- تقــوم إسرائيل بالإعلان عن اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل

شرعي للشعب الفلسطيني وتعترف منظمة التحرير الفلسطينية بنفس الوقت بدولة إسرائيل.

ب- يعلن الطرفان عن استعدادهما للقيام بمفاوضات مباشرة فيما بينهما للتوصل إلى تسوية.

ج- تعلن إسرائيل رسمياً عن تجميد كافة نشاطاتها الاستيطانية في المناطق المحتلة مع التوقف عن أعمال العنف ضد أبناء الشعب وممتلكاته خلال المرحلة الأولى.

كما تعلن منظمة التحرير الفلسطينية عن وقف كافة أعمال العنف ضد إسرائيل وشعبها وممتلكاتها، ويكون مفهوماً أن المرحلة النهائية من المفاوضات ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة[1]. انتهى الاقتباس لنص الاتفاق. ومن الملاحظ على بنود هذا الاتفاق:

1- اعتراف الفلسطينيين بشرعية دولة إسرائيل.

2- عدم قيام دولة فلسطين حتى الآن.

3- عدم تضمن الاتفاق لمصير عودة اللاجئين الفلسطينيين من الشتات، وكل الاتفاقات تدور حول فلسطينيّ الداخل.

4- فرض مرحلة انتقالية من قبل الإسرائيليين.

5- اقتسام الموارد الاقتصادية في مناطق نفوذ الفلسطينيين فقط دون مشاركة الفلسطينيين في اقتسام موارد مناطق نفوذ الدولة الإسرائيلية.

6- رغم توقيع الاتفاق إلا أن هناك معارضة فلسطينية من الداخل حول عدم جدوى هذا الاتفاق ولعدم احتواء هذا الاتفاق كل حقوق الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج.

---

(1) المرجع السابق، ص68 - 69.

وهـناك معارضـة عربية تمثلت في رفض بعض من الدول العربية للبنود ولهـذا الاتفـاق على اعتبار أن هذا الاتفاق لم يمنح الفلسطينيين حقوقهم كما منحها للإسرائيليين، وتمثلت موجة الرفض العربي في الموقف السياسي الليبي وغيره من تيارات الرأي العام العربي الرافض لعملية السلام المشبوهة. وهذا الرفض الداخلي الفلـسطيني تطـور لحالـة الاسـتقالة لمحمود درويش من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحريـر الفلـسطينية، وذلك بعد مواجهة مطولة مع ياسر عرفات. وقد عاب عليه الـسرية المطلقـة التي أحاط بها تلك المفاوضات والتنازلات التي قدمها لإسرائيل، وكذلك المخالفات النظامية العديدة التي تشوب بعض الشئون المالية للمنظمة. وقال: «إنني أتكلم باسم قسم كبير من الشعب الفلسطيني».

فرد عرفات وقد أصفرّ وجهه.. إن الشعب الفلسطيني سيئ التهذيب أحياناً..

قال درويش :

إذا صح ذلك فلماذا لا تختار لنفسك شعباً آخر؟ (1).

ومـن ضمن المآخذ على عرفات هو عقده لاتفاق كان ينبغي أن يحظى أولاً بمـوافقة المجلس الوطني الفلسطيني، ورفض رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كل الاقتـراحات بدعوة هذا المجلس الفلسطيني للانعقاد للبحث في خيار غزة ـ أريحا. وصاح أبو زكي، وهو من المحتجين:

«لقـد تفاوضـت سراً طيلة أشهر ثمانية لتتخلى عن حلم دولة فلسطين»(2)، وبـادر خالـد الحسن وهو من مؤسسي فتح إلى الإعلان بدوره بعالي صوته: «إن هذا النص لا يذكر شيئاً عن عودة اللاجئين الذين اضطروا إلى النزوح عام 1948 إلى أين نحن سائرون؟»(3).

---

(1) مـارك هالتر، إريك لوران، "مجانين السلام، القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينيين وإسرائيل"، مرجع سبق ذكره، ص203.
(2) المرجع السابق، ص214-215.
(3) المرجع السابق ص215.

وكــان من رأي فاروق القدومي أن إعلان المبادئ المتفق عليها مع إسرائيل «وصمة عار»[1]، ولحدة العبارات المتبادلة أن صاح أحد أعضاء اللجنة المركزية بعــرفات: «يــصعب علــيَّ من الآن فصاعداً أن انظر في وجهك مباشرة»[2] إن المــتأمل والمحلــل لهذه الأحداث يلحظ أن الفلسطينيين ليسوا على وفاق جامع بين اخــتلاف شــرائحهم وأمــزجتهم. وليــسوا على قدم المساواة في أن يوضعوا في الصورة معاً بشكل يضمن اتفاق جماعي نهائي قوي.

وهــذا وضع قد يؤثر سلباً على وضع الفلسطينيين ما بين الأنظمة العربية مــا بين رافض ومؤيد. فبعض الأنظمة العربية قد تتخذ من اختلاف الفلسطينيين حــول قــضيتهم موقفاً محايداً والتجاهل أحياناً لما يدور ويدبر للفلسطينيين، وقد يكــون ذريعة للأنظمة العربية بأن تدخل في اتصالات مباشرة مع الإسرائيليين، بحجــة أن الفلــسطينيين قــد دخلــوا هــم أنفــسهم في مبادرات واتفاقيات مع الإســرائيليين، وهذا ما حدث بالفعل لبعض الأنظمة العربية التي تقيم علاقات مع إســرائيل فلم تعد تجد لنفسها حرجاً في علاقتها مع إسرائيل. الأمر الذي أثر سلباً علــى مــستقبل القــضية الفلسطينية. لم نعد نتكلم عن احتلال إسرائيلي صهيوني لفلــسطين عــام 1948، تقزم الأمر للحديث عن انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967. كــأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 مبرر وله ما يحميه من الــشرعية الدولــية بقوانينها وأعرافها وما الاختلاف الداخلي الفلسطيني إلا دلالة على مصداقية الموقف الليبي حيال عملية السلام التي لا يأتي من ورائها إلا سلب الــشعب الفلسطيني المزيد من الحقوق وتوريطه في وحل الضعف والعجز على لملمــة أشلائه رغم اتهام الموقف السياسي الليبي دائماً وأبداً أنه موقف متطرف بعيد عن الواقعية، في حين أن الأحداث والمتغيرات السياسية الدولية تؤكد صدق رؤيــة وتحلــيل الموقف السياسي الليبي للأحداث، ويؤكد الموقف السياسي الليبي علــى أهمــية مشاركة الموقف العربي للموقف الفلسطيني في عملية السلام حتى

(1) المرجع السابق ص215.
(2) المرجع السابق ص215.

يُقَوِّي من طرف الموقف الفلسطيني أمام الطرف الإسرائيلي. وذلك بإقامة علاقات سياســية واقتصادية وأمنية مميزة مع دول الجوار مصر وسوريا والأردن ولبنان لأنـــه فـــي ظل تجاهل دول الجوار فسوف يظل الاحتلال، وسوف يستمر الأمن القومي العربي في خطر ويكون الشعب الفلسطيني هو الضحية الأولى، فالموقف الــسياسي الليبــي يــنطلق من وجهة النظر التالية وهي أن إسرائيل أدركت أن المسألة لا يحسمها مزيد من الاحتلال وأن إسرائيل منقسمة إلى قسمين:

1- قسم ما يسمي القوى السياسية الحمائمية أو المتطرفة .

2- القسم الثاني: ما يسمي بالمؤسسة الحاكمة.

أدركــت المؤســسة الحاكمــة في إسرائيل، منذ الثمانينات وهم يبحثون في أفــضل الشروط لهم في كيفية التوصل إلى سلام مع الدول العربية وأدركوا مؤخراً أنـــه لابـــد من التعامل مع الحقائق القائمة في المنطقة منها الكيان الفلسطيني الذي تجــسد منذ أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، وصولاً إلى يومنا هــذا عندما تجسده إرادة الروح الوطنية في الكفاح المسلح منذ عام 1965. أدركت أنـــه لابد من التوصل إلى سلام ليس فقط مع هذا، بل أيضاً مع الدول التي تستطيع أن تحــسم فـــي مــساحة معينة قضية الصراع[1]، ولكن إسرائيل لم تصل إلى هذه القناعة إلا بعد أن خاضت وضع غير مستقر مع الفلسطينيين شكل لها عدم استقرار واستنزافاً لاقتصادها مقابل ما تنفقه على الآلة العسكرية لمقاومة الشعب الفلسطيني في كفاحه المسلح والمستمر، لقد أدركت إسرائيل ضرورة التوجه نحو السلام، نحو إقامـــة علاقـــات ســـلام مع الدول العربية، هذا رغم التحفظات على مواقف دول الجوار لفلسطين من عملية السلام؛ فسوريا بعد أن رأت ما حدث للعراق، وبعد أن فقدت الاتحاد السوفيتي لم يعد بإمكانها أن ترفض طلباً من الولايات المتحدة ولبنان

(1) الــسفير ســعيد كمال. "مستقبل العلاقات الفلسطينية / الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العــرب"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوربي، من 25-27، 1994، القاهــرة، تحــديات العــالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1998 ص504-505.

يخضع في قراره للموقف السوري، والأردن كان يريد إصلاح ما أفسدته أزمة الخليج من علاقات مع الغرب، ولاشك أن مصر أضعفت العرب بانفرادها بالحل في كامب ديفيد وبتخليها عن خط المجابهة نقصد المجابهة، الحضارية المتواصلة مع الكيان الصهيوني وعمقه في الغرب، وليس مجرد المجابهة المسلحة، وبالفعل يجب الاعتراف بريادة مصر الرسمية وأن أي حل عربي لا يكتب له النجاح ما لم تباركه مصر[1]. ورغم هذه التحفظات، وفي هذا الإطار لا يمكن أن نطالب منظمة التحرير بأن تعمل خارج الوضع الرسمي العربي، فهي لا يمكن أن تعمل في الفراغ أو محلقة في الفضاء.

فالموقف السياسي الليبي ينطلق من قاعدة أن الفلسطينيين ليس لديهم ما يخسرونه أكثر مما خسروا.. ولكن مع التأكيد على أن تحرير فلسطين أو جزء منها لن يتم في غرف المفاوضات وأن استمرار الانتفاضة وتصاعدها في الأرض المحتلة، وتصاعد الكفاح المسلح والجهاد بشتى صوره وألوانه هو الذي سيفرض أي تقدم في انتزاع أي قدر من الحقوق الفلسطينية[2].

كما يمتد الموقف الليبي الرافض لعملية السلام برفض تيار أولئك الذين رحبوا بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وساقوا حوله الكثير من الحجج القانونية الواهية التي اعتبروها مقياساً شرعياً لوزن الاتفاق بميزان القانون الدولي في شكله وفي المضمون وطبيعة الأطراف المتعاقدة وموضوع الاتفاق وطبيعة الاعتراف المتبادلة بين الطرفين، والآثار القانونية للاتفاق والمرجع القانوني الذي استند عليه هذا الاتفاق حتى يظهر للوجود في ثوب قانوني شرعي معترف به. وأرجعوا الاحتكام والقضاء الفصل إلى منظمة جاءت للوجود بعد آلاف السنين من دولة فلسطين وللأسف يرجعون إلى قراراتها واعتمد المفاوضون وغيرهم من المروجين للاتفاق على أن قراري مجلس الأمن 242، 338 هي الأرضية الصلبة المتينة

---

(1) مجدي أحمد حسين، "من كامب ديفيد إلى مدريد" دار الشروق الأوسط للنشر، القاهرة مصر، 1991، ص31.
(2) المرجع السابق ص31-32.

للاحـــتكام بها في حين أن هذين القرارين ناقصان من حيث الشرعية القانونية وكل من يركن إليهما فهو بعيد عن القانون وعن فهمه للقانون.

فـــإذا نظرنا إلى طبيعة الفترة الزمنية التي تمخض عنها هذان القراران هو بعــد الاحــتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي الفلسطينية عام 1967، السؤال الذي يطرح نفسه هل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية عام 1967م هو بدايـــة الاحــتلال؟ وأن الأرض التـــي تم احتلالها هي أرض عربية خالصة دون غيـــرها؟ وبقـــية أجزاء فلسطين التي احتلت عام 1948 هي ليست بأرض عربية فلـــسطينية؟ وبالتالـــي يعد احتلالها شرعياً للإسرائيليين؟ وليس للعرب الحق في أن يـــتكلموا عن ذلك؟ هذه مغالطة تاريخية يقع فيها كل العرب لدرجة أنهم خلقوا رأياً عامـــاً عالمـــياً بـــأن فلسطين هي الأرض التي احتلت عام 1967، وأن أي مطلب فلـــسطيني بالتحريـــر لا يتعدى تلك الأرض وما عداها غير فلسطيني. ثم إذا كانت مـــنظمة الأمم المتحدة منظمة شرعية وقانونية في أحكامها على أي أساس اعتمدت فـــي قـــرارها 242، 338 فـــي اعتبار أن الأرض الفلسطينية هي التي احتلت عام 1967م ؟ إذاً من هو الذي احتل فلسطين عام 1948 هل هو «غول»؟ هل الأرض صعدت إلى السماء مع سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم ولم تعد إلينا بعد؟.

مـــن المنطقـــي إذا آمنا بأن احتلال إسرائيل لبعض الأجزاء الفلسطينية عام 1967 هو احتلال وهذا عمل غير شرعي وغير قانوني، فحتما أن احتلال إسرائيل لفلـــسطين عام 1948 هو احتلال غير شرعي وغير قانوني يستوجب العمل ضده، فـــلا يجـــوز لنا أن ندين احتلال جزء في فترة زمنية معينة ونضفي الشرعية على نفـــس الاحـــتلال لـــنفس الأرض في فترة زمنية أخرى، هذا تناقض في المواقف وتناقض في الفهم وتناقض حتى للمروجين لعملية السلام مع إسرائيل، فإذا خلا أي اتفاق فلسطيني إسرائيلي من احتلال فلسطين عام 1948 فهو اتفاق ناقص لا يضع حلاً للصراع الدائر في الأمد القريب، ولن يكتب له النجاح .

وهـــذا مـــا يؤكد عليه الموقف السياسي للسياسة الخارجية الليبية دائماً وأبداً، كما يدعم موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه قضية الشرق الأوسط قاعدة أمـــرة

"jus cogens" مـــن قـــواعد القانون الدولي، أن الاحتلال الحربي لا يعدو أن يكون وضعاً مؤقتاً غير مشروع لا يجوز أن يترتب عليه بأي صورة انتقال السيادة على الإقليم المحتل من شعب الإقليم إلى الدولة المحتلة وفقاً للقاعدة التي تحظر الحصول علـــى أية مكاسب إقليمية باستخدام القوة وبالتالي فإن القانون الدولي يحفظ للشعب الفلسطيني السيادة القانونية على أرضه، حتى ولو كانت مباشرة مظاهر هذه السيادة محجوبة موقتاً بفعل وقوع الأرض تحت الاحتلال[1].

وهـــنا نستطيع أن نقرر أن دولة فلسطين حقيقة قانونية بفعل تكامل العناصر الـــثلاثة للدولـــة، الـــشعب والإقليم، والتنظيم القانوني المتمثل في منظمة التحرير الفلـــسطينية والتي تقرر أن يستعمل اسم فلسطين اعتباراً من 5 ديسمبر 1988 بدلاً من تسمية «منظمة التحرير الفلسطينية»[2]، إن استبدال «فلسطين» بدلاً من منظمة التحريـــر الفلسطينية أفضل وأقوي من حيث الشرعية القانونية التاريخية، فالمنظمة منبـــثقة عـــن الدولة وليست الدولة عن المنظمة، فالدولة هي الكل بالنسبة للمنظمة الجزء وليس العكس.

الدولـــة تعبر عن كل طوائف وشرائح المجتمع الفلسطيني وليس بالضرورة أن تحتوي وتعبر المنظمة عن كل فئات المجتمع الفلسطيني فالدولة لدي الشعب هي الرمز والعلم والوطن الذي يلتف حوله كل الناس.

أمـــا المـــنظمة فهي عبارة عن تنظيم منظم أو هيئة يدور في محيطها أو فلكها مجمـــوعة محددة من الشعب تجمعهم رؤية واحدة وهدف واحد، قد لا تعبر هذه الرؤية والهـــدف عن رؤية وهدف كل الشعب الفلسطيني، فهي في المحصلة تظل قاصرة على أن تـــصل لنفس درجة الدولة في كونها تجمع كل فئات المجتمع تحت أيديولوجيتها، كما

(1) د. مفـــيد محمود شهاب "الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (غزة أريحا أولاً) خطوة على طريق التـــسوية الشاملة"،، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الثانـــي الذي نظمه مركز الدراسات العربي، دار بلال للطباعة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1998، ص512.

(2) المرجع السابق، ص512.

هــو الحال بالنسبة للدولة، فببساطة ليس كل أفراد الشعب الفلسطيني أعضاء في منظمة التحريــر الفلسطينية، وأفضل حالاً للشعب الفلسطيني أن يعيش تحت لواء دولة فلسطين مــن أن يعيش تحت لواء منظمة حتى وإن كانت الدولة ضعيفة، فهي أقوي وأجدي من مــنظمة ولو كانت قوية، وهذا ما تدعو له ليبيا بإقناع كافة منظمات الشعب الفلسطيني بالانخراط تحت الدولة الفلسطينية الأم لغرض تقويتها .

إن مــبدأ الــسياسة الخارجية الليبية في موقفها السياسي حيال عملية السلام وحــيال دخــول العــرب في مباحثات مباشرة مع العدو يضعف من قوة الموقف العربــي ويقوي شوكة الصهيونية في ابتلاع العرب كل على حدة، فقد كان موقف الــسياسة الخارجــية الليبية من كل هذا واضح وبين للجميع، وهو خط ومنحني لا تحيد عنه السياسة الخارجية الليبية.

وهى ترفض التقارب والتحاور والتفاوض والصلح مع العدو بقدر ما يجب أن تــدعم القــضية الفلــسطينية، وعليه فإن موقف السياسة الخارجية الليبية في موقفها السياسي الخارجي الرسمي وموقفها من عملية السلام ومساندة القضية الفلسطينية من خلال قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية والتي هي صاحبة القرار النهائــي فــي رسم خطوط السياسة الخارجية الليبية، وتحديد مواقفها من 1990 إلى ســنة 2000 بــشكل عــام، على اعتبار أن هذه الفترة هي فترة الدراسة لهذا الكتاب بغض النظر عما كانت عليه قبلها وبعدها، وهى كما وردت في صياغتها النهائية في مؤتمــر الــشعب العــام.. وهى: «إن مؤتمر الشعب العام ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات والاتحادات والنقابات والروابط المهنية المنعقد في جلسة طارئة يعلن رفضه وإدانته لقرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي اعتبر القدس العربية المحــتلة عاصــمة للكيان الصهيوني العنصري، والذي كشف بهذا السلوك استخفاف المؤســسات الأمريكية بالقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي المعبر عنها في منظمة الأمــم المــتحدة ومجلس الأمن الدولي اللذين عبرا مراراً عن عدم شرعية الاحتلال الصهيوني لفلسطين العربية المحتلة ومدينة القدس[1].

---

(1) بــيان – قــرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام حول قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن اعتبار القدس العربية عاصمة للعدو الصهيوني في دور انعقاده =

وفـــي إطـــار دعم الانتفاضة الفلسطينية ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية دعـــم ثـــورة الحجارة في فلسطين المحتلة وأقرت مواصلة دعم ثورة الحجارة مع التأكـــيد علـــي الآتي: استمرار دعم ثورة الحجارة مادياً ومعنوياً وضمان وصول الدعم إلى قيادة الانتفاضة ودعوة البلدان العربية إلى فتح حدودها أمام العمل الفدائي وتكليف اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بمتابعة ذلـــك. والتصدي لكل محاولات إجهاض ثورة الحجارة ورفض الحلول الاستسلامية الـــرامية إلـــى التفريط في القضية الفلسطينية، انطلاقاً من وعى الجماهير وإدراكها بطبـــيعة الـــصراع العربي الصهيوني باعتباره صراع وجود وليس صراع حدود والعمـــل علـــى وقـــف تهجير وهجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة مع التأكيد على الخطـــوات التـــي يبذلها الأخ/ قائد الثورة من أجل دعم الثورة الفلسطينية المسلحة وثـــورة الحجارة، ومن أجل وحدة فصائل الثورة الفلسطينية دعت ليبيا لعقد مؤتمر عربـــي لمناقـــشة القضية الفلسطينية عربياً وعالمياً، ولدعم ثورة الحجارة وتعزيز العمـــل المسلح ضد العدو الصهيوني والسعي لدى الدول الإسلامية للوقوف الحازم مـــع الـــشعب الفلسطيني، ودعم ثورة الحجارة في المحافل الدولية، وتحديد الموقف من الدول التي أعادت علاقاتها مع العدو الصهيوني[1].

كمـــا كان الموقف السياسي الليبي تجاه القضية الفلسطينية في عام 1991 علـــى نفـــس النهج حيث ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية التقرير المقدم عن القـــضية الفلـــسطينية وأكدت على ثبات موقف الجماهيرية العظمى تجاه القضية الفلـــسطينية وثـــورة الحجارة والتي تم التعبير عنها في رسالة الأخ/ قائد الثورة

=

الطارئ الأول لعام 1399 و. ر الموافق 1990 بطرابلس في 30 شعبان 1399 و. ر الموافق 27 مارس 1990م في بند السياسة الخارجية، ص8-9.

(1) قـــرارات المؤتمـــرات الـــشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الاستثنائي الثاني لعام 1399 و.ر الموافق 1990م المنعقد بمدينة مصراته يوم 18 ربيع الأول 1400 و.ر الموافق 7 اكتوبر 1990م وذلك من خلال برقية مؤتمر الشعب العام إلى الملوك والرؤساء العرب في بند السياسة الخارجية. ص76.

الموجهة إلى مؤتمر القمة للأمن والتعاون الأمريكي في باريس. ورفض الحلول الاستسلامية المفروضة على الشعب العربي الفلسطيني، وتكليف المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الاتصال بالأقطار العربية لتحديد موقفها من القضية الفلسطينية. ودعوة البلدان الشقيقة والصديقة في التجمع الأممي للوقوف مع الشعب العربي الفلسطيني لحمايته من آلة الإرهاب الصهيوني، وتوحيد الموقف العربي من القضية الفلسطينية. كما طالب الموقف الليبي بدعم ثورة الحجارة مادياً ومعنوياً والوقوف اللامحدود مع أبطال هذه الثورة حتى النصر. والعمل وبشتى السبل وعلى مختلف الأصعدة لوقف تهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي وأثيوبيا ومختلف دول العالم إلى فلسطين المحتلة، كما طالب أيضاً بفتح حدود دول المواجهة أمام العمل الفدائي الفلسطيني. وكذلك العمل على إنشاء صندوق عربي لدعم القضية الفلسطينية ومنح الفلسطينيين مكافآت مالية وإلزامهم بالعودة إلى الأراضي المحتلة[1]. وفي عام 1992 استعرضت المؤتمرات الشعبية الأساسية المذكرة حول القضية الفلسطينية وقررت الاستمرار في دعم ومساندة ثورة الحجارة مادياً ومعنوياً. والعمل على توحيد الفصائل الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، ومواجهة المخططات الصهيونية التي تستهدف حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في العودة إلى أرضه، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة. والعمل على تطبيق جميع القرارات الدولية ضد الغزاة الصهاينة. وكذلك العمل على إيقاف تهجير اليهود وإزالة المستعمرات الصهيونية من الأراضي العربية» [2]. وفي عام 1994 تعاملت السياسة الخارجية الليبية مع

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي السابع عشر في الفترة من 29 ذي القعدة إلى 5 من ذي الحجة 1400 و.ر الموافق 11 إلى 17 الصيف 1991م قاعة الوفاء بمدينة سرت في بند السياسة الخارجية.. ثامناً: القضية الفلسطينية: ص90-91.

(2) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الثامن عشر في الفترة من 12 إلى 22 ذو الحجة 1401 و.ر الموافق من 13 إلى 33 مايو 1992م قاعة الوفاء بمدينة سرت. بند السياسة الخارجية القضية الفلسطينية، ص100.

القـضية الفلـسطينية مـن خلال نافذة المتغيرات الدولية حيث رأت أن خطورة المرحلة التي تعيشها شعوب العالم وسط المتغيرات العالمية بتأثيراتها السلبية على العالم الثالث والدول الصغيرة، والتي تحمل في طياتها احتمالات يجرى تحريرها تحـت شعارات مختلفة من أخطرها ما يسمى «بالأرض مقابل السلام»، وتصفية القـضية الفلسطينية وغيرها من قضايا التحرر الأخرى، مما يشكل سابقة خطيرة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وكافة المبادئ والقوانين والأعراف الدولية، التي تحرم وتجرم احتلال أراضي الغير بالقوة.

إن حـل قـضية فلسطين حلاً عادلاً وشاملاً دائماً لن يتم إلا بإرجاع الشعب بملاييـنه السبعة إلى أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتعايش فيها الفلـسطينيون واليهود الذين ولدوا في فلسطين وإنهاء دولة الكيان الصهيوني ونزع أسـلحة الـدمار الـشامل منها[1]. وفي عام 1995 - 1996 جاء موقف السياسة الخارجـية الليبية مؤكداً على موقف الجماهيرية العظمى من قضية فلسطين وتمكن الـشعب العربـي الفلـسطيني من حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير. وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس[2].

واسـتمر موقـف السياسة الخارجية الليبية طوال فترة التسعينيات في دعم انتفاضـة الـشعب الفلـسطيني الشقيق، وتأكيد التضامن معه في كفاحه المشروع لتحرير أرضه، والعودة إلى دياره، وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، ودعـوة دول العـالم لـتحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية من أجل وقف حرب الإبـادة والاغتـيالات التي تمارسها منظمة جيش الإرهاب الصهيوني ضد الشعب

(1) قـرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي التاسـع عـشر فـي الفترة من 10 إلى 17 شعبان 1403 و.ر الموافق من 22إلى 29 يناير 1994م قاعة الوفاء بمدينة ـ سر بند السياسية الخارجية. الخاص بالقضية الفلسطينية ص96.

(2) قـرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي خـلال الفتـرة من 25 إلى 29 شعبان الموافق 25 إلى 29 ديسمبر 1995-1996، بمجمع القاعات الكبرى بمدينة سرت بند السياسة الخارجية. بيان حول السياسة الخارجية ص22.

الفلسطيني الأعزل، كما تدعو الدول العربية إلى اتخاذ موقف عربي موحد تجاه الجرائم التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الأشقاء الفلسطينيين، والعمل الجاد لتنفيذ الالتزامات التي تفرضها المواثيق والمعاهدات العربية في الخصوص، وحشد دعم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية كافة لإنصاف الشعب الفلسطيني وتأييد قضيته العادلة[1].

إلا أن الموقف الليبي في نهاية عام 1998 دخلت عليه تغيرات أخرى من حيث دعوتها للطرف الفلسطيني والإسرائيلي بالانخراط في كيان واحد لتكوين دولة واحدة تبني على أساس ديمقراطي، غير عنصرية يتساوى فيها جميع الأطراف بغض النظر عن دياناتهم وأعراقهم، وذلك على غرار ما تحقق في جمهورية جنوب أفريقيا، ومن هنا لاحظنا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية الليبية الذي كان في السابق متصلب لفكرة واحدة وهي إقامة الدولة الفلسطينية عبر المقاومة والنضال المسلح حتى يتم التحرير ومن ذلك التاريخ في أواخر عام 1998 جاء الموقف الليبي بحمل المبادرة الليبية عبر الكتاب الأبيض الذي عبر عن وجهة نظر وموقف السياسة الخارجية الليبية في تقييمها ونظرتها للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورأت أنه لا توجد إمكانية لإقامة دولتين في رقعة جغرافية لا تسع لذلك ورأت أن الكتاب الأبيض يحمل في طياته الحل النهائي للصراع الدائم بين الطرفين، وبناء على ذلك بدأت السياسة الليبية تتخذ مواقفها بناءً على ذلك الاقتراح الليبي .

يحيي المؤتمر انتفاضة الشعب الفلسطيني البطل ضد حرب الإبادة الجماعية الهمجية العنصرية التي ينفذها الهمج الصهاينة ويؤكد دعم الشعب الليبي المستمر واللامحدود لها.

ويرى المؤتمر أن القضية الفلسطينية لا تحل إلا بعودة جميع الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي طردوا منها، وقيام دولة ديمقراطية غير عنصرية

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي خلال الفترة للعام 1368 و.ر الموافق للعام 1998م بند السياسة الخارجية .

يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر عن دياناتهم وأعرافهم وذلك على غرار ما تحقق في جمهورية جنوب أفريقيا.

والمؤتمـــر وهـــو يـــتابع باهتمام بالغ المواقف الرسمية العربية يرى أنها لا تتناســـب وحجـــم الهجمة الشرسة والحملة الإرهابية المنظمة التي ينفذها الصهاينة بتدبيـــر السفاح شارون وعصاباته، وأن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من تقتيل وتـــشريد وتجويـــع وحصار، وتجريف لأرضه وهدم بيوته على مرأى ومسمع من العـــالم أجمـــع ليفـــضح أكذوبة حرص العالم المتمدن على حقوق الإنسان.. انتهى الاقتباس بنهاية النص الخاص بالقضية الفلسطينية[1].

وفـــي استعراضـــه لما يجرى في فلسطين، يسجل المؤتمر إدانته واستنكاره الـــشديدين لمـــا يتعـــرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة جماعية على أيدي الـــصهاينة الـــذين يـــرتكبون أبشع جرائم شهدها التاريخ، ترفضها وتدينها الشرائع والقـــيم والأخـــلاق وتستهجنها المواثيق والعهود والأعراف الدولية ويحيي المؤتمر انتفاضـــة الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة، ويرى أن القضية الفلسطينية لا تحل إلا بعودة جميع الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها، وقيام دولـــة ديمقـــراطية غيـــر عنصرية يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر عن ديانـــتهم وأعـــرافهم علـــى غرار ما أنجز في جمهورية جنوب أفريقيا، وبما يحقق السلام الشامل والعادل في المنطقة».. انتهى الاقتباس بنهاية النص[2].

---

(1) قـــرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دورته التكميلية في الفترة من 25 هانيبال أغسطس إلى الأول من شهر الفاتح 1369. و. ر. الموافق سبتمبر 1998، ميلادي وهو من خلال البيان السياسي الصادر عن مؤتمر الشعب العام .

(2) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العام الـــسنوي للعـــام 1369 و.ر. بمديـــنة سرت في الفترة من 25 إلى 28 ديسمبر 1999م بند السياسة الخارجية ـ البيان السياسي الصادر عن مؤتمر الشعب العام.

الفصل الرابع

قضية لوكربي
وآثارها على السياسة الخارجية الليبية

لــم تكــن أزمة لوكربى منفصلة عن طبيعة العلاقات الليبية مع الدول الغربية الــثلاث (الــولايات المــتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا)، منذ شهدت هذه العلاقات توتــراً في الفترات السابقة. إذ قطعت العلاقات مع بريطانيا في أعقاب حادثة السفارة الليبية في لندن في أبريل 1984م كذلك توترت العلاقات مع فرنسا في أثناء الصراع والقــتال بين ليبيا وتشاد حول إقليم «أوزو» الحدودى، إذ وضعت فرنسا كل ثقلها في مواجهة ليبيا، أما الولايات المتحدة فموقفها من ليبيا حافل بالعدوان. ويكمن وراء هذا الموقــف عدم رضا هذه الأطراف عن دور ليبيا المتمثل في مساندة حركات التحرر العالمــية ، التي تبررها ليبيا بكونها دوراً ثورياً وطبيعياً في المرحلة التي شهدته وفي سياق المعطيات الدولية والإقليمية التي كانت قائمة وقتئذ[1].

حــيث إن هذا الدور وهذا الدعم الذي قدمته ليبيا للآخرين لم يكن الهدف مــن ورائــه هــو الخــروج عن القواعد التي ارتضتها الجماعة الدولية بحكم معاملاتهــا وضــبط حركتها، كما لم يكن المقصود به من جانب آخر الإساءة لمصالح شعوب بعينها[2].

---

(1) عباس كاظم آل قتله، "الأزمة الليبية ـ الغربية لوكربى"، من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وما بين الدول العربية)، مجلة شئون عربية ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ القاهرة، مصر، يونيو 1999، العدد 98، ص176-177.

(2) المرجع السابق ، ص177.

وبـــدأت الأزمة باتهام فرنسا للجماهيرية الليبية بتفجير طائرة (شركة اتحاد الـــنقل الجـــوى «يوتا» الفرنسية فوق صحراء النيجر في سبتمبر 1989 وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية للجماهيرية الليبية بتفجير طائرة شركة (بان أمريكان) فـــوق لوكربـــى باسكتلندا عام 1988[1]. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1972 بالتخطـــيط العدوانـــي ضـــد الجماهيـــرية الليبية لمواقفها المساندة لبعض حـــركات التحـــرر الوطنـــي والقـــضية الفلسطينية والتي لا تتطابق مع توجهات الـــسياسة الأمـــريكية حـــيث مارست ضدها الضغوط السياسية والنفسية إلى أن وصلت إلى القوة العسكرية. وقد بدأت المجابهة بعدم إجراء حوار وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع ليبيا على مستوى السفراء ، واستمر التصعيد في التدخل في الـــشئون الداخلـــية وتنظـــيم شبكات للمخابرات الأمريكية والتي رصدت من قبل الأجهـــزة الليبية المختصة ، أو تجنيد بعض العناصر غير الموالية ودفعها باتجاه تغيير النظام السياسي[2].

وقـــد طـــال مسلـــسل التصعيد لمحاصرة ليبيا اقتصادياً، ومارست الولايات المـــتحدة تـــصرفات خارجـــة على العلاقات الاقتصادية الدولية واحترام مواثيقها واستعملت التهديد بالقوة العسكرية بل استعملت القوة العسكرية فعلاً لضرب أهداف مدنـــية راح ضحيتها العشرات في مدينتي طرابلس وبنغازي وفق التسلسل الزمني التالـــي: فـــي 1981/8/19م تم الاعتداء على خليج سرت إذ قامت ثماني طائرات أمـــريكية باعتـــراض طائـــرتين مـــن طائرات السلاح الجوى الليبي كانتا تقومان بالاســـتطلاع الروتيني في الأجواء والمياه الإقليمية وأسقطتهما. وفي 24، 3/25/ 1986م قامـــت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوان بحري وجوى على خليج سرت وقد شاركت في العدوان ثلاث حاملات للطائرات، وقامت الطائرات الأمريكية في

---

(1) المرجع السابق ، ص177.

(2) د. مـــدحت الحيانـــى، "أزمـــة لوكربـــى: دراسة في الأسباب والتطورات والمواقف العربية والدولية"، مجلة شئون عربية ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ديسمبر 1997، العدد 92، ص64-65.

البحـــر المتوسط قبالة خليج سرت برمي قنابلها على مواقع مدنية في خليج سرت. كمـــا خولت الإدارة الأمريكية قائد الأسطول السادس بمهاجمة المطارات الليبية في حالة تعرض السفن والطائرات الأمريكية للاعتداء من جانب القوات الليبية . وفي 1986/4/15م قامـــت الـــولايات المـــتحدة بشن حملة على ليبيا بدعوى أنها دولة إرهابـــية ونفـــذت عشرات الطائرات غارات على طرابلس وبنغازي وقصفت بيت «العقـــيد القذافـــي» وتـــم تدمير المباني والمواقع المدنية واستشهاد مواطنين أبرياء وشـــاركت فـــي العـــدوان بريطانيا التي انطلقت الطائرات الأمريكية من أراضيها لمهاجمـــة ليبيا ومساندة الولايات المتحدة في عدوانها وذلك بدعوى قيام ليبيا بتدبير حادث تفجير نادي ليلى يرتاده الجنود الأمريكيون في برلين[1].

هـــذا كمـــدخل تاريخي بسيط جاء كمقدمة للأزمة الغربية الليبية "لوكربي" ، ســـأحاول إظهـــار الموقف الليبي في تعامله مع هذه التصفية من خلال الدبلوماسية الليبية التي اتبعتها كوسيلة في معالجة هذه القضية وذلك من خلال المبادرات الليبية والمرونة التي قدمتها للدول الغربية للوصول إلى حل نهائي يكشف الغموض حول أسباب قضية لوكربي .

الموقف الليبي من القضية

لقد حرصت ليبيا في هذه القضية على التركيز على المعطيات القانونية رغم إصـــرار الأطراف الأخرى على الدفع بمعطيات سياسية ظهرت جلية وواضحة في المخـــزون التاريخـــي لتوتـــر العلاقـــات من العنف الصادر من الأطراف الثلاث والمتشكل (في معالجة قضية لوكربى) في مواجهة الدولة الليبية . إن الشحنة المليئة بالعـــداء التـــي تحملها (المعالجة السياسية) في هيكلية التعامل مع الخصم قد رتبت نتائج ليست معيقة للسلام فحسب، بل هي تعبير حقيقى عن خطورة فقدان الموازين

(1) المرجع السابق ص65.

فـــي العلاقات الدولية [1]. فعندما تسلمت ليبيا الاتهام الموجة إليها من الدول الثلاث المعنـــية بقـــضية لوكربى وهي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا قامت السلطات الليبية بتشكيل لجنتين للتحقيق في الحادثين برئاسة قاضيين من قضاة المحكمة العليا وهـــي أعلـــى هيئة قضائية في ليبيا وباشر القاضيان على الفور مهامهما وفقاً لما تقـــضي بـــه التـــشريعات الوطنية والدولية. وهذا النهج القانوني الذي اتبعته الدولة الليبـــية يعـــد خطوة أولية قانونية للاطلاع على نوع الاتهام ومحاولة حله بالطرق القانونـــية وفـــق أدلة وإثباتات إما تدين ليبيا أو تبرئ ساحتها من هذه القضية فعلى المدعـــى تقديم ما لديه من وثائق وأدلة تدين المتهم بضلوعه في القضية ، وما عاق القـــضاء الليبـــي هو عدم وجود أي مستندات أو وثائق لهذين الاتهامين سوى قرار الاتهام الموجه من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وكخطـــوة عملـــية على طريق الحل للقضية وجهت ليبيا دعوة للدول الثلاثة للـــتعاون معاً من أجل الوصول إلى حكم عادل يضمن حقوق المدعى والمتهم معاً في نفس الوقت، وتمثل الطلب الليبي في الآتى:

1- طلـــب القـــضاة الليبيون من الجهات القضائية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إما تزويدهم بما يتوافر لديهم من أدلة وبراهين ضد المتهمين، أو السماح لهم بالسفر للاطلاع عليها في البلدان المعنية[2].

2- كما تقدمت الجهات القضائية في الجماهيرية بطلب متضمن دعوة الجهات المكلفـــة بالتحقـــيق فـــي البلدان المعنية، بالحضور إلى ليبيا للمشاركة في التحقيقات التي يجريها القضاء الليبي[3].

3- وفـــي السياق ذاته: تم توجيه الدعوة إلى أسر وأقارب الضحايا ومحاميهم وكـــل ذي مـــصلحة للحضور إلى الجماهيرية العظمى للاستماع والاطلاع

---

(1) المرجع السابق، ص96-99.

(2) المرجع السابق، ص99.

(3) المرجع السابق ، ص99.

والمشاركة في إجراء التحقيق والمحاكمة[1].

إلا أن تصلب الموقف الأمريكي البريطاني الفرنسي رفض كل هذه التسهيلات والإجراءات التي وضعتها الدولة الليبية أمامهم للوصول إلى الحل.. وأيضاً انطلاقاً من هذا الرفض لم تفقد الدولة الليبية الأمل في وضع مقترحات أخرى حيث اقترحت ليبيا تجاوزاً لهذه العقبة، أن يجرى التحقيق في بلد محايد إظهاراً لحسن نية الجهات القضائية الليبية ورغبة في الوصول إلى الحقيقة رغم تعارض ذلك مع نصوص التشريع الليبي وقواعد السياسة ومع ذلك قوبل هذا الاقتراح من قبل المسئولين السياسيين والجهات القضائية في البلدان الثلاثة بالرفض أيضاً[2]. وفي إطار سياسة إظهار المرونة وتأكيد حسن النوايا، اقترحت ليبيا أسلوب التحكيم بين الجماهيرية وهذه الدول في محاولة للوصول إلى معالجة قانونية وودية وبما يتفق والأعراف الدولية وأحكام المعاهدات، وبالطريقة التي لا تتعارض مع قواعد السيادة الليبية والقانون الدولي - وقد قوبل هذا الطلب أيضاً بالرفض[3]. وكانت ليبيا في تصرفاتها تلك ملتزمة بنصوص اتفاقية «مونتريال» لعام 1971 المتعلقة بمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدنى، التي تعتبر الدول المعنية مع ليبيا أطرافاً فيها[4].

وبعد أن تبين أمام الساسة في الدولة الليبية تعنت الحكومات الثلاث عن عدم إبداء أي مرونة أو قبول لكل المقترحات الليبية بادرت ليبيا برفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية علها تلقى استجابة الدول الثلاث وضمنت صحيفة دعواها طلبين:

أولهما: يتعلق بالنظر في مسالة الاختصاص.

---

(1) المرجع السابق ، ص155.
(2) المرجع السابق، ص100.
(3) المرجع السابق ، ص100.
(4) المرجع السابق ، ص100.

ثانياً: بالنظر في التماس طلب الإجراءات الوقائية الذي يقضي بالمطالبة بأن لا تــتخذ إجراءات عسكرية ضد الجماهيرية أثناء الدعوى[1]. كما أن جهوداً دولية قد أيدت مبادرة إمكانية إجراء المحاكمة في هولندا وفقاً للقانون الاسكتلندى.. وذلك مــن خـــلال قــضاء اسكتلندى أيضاً، وهذا الاقتراح قد لقي قبول وموافقة كل من أمــريكا وبريطانيا، وهذا الأمر قد قبلت به ليبيا ولكن بعد حصولها على ضمانات سياسية وقانونية لا تلزمها بتبعات الحكم الناجم عن المحاكمة كتوريط الدولة الليبية بــشكل رســمى كدولــة وراء هــذا العمل، إذا ما ثبت من خلال الوثائق والشهود ارتكاب الليبيين لهذا العمل، وذلك بعد أن أصبحوا أمام اتهام صريح، ومعضلة لابد مــن الخروج منها بعد أن قدمت هيئة المحلفين بالمحكمة المحلية لمقاطعة كولومبيا بالــولايات المتحدة الأمريكية قراراً باتهام اثنين من المواطنين الليبيين بوضع مادة متفجــرة علــى متن طائرة (بأن ام) رحلة رقم (103) مما أدى إلى تحطيم الطائرة فوق مدينة لوكربي باسكتلندا في 1988/12/21م[2].

الأمــر الــذي ترتب عليه فيما بعد بتاريخ 1991/11/27 إعلان مشترك ما بــين أمريكا وبريطانيا من خلال بيان مشترك الوثيقة (5/23308) فحواه يلزم ليبيا بالالتزام بعدة شروط أمريكية بريطانية مشتركة وتتمثل في التالي:

1- أن تقوم ليبيا بتسليم جميع المتهمين بارتكاب الجريمة، بتقديمهم إلى المحاكمة إضافة إلى تحمل ليبيا المسئولية الكاملة عن أعمال المسئولين الليبيين.

2- أن تفــصح عن أي معلومة تظهر الحقيقة حول هذه الجريمة بالإضافة إلى الكــشف عــن المسئولين الليبيين الذين كانوا وراء هذا العمل، مع إمكانية الوصول إلى باقي أجهزة التوقيت التي هي بحوزة ليبيا.

3- بالإضــافة إلــى الــشرطين السابقين على ليبيا أن تلتزم بدفع التعويضات المناسبة لمنكوبي الطائرة .

(1) المرجع السابق ، ص100.
(2) المرجع السابق ، ص104.

والمدقــق لهذه الاتهامات الأمريكية يلحظ أن هذه الشروط ألغت دور محكمة العدل الدولية في كون أن هذه الشروط هي بمثابة اتهام وحكم على اتهام. وفي ذلك نجــد معاييــر مزدوجة كيف تتهم وفي نفس الوقت قبل المحاكمة تطلب التعويض؟ وكأن الفعل قد حدث فعلاً من ليبيا وتلزمها بدفع التعويضات؟ ومن قال أن المحكمة ســتحكم ضد ليبيا حتى تطالب ليبيا بدفع التعويضات ومن قال بأن أهالى المنكوبين سيطالبون بالتعويض؟ بالشكل الذي ستحدده الإدارة الأمريكية.

« وفــي ذات الــسياق، وبعــد التشاور الذي تم ما بين الدول الثلاث وهي الــولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا طلب بلاغ صادر بتاريخ 1991/11/19 عن رئاســة الجمهــورية، ووزارة الخارجية الفرنسية الوثيقة (5/23306) تطلب هذه الدولة من ليبيا الآتي:

أ- تقــديم جمــيع الأدلة المادية التي في حوزتها، وتسهيل الإطلاع على جميع الوثائق التي تفيد في إظهار الحقيقة[1].

حــيث إنــه في حقيقة الأمر فإن طبيعة الوثيقة الفرنسية ما هي إلا «Copy» «صــورة» طــبق الأصل للوثيقة الأمريكية البريطانية، كل ما في الأمر هو حذف اسم دولة أمريكا وبريطانيا من أعلى الصفحة ووضع جمهورية فرنسا وتم توجيهها إلــى ليبــيا تحــت دعــوة من جمهورية فرنسا، وهذا في الوقت نفسه يمثل إهانة لجمهورية فرنسا لهذه الدرجة من الاستخفاف بوزن فرنسا.

ب- تسهيل الاتصالات، والمقابلات الضرورية بما في ذلك جمع الأدلة[2].

ج- الإذن للمــسئولين الليبيــين بالرد على جميع طلبات قاضى التحقيق المكلف بالتحقيق القضائي [3].

وبتاريخ 1991/12/30م جاء في إعلان مشترك للولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) المرجع السابق، ص110.
(2) المرجع السابق، ص110.
(3) المرجع السابق ص110.

والمملكــة المتحدة وفرنسا (الوثيقة رقم 5/23304) أن الدول الثلاث قدمت مطالب محـددة للـسلطات الليبية أن تقبل الإجراءات القضائية الجارية، في أعقاب التحقيق الـذي تـم في تفجير طائرتي الـ (بان. أم 103) و (UTA 772) ، وهي تطلب أن تمتـثل ليبيا لجميع تلك المطالب وأن تلتزم ليبيا (علاوة على ذلك على نحو ملموس وقطعـي بوقـف جمـيع أشكال الأعمال الإرهابية ووقف كل مساعدة للجماعات الإرهابـية وينبغـي أن تبرهن ليبيا ـ فوراً ـ عن طريق إجراءات ملموسة تخليها عـن الإرهاب[1] ومن جملة ما يمكن تخليصه من هذه الدعوة المشتركة فإن الهدف الحقيقي هو ليس إسقاط طائرتين أمريكية وفرنسية، وليس المهم هو تعويض أهالي المنكوبـين بقدر ما هو دلالة واضحة عن نية مبيتة لغرس ليبيا في تربة الإرهاب ووقـف ليبـيا عن مد يد العون لحركات التحرر الوطنية ووصفها بأنها مساعدات لجماعات إرهابية، وهذا هو الهدف الحقيقي وغير المعلن من وراء «لوكربي» بشل حـركة ليبـيا علـى الـساحة الدولية إذ أن طبيعة الصراع ليس «لوكربي» ولكن «لوكربـى» هـي «حصان طروادة» وبناءً على ما تقدم تحركت هذه الدول على مستوى مجلس الأمن وسخرته في إصدار قرارات بدعم موقفها ضد ليبيا ، ويعطى شـرعية دولية لأي عمل يمكن أن تقوم به هذه الدول حيال ليبيا ، وكخطوة عملية لهـذه الدول الثلاث وبتاريخ 1992/1/21 أصدر مجلس الأمن القرار (92/731). حـيث إن مـضمون القـرار يدين تدمير طائرة بان أمريكان القائمة بالرحلة 103 وطائـرة شركة اتحاد النقل الجوى (UTA) القائمة بالرحلة 772 وما نجم عن ذلك مـن خـسارة مئات الأرواح. كما أعرب عن استيائه الشديد لعدم استجابة الحكومة الليبـية بصورة فعالة للطلبات الأمريكية البريطانية الفرنسية التي تدعوها إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسئولية عن الأعمال الإرهابية أعلاه التي تعرضت لها طائرة بان أمريكان القائمة بالرحلة 103 وطائرة شركة اتحاد النقل الجوى (UTA) القائمـة بالـرحلة 772 بالإضـافة إلى حث الحكومة الليبية على أن تستجيب على الفـور اسـتجابة كاملـة فعالة لهذه الطلبات لكي تسهم في القضاء على الإرهاب

---

(1) المرجع السابق ، ص110-111.

الدولي. حيث أوكلت مهمة المتابعة لتنفيذ مطالب هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يلتمس تعاون الحكومة الليبية لتقديم رد كامل فعال على تلك الطلبات، كما وجه دعوة أخرى إلى جميع الدول على أن تقوم فردياً وجماعياً، بتشجيع الحكومة الليبية على الاستجابة لهذه الطلبات استجابة كاملة فعالة. وفي مدة وجيزة من صدور القرار الأول وبعد أن تقدمت ليبيا إلى محكمة العدل الدولية طالبة الأمر بالإجراءات التحفظية، والنظر في مسألة تفسير اتفاقية مونتريال (كندا) لعام 1971، وذلك نابع من تخوف ليبيا من إقدام هذه الدول على اتخاذ أي عمل يضر بمسيرة عملية الوفاق والتوافق بين هذه الدول وليبيا، وكان من ضمن وجهة نظر الحكومة الليبية هو دعوة هذه الدول على أن لا تتخذ أي إجراء تعسفي ضد ليبيا ما لم تصدر محكمة العدل الدولية أحكامها النهائية الملزمة لجميع أطراف النزاع، وكان التخوف الليبي فعلاً في محله حيث أقدمت هذه الدول على إصدار قرار آخر في فترة زمنية وجيزة لا تتعدى الشهرين، وكان رقم القرار (92/748) بتاريخ 31 مارس 1992 وذلك كرد فعل لهذه الدول الثلاث على الموقف الليبي في اتجاهها بالقضية نحو محكمة العدل الدولية، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الليبية تنشط من حركتها في طرح المبادرات لتخفف من عملية التصعيد والتوتر في القضية .

مبادرة ليبية قبل صدور القرار (731 / 92)

قامت الجماهيرية باتخاذ الإجراءات القضائية مع المشتبه فيهما توطئة لمحاكمتهما وطلبت إيفاد قضاة من الدولتين: الولايات المتحدة وبريطانيا ومحكمين عن الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لمراقبة المحاكمة عند إجراءاتها لكن تلك الإجراءات تعثرت بسبب الموقف الأمريكي والبريطاني الرافض للتعاون مع الجهات الليبية[1].

ومن السمة التي تميز بها الموقف الليبي هو أنه لم يتجاهل الدور الإقليمي

---

(1) المرجع السابق، ص113.

والعالمي لكل المنظمات التي تلتف به من كافة الجوانب وهي جامعة الدول العربية – ومنظمة الوحدة الأفريقية – ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهذه قنوات شرعية تربطها بليبيا علاقات عقائدية قومية جغرافية .. إلخ. وبالتالي فإن طبيعة الموقف الليبي عندما يكون مسنوداً بهذه الأدوار يقوى من طبيعة الموقف الليبي أمام الدول الثلاث. وأيضاً من جانب أخر لطبيعة الموقف الليبي حيال هذه المنظمات هو إقحامها في الأمر الواقع. وأن تلعب دورها المنوط بها حيال أعضائها وإلا ليس هناك أي مهمة لهذه المنظمات عندما لا تدافع وتقف مع أعضائها عندما يتعرضون لمثل هذه الأزمات ، والموقف الليبي محق في ذلك وفي نفس الوقت حتى تعرف ليبيا بشكل قطعي ونهائي مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات بالدفاع عنهما حتى تظل الأمور في نصابها، وهل يمكن لليبيا أن تعول على دور هذه المنظمات أم لا ؟ إلا إننا وجدنا إخفاقاً لهذه المنظمات في دورها باستثناء منظمة الوحدة الأفريقية التي هي في طبيعتها أبعد المنظمات عن ليبيا إذا ما قورنت بالروابط التي تجمع ليبيا بجامعة الدول العربية، وليبيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي ولكن كان دورها ومساندتها لليبيا لم تجرؤ عليه المنظمتان الأخريان بالإضافة إلى المبادرة الليبية جاء فيها

تقدمت الجماهيرية العظمى إلى محكمة العدل الدولية منفردة بعرض النزاع وذلك وفقاً لما تقضي به أحكام اتفاقية مونتريال 1971[1]. إلا أن ذلك قوبل بالرفض من الجانبين الأمريكي والبريطاني، إلا أن هذا الموقف لم يمنع ليبيا من أن تبادر باقتراح بآخر وهو مثول المشتبه فيهما في مقر بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بطرابلس للتحقيق معها[2]. حيث اقترحت الجماهيرية أن يشكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة قانونية من (قضاة مشهود لهم بالحيدة والنزاهة) لتقصى الحقائق، وللتأكد من التهم المنسوبة إلى المشتبه فيهما، بما في ذلك إجراء تحقيق شامل.. فإذا تبين للأمين العام جدية الاتهام فلن تعترض الجماهيرية على

---

(1) المرجع السابق ، ص113.
(2) المرجع السابق، ص113.

مـــثول المـــشتبه فيهما للمحاكمة تحت إشرافه الشخصى على ألا يعاد تسليمهما إلى جهـــة أخـــرى[1]. كمـــا حافظت الدبلوماسية الليبية على إخطار الأمين العام للأمم المـــتحدة في عدة مناسبات بموجب مكاتبات رسمية صادرة عن أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، باستعداد الجماهيرية بالشروع فـــي الـــتعاون مـــع الدول الغربية المعنية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وقبولها إجراء المحاكمة في دولة محايدة لا تعترض عليها أطراف النزاع، وهذا ما انتهي إليه الأمر حقيقة[2]. وهذا القبول الليبي بالموافقة على إجراء المحاكمة في بلد آخـــر محايـــد نابـــع من قناعة ليبيا بعدم ضلوعها في القضية ورغبتها في إظهار الحقـــيقة للعالم. الأمر الذي يؤدي إلى إحراج الدول الثلاث أمام العالم على أنها لا تـــريد الـــتعاون والتجاوب لحل القضية. وحرصت الدبلوماسية الليبية على إظهار حقيقة الموقف الليبي أمام أسر الضحايا. لإطلاعهم على أن ليبيا ترحب بأي مبادرة تنـــصف جميع أطراف النزاع حقوقهم. حيث أكدت الجماهيرية الليبية للأمين العام للأمـــم المـــتحدة رسمياً على استعدادها للتعاون معه ورغبتها في أن يكون له دور يساعد من خلاله كل الأطراف في البحث عن حل مرضٍ للجميع. ولقد صرح بذلك السيد «كوفي عنان» عند زيارته لليبيا في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1998. بـــل وأثنـــى على الموقف الليبي القاضي بطلب ضمانات قانونية وسياسية لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة .

المبادرات الليبية بعد صدور قرارات مجلس الأمن :

مـــن خـــلال العديد من الرسائل الرسمية التي بعثت بها الجماهيرية للأمين العـــام للأمـــم المـــتحدة والتي أعربت فيها عن قبولها للقرار (92/731)، وتمثلت المواقف الليبية في الآتي:

---

(1) المرجع السابق ص113.

(2) المرجع السابق ص114.

أ- إدانة الجماهيرية العظمى للإرهاب بكافة أشكاله واستعدادها الكامل للتعاون مع أي جهة تكافح الإرهاب، وتعمل للقضاء عليه والتأكيد بأنه لا توجد فوق أراضيها أي معسكرات لتدريب الإرهابيين ودعت مجلس الأمن أو أي هيئة دولية للتحقق من ذلك(1).

ب- قطع الجماهيرية لعلاقاتها بجميع الجمعيات والمنظمات التي يشتبه في تورطها في أعمال إرهابية وغلق حدودها في وجه العناصر المتهمة بالإرهاب ودعت الأمين العام إلى تشكيل لجنة للتأكد من ذلك ومن عدم وجود أي معسكرات لتدريب الإرهابيين فوق أراضيها، وإنها لن تسمح بأن تستخدم أراضيها أو مواطنوها أو مؤسساتها للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي على استعداد لإنزال أشد العقوبات على من يثبت تورطه في هذه الأعمال(2).

ج- تعاونت الجماهيرية العظمى بشكل إيجابي مع حكومة المملكة المتحدة من أجل الكشف عن عناصر ومنظمات تتهمها الحكومة البريطانية بالتورط في أعمال إرهابية.

وفي هذا الشأن عقد أكثر من لقاء تم الأول بمقر الأمم المتحدة بجنيف يوم 1992/6/9 وعقد الثاني والثالث في القاهرة 1992/7/9 وعقد اللقاء الرابع في القاهرة في شهر يوليو 1993 وقد أكد المسئولون البريطانيون على تعاون الجماهيرية بإيجابية في هذا المجال(3).

د- قامت السلطات القضائية الليبية بإجراء اتصالات ومباحثات مباشرة ومكثفة مع السلطات القضائية الفرنسية قصد الوصول إلى تحديد المسئولية في

(1) المرجع السابق، ص114.
(2) المرجع السابق، ص114.
(3) المرجع السابق، ص115.

قـضية تفجيـر الطائـرة الفرنسية (U.T.A)[1]. وكانت نتيجة التقارب لقاء القاضـيين الفرنـسي والليبـي عـدة مرات وأُطْلِعَ القاضي الفرنسي على محاضـر التحقـيق للقاضـي الليبـي المكلف بالقضية واتفقا على حضور القاضـي الفرنـسي إلـى ليبيا لاستكمال تحقيقاته، وبعدها وصل القاضي الفرنـسي إلى ليبيا في جو كله ود وترحيب وتذليل الصعاب أمامه، ولقد تم إرضاء أسر الضحايا. في حين أن التشريعات الليبية تمنع ـ مبدئياً ـ تسليم المواطنـين إلـى دول أخرى وهي قاعدة قانونية آمرة، ولا تنفرد بها ليبيا، ورغم ذلك قامت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بعرض القضية على المؤتمرات الشعبية الأساسية (السلطة التشريعية) والتي أصـدرت قراراً يقضي بعدم ممانعتها بأن يمثل المشتبه فيهما أمام محكمة عادلة ونزيهة يتفق بشأنها[2].

وإن كان هذا القرار من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية هو بمثابة اختراق وتعـارض مع قاعدة قانونية آمرة في القانون الليبي تمنع تسليم المواطنين الليبيين لأي جهـة خارجية. فإذا بقيت المادة القانونية الآمرة في القانون الليبي على ما هي علـيه أمـام قرار سيادي قانوني أخر من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية، فهناك تصادم لزم الانتباه إليه .

إذا ألغـيت بـنص القـرار الجديد فهذا جائز وقانوني في نفس الوقت على اعتبار أن الذي أصدر التشريع الجديد هو نفس الأصل الذي من حقه أن يلغى نص مـادة قانونـية من قانون قديم أو يلغيهما أو يعدلها أو يضيف عليها، وذلك وفق ما تملـيه مـصلحته فـي التـشريع. ولا يجوز أن يضع المواطن نفسه أمام قاعدتين قانونيتين في آن واحد إحداهما تلزم عدم التسليم والثانية تجيز التسليم ، عندها وفق أي مادة قانونية تكون ملتزماً ؟

---

(1) المرجع السابق ، ص115.
(2) المرجع السابق، ص115.

هـ- رفض الجماهيرية لتسليم المتهمين إلى القضاء الأمريكي والقضاء البريطاني ليست لشك وضعف في هذين القضائين، ولكن تخوفا للأجواء والمناخ الذي قد توضع فيه المحكمة من أحد الطرفين، أو يكون المناخ ليس بمناخ قانوني بحت يتتبع الطرق القانونية في التداول. وتتدخل فيه عوامل سياسية أخرى تتجه بالمحاكمة في اتجاه آخر بعيداً عن العدالة والإنصاف وهذا التخوف الليبي منطلق من الحملة الإعلامية التي سبقت المحاكمة من قبل دوائر الإعلام الأمريكية والبريطانية. والتي شنت حرب إعلامية تدين المتهمين وكأنهما هما اللذان قاما بهذا العمل وكأن دوائر الإعلام في يدها حكم المحكمة بالإدانة، في حين أن المحكمة لم تعقد بعد. ليس هذا فحسب بل تمادت الإدارة الأمريكية بمساندة بريطانيا بالضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار آخر يدين ليبيا بل فرض عقوبات على الجماهيرية وإلزام الأسرة الدولية على الالتزام بتطبيق هذه العقوبات كل من جانبه، وكان لهاتين الدولتين ما أرادتا، وفعلاً قد صدر قرار آخر من قبل مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد ليبيا حيث كان رقم القرار "748" بتاريخ 31 مارس 1992، وكان يؤكد على أن الحكومة الليبية لم تستجب بعد استجابة كاملة وفعالة للطلبات الواردة في القرار "731" الذي صدر في 21 يناير 1992 .

وكان مضمون القرار 748 الصادر ضد ليبيا يحتوي على الآتي: يقرر وجوب امتثال ليبيا الآن وبدون تأخير لبنود القرار السابق رقم 731 كما يطلب من الحكومة الليبية أن تتوقف بشكل قاطع ونهائي عن جميع أعمال الإرهاب بما في ذلك وقف جميع أشكال المساعدة للجماعات الإرهابية ويتم ذلك بإجراءات ملموسة تثبت تخلي ليبيا عن الإرهاب وهذا وفق الادعاء الأمريكي. كما احتوى القرار على اعتبار 5 أبريل 1992 هو بداية تطبيق العقوبات ضد ليبيا، وعلى دول المجتمع الدولي أن تتقيد بذلك التاريخ في تنفيذ ذلك من جانبها ضد ليبيا، وذلك بعدم السماح لأي طائرة متجهة أو قادمة من ليبيا بالإضافة إلى منع تزويد ليبيا بقطع الغيار لطائراتها أو إجراء

عملــية صيانة لها وفرض تزويد ليبيا بأي نوع من الأسلحة بما في ذلك المواد المتعلقة بهــا ، بــل طال الحظر أيضاً تخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية الليبية والمراكز القنصلية الليبية ومراقبة الحركة لجميع الموظفين المتبقين بالإضافة إلى اتخــاذ جمــيع الخطــوات المناســبة لمنع دخول أو لطرد المواطنين الليبيين الذين منع دخــولهم إلى دول أخرى أو طردوا منها، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القرار المفــروض على ليبيا تتكون من أعضاء مجلس الأمن تقدم تقاريرها للمجلس بملاحظاتها وتوصياتها ودعوة المجلس للانعقاد كل 120 يوم لمتابعة آخر التطورات[1].

ولــم يكتفِ مجلس الأمن بإصدار هذين القرارين فحسب، كنوع من ممارسة الــضغط على الحكومة الليبية بل جاء بقرار ثالث ضد ليبيا كنوع من زيادة الضغط حــيث اتخــذ المجلس في جلسته رقم 3312 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القرار رقم 883 لــيؤكد من جديد القرار رقم 731 المؤرخ في 21 يناير 1992، والقرار رقم 748 المــؤرخ في 31 مارس 1992، حيث كان جوهر القرار الأخير هو صورة متطابقة تماماً في كثير من مطالبة لجوهر القرار 748 وكنتيجة طبيعية لحدوث ردة فعــل رافــضة لهذا القرار من قبل الدبلوماسية جاء الموقف السياسي الليبي بعد أن أطلعت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على قرار مجلس الأمــن رقم 883 (1993) الصادر بتاريخ 26 جماعي الأول 1414 هــ الموافق 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993.

وإذ تعــرب عــن اســتيائها وأســفها الشديدين لإذعان المجلس مرة أخرى لضغوط وممارسات الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا) التــي تعتمد سياسة القوة والإنذار والتهديد وسيلة وحيدة في تعاملها مع الجماهيرية الليبــية مستهدفة إطالة أمد هذا الخلاف لإلحاق أكبر ضرر ممكن بالشعب العربي الليبي، وتحقيق أهداف أخرى لا علاقة لها بموضوع الخلاف[2].

---

(1) لمــزيد مــن الإطلاع يمكن الرجوع إلى نص القرار الصادر بتاريخ 31 مارس 1992 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 3063 .

(2) بيان اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجية والتعاون الدولي بشأن قرار مجلس الأمن رقم (883) لعام 1993 .

كمـــا أعربت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي عن ذلــك، أكدت في المقابل، رغبة الجماهيرية الجادة والصادقة في الوصول إلى حل لهــذه الأزمـــة المفــتعلة في أسرع وقت ممكن، وقد برهنت على ذلك بالعديد من المـــبادرات والمقتـــرحات التـــي حظيت بالتقدير والتأييد من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، لما تتميز به من مرونة وواقعية تستجيب لقرار مجلس الأمن 731 (1992)، والتـــي نصت عليه رسالة أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والـــتعاون الدولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 27 أيلوب/ سبتمبر 1993 بأن الدولة الليبية لا تعترض على مثول المشتبه فيهما أمام القضاء الاسكتلندي وأنها مستعدة لحثهما على القيام بذلك[1].

فليبـــيا لم تدع باباً إلا طرقته سواء من بعيد أو من قريب، ليس لحشد الرأي العـــام العالمي لصالح قضيتها فحسب، بل للمساهمة في جر الدول الثلاث للتجاوب مـــع الموقف الليبي لحل النزاع القانوني المغلف بالسياسة ولتأكيد رفضها للحصار، ولغـــرض تكثـــيف الـــضغوط المضادة ، رعت ليبيا أعمال المائدة المستديرة التي عقـــدت فـــي العاصمة الهولندية في 28 مارس 1995 ولمدة يومين لمناقشة الأبعاد القانونـــية والقـــضائية لقضية لوكربي. وفي الشهر نفسه أعدت ليبيا مذكرة قانونية وسياســـية تتعلق بالأزمة لعرضها خلال اجتماعات المؤتمر البرلماني الدولي الثالث والتـــسعين الـــذي عقـــد بالعاصمة الأسبانية مدريد، ولم تتأخر المساعي الليبية في تـــسخير أســـر الـــضحايا لـــصالح ليبيا حيث حاولت ليبيا وضع أسر الضحايا في الـــصورة وضـــرورة مـــشاركتهم فـــي القضية بالضغط على حكوماتهم للتجاوب للمطالب الليبية التي هي تعبير واضح عن مطالب أسر الضحايا في الحصول على حـــل عادل منصف يظهر الحقيقة، وكانت تصريحات المتحدثين باسم أسر الضحايا الأمـــريكيين والبـــريطانيين تـــؤيد الموقـــف الليبي ولا تضعه في خانة الشكوك أو التلاعب بالقضية.

---

(1) المرجع السابق .

«فقد أكد برت امرمان» المتحدث باسم الضحايا الأمريكيين موافقته على عرض العقيد القذافي إلى أهمية إنهاء الأزمة الراهنة كذلك عبر «جيم سوبر» المتحدث باسم أسر الضحايا البريطانيين عن استيائه الشديد من المماطلة وذهب إلى اتهام الحكومة البريطانية بتجاهل لب القضية، وهو ضرورة إجراء المحاكمة حتى ولو على أرض محايدة، واعتبرت هذه المواقف تطوراً كبيراً لصالح ليبيا خاصة من جانب أسر الضحايا الأمريكيين الذين وضح إصرارهم من قبل على عقد المحاكمة إما في اسكتلندا أو الولايات المتحدة، وهو ما دعا اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في ليبيا للتعقيب على هذا الموقف المتشدد بالقول بأنه مجرد من المنطق وعديم المسئولية، وأن الولايات المتحدة بهذا السلوك تفرض على نفسها عزلة دولية، إذ أصبحت تقف بمفردها في مواجهة العالم وأسر الضحايا[1]، ورغم هذا كله لم تتوان أمريكا في إطار الضغط على ليبيا في محاولة أخرى أقر الكونجرس الأمريكي مشروع القانون المعروف بـ «داماتو» والذي يقضي بحظر تعامل الولايات المتحدة والشركات الأمريكية مع الشركات التي تستثمر أو يزيد حجم تعاملاتها مع ليبيا وإيران على 40 مليون دولار، ولكن رغم كل الضغوط والمضايقات من الجانب الغربي ضد ليبيا لم يثنِ ليبيا عن تحقيق قدر عالٍ من الدبلوماسية الليبية التي نجحت في إدارة الأزمة بالشكل التي فوت الفرص الكثيرة أمام أمريكا لإقناع الرأي العام العالمي بالانحراف وراءها، فالأسلوب المتزن للدبلوماسية الليبية في إدارة الأزمة قد نجح في كسب تأييد «مجموعة دول عدم الانحياز إضافة لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية لصالحها، فقد أشارت تصريحات الرئيس «روبرت موجابي» رئيس الدورة السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أولوية مسألة رفع العقوبات عن ليبيا على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، كذلك أعربت جنوب أفريقيا في تلك الآونة عن استعدادها لبذل مساع

---

(1) سامح غالى "المبادرة الليبية الجديدة في أزمة لوكربى"، مجلسة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية: القاهرة، مصر، العدد 131 يناير 1998، ص256.

تهدف إلى المساعدة في رفع الحظر الدولي المفروض على ليبيا، بل إنها ذهبت إلى حـــد عدم ممانعتها في استخدام أراضيها كموقع محايد لمحاكمة الليبيين المشتبه في تـــورطهما في حادث تفجير الطائرة الأمريكية، كذلك ناشد رؤساء النيجر وبوركينا فاســو ومالـــي وتـــشاد الأمين العام للأمم المتحدة الإسراع في إرسال لجنة تقصي حقائق إلى ليبيا وأتى هذا التحرك الإقليمي لمساندة ليبيا[1]، وقد اتسم الموقف الليبي بالمرونة التي أقنعت هذه الأطراف والمنظمات بمساندة المساعي الليبية لتحقيق هذا الهـــدف، وقد نجح الجهد الليبي في هذا الاتجاه نجاحاً واضحاً التقى مع نجاحه على المـــستوى الأفريقـــي حيث قررت القمة الأفريقية في يونيو 1998 مساندة الموقف الليبـــي، وأنـــذرت بأنه إذا لم ترفع العقوبات عن ليبيا بحلول شهر سبتمبر 1998 فـــسوف ترفع العقوبات عن ليبيا من قبل الدول الأفريقية دون حاجة إلى قرار من مجلـــس الأمن، وتبع ذلك كسر عدد من الزعماء الأفارقة ـ على رأسهم «مانديلا» ـ للعقوبات وقاموا بزيارات لليبيا بطائراتهم[2].

فكـــان للموقـــف الأفريقي ميزتان مهمتان لصالح ليبيا وهما أولاً دفع جهود التـــسوية للأزمـــة بـــين ليبيا وبين كل من بريطانيا وأمريكا إلى الأحسن ، وثانياً انطلاق ليبيا نحو دبلوماسية أفريقية صورت على أنها بديل عن تنكر العالم العربي لهـــا وتقاعـــسه في مساندتها رغم الفارق الضخم بين الاستثمار السياسي والمعنوي الليبـــي فـــي كل من الوطن العربي وأفريقيا ، قارنت ليبيا بين قرار القمة الأفريقية المـــساند لهـــا فـــي مواجهة الحظر، وبين إحجام الجامعة العربية في دورة سبتمبر 1998 عـــن اتخاذ خطوة مماثلة. وهناك عوامل متعددة أدت إلى هذه النتيجة منها: صـــمود ليبيا وحرصها على سيادتها وتمسكها بالقانون الدولي وبحقوقها مع تحليها بالمرونة وتحقيق التسوية السياسية ، بالإضافة إلى مساندة العالم الثالث (الأفريقي ـ العربـــي ـ الإســـلامي) للموقف الليبي وجسارة الممارسات الأفريقية تجاه الحظر.

---

(1) المرجع السابق، ص256.

(2) د. عـــبد الله الأشعل. "أزمة لوكربى من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 137، يوليو 1999 ص198

خاصـــة موقـــف «مانـــديلا» الـــذي دافع بشجاعة عن سياسته تجاه ليبيا في وجه الانـــتقادات الأمريكية[1] علناً وأمام الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عندما زار جنوب أفـــريقيا عندما قال سأظل مع ليبيا، وموقف ليبيا معي لن أنساه ومن لا يعجبه ذلك فليـــشرب مـــن البحر، وكانت بمثابة لطمة على وجه كلنتون. الأمر الذي أدى إلى ظهور تصدع في التكتل الثلاثي تمثل في انسحاب فرنسا وتعاون ليبيا مع السلطات القـــضائية الفرنـــسية في حادث الطائرة الفرنسية، وكذلك دبلوماسية ليبيا إزاء أسر ضحايا لوكربى. كما دعم موقف ليبيا أيضاً قرار محكمة العدل الدولية نهاية فبراير 1998 باختصاصها دون غيرها بنظر النزاع بموجب أحكام اتفاقية مونتريال[2].

فـــي حـــين أن الأزمة لم تعد تمس ليبيا ذاتها، فالعقوبات تركت أثاراً قانونية على مواثيق العمل العربي المشترك، كما تركت أثاراً نفسية على المواطن العربي، فإذا تصاعدت فإنها كانت ستنقل المنطقة العربية إلى وضعية جديدة لأن هناك عدم استقرار وأزمات في كثير من المناطق العربية، في حين اكتفت المجموعة العربية بدعـــوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات لصالح ليبيا، وحل النزاع بالطرق السليمة الأمر الذي يعنى أن الأقطار العربية رفضت الدخول في مواجهة مع الغرب بسبب الأزمـــة الليبية، وقد امتثلت معظم الأقطار العربية لقرار مجلس الأمن الذي يقضى بفرض عقوبات على ليبيا[3].

كمـــا أن مواقـــف الجماهيرية العظمى تجاه الدول كانت تعتمد فيه على بناء علاقات دولية مبنية على أسس الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ بين الدول بعيداً عـــن الـــصراعات والحـــروب، ومحاولات السيطرة والهيمنة، وأساليب الحصار والمقاطعـــة أو الـــتهديد بهـــا بما يكفل حماية السلم العالمي ويحقق التنمية والتقدم

---

(1) المرجع السابق، ص115.

(2) المرجع السابق، ص198-199.

(3) أ. د. محمـــد سعيد أبو عامود، "الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 109 ص68.

والرفاهية للشعوب كافة[1]. كما تبنت الدبلوماسية الليبية رغبتها على الاستمرار في متابعة دعوة الجماهيرية العظمى إلى إصلاح نظام عمل منظمة الأمم المتحدة، وإلغاء امتياز النقض، وتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن ليشمل كل القارات حتى يكون المجلس أداة تنفيذية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يكفل أن تكون المنظمة في خدمة كل الشعوب[2].

كما طالبت مجلس الأمن بضرورة الرفع الفوري والنهائي والكامل للإجراءات الجائرة التي كانت مفروضة على الجماهيرية العظمى، حيث إن الدبلوماسية الليبية كانت تعتمد في طلبها هذا برفع العقوبات عنها التي فرضت من قبل مجلس الأمن نظراً للانتقادات التي تعرض لها المجلس في تعامله مع قضية لوكربي كما جاءت هذه الانتقادات لتتوافق تماماً مع طبيعة موقف الدبلوماسية الليبية في رفضها المتكرر لتدخل مجلس الأمن في قضية ذات جانب قانوني بحت وهي أبعد ما تكون قريبة من السياسة .

الانتقادات لدور مجلس الأمن :

حيث إن الانتقادات التي وجهت إلى مجلس الأمن هي انتقادات لها ما يسندها من الحجج، وذلك وفق المواثيق الدولية، وأن مجلس الأمن انحرف عن مسار دوره الطبيعي في معالجة الأمور السياسية، وأن دوره يقتصر في الجانب السياسي ووظيفته مقتصرة على الدور السياسي أيضاً.. وأن محاولة إحلال مجلس الأمن محل محكمة العدل الدولية يؤدى إلى خلط الأدوار وتداخل في الاختصاصات وتعدى على اللوائح التنفيذية التي تحكم كل منها بمعزل عن الأخر.

«فقد نصت المادة 34 من الميثاق على أن من سلطة مجلس الأمن» أن

---

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها 1369 من ميلاد الرسول، بند السياسة الخارجية.

(2) المرجع السابق.

يفحـــص أي نـــزاع أو أي موقـــف يؤدى إلى احتكاك دولي وقد يثير نزاعات[1]، ومعـــرفة مـــا إذا كان هذا النزاع واستمراره قد يعرض «السلم» "والأمن" الدوليين للخطـــر، وحق المجلس في الفحص أو التحقيق يتناول حالتين مختلفتين هما النزاع والموقـــف الذي قد يؤدى إلى احتكام دولي وهذا الحق يملكه المجلس بالمبادرة من تلقاء نفسه كما أنه قد يمارسه في الأحوال الأخرى التالية:

1- من تلقاء نفسه بناء على حكم المادة 34 من الميثاق.

2- بـــناءً على تنبيه من الجمعية العامة طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة 11 من الميثاق.

3- بناء على تنبيه يصدر عن دولة عضو في الأمم المتحدة، ونصت على ذلك الفقـــرة الأولـــى من المادة 35، وقد تكون الدولة التي نبهت مجلس الأمن طـــرفاً فـــي النزاع، أو ذات مصلحة في الموقف الدولي، وقد تكون أجنبية عن النزاع وليس لها مصلحة مباشرة في الموقف.

4- بـــناء علـــى طلـــب دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة غير أن حقها في التنبـــيه مقيد بقيدين أحدهما سابق للتنبيه والأخر لاحق له: الأول أن تكون تلـــك الدولة طرفاً في النزاع فليس لها الحق، حق تنبيه المجلس إلى نزاع ليـــست طرفاً فيه وليس لها أن تطلب تدخله في مواقف دولية ولو كان لها مـــصلحة مباشرة فيها، الثاني قبولها مقدماً بخصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

5- بـــناء على تنبيه يصدر من السكرتير العام للأمم المتحدة وذلك طبقاً لنص المـــادة 99 مـــن الميثاق[2] بالإضافة إلى كل ما سبق حول توضيح دور مجلـــس الأمن ومدى حدود اختصاصاته الأصيلة المنبثقة من ميثاق الأمم

(1) د. عطية حسين أفندي، وآخرون، "النظام القانوني الدولي في مفترق الطرق ـ مجلس الأمن وقضية لوكربى"، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى ربيع 1992، ص109.
(2) المرجع السابق ، ص109-110.

المــتحدة نجد أنه ارتكب خطأً كبيراً عندما أصدر جميع قراراته ضد ليبيا بناء على "الفصل السابع"، ومن المعروف أن القرارات الصادرة بناءً على هــذا الفصل تخول الدول الكبرى الثلاث القيام بأي عمل عسكري ضد ليبيا علــى اعتــبار أنه نظر للقضية محل النزاع بأنها تهدد «السلم» و«الأمن» الدوليين للخطر في حين أن الواقع وبناءً على توصية محكمة العدل الدولية فــي كون أنها أوضحت أمام الجميع أن مجلس الأمن ليس من اختصاصه الــتدخل أو النظــر في قضية ذات بعد قانوني بحت، مثل قضية لوكربى بالــتحديد، ولكن البعد السياسي للقضية اتجه بالقضية منحنى آخر بعيداً عن مجراها القانوني الطبيعي وذلك لاعتبارات أخرى، فالحالات التي يحق فيها للمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة استخدام القوة :

(أ) حــالات اســتخدام قوة غير جائزة من جانب دولة أو أكثر تتطلب تدخل المجتمع الدولي جبرياً وتشمل:

1- حالة وجود عدوان.

2- حالة وجود إخلال بالسلم.

3- حالة تهديد السلم.

والتدابير الجبرية في هذا الصدد نص عليها الميثاق في المواد 41-42-43.

(ب) حــالات يخول فيها للمجتمع الدولي الحق في استخدام القوة حتى ولو لم ينجز عملاً جبرياً.

1- حالة استخدام القوة عرضاً في عمليات حفظ الأمن الدولي.

2- حالة استخدامها لتدعيم تدابير مؤقتة.

3- حالة استخدامها لتنفيذ أحكامها القضائية.

ثانــياً: الحــالات التــي لا يحــق للمجتمع الدولي أن يكون له رد فعل تجاه استخدام القوة من جانب دولة أو أكثر..

وتشمل حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة 52 المادة 107 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

يكـشف تعامل مجلس الأمن الدولي مع حادثة لوكربى» مدى التعارض بين النصوص الوضعية في الميثاق ـ وعلى الأخص النصوص المتعلقة بالبنيان الوظيفي والتنظيمي لمجلس الأمن الدولي وبين فلسفة الأمن الجماعي التي بنيت علـيها تلـك النـصوص، فمـبدأ الأمن الجماعي يفترض المساواة بين الدول الأعضاء بما يستتبع ذلك من ضرورة إلغاء سيطرة الدول الخمس الكبرى على مجلس الأمن[2].

فـإن محـصلة القرارات الدولية التي صدرت في مواجهة ليبيا من مجلس الأمن متذرعة باحترام «الشرعية الدولية» ومكافحة الإرهاب الدولي هي في القول الفصل.. ترجمة واقعية لتصور نظرية الأمن الجماعي[3].

العوامل التي أثرت في موقف السياسة الخارجية الليبية

مـن ضـمن العـوامل التي أثرت في السياسة الخارجية الليبية منها ما هو خارجـي، ومنها ما هو داخلي . فالخارجي تمثل بانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة علـى منظمات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وهيئة الأمم المـتحدة ذاتهـا، لدرجة أنها أصبحت غير قادرة على التوفيق بين منظماتها بالذات مـن حـيث الاختصاصات الأمر الذي أدى إلى تجاهل لدور محكمة العدل الدولية وهيمـنة مجلـس الأمن على القضية في حين أنه ليست من اختصاصه النظر فيها علـى اعتـبار أنها لا تهدد الأمن والسلم الدوليين . بالإضافة إلى عدم وجود قطبية ثنائـية أو متعددة يمكن أن تساند ليبيا نوعاً ما . وعدم وجود أي دولة من أعضاء

---

(1) المرجع السابق، ص123-124.

(2) د. محمد الغمري، وآخرون، "النظام القانوني الدولي في مفترق الطرق، مجلس الأمن وقضية لوكربى"، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، ربيع 1992 ص98.

(3) المرجع السابق ص98.

مجلس الأمن الدائمين يمكن أن تستخدم الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن المفروضة علـــى ليبـــيا ، زد علـــى ذلك تقاعس عربي ملحوظ تمثل في تطبيق والتزام الدول العربية بالقرارات المفروضة على ليبيا في الوقت الذي كانت فيه الدبلوماسية الليبية تـــراهن علـــى الـــدور العربي في أن يكون في حل من الالتزام بأي قرار يصدر ضدها، بالأخص الدولة التي تربطها بليبيا اتفاقيات دفاعية أمنية مشتركة مثل اتحاد المغـــرب العربي، حيث جمدت ليبيا نشاطاتها مع هذا الاتحاد مقابل تجاهله لمساندة ليبيا في قضيتها مع الغرب . زيادةً على ذلك هناك عوامل داخلية حيث إننا لا ننكر أن هـــناك آثار اقتصادية ألقت بخيوطها على كل الأصعدة من جراء تطبيق قراري مجلس الأمن، 1992/748 و 1993/883م خلال الفترة من 15 إبريل 1992، وهو بـــدء تطبيق العقوبات على ليبيا حتى تاريخ 6 إبريل 1999 تاريخ تعليق العقوبات مـــن قـــبل مجلس الأمن، وسآتي على ذكر هذه الآثار الاقتصادية على درجة عالية مـــن الإيجاز الشديد جداً، على اعتبار أنني أتناول هذه القضية من الجانب السياسي فقـــط؛ فلقـــد ســـبب القـــراران منذ بدء سريان تنفيذهما آثاراً ألحقت أضراراً بالغة بالـــشعب الليبـــي، وقـــد طالت هذه الأضرار كافة أوجه الحياة الإنسانية، فتأثرت الميادين الاقتصادية والمرافق الصحية والمؤسسات التعليمية، وانعكست على مجمل النـــشاط الاجتماعي، ونالت العقوبات البني التحتية في مجالات الصناعة والزراعة والطب والمواصلات فتم المساس بالعديد من برامج التنمية[1].

ولقد ألقت الأضرار المتعلقة بحقوق الإنسان الصحية أضراراً بالغة بالشعب الليبي في مختلف أوجه الحياة الإنسانية والاجتماعية خاصة قطاع الصحة والضمان الاجتماعـــي، والذي تأثر تأثيراً كبيراً في كافة مجالات الإمدادات الطبية والخدمات العلاجـــية والوقائية والتعاون الفني الدولي كما طالت تلك الأضرار برامج التشغيل والصيانة ومستلزماتها وجميع أوجه اقتصاديات الصحة والضمان الاجتماعي، ومن هذه الحقوق الصحية اللصيقة بالإنسان :

---

(1) د. مـــيلود المهذبي ، "قضية لوكربى وأحكام القانون الدولي – جدلية الشرعية والمشروعية" مرجع سبق ذكره ، ص193.

أ- صحة الأم والطفل .

ب- الإمداد الطبي من أدوية ومستلزمات طبية وتجهيزات.

ج- الخدمات الطبية العلاجية.

د- خدمات الإسعاف الطائر[1].

فكــل هــذه الجوانب عانت العجز والضعف الشديدين في تقديم خدمات لكل شرائح المجتمع كل وفق مجاله وتخصصه .

أيضاً من ضمن الأضرار الاقتصادية :

أ ـ قطاع الزراعة :

يعتبــر القطـــاع الزراعي قد حقق في السنوات ما قبل العقوبات قفزة نوعية تمــثلت في افتتاح العديد من كليات ومعاهد الزراعة واستصلاح مئات الآلاف من الهكـــتارات، وإقـــبال الناس على العمل بالزراعة. وقد أدى تطبيق قراري مجلس الأمـــن رقم (1992/748) و 1993/883م إلى آثار سلبية على قطاع الزراعة في الجماهيـــرية فقـــد تـــضرر القطاع ومؤسساته وأجهزته وتعثرت سياساته وخططه وبـــرامجه مما أدى إلى تدنى الإنتاج الزراعي بصوره ملحوظة الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار السلع الغذائية والإمكانيات الشرائية للسكان من هذه السلع[2].

وتقـــدر الخـــسائر المالية التي لحقت بقطاع الزراعة من جراء العقوبات بحوالي ملـــيار وأربعمائـــة وتسعة عشر مليون وتسعمائة وخمسين ألف وتسعمائة وثلاثة عشر دولاراً أمـــريكياً (1419950913) دولار[3] ، كما أدى استمرار تطبيق قراري مجلس الأمـــن إلـــى توسع الأضرار لتلقى بأضرارها على قطاع الثروة الحيوانية، وقد قدرت خـــسائر هـــذا القطـــاع (5.892.027.300) خمسة مليارات وثمانمائة واثنين وتسعين

---

(1) المرجع السابق ، ص 194.

(2) المرجع السابق، ص203.

(3) المرجع السابق ، ص204.

ملـــيون وسبعة وعشرين ألف وثلاثمائة دولار أمريكي[1] ، كما تكبد قطاع المواصلات والـــنقل مـــنذ بداية الحظر على الجماهيرية خسائر كبيرة باعتباره كان أكثر القطاعات اســـتهدافاً وتـــضرراً، وتقدر هذه الخسائر التي تكبدها قطاع المواصلات والنقل الجوي بحوالـــي 22 ملـــياراً وتـــسعمائة وتسع وأربعون مليوناً وخمسمائة وستين ألفاً ومائتان وأربع وثمانين دولاراً أمريكياً (22949560284) [2].

كمـــا تأثـــر قطـــاع الاقتصاد والتجارة في كافة المجالات كباقي القطاعات الاقتـــصادية الأخـــرى الحيوية من جراء الحظر المفروض على ليبيا، فبلغ إجمالي الخـــسائر (1509000000) مليار وخمسمائة وتسعة ملايين دولار أمريكي [3]، لقد حاولـــت أن أتطرق إلى الأرقام بشكل مباشر، وذلك حتى لا أطيل في التطرق لكل قطاع وجزئياته على حدة لأن الآثار جمة وكثيرة، ولم تدع جانباً من حياة المواطن الليبي إلا وألحقت به الضرر مما أثر سلباً على حياة المواطن بشكل عام .

ولقـــد اتخـــذت أميـــركا كل هذه التدابير ضد ليبيا، وهي لا تبالي بالمواثيق والأعـــراف الدولية والأمم المتحدة وحقوق الإنسان والحفاظ على حق الفرد أي فرد في أن يتمتع بمستوى غذائي وصحي بحيث لا يهدد حياته - وتمنع المواثيق الدولية استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتجويع المدنيين كأداة حرب، كما تمنع فرض ضـــغوط سياسية عن طريق الوسائل الاقتصادية التي تستهدف إدخال تغييرات في النظام الاقتصادي أو الاجتماعي وفي السياسات الداخلية أو الخارجية للدول، وهكذا فـــإن نظـــام العقوبات الدولية الذي تم فرضه عبر القرارات الجزئية الصادرة من مجلـــس الأمن يعتبر متناقضاً مع المواثيق والأعراف الدولية لحماية حقوق الإنسان التـــي دعـــت جمعها إلى حق الفرد في أن يتمتع بوسائل عيش لا تهدد حياته، وقد عبرت المنظمات الدولية عن ذلك في مواثيقها لحماية الشعوب[4].

---

(1) المرجع السابق ، ص 205.
(2) المرجع السابق ، ص207 - 208.
(3) المرجع السابق ، ص 213.
(4) أ.د/ مـــدحت الجبالـــي، "أزمـــة لوكربي: دراسة في الأسباب والتطورات والمواقف العربية والدولية" مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 42، شهر ديسمبر، 1997 ص77.

ومن هذه المواثيق على سبيل المثال لا الحصر :

1- نص دستور منظمة الصحة العالمية الذي صدر عام 1946 على أن الحصول على أعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز في الجنس والدين أو المعتقدات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية".

2- أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادتين 2، 25 ونصهما :

أ- "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر".

ب- "أن لكل إنسان الحق في الحصول على مستوى معيشي مناسب من حيث الصحة والنفع العام لنفسه ولأسرته والتي تضمن الطعام والملبس والسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في تأمين معيشته في حالة البطالة أو المرض أو الإعاقة أو الترمل أو الشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته" [(1)].

3- نص الفصل الرابع من البروتوكول الملحق باتفاقية جنيف "ل1 المادة54" على حظر تجويع السكان المدنيين التابعين للطرف الخصم وحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل ومنشآت وموارد مياه الشرب ومنشآت الري بهدف تجويع المدنيين أو إجبارهم على الانتقال إلى مكان آخر أو لأي هدف.

4- وفي المؤتمر العلمي للتغذية (لعام 1992) أكد البيان الدولي أن من حق كل فرد الحصول على غذاء صحي وآمن ، وأنه لا يجب استخدام الطعام كوسيلة للضغط السياسي"[(2)].

---

(1) المرجع السابق ، ص78.

(2) أ.د/ مدحت الجبالي: (أزمة لوكربي: دراسة في الأسباب والتطورات والمواقف العربية والدولية) مرجع سبق ذكره ، ص78.

وخلاصـــة القـــول، فإن قضية لوكربي كانت لها دلالات سياسية لاتهام ليبيا تمـــثلت فـــي أن الـــتحالف الثلاثـــى أمـــريكا ـ بريطانيا ـ فرنسا عندما اتهم ليبيا بالمـــسئولية عـــن حادثتى الطائرتين كانوا يعتقدون أنهم يملكون غطاءً ومبرراً قد يجعل من وقع العدوان أمراً مقبولاً في الساحة الدولية، وذلك لعديد من الاعتبارات التـــي جعلت من موقفهم موقف يفتقد للمصداقية والقبول لدى الرأي العام وأضعف مـــن مطالـــبهم وجعلهـــا بعـــيدة عـــن القانونية وهي: أن توجيه الاتهام المزعوم للجماهيـــرية، قد حدث بعد مضي أكثر من ثلاثة سنوات على وقوع الحادثين وبعد أن طافـــت الـــولايات الأمـــريكية بهذا الاتهام على عدد من الدول والمنظمات بل والأفراد دون أن يرد ذكر للجماهيرية لا من قريب ولا بعيد.

إن الـــتحالف الثلاثـــي المذكور عندما أثار النزاع مع الجماهيرية لم يتبع ما تفرضـــه الأعـــراف الدولية وقواعد القانون الدولي والسوابق التاريخية التي توجب حل المنازعات بين الدول بالتفاوض أو التحكيم أو الوساطة، أو من خلال الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، واستبدل التحالف هذا كله بأسلوب إصدار الأوامر، وهو أمر فيه اعتداء على سيادة ليبيا ثم التمهيد باستعمال القوة، وهو أمر يرفضه القانون الدولي وتأباه أحكام ميثاق الأمم المتحدة لأنه يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

إن التحالف الثلاثي قد فرض تقيماً متعمداً على ما زعم أن أطرافه تملك من أدلـــة على ساحة الاتهام، ورفضت أن تستجيب للمطالبات المتعددة للإطلاع عليها وهذا أمر يكفي لإثارة الشك(1).

إن الـــتحالف الثلاثي يعلم علم اليقين أن تسليم مواطني الدولة ـ أي دولة ـ أمـــر يـــرتبط ارتـــباطاً وثيقاً بسيادتها واستقلالها ومن هنا فقد حرمت كل الشرائع والقوانين تسليم مواطني الدولة وهذه تمثل قاعدة من قواعد القانون الدولي.

إن الـــتحالف الثلاثـــي قـــد أعرض عن كل الخيارات التي عرضتها السلطات

(1) أحمـــد الخواجة، وآخرون، "الأبعاد السياسية والقانونية للأزمة الأمريكية الغربية – الليبية – دور المـــنظمات غيـــر الحكومـــية في احتوائها ومواجهة تداعياتها"، البيان العام مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، مصر، ص77-87.

القضائية في الجماهيرية ومن بينها خيار الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية كما أعرض عن كل أشكال التعاون التي مدت السلطات القضائية المذكورة يدها من أجلها[1].

إن الـــتحالف الثلاثي لم يلتفت إلى دعوة جامعة الدول العربية، والتي عبرت بحـــق عن الأمة العربية شعوباً وحكومات للالتجاء إلى قواعد القانون الدولي لحل النزاع[2].

---

(1) المرجع السابق ، ص78.

(2) د. علـــى الدين هلال، "المعالجة الموضوعية للأزمة الأمريكية – الليبية دور المنظمات غير الحكومـــية في احتواء الأزمة وتسويتها سليماً"، من كتاب (الأبعاد السياسية والقانونية اللازمة الأمريكية الغربية – الليبية)، مرجع سبق ذكره ص32.

خاتمة الباب الثاني

إن السياسة الخارجية للدول تتغير بتغير الظروف المحيطة بالدول فإن السياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلا عبارة عن استجابة لطبيعة الظروف الخارجية ليس بالكل وإنما بشكل يجعل الدولة ليست بعيدة عن الواقع الدولي المعاش ، فالدولة تأتي سياستها الخارجية متوافقة مع الظروف الخارجية إلى درجة تضمن فيها لنفسها عدم التصادم المباشر مع ما هو موجود في البيئة الخارجية. فاعتماداً على ذلك جاءت السياسة الخارجية الليبية متوافقة إلى درجة لا يحدث فيها التصادم مع المتغيرات الدولية والإقليمية بالذات عقب نهاية الحرب الباردة في ظل هيمنة القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء الباب الثاني من هذه الكتاب ليتضمن موقف السياسة الخارجية الليبية في فترة زمنية رأت فيها الدبلوماسية الليبية ثمة ضرورة لإعادة ترتيب أوضاع السياسة الخارجية الليبية بالذات في الفترة من سنة 1991 ـ 1995، وهي الفترة التي شهدت أحداث عالمية على مستوى الساحة السياسية لابد وأن يكون للدول موقف حيالها، فالحدث الأول والمهم هو نهاية القطبية الثنائية، وذلك بنهاية الوجود الفعلي للاتحاد السوفيتي كقوى عالمية كان لها دورها في خلق حالة التوازن الدولي من حيث القوة. الأمر الذي دعى الدول إلى أن تعدل نهج سياستها الخارجية .

أولاً: تجاه الاتحاد السوفيتي كقوة كانت تمثل قطب مهم قد اختفي بفعل الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أظهرت نتيجة الحرب الباردة عدم قدرة وإمكانية الاتحاد السوفيتي على أن يبقى أو يخرج من هذه الحرب كما كان متوقعاً له من قبل الدول الأخرى بأن يظل هو الرادع والقوى أمام الولايات المتحدة.

ثانياً: أن التعديل في سياسات الدول يتطلب النظر في إعادة هيكلة سياستها تجاه القطب الآخر الذي خرج من الحرب الباردة منتصراً وهو الولايات المتحدة الأمريكية .

وأصـــبحت تهيمن على كل الأحداث السياسية في العالم، في حين أن ظاهرة الهيمـــنة فـــي العلاقات الدولية ليست جديدة، ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنهـــا تـــتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته.

أيـــضاً مـــن ضـــمن الأحداث العالمية المهمة التي حدثت في الفترة ما بين 1990 – 1995 م حـــرب الخليج الثانية، وهي حجر الأساس في بناء نظام عالمي جديـــد حيث إن موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه تلك الأزمة كان يحمل الرفض على شقين:

الـــشق الأول: هـــو رفـــض ليبيا لاجتياح العراق للكويت، حيث إن الموقف الـــسياسي الليبي من ذلك الاجتياح لم يكن لصالح العراق على حساب الكويت على اعتـــبار أن ذلك عمل غير مقبول يتعارض مع المواثيق الدولية، سواء كانت على مـــستوى ميـــثاق هيئة الأمم المتحدة أو ميثاق جامعة الدول العربية، حيث إنهما لا يجيزان اجتياح دولة لدولة أخرى عن طريق القوة والإكراه.

الـــشق الثاني: وهو تمثل في موقف السياسة الخارجية الليبية برفض التدخل الأجنبي ضد العراق إيماناً منها بأن طبيعة التدخل الأجنبي لن تراعي الأخطار التي يمكن أن تلحق بالشعب العراقي والكويتي معاً، فستكون الحرب على حساب الاثنين معاً ولاحظنا الموقف الليبي في إظهاره لأبعاد تلك الحرب وأنذر بأنه قد يتولد عنها تـــواجد أمريكـــي نكـــون غير قادرين على إخراجه فيما بعد من المنطقة العربية، بالـــذات بعـــد أن أصـــبح مطروحاً بشدة على الساحة الدولية تعبير النظام العالمي الجديـــد، خاصـــة بعـــد أن جعل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أحد أهدافه الرئيسة في أزمة الخليج إرساء قواعد هذا النظام وبالقدر الذي أظهرت فيه الأزمة بعض ملامح التغيرات الأساسية في توازنات القوى العالمية ومستويات التكنولوجيا الجديدة وقائمة الأعمال المطروحة جعلت الدول تتبنى سياسة مراجعة الذات بقراءة واقعـــة لطبـــيعة الـــنظام العالمي الجديد، بالأخص الدول التي كانت تبني سياساتها الخارجـــية على إستراتيجية غير متكاملة، بمعنى أدق غير واقعية، ومثالاً على ذلك

بعــض الــدول العــربية التي كانت تعول كثيراً على الدور السوفيتي في الأحداث العالمية، وكانت تعتقد دائماً أنها ستكون مع العرب ولكن موقف السوفيت من حرب الخلــيج الثانية الحرب على العراق جعل السياسة الخارجية الليبية تراجع حساباتها وتقيــيمها للدور السوفيتي الفعلي الذي يمكن أن يقوم به حيال العرب. حيث اتضح لليبــيا بمــا لا يــدع مجــالاً للشك عدم التعويل لدرجة التسليم للدور السوفيتي في المــواجهة والدفاع عن العرب وقضاياهم، وعدم الارتكان إلى أن الاتحاد السوفيتي سيقف بجانب أحلافه وأصدقائه الإستراتيجيين .

وفــي جانــب آخــر حول مواقف السياسة الخارجية الليبية تجاه العديد من القــضايا كــان مــن ضمن مواقفها السياسية الرافضة هو موقفها من عملية السلام المتمــثلة في الاتجاه العربي نحو السلام مع إسرائيل ورفضها القاطع وبشدة لانعقاد مؤتمــر مدريــد لأنها رأت فيه أنه مؤتمر تنازلات عربية أخرى لصالح إسرائيل وإعطاء مبرر جديد لبعض الأقطار العربية التي تقيم علاقات سرية مع إسرائيل في إقامــتها بــشكل علني دون إحراج لها ، والمبرر لهذه الدول هو دخول الفلسطينيين فــي محــاورات ثنائــية مباشرة مع دولة إسرائيل ، وقد بنت السياسة الليبية وجهة نظــرها الرافضة لعملية السلام إلى حتمية الفشل بالدخول في مباحثات مباشرة أو غيــر مباشــرة مع العدو الصهيوني تحت راية السلام، واعتبرت ذلك عملاً عربياً غيــر مبــرر ولا أمــل فــيه ، علــى اعتبار أن الإسرائيليين لا يحترمون العهود والمواثيق. ورأت أن تبني سياسة المقاومة للشعب الفلسطيني هو الحل الناجح ، ولا وجــود لدولة إسرائيل على الخارطة الجغرافية، إلا أن توالي الأحداث السياسية في ظــل الــنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة أدخلت بعض التعديلات في موقف الــسياسة الخارجــية الليبية حيال قضية فلسطين، ففي السابق كانت السياسة الليبية تــؤمن بحتمــية وجــود دولــة واحدة للشعب الفلسطيني دون ذكر أو القبول بدولة إسرائيل، ولكل أخيراً السياسة الخارجية الليبية تؤمن بقيام دولة مختلطة اسمها دولة " إســراطين "، حجتها في ذلك استحالة قيام دولتين مستقلتين في رقعة جغرافية لا تــسمح بــذلك ، كما اشترطت كأساس بقيامها أن تكون دولة ديمقراطية تقوم على

مــشاركة الاثنــين فيها، والابتعاد عن الروح العنصرية أسوةً بدولة جنوب أفريقيا، وقد جاء التغيير في الموقف السياسي بشكل علني ملموس عبر عنه الكتاب الأبيض الــذي ألفــه " الأخ قائــد الثورة "، وطرحته الدبلوماسية الليبية كمبادرة لوضع حل نهائــي لطبــيعة الصراع بين الطرفين. أما الفصل الرابع من هذا الباب فقد تناول قــضية لوكربي وتأثيرها على السياسة الخارجية الليبية. ما أود الإشارة إليه هو أن هــذه الأحــداث هــي مــرحلة نهاية القطبية الثنائية وظهور النظام العالمي الجديد وانــدلاع حرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد واتهام ليبيا بتفجير طائرة البانام الأمــريكية " لوكربــي "، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي الرافض بأن تكون ليبيا عــضواً غير دائم بمجلس الأمن في نهاية عام 1995 بالتحديد في بداية عام 1996 رغــم حــصول ليبــيا علــى قرار ترشيحها من لجنة الترشحيات بمنظمة الوحدة الأفــريقية بتأيــيد تمثــيل ليبيا مع غينيا بيسانو، وقرار المجلس الوزاري للمنظمة والــذي دعمه مؤتمر القمة الذي انعقد في أديس أبابا في يونيو 1995 وأيضاً تأييد الــدورة العاديــة رقم 103 لمجلس جامعة الدول العربية . أحداث حدثت في الفترة مــن 1990 - 1995، وبالتالــي فــإن توالي هذه الأحداث كانت كفيلة بأن تجعل السياسة الخارجية الليبية تتعامل معها بحذر شديد ومرونة، كما لاحظنا ذلك في آلية التعامل الدبلوماسي الليبي مع قضية لوكربي، من حيث المرونة التي أبدتها ليبيا في تعاملها مع القضية في تتبعها لخطوات قانونية بحتة بعيداً عن تسييس القضية.

بالإضــافة إلى أن هذه الفترة شهدت تغييراً كبيراً في أمانات اللجان الشعبية العامة " الوزارات "، فمرة كانت تصل إلى عشرين أمانة " وزارة "، ومرة وصلت إلــى أقــل حد لها حتى بلغت ثماني أمانات " 8 وزارات "، فهذا الصعود والهبوط وعــدم الاستقرار في الأمانات كان في محصلته دلالة على المراجعة الليبية الدائمة لهيكلها الوظيفي المسئول مسئولية تضامنية عن تنفيذ السياسة الخارجية الليبية تجاه البيئة الخارجية.

ولاحظــنا تميــز الدبلوماسية الليبية في كسبها للرأي العام العالمي والرأي العــام المعبــر عن وجهة نظر أسر الضحايا من الأمريكيين والإنجليز معاً، فمن

حيث الرأي العام العالمي لاحظنا مساندة أغلب منظمات المجتمع الدولي للموقف الليبـــي، ومـــا تميـــز به من مرونة، فلاحظنا مساندة جامعة الدول العربية عبر قـــراراتها الممـــتدة مـــن بدايـــة القضية حتى نهاية 1996، وكلها قرارات تساند المطالـــب الليبـــية وتثني على المرونة التي أبدتها ليبيا للخروج من القضية، كما لاحظـــنا تأييد منظمة حركة عدم الانحياز في الوثيقة الختامة رقم " A/47/675 " الصادرة عن القمة العاشرة في جاكرتا من 6/1/ سبتمبر 1992 ، وذلك بالتعبير عن قلقهم إزاء الأزمة التي تواجه ليبيا.

وفـــي جانـــب آخـــر كان الموقف الإسلامي واضحاً من القضية حيث سجل ارتـــياحه لشجب ليبيا للإرهاب، وذلك من خلال القرار " 6/20" الصادر عن القمة الـــسادسة لمـــنظمة المؤتمر الإسلامي " داكار 9-1991/12/11 وجاء القرار رقم "23 " الـــصادر عـــن المؤتمـــر الإســـلامي لوزراء الخارجية في دورة " السلام والتـــضامن والتسامح" المنعقد بغينيا " كوناكري " في الفترة 9-12-/1995/12م، قـــد جدد تضامنه مع ليبيا وأيد المبادرات التي قدمتها. ومن ضمن المواقف اللافتة للانتـــباه قـــرار قمة أفريقيا في مؤتمر " واقادقوا " بوركينا فاسو عام 1997 حيث اتخـــذوا قرارهم بالتخلي عن الالتزام بقرار العقوبات المفروض على ليبيا واعتبروا شـــهر سبتمبر من عام 1998 م هو نهاية الالتزام بالعقوبات على ليبيا إذا لم ترفع الأمـــم المتحدة العقوبات عنها، وقد حدث هذا بشكل فعلي وقد أتى الرؤساء الأفارقة إلـــى ليبـــيا معلنـــين خرقهم للحصار وتخليهم عن الالتزام به. وهذا موقف سجله الأفارقة لصالح ليبيا.

الباب الثالث

توجهات السياسة الخارجية الليبية

منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2003

تمهيد :

حاولـت ليبـيا أن توجه سياستها الخارجية في اتجاه يُؤَمن مسار سياستها. وذلـك نحـو الفضاء الأفريقي، نظراً لوجود حالة التجانس مع هذا الفضاء، وإن لم تكـن بـنفس درجة التجانس مع الفضاء العربي الذي لم توفق ليبيا عبر محاولاتها المتكـررة لخلق فضاء عربي إقليمي قادر على حماية دوله أمام المتغيرات الدولية، فعدم تحقيق أو خلق فضاء عربي واحد لا يعد فشل وقصور في المشروع الوحدوي الليبي بقدر ما هو تعبير عن واقع عربي يفتقد الثقة في النفس بالنهوض، والوقوف فـي مواجهة التحديات الدولية الراهنة، بل إن نمو القطرية في أجزائه تسيطر على فكـرة الـوحدة. فلهـذا اتجهت ليبيا نحو فضاء لم يكن ذا أهمية أو أولوية من قبل الـسياسة الخارجـية الليبـية بالقدر الذي أولت به الفضاء العربي، فلقد كان الوقت الممنوح للقارة الأفريقية قليلاً جداً إلا أنه حقق نتائج كبيرة جداً لم يحدث منها شيء علـى المـستوى الإقليمي العربي. فلقد نجحت السياسة الليبية في خلق "تجمع دول الـساحل والصحراء" "س ص "، وتحقيق فكرة "الاتحاد الإفريقي العظيم"، وهذا يعد نجاحـاً لنهج السياسة الخارجية الليبية. ومن أجل تحقيق المصالح الأفريقية، يتعين أن تنمـي الـدول الأفريقية من مختلف مصادر القوة السياسية والاقتصادية لها [1]. وقـد قامـت ليبـيا بدورها في تمويل عدد كبير من المشاريع التنموية داخل القارة الأفـريقية وذلك من خلال القروض والمنح التي دعمت بها بعض الدول الأفريقية ولاحظنا ذلك بالأرقام في الفصل الخامس من الباب الأول في هذا الكتاب .

ورغم تخلف القارة من الناحية الاقتصادية، إلا أن لديها الكثير من المصادر الطبيعـية والبـشرية، حـيث يتوافر فيها من المعادن وحدها 97% من احتياطي الكـروم، و85% مـن احتياطـي البلاتينـيوم، و64% من المنجنيز و25% من

---

(1) سفير / أحمد طه محمد، "قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 131، يوليو، 1993، ص 69.

اليورانيوم، و13% من النحاس، فضلاً عن البوكسيت والنيكل، كما تضم 20% من إمكانـــات العـــالم الهيدرولوجـــية الكهربية، و20% من البترول، و70% من إنتاج الكاكـــاو، وثلـــث إنـــتاج الـــبن، و50% من إنتاج النخيل، وأما من أهمية التوجه للإصلاح الديمقراطي والتحرر الاقتصادي فالإمكانات متاحة لدى القارة (1).

وبـــذلك تهدف ليبيا نحو توجهها إلى أفريقيا بغية خلق فضاء أفريقي عربي واحـــد، وهـــذه دعوة ليبية صريحة لخلق تعددية قطبية تخلق نوع من التوازن في الـــسياسة الدولـــية بشكل عام. لما للتعددية القطبية من استقرار لأمن الشعوب ونمو تـــنموي للـــدول بعـــيداً عـــن أي تهديدات خارجية. فقد أكدت المؤتمرات الشعبية الأساســـية على تقديرها واعتزازها للأخ / "معمر القذافي" على جهوده المتميزة في توحـــيد القـــارة الأفـــريقية التي تكللت بقيام الاتحاد الأفريقي، وفي سعيه الدؤوب لتأسيس الفضاء الأفريقي العربي الواحد (2).

---

(1) المرجع السابق، ص 69.

(2) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، البند الخامس، السياسة الخارجية، للعام 1368 و. د .

الفصل الأول

تكثيف علاقات التعاون

مع أفريقيا ؛ الاستراتيجية والآليات والنتائج

انقسمت أدبيات العلاقات الدولية التي تناولت الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية عقب انتهاء الحرب الباردة، بين اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول: والذي ظهر مع بداية التحول إلى نظام دولي انتقالي جديد ثم تراجع من بدايات عام 1996، يؤيد فكرة تهميش القارة الأفريقية كنتيجة منطقية لتراجع أهمية القارة على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي في إطار انتهاء التنافس بين القوتين العظميين على الإفادة من أوضاع القارة الأفريقية أقصى فائدة ممكنة لصالح كل منها.(1)

الاتجاه الثاني: والذي بدأ ينتشر منذ أواخر عام 1995، فيؤكد على استمرارية الاهتمام بالقارة الأفريقية عقب الحرب الباردة مع التغير في مجالات وأنماط ذلك الاهتمام من المجال الأمني والأيديولوجي إلى المجال الاقتصادي والثقافي. (2)

إن الموقف الليبي ينطلق من الاتجاه الثاني حول استمرارية الاهتمام بالقارة الأفريقية بل يتعمق الموقف في تأكيده على أهمية الاهتمام بالقارة الأفريقية إلى

---

(1) د. نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، كتاب: العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، العدد (18)، الطبعة الأولى، 2000م، ص 47.

(2) د. نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا" كتاب: العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، نفس المرجع السابق ص 47.

درجـــة تتفوق على وجهة نظر الاتجاه الثاني، في كون الموقف الليبي لم يسقط من حـــساباته "المجـــال الأمنـــي" و"الأيديولوجي"، فكل الجوانب مهمة بالنسبة للسياسة الخارجـــية الليبية حيال نظرها لأفريقيا. فهي تنطلق من أهمية عدم إغفال أي جانب حتـــى ولـــو لم تكن له فوائد منظورة في الوقت الحاضر. حيث إن الاهتمام بالقارة الأفـــريقية من قبل السياسة الخارجية لم يكن مبني على رغبات أو أطماع استغلالية من أجل الهيمنة والسيطرة على أفريقيا.

الاستراتيجية الليبية تجاه أفريقيا

إن الاستراتيجية الليبية تجاه أفريقيا تأتي منطلقة من مرتكزات ميثاق منظمة الـــوحدة الأفـــريقية. الذي أُقِرَّ في شهر مايو 1963 بأديس أبابا. حيث أكد الزعماء الأفارقـــة المـــشاركون التأكـــيد علـــى حق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها وتمـــسك الـــشعوب بأهـــدافها في تحقيق الحرية والمساواة والعدالة لتحقيق الآمال المـــشروعة للشعوب الأفريقية وأحقية شعوب القارة الأفريقية في توظيف مواردها الطبيعـــية وطاقاتهـــا البـــشرية بالـــشكل الـــذي يعود بالنفع على القارة حيث تبنت الاســـتراتيجية الليبيـــية بشكل أساسي دعم قضية التحرير فيها ومناهضة الاستعمار والعنـــصرية، ثـــم اهتمت الدبلوماسية الليبية بقضية ثانية، وهي مناهضة إسرائيل ونفـــوذها في القارة، ولكن هذا الخط اصطدم بالعلاقة الوثيقة الإسرائيلية الأمريكية ودعـــم واشنطن الكامل لإسرائيل في مواجهة ليبيا[1]، فإن الاستراتيجية الليبية التي ترسمها المؤتمرات الشعبية الأساسية حيال البيئة الخارجية سواء كانت إقليمية على شقيها العربي والأفريقي والعالمي تجاه القضايا الدولية. فهي دائماً تحاول أن تكون حاضـــرة من خلال دورها على مستوى الساحة الدولية ليكون لها دور، وهذا حق طبيعي لكل دولة بأن يكون لها دور في السياسة الدولية حتى ولو كان بسيطاً ينسجم مـــع مـــدى فاعليتها في الأحداث الدولية. فهذا هدف طبيعي تحلم به كل الدول في

(1) الـــسفير / د. عبد الله الأشعل، "الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

رسم صورتها الخارجية للدول الأخرى. رغم اختلاف طريقة وكيفية تحقيق الهدف. فالطـــريقة التي قامت بها موريتانيا على سبيل المثال بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكـــيان الـــصهيوني رغم عدم وجود تقارب جغرافي بين الاثنين ورغم عدم وجود تجـــانس وتوازن في ميزان القوى بين الدولتين. ورغم عدم وجود مبرر أصلاً لهذه العلاقـــة فكـــل ما تصبو إليه السياسة الخارجية الموريتانية هو تحقيق هدف. "لفت انتـــباه العـــالم إلى دولة اسمها موريتانيا". فإذا نظرنا إلى الهدف الليبي المنبثق عن المؤثرات الشعبية الأساسية حيال البيئة الخارجية وجدناه كبير الاختلاف. وهو كما ورد فـــي صـــياغته النهائـــية عـــن مؤتمر الشعب العام " يؤكد المؤتمر على دور الجماهيرية العظمى في أفريقيا، وعلى مبادرات الأخ " قائد الثورة" من أجل تحقيق الأمـــن والـــسلام والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى، وفي جمهورية الكونغو الديمقـــراطية باعتـــباره منسقاً للعملية السلمية في هذه المنطقة، وكذلك على جهوده لحل مشكلات القرن الأفريقي وتسوية الخلافات بين أطرافه بالطرق السلمية.

ويدعـــو مؤتمر الشعب العام الشعوب الأفريقية إلى مقاومة محاولات التغلغل والهيمنة والاستغلال التي تقوم بها قوى العدوان والاستعمار، ويدعو شعوب القارة الأفريقية إلى تكثيف تعاونها من أجل تقريب يوم وحدتها".[1] وتكثيف العمل العربي والدولـــي مـــن أجل إيقاف تهجير اليهود إلى فلسطين المحتلة.[2] بالذات الهجرات التـــي تنطلق من أفريقيا، وقد حدث ذلك من قبل أثيوبيا عندما سمحت ليهود الفلاشا بالهجرة إلى فلسطين .

كمـــا حاولـــت ليبيا من خلال استراتيجيتها تجاه أفريقيا بالعمل على توسيع

---

(1) توصـــيات وملاحظات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1997 مـــيلادية وصاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العام السنوي للعام 1428م، في الفترة من 19–26 شعبان، الموافق من 8–15 القانون 1428 ميلادية، البند الخامس: السياسة الخارجية.

(2) توصـــيات وملاحظـــات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي العادي 1995، وصـــاغها مؤتمـــر الشعب العام في دور انعقاده العادي لعام 1995 م، البند الثامن، السياسة الخارجية، ص 635.

مجـــال العلاقـــات الدبلوماســية والـــسياسية مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفـــريقية. بالإضافة إلى استثمار الإمكانيات الاقتصادية لليبيا في تقديم المساعدات الخارجــية المتمثلة في الاتفاقيات الاقتصادية التي لعبت دوراً هاماً في دعم السياسة الليبية في القارة الأفريقية كأساس للتضامن العربي الأفريقي [1].

هــذه هـــي معالم وملامح الاستراتيجية الليبية تجاه الاهتمام بالقارة الأفريقية لجــوء ليبي تجاه أفريقيا له ما يبرره حتى، وإن كان يلقى معارضة كبيرة من قبل المـــشككين في إمكانية وقدرة أفريقيا بالتخلص من مديونيتها ومشاكلها المستعصية. فـــي حين أن الكثيرين يشككون في قدرة أفريقيا بأن تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدولـــية. نظراً لحالة الفقر المتنامية والتوسع الأفقي للأمراض والأوبئة في القارة، كما أن الاهتمام الليبي بالقارة الأفريقية كان رد فعل لتخاذل وتقاعس عربي عريض علـــى مـــستوى الأنظمة السياسية لتحقيق الوحدة العربية الاندماجية الشاملة. وكان أيـــضاً نتـــيجة عـــدم تلمس ليبي لأي حماية أو أمن عربي يحمي ليبيا من العدوان الأمريكي في عام 1986م. والتحرش بليبيا والزج بها في قضية لوكربي دون وجه حـــق في بداية التسعينات. في ظل الحالة المأساوية التي وصل إليها حال العالم بأن أصبح يخضع لهيمنة قطبية أحادية. بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الآلية الليبية في تعاملها مع أفريقيا

إذا كانـــت الاعتـــبارات الـــسياسية والجغرافية غير غائبة، عندما تضع ليبيا معايير منح مساعداتها، ولكنها في المقابل لا تهمل النواحي الاقتصادية عندما تقرر التدخل في إطار تعاونها مع أفريقيا غير العربية بالنسبة إلى ليبيا، إن الاستثمارات في البلدان الأفريقية غير العربية تعطي مردوداً. وحتى إذا بدا، في غالب الأحيان، تسديد القروض أمراً صعباً بل مشكوكاً فيه. [2]

---

(1) المرجع السابق ص 99.

(2) د. شربل زعرور، إشراف وتقديم، د. سمير أمين، نقله إلى العربية، د. هاشم حيدر، "التعاون العربـــي الأفريقـــي ـ عقد من التعاون بين بلدان الجنوب ـ 1975 – 1984 م"، مرجع سبق ذكره، ص310.

ولكــن ليبيا عندما تقرر الاستثمار في مشاريع إنمائية إنما تسعى إلى إعطاء صورة مميزة لها.

فلقــد اضطلعت ليبيا بدور متميز في حجم الإسهام المالي الذي كانت تقدمه إلى المؤسسات والهيئات الاقتصادية التي تختص بدعم التنمية الاقتصادية الأفريقية من خلال المعونات المالية المقدمة للدول الأفريقية [1].

وعلى الرغم من أن ليبيا قد خفضت من حجم مساعداتها للمؤسسات العالمية بنــسبة (30%) بــدلاً مــن (51%). إلا أنهــا حافظت على حضورها الفاعل في المؤسسات والصناديق الإقليمية. [2]

ولــم تتوانَ ليبيا في دعم المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التي تقــوم بالإقراض والإسهام في تقديم العون إلى الدول الأفريقية. "فقد أسهمت ليبيا في المــصرف العربــي للتنمــية الأفريقية بقسط يبلغ (163) مليون دولار أمريكي. كما تعتبــر مــن أكثر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية؛ إذ تبلغ نسبة مساهمتها (51%) من الأسهم، بقسط يزيد على (287) مليون دولار[3].

ومن الجدير بالذكر أن ليبيا منذ انضمامها إلى المصرف أعلنت عدم حاجتها للاقتــراض مــن المصرف تاركة المجال للدول الأفريقية المحتاجة التي أنشئ من أجلها المصرف لدعمها مالياً ؛ فالدعم الاقتصادي الليبي لأفريقيا هو أحد أهم أركان بــناء علاقــات دبلوماسية ناجحة بين الطرفين. حيث إن ما يميز الدعم الاقتصادي الليبــي لا يمــثل قــيداً يُلقى على كاهل أفريقيا من حيث المديونية. ولا يؤدي إلى ترسيخ قالب التعاون القائم على جعل العرب دائماً ما نحي المساعدة والأفارقة دائماً

---

(1) د. محمــد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 – 1977م" مرجع سبق ذكره، ص 223.
(2) المرجع السابق، ص 223.
(3) المرجع السابق، ص 224.

متلقـيها، وهـو ما يرسخ بدوره حساسية العلاقة بين الطرفين.[1] وتستند السياسة الليبـية على اعتبار أن الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامـل بفاعلـية لخلق الشخصية الأفريقية المتميزة بهويتها السياسية والاقتصادية والثقافية المستقبلية بذاتها.[2]

وذلـك للقـضاء علـى جمـيع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير المـوارد العربية والأفريقية لصالح شعوب القارة الأفريقية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد اقتناعاً بأهمية التعاون العربي الأفريقي، وما يحققه من فوائد تجعل من العرب، والأفارقة قوة سياسية واقتصادية واحدة[3].

وقد ارتكز التعاون الاقتصادي على الأسس التالية:

1- اسـتثمار المـوارد الطبيعـية التـي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانـات الماديـة وتـسخيرها لخيـر شعوب القارة، في إطار نظام المـشاركة الاقتـصادية كـبديل عـن سياسـات الاحـتكار الاقتصادي الاستعماري.

2- المـشاركة فـي دعم خطط التنمية الأفريقية، والإسهام في إصلاح هياكلها الاقتصادية بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.

3- منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة، والاستفادة من مصادر المواد الخام الأفريقية.

---

(1) محمد عاشور مهدي، "العلاقات العربية الأفريقية في كتابات الرواد" مجلة البحوث والدراسات العربية، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، العدد 29، يوليو 1998، ص 303.

(2) د. محمد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية" مرجع سبق ذكره، ص 203.

(3) المرجع السابق ص 203.

4- تكثيف النشاط الليبي الفاعل في القارة [1].

والأمـــر الـــذي ســـاعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع أفريقيا هو امـــتلاكها لأداة اقتـــصادية قـــوية في هذا العصر ألا وهو (النفط). وعلى ذكر هذه المساعدات الليبية لبعض الدول الأفريقية " فقد منحت ليبيا لتشاد هبة بمقدار ثمانين مليون دولار لبناء مسلخ، ومستشفى وبعض الكليات. وعقدت اتفاقاً مع مدغشقر من أجـــل إنـــشاء طرقات، ومصفاة للسكر لاستغلال البوكسيت. ومنحت لزائير قرضاً لـــتمويل مـــشاريع مختلفة بمقدار 100.7 مليون دولار (دفعت ليبيا (26.5) مليون دولار كدفعـــة أولى و (30) مليون دولار كدفعة ثانية، وجاء ذلك حسب معطيات صندوق النقد الدولي) [2].

وفـــي إطار التعاون الثنائي فقد منحت: أنغولا: 150 مليون دولار لم يحدد استعمالها. والنيجر: 95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي. بالإضافة إلى مـــنح النيجـــر هـــبة مقدارها 4.5 مليون دولار لتمويل مشاريع زراعية وشراء معدات صحية.[3]

وفـــي الإطار نفسه تعهدت ليبيا بتمويل برنامج ضخم يمتد على سبع سنوات لمـــساعدة أثيوبيا، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق المشاريع التي وردت في الخطة العشرية الأثيوبية، وذلك لاستغلال مناجم النحاس والبوتاس، وسيتم ذلك عن طريق شركة مختلطة ليبية ـ أثيوبية تسهم ليبيا في رأسمالها بنسبة 49.1%، أي ما يعادل تقريباً (250) مليون دولار [4]، كما شمل التعاون الثنائي بين ليبيا والدول الأفريقية تقـــديم قـــروض بلغ حجمها (441) مليون دولار، إضافة إلى تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية التي بلغت هي الأخرى (223) مليون دولار[5]. أما المساعدات

---

(1) المرجع السابق، ص 203.
(2) د. شربل زعرور، "التعاون العربي الأفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 310.
(3) المرجع السابق، ص 310.
(4) المرجع السابق، ص 312.
(5) د. محمد المبروك يونس، "دور ليبيا في مسار العلاقات الأفريقية"، مرجع سبق ذكره، ص 205.

التـــي قـــدمت لتغطـــية احتياجات توفير الأدوية والمواد الغذائية والكتب المدرسية والألبسة فقد قدرت بحوالي (200) مليون دولار [1].

ولـــم يقتـــصر الـــتعاون الثنائي في المجال الاقتصادي على تقديم المعونات والمساعدات والقروض، بل انتهجت ليبيا سياسة اقتضت إنشاء شركات ومصارف مـــشتركة قد بلغ عدد الشركات المشتركة (26) شركة، باستثمار بلغ (36.1%) من مجموع الشركات الليبية الأفريقية المشتركة [2].

كمـــا حرصت السياسة الليبية في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي مع الدول الأفريقية على تحقيق التوازن في تقديم العون والمساعدات إلى الدول الأفريقية وفق التقـــسيم الجغرافـــي، بحـــيث لا ينحصر ذلك العون بالدول التي بها أغلبية سكانية مسلمة أو رؤساء حكوماتها مسلمون، بل شمل الدول الأفريقية الإسلامية والمسيحية على السواء [3].

والجديـــر بالذكر هو ما أشار إليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة، حيث أكد على أن ليبيا: "بسعيها إلى تشجيع جهود الاستثمار في إطار المشاريع المختلطة أو المقترنة، تسهم في تطوير شكل من التعاون، يعود بالنفع على البلدان الأفريقية، بنسبة أهم من النسبة التي تعود إليها".

وكما أشار التقرير أيضاً إلى إن هذا الشكل من التعاون يتجلى بميزة هامة، إذ إنـــه يـــساعد الـــبلدان المستفيدة من مساعداته، على تلافي تراكم الديون على كاهلها [4].

فـــي الحقيقة إن السياسة الليبية تجاه أفريقيا من خلال آلية تعاملها مع القارة اعتمدت على أربع آليات لتنفيذ سياستها الخارجية نحو أفريقيا:

---

(1) المرجع السابق، ص 206.
(2) المرجع السابق، ص 206.
(3) المرجع السابق، ص 206 – 207.
(4) د. شربل زعرور، "التعاون العربي الأفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 314.

أولاً: الاعتماد الليبي على الجانب الاقتصادي في علاقته مع الدول الأفريقية.

ثانياً: الاعتماد على إمكانيات المصرف الخارجي – العربي – الليبي.

ثالـــثاً: الدور اللامحدود لجمعية الدعوة الإسلامية في توطيد العلاقات الثنائية الإنسانية ما بين الدول الأفريقية.

رابعـــاً: وهـــو الجانب السياسي الذي برهن على نجاح الدبلوماسية السياسية الليبـــية فـــي توظـــيف إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة القرار السياسي لأفريقيا ليـــصب فـــي دعم القرار السياسي الليبي ودليل ذلك قرار قمة " واغا دوقوا " برفع الحظر المفروض على ليبيا.

فـــإن القرار السياسي، بدون قوة مادية اقتصادية تقويه، لن يكون له أي قوة تأثير سواء على مستوى البيئة الداخلية أو على مستوى البيئة الخارجية:

- فعلى مستوى البيئة الداخلية عندما تكون الدولة فقيرة فإن ولاء الأفراد حيالها يكون ضعيفاً، وتكون هي أيضاً غير قادرة على تنفيذ كل قراراتها السياسية علـــى مستوى البيئة الداخلية. لأنها تفتقد لإمكانية متابعة وتنفيذ القرار الذي يلبي حاجيات ورغبات أفراد المجتمع ؛ فالإمكانيات الاقتصادية لليبيا وظفت توظيف دبلوماسي جيد.

أمـــا الآلـــية الثانية وهي جمعية الدعوى الإسلامية، نجحت هي الأخرى في ربط وتوثيق العلاقات ما بين شعوب القارة، وذلك من خلال مساعدة الجمعية لدول أفـــريقية كثيـــرة ببـــناء المدارس والكليات الجامعية، ومنح فرص دراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات الليبية، وإنشاء معاهد البحوث والدراسات الإسلامية للوافدين بالدراســـة في ليبيا، أو إنشاء مراكز تعليمية لهم في بعض الدول الأفريقية والعمل على نشر الدين الإسلامي بالطريقة التي أقرها الإسلام من حيث " الترغيب " وليس "التـــرهيب"، ومواصـــلة الجمعـــية جهودها للتصدي لعمليات التنصير الواسعة في أفـــريقيا. بطـــرح الـــدين الإسلامي كأيديولوجية معروضة للناس لاعتناقها. وإقامة الندوات والمؤتمرات للتعريف بالدين الإسلامي بالداخل والخارج.

ثالـــثاً: أسس المصرف الخارجي العربي - الليبي في عام 1972 كمؤسسة عامة. مهمته إن هذا المصرف هو مكلف، من قبل الدولة، بإدارة نشاطات قروض الجماهيــرية مــع الإشــارة إلــى أن هدفه الرئيسي هو تمويل مشاريع الاستثمار، وتــشجيع الاســتثمارات الليبــية خــارج الأراضــي الليبية، يقدم المصرف الليبي مــساعدات بــشكل قــروض ضمن إطار اتفاقيات التمويل المشترك، مع مؤسسات استثمار أخرى.

أخيــراً ؛ إن الدبلوماســية الليبية حاولت أن توظف كل هذه الآليات توظيفاً تكاملــياً تجانــسياً لخدمة السياسة الخارجية الليبية على مستوى الدولية عبر بيئتها الخارجية.

نتائج علاقات التعاون الليبي الأفريقي :

فبــناءً على الاستراتيجية الليبية والآلية التي حاولت ليبيا من خلال سياستها الخارجــية بتحقــيق قــدر كبير من استراتيجيتها عن طريق الآلية التي اتبعتها في التنفــيذ، تمخض عن ذلك نتائج للدبلوماسية الليبية، ومن هذه النتائج البارزة المهمة التي تسجل لصالح الدبلوماسية الليبية في أفريقيا شيئان يعكسان إيجابية الدبلوماسية الليبية من خلال عملها في أفريقيا وهما :

1- تجمع دول الساحل والصحراء (س ص).

2- الاتحاد الأفريقي العظيم.

وأتــناول هــذين الاتحــادين كنتــيجة لنجاح الاستراتيجية والآلية الليبية في اتجاهها نحو أفريقيا.

ومما لا شك فيه "أن القارة من صالحها أن يتم تقييم الوضع السياسي الدولي الخاص بها في مرحلته السابقة والتعرف على موقعها ومكانتها السياسية الدولية في إطار المتغيرات والتحولات التي حدثت على المسرح الدولي في ظل النظام العالمي الجديــد. ومــن الطبيعي أن تسعى القارة ودولها لتطوير إمكاناتها وتعظيم قدراتها

ومـــصالحها لكي تتمكن من التأثير المناسب أو الاحتفاظ بدرجة منه في هذا النظام، مـــع مـــا تقـــضيه المـــرحلة الحالية من تفهم لطبيعتها وتعايش مع ملامحها، ومع المجالات التي تمثل أولوياتها، ومراعاة ما يتم التركيز عليه من آلياتها (1).

حـــيث تـــشهد القارة الأفريقية اتجاهاً متزايداً نحو إنشاء تجمعات إقليمية أو تفعـــيل القـــائم منها لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قـــبل القوى الكبرى وكذلك التداعيات السلبية للعولمة، والتي أدت لمضار اقتصادية واجتماعية حيث تعثرت عمليات التنمية في بعض البلدان الأفريقية (2).

"غيـــر أنـــه بعـــد انـــتهاء الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالي سياسياً واقتصادياً على العالم وتزايد تحرير التجارة عالمياً بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابـــع اقتـــصادي أو ما أسماه البعض بالإقليمية الجديدة" في كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا (3).

ويكفل الانضمام للإقليمية الجديدة مزايا عديدة أبرزها سعة السوق التي تضم دول المـــنظمة فتتحـــسن الإنتاجـــية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعـــرفة الفنية وحرية حركة الأفراد ورأس المال والمصالح وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أحسن (4).

دواعي تبني الإقليمية الجديدة :

إن الدوافـــع والدواعي وراء تبني القارة الأفريقية لتوجه الإقليمية الجديدة سواء من خلال تطوير منظمات قائمة أو إنشاء منظمات جديدة تعود للأسباب التالية:

---

(1) سفير / أحمد طه محمد، "قضايا أفريقية والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر العدد (113) يوليو 1993، ص50.
(2) المرجع السابق، ص 185.
(3) المرجع السابق، ص 186.
(4) المرجع السابق، ص 186.

1- تمتلك قارة أفريقيا مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة، فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار.

2- تشابه المشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية خاصة الفقر والديون وطبقاً لبعض التقديرات يصل إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدول الأفريقية حوالي (300) مليار دولار.

3- تعاني غالبية الدول الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة [1].

تجمع دول الساحل والصحراء :

يعتبر تجمع دول الساحل والصحراء من أحدث التجمعات الإقليمية في القارة الأفريقية، حيث نشأ في فبراير 1998، بمبادرة ليبية ضمن التحولات التي شهدتها سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية، والتجمع يضم حالياً ست عشرة دولة أفريقية هي (ليبيا - جامبيا - السنغال - بوركينا فاسو - السودان - أفريقيا الوسطى - إريتريا - النيجر - مالي - تشاد - جيبوتي - مصر - المغرب - نيجيريا - تونس - الصومال) [2].

وجاءت مبادرة إنشاء تجمع الساحل والصحراء في فبراير 1998 على يد ليبيا نتيجة لتغيرات لعدة ظروف منها: ما هو متعلق برؤية القيادة الليبية لمسألة التكتلات الإقليمية. وما هو متعلق بالظروف الإقليمية والدولية التي مرت بها ليبيا ودفعتها لطرح هذه المبادرة [3].

حيث تغيرت رؤية القيادة الليبية لمنطق التكتلات والتجمعات التي انتهجتها على الصعيد العربي، فالسياسة الليبية كانت تنظر للتجمعات على أنها وسيلة لمقاومة الإمبريالية والاستعمار، ولكن الآن لها نظرة مختلفة تتسق إلى حد كبير

---

(1) المرجع السابق، ص 186.
(2) المرجع السابق، ص 187.
(3) المرجع السابق، ص 187.

ومفهـــوم الإقليمـــية الجديـــدة، حـــيث نرى أن التكامل الإقليمي لابد أن يبني على المـــصلحة الاقتـــصادية التـــي تستطيع كل الدول الملتفة حولها مواجهة التداعيات السلبية للعولمة.

وطـــرحت ليبـــيا هـــذا الأمـــر من خلال نظرية خاصة تسمى " بالفضاء الإفريقـــي"، ورأت فيها خط الدفاع الأول ضد كل تداعيات العولمة. كما تعد هذه النظـــرية الأساس النظري لكل مبادرتي " تجمع الساحل والصحراء " و " الاتحاد الأفريقـــي " الـــذي حـــل محل منظمة الوحدة الأفريقية. [1] لأنه في ظل " اندماج عالمـــي " فـــي ظل "العولمة"، وبنهاية " الحرب الباردة ". أصبحت السيادة للدولة مـــباحة للـــتدخل الدولـــي تحت عديد من المسميات الدولية الجديدة. وأصبح حال الـــدول غير واضح المعالم، لا تحدد شخصية الدولة من خلال كيانها وشخصيتها الدولـــية في المجتمع الدولي، بقدر ما أصبحت تحدد من قبل المجتمع الدولي ذاته بتعريف وبنسق وشكل وشخصية هي إفرازات "العولمة" والقطبية الأحادية. الأمر الـــذي يتـــرتب عليه ذوبان الدولة في "النظام العالمي الجديد"، وتجاهل لمنظمات المجـــتمع المدني الدولية، وانتهاك لسيادة الدول كما حدث في العراق وأفغانستان. كـــل ذلك في ظل غياب فضاءات إقليمية قادرة على حماية أعضائها من الذوبان، وبالتالي حاولت ليبيا البحث عن فضاء أفريقي علّه يقوم بدوره تجاه أعضائه من حيث تحقيق الأمن والسلام.

حيث إن الدواعي التي دفعت ليبيا بالاتجاه نحو أفريقيا هو نظير ما عانت منه ليبـــيا قبل إنشاء التجمع بحالة من العزلة الإقليمية الشديدة، فعلى مستوى علاقاتها مع دول الاتحـــاد المغاربـــي فقد تلقت صدمة كبرى إذ فشل الاتحاد في أن يقف بجوارها إبـــان أزمة "لوكيربي" وهو ما دفعها إلى الإعراض عن ذلك الاتحاد، بل رفضت أن تتولى رئاسته في عام 1996 لأنها رأت آنذاك أن دول الاتحاد المغاربي لم تفعل شيئاً

---

(1) المرجع السابق، ص 187.

إزاء العقــوبات المفروضة على طرابلس منذ عام 1992. [1] فعندما تجد دولة نفسها فـــي تجمـــع أو اتحـــاد لا يوفر لها المساندة والدعم والدفاع عنها فمن حق الدولة أن تـــبحث عن البديل؛ فمسألة البقاء فيه ضياع للوقت وتكون المسألة أكثر مأساة عندما تتعـــرض الدولة للمساومات من قبل التجمع أو الاتحاد التي هي عضو فيه. ونجد أن دول التجمع أو الاتحاد تستغل ظروف الحصار لتحقيق مصالح اقتصادية على حساب الدولـــة المعاقـــبة. فهذا عمل غير أخلاقي وغير سياسي بلغة السياسة، وهذا ما حدث مـــع ليبـــيا مـــن قـــبل الأشقاء. وبالنسبة للمستوى الإقليمي الأفريقي وجدت ليبيا أن الظـــروف مهـــيأة لعـــودة علاقات طيبة مع دول الجوار الأفريقي، خاصة بعد نهاية الأزمة التشادية الليبية من خلال محكمة العدل الدولية 1994م [2].

أمـــا الظروف الدولية فقد كان الحصار الدولي على ليبيا قد بدأ ينهار ويتآكل بعـــدما بدأت عدد من الدول الأفريقية خرقه إثر قرارات قمة و"اقادوقوا" في سبتمبر 1998. كما بدأت بعض الدول الأوربية تنادي بوضع حد لهذا الحصار خاصة وأنه يمـــثل بالنـــسبة لهـــا أضراراً كبيرة، إضافة لذلك فقد بدأت ليبيا في اعتماد سياسة اللاعدائـــية تجاه الدول الغربية لعدم دفعها لتصعيد الحصار والتعامل مع الأزمة من خلال القانون الدولي. [3]

بيـــنما كان المفترض أن يأتي هذا القرار على مستوى قرارات جامعة الدول العـــربية. ولكن رغبة الأنظمة السياسية العربية تعمقت في الرفض والتقاعس على أن تـــتخذ مـــثل هـــذا القرار؛ رغبة منها في أن تقوم بهذا الدور فقط. ونحن نقدر مـــوقفها هـــذا، لأنها غير قادرة على أن تفعل ما ليس بإمكانها عله يكون مفروضاً عليها هذا الدور.

(1) المرجع السابق، ص 188.
(2) المرجع السابق، ص 188.
(3) المرجع السابق، ص 188.

أهداف التجمع :

وهي الأهداف التي أتى بها التصور الليبي لطبيعة التجمع:

1- منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا في ظل العولمة.

2- استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.

3- الانـــدماج والتكتل بين دول المنطقة نظراً لوحدة العرق والتراب لمواجهة القوى الدولية (1).

ولا شــك أن تلــك الأهداف تعكس نظرة ليبيا لحجم التحديات التي تفرضها العولمة من تهميش القارة الأفريقية وأهمية مواجهة الاتحاد للتحديات الإقليمية لهذه التداعيات السلبية (2).

إن الأصـــل فـــي التأسيس لهذه التجربة التكاملية هو دعوة ليبيا أربعة دول داخلـــية لا ســـواحل بحـــرية لها، وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الأفريقية في شمال الصحراء (3) .

ففي يوليو 1997 اجتمع زعماء كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاســو، واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الــوحدة الأفــريقية، وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني، وأن يكـــون الـــتجمع مفـــتوحاً أمام دول نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان وإريتريا (4).

إن فتح الباب لهذا التجمع أمام أكبر عدد من الدول الأعضاء هو دلالة على

---

(1) المرجع السابق، ص 188.

(2) المرجع السابق، ص 188.

(3) الـــسفير الدكـــتور/ عبد الله الأشعل "الاعتماد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(4) المرجع السابق، ص20.

أن الــتجمع غيــر منغلق على نفسه، وهو يشجع عملية الانضمام إلى عضويته. انطلاقاً من أن اتساع حجم العضوية يقوى التجمع، وينمى مصالح التجمع، ويفيد الجمــيع، ممــا يعطــي مؤشــراً على أن أيديولوجية التجمع يغلب عليها الجانب التعاوني التكاملي.

وما يميز تجمع دول الساحل والصحراء أنه حقق ترابطاً في علاقات الجوار مــع دول ســاحل المحــيط الأطلسي مثل دولة جامبيا ليبريا وهما دولتان متهمتان بالــتدخل فــي الحــرب الأهلية في سيراليون وغينيا بيساو، وهذه القاعدة بمعانيها الــسياسية الجغــرافية أعطت السياسية الليبية قوة دفع، تقدم في مشروعاتها لحفظ الــسلام في هضبة البحيرات العظمى مع الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، ثم إقــدامها علــى إرسال قوات ليبية للفصل بين المتحاربين في المنطقة على الحدود الفاصلة بين الدول الثلاث. الأمر الذي دعا مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى توجيه الــشكر للمــبادرة الليبــية [1]، وما تجمع دول الساحل والصحراء الآن. إلا نتيجة واضــحة علــى نجاح الدبلوماسية الليبية في خلق هذا الكيان. وبذلك فهو يعد ثمرة عمل دبلوماسي متواصل يسجل لصالح الدبلوماسية الليبية.

الاتحاد الأفريقي العظيم :

يمــثل إنــشاء الاتحــاد الأفريقــي خطوة تاريخية في مسيرة حركة الوحدة الأفــريقية الصاعدة، ومسيرة بناء الهوية الأفريقية الحديثة وبلورتها، ومسيرة بناء وتعزيز مستقبل أفريقيا كقارة أكثر وحدة وقوة وتضامناً [2].

ولا شــك أن الــشعوب الأفريقية هي صاحبة المصلحة الحقيقية نحو تعزيز مــستقبل أفريقيا وتأكيد وحدتها وتضامنها. إننا نعني جيداً الأهمية القصوى للاتحاد الأفريقــي مــن خلال استقراء مجموعة من الحقائق تتمثل في أن مسئولية النهضة

(1) المرجع السابق، ص25.

(2) د. أحمد فتحي سرور، "نظرات في عالم متغير" دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2003، ص286.

الأفــريقية تقــع بالأســاس على شعوب القارة الأفريقية [1]؛ لأن مصالح الآخرين وأولــياتهم لن تتطابق بحال من الأحوال مع مصالح وأوليات القارة؛ لأن أفريقيا – دون غيــرها مــن قارات العالم – قد تعرضت لأقصى ألوان استنزاف الموارد في مقدمتها الثروة البشرية التي نهبت ونقلت إلى العالم الغربي، ومستعمراته لتقوم على سواعدهم وأكتافهم نهضة تلك الأمم [2] .

لــيس هــذا فحــسب، بــل هــناك "ضغوط النظام الدولي بهياكله السياسية والاقتصادية لكي تسهم في تهميش أفريقيا اقتصادياً وسياسياً [3].

إن الــتحول إلى الاتحاد الأفريقي، والذي حظي بإجماع سريع عليه من قبل الدول الأفريقية، يأتي مؤشراً في واقع الأمر على رغبة شعوب القارة الأفريقية في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية.

كمــا يعكــس تأسيس الاتحاد الأفريقي، في الوقت نفسه الأمل في أن يكون بمثابة الآلية أو المؤسسة القادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن [4].

الأمــر الذي يهيئ القارة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي المنشود، كما تــتطلع الــشعوب الأفــريقية لأن يكــون الاتحاد بمؤسساته الجديدة بمثابة الإطار التنظيمــي الملائــم لــنقل أفريقيا من حالة الإهمال الدولي والتهميش التي فرضتها ظــروف العــولمة وغيرها إلى حالة أفضل من الاهتمام والتعاون وبناء مشاركات إيجابية بناءة مع القوى الدولية المختلفة. [5]

لقــد دخلــت القــارة الأفــريقية مع الاتحاد الأفريقي، مرحلة جديدة من تاريخهــا، ســواء علــى صــعيد التكامل الإقليمي والوحدة الاقتصادية في ظل

---

(1) المرجع السابق، ص 286.
(2) المرجع السابق، ص 286.
(3) المرجع السابق، ص 286.
(4) المرجع السابق، ص 286.
(5) المرجع السابق، ص 290.

منظومة إقليمية وقارية متجانسة، أو على مستوى العلاقات والشركات البناءة مع الكتل والقوى والأطراف الأجنبية. وخصوصاً في ظل مبادرة (NEPAD) ، وكذلك على مستوى الهيكل التنظيمي الجديد والأجهزة والمؤسسات الجديدة التي تكفل التعبير عن الشعوب، وتمكينها من المشاركة في العمل الأفريقي الجماعي، وعلينا أن نفخر بانتمائنا للقارة الأفريقية وندعم بكل قوة عملية التحول المباركة نحو الاتحاد الأفريقي [1].

وبناءً على ما تقدم فإن " الدبلوماسية الليبية ألقت بكل ثقلها خلف هذه القضية بتوجه إفريقي ارتبط بيأسه من الاستثمار السياسي في العالم العربي، واندفاع أفريقيا إلى مساندتها وتحدي الولايات المتحدة وعقوبات مجلس الأمن في قرارات وزيارات جريئة إلى ليبيا [2]. ولا ينكر أحد أن القائد " معمر القذافي " هو أحد أهم روافد فكرة الاتحاد الأفريقي. حيث احتضنت ليبيا الفكرة وطورتها في مؤتمر سرت 1999.9.9م [3] .

ولا يجوز أن نغفل دور الدبلوماسية الأفريقية النشطة لليبيا خلال الثمانينات، ومعارك ليبيا مع أثيوبيا ومحاولتها نقل منظمة الوحدة الأفريقية إلى طرابلس، وإن كان لهذا العمل ظروفه وملابساته، لكنه يعكس في النهاية اهتمام ليبيا بالعمل الأفريقي المشترك الذي لم تظهر ليبيا على ساحته قبل ثورة الفاتح [4].

أهداف الاتحاد :

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.
- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

---

(1) المرجع السابق، ص 290.
(2) السفير الدكتور/ عبد الله الأشعل، "الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 138.
(3) المرجع السابق، ص 290.
(4) المرجع السابق، ص 139.

- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة، وشعوبها والدفاع عنها.
- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.
- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.
- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.
- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.
- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.
- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة[1].

فالاتحاد الأفريقي، الذي دخلت به القارة عصر الفضاءات والتجمعات العالمية الكبرى باقتدار، تؤكد جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على توفير

(1) المرجع السابق، ص 305 – 306.

جميع متطلبات النجاح للاتحاد، وتأكيد فاعلية مؤسساته، وتدعو الدول الأعضاء في الاتحـاد إلى دعمه بقوة لبلوغ أهدافه، كما تتوجه بالتحية إلى قادة أفريقيا لنهوضهم بهـذه المسئولية التاريخية بتبنيهم دعوة الأخ "القائد"، وتكاتفهم حولها وإنجاز قيام الاتحاد، وتقدر عالياً ما يبذلونه من جهود لتكريس حقيقة الوحدة الأفريقية (1) .

كمـا لـم يغفل مؤتمر الشعب العام بأن يتوجه بالدعوة إلى القادة العرب بأن يحذوا حذو الأفارقة حيث جاء:

" ويعـرب المؤتمـر عن أمله في أن يتحمل قادة الدول العربية مسئولياتهم وإدراك أهمية التحامهم بهذا الاتحاد واستكمال بناء الفضاء العربي الأفريقي الواحد علـى أسـاس الروابط والأواصر العميقة التي تجمع أبناء هذه المنطقة الحيوية من العالم إضافة إلى وحدة الأهداف والمصير المشترك التي تجسدت عبر التاريخ (2).

حـيث لـم تغفل جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية عن تفعيل التعاون ما بين الفضاء الأفريقي والأوروبي، حيث جاءت دعوة المؤتمرات كما يلي:

كمـا يدعـو " مؤتمـر الـشعب العام " إلى تقنين صيغة التعاون الأفريقي الأوروبـي بما يحقق المصلحة المشتركة للقارتين بمنأى عن أية هيمنة أو تكريس لـسياسات اسـتعمارية بالية، ويؤكد أن الفضائين الأفريقي والأوروبي يمكنهما أن يقدما نموذجاً يقتدى به في مجال العلاقات بين الفضاءات الدولية التي أصبحت سمة العالم الأساسية اليوم، وأصبح يتشكل على أساسها نظام عالمي جديد .

---

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي لعام 2000 بند السياسة الخارجية .
(2) المرجع السابق.

الفصل الثاني

موقف السياسة الخارجية الليبية من جامعة الدول العربية

تقــف جامعــة الدول العربية على أعتاب مرحلة انتقالية خارجية تاريخية، حــيث أدت التحولات العاصفة الجارية على المستويات الدولية والإقليمية والعربية، بــل والداخلية في كل دولة عربية على حدة، إلى طرح تحديات عاتية أمامها، إنها تحــديات لم تنشأ الجامعة أصلاً لمواجهتها، ولكنها تجد نفسها مضطرة بالضرورة للــتعامل معهــا، فــضلاً عــن ضرورة التعامل أيضاً مع المشكلات التقليدية التي صــاحبت إنشاء الجامعة العربية منذ البداية، وظلت تتصاعد مع تطور عملها، وما زالــت قائمة حتى الوقت الراهن، وهكذا أضحت العلاقات العربية ـ العربية يغلب علــيها طابــع التفــتت والتشرذم بصورة غير مسبوقة على الإطلاق في أي وقت مضى، منذ بداية عهد الاستقلال التحرر الوطني في العالم العربي [1].

وليس هناك من شك في أن التحولات الهيكلية الحادثة في بنية النظام الدولي ذاتــه تفــرز بالضرورة انعكاسات بالغة الأهمية على العالم العربي بأكمله، وعلى مؤسسة العمل العربي المشترك [2].

وعلــى أية حال، فإن الأزمة الراهنة المحيطة بالعمل العربي المشترك تثير روحاً إصلاحياً قوية لدى العديد من الدوائر والتيارات العربية، سواء داخل الجامعة

---

(1) د. أســامة الغزالي حرب، أحمد إبراهيم محمود، "خمسون عاماً على جامعة الدول العربية"، ملــف الــسياسة الدولــية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، مصر، العدد "119"، يناير 1995، ص87.

(2) المرجع السابق، ص 87.

العربية أو خارجها، وتمثل هذه الروح الإصلاحية نقطة الانطلاق الرئيسة للتصدي للتحديات المحيطة بالجامعة العربية [1].

وانطلاقاً من هذه الروح فإن الدبلوماسية الليبية حيال الجامعة تنطلق من هذه المعاناة والتخبط للجامعة العربية، لكي تخرج من واقع المتغيرات الإقليمية والدولية الـــراهنة بأرجل يمكن الوقوف ومواصلة المشوار عليها. ولا يتأتى ذلك من خلال جامعـــة الـــدول العـــربية كمؤسسة بحد ذاتها، يطلب منها ما ليس بإمكانها في ظل تـــراجع وعدم مساندة من قبل الدول العربية نفسها. لأنه بدون ذلك لا قوة ولا حيلة للجامعة في المواجهة دفاعاً عن أنظمة عربية تكاد تكون هشة.

المآخذ على جامعة الدول العربية :

تـــصل درجة التحامل على الجامعة العربية إلى درجة يتم وصفها " بالجهاز البيروقراطـــي "، الجامعـــة العـــربية تحـــولت في سنوات التفاعل الدولي، وزمن الفضاءات السياسية والتكتلات الاقتصادية إلى جهاز بيروقراطي" [2].

وعلـــى الـــرغم مـــن أن الجامعـــة العربية تدرس (تاريخياً) على أنها من المـــنظمات الـــرائدة في مجال أسبقية التأسيس، إلا أنها تميزت طيلة العقود الثلاثة الأخيـــرة (1974 – 2003) بفاعلية محدودة، ودور هامشي على مستوى التصدي، أو التأثيـــر في القضايا العربية، أو الإقليمية، أو حتى الدولية، واستمرت انهيارات القدرة حتى وصلت إلى مستوى قرارات مؤتمرات القمة [3].

إن السياسة الليبية تجاه جامعة الدول العربية تنطلق من هذا الضعف، وعدم فاعلـــية دور جامعة الدول العربية. وهي بالتالي لا تعزي هذا الضعف والمحدودية فـــي القـــيام بدورها على الجامعة وحدها. لأن الجامعة هي مرآة تعكس ما تعانيه

---

(1) المرجع السابق، ص 88.

(2) د. ميلود المهذبي، "دعوة إلى إصلاح جامعة الأقطار العربية"، مرجع سبق ذكره، ص24.

(3) المرجع السابق، ص 24.

الأقطـــار العربية، وبالتالي فهي ليست وحدها مسئولة عن التدني في القيام بدورها. فالـــدول العربية نفسها تلعب دوراً مهماً وبارزاً في جعل دور جامعة الدول العربية محـــدوداً ومتدنـــياً، وهـــي وحدها من جانب آخر قادرة على أن تُفَعِّل وتنشط دور الجامعـــة، فالجامعة العربية ليست منظمة إقليمية مستقلة في تدبير شئونها السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي، فالجامعة هي منظمة تعمل على تنفيذ ما يرســـم لهـــا من سياسات من قبل الأنظمة العربية، وبالتالي فحتماً سيؤدي ذلك إلى محدودية دور الجامعة. فالدعوات الليبية المتكررة بإصلاح الجامعة لا تقتصر على الجامعة وميثاقها فحسب، بل تعني الدعوة: الإصلاح للوضع العربي الراهن بكامله. لأنـــه في حالة اقتصار ليبيا على إصلاح الجامعة فقط دون النظام العربي الرسمي، فعندئذٍ توضع وجهة النظر الليبية في باب القصور وعدم الفهم لكل عوامل الضعف المحـــيطة بالجامعـــة، وليبـــيا تعي ذلك تماماً بالدليل أنها تعمل ليل نهار على تنبيه العرب لأهمية الوحدة العربية ولو في أبسط صورها.

بالإضـــافة إلى أن هناك عوامل دولية أخرى تؤدي إلى ازدياد درجة تراجع الفاعلـــية للجامعـــة خاصة " مع نهاية عام 1989، وتصدع الاتحاد السوفيتي، وما اســـتتبع ذلـــك مـــن ظهور مجموعة من المتغيرات الدولية، تمحور بعض منها في مرور العلاقات الدولية (ولو مؤقتاً) بمرحلة أحادية القطب ومركزية القرار الدولي، كما لاحظنا تراجعاً في دور ومستوى أداء المنظمات الدولية الإقليمية" [(1)].

إذا كانـــت رياح التغيير لحقت بالمنظمات الكبرى على الصعيد الدولي، مثل تجـــاوز صـــلاحيات الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، واستمرت منظمة الوحدة الأفريقية السابقة شكلاً لا موضوع له. حتى ورث الاتحاد الأفريقي المنظمة محاولاً تطويـــر آلـــيات العمل. فكيف لنا لا نبرر الضعف ومحدودية الدور لجامعة الدول العربية التي لا تمثل في عضويتها إلا 22 دولة عربية، غير قادرة أغلبها في القيام بدورها على مستوى إقليمها القطري المثقل بهواجس القطرية.

---

(1) المرجع السابق، ص 24.

فكـــيف لهـــا أن تقـــوم بـــدور قومي عربي، والبعض لا يقدمه على حساب القطرية التي يرى فيها سيادته وشخصيته المزعومتين.

وتـــستمر وجهـــة النظر التي لها مأخذ على الجامعة العربية. بأنها تؤكد في ادعائهـــا "بـــأن الجامعـــة العربية قد سحب منها دورها في معالجتها لحرب الخليج الثانـــية، وتعثـــرت (أو قـــل قاربت أن تفشل) في معالجة الحظر المفروض على الجماهيرية العظمى، ووقفت مشدوهة في حرب الصومال، وطلب منها أن تصمت فـــي موضـــوع القـــضية الفلسطينية ولم تمنع جرائم الحرب في الأراضي العربية المحـــتلة، ولـــم تـــستطع أن تؤثـــر في فك الحصار على رئيس السلطة الفلسطينية وأدانـــت بخجـــل قـــصف مصنع الشفاء بالسودان".[1] ؛ فإن وجهة النظر هذه في تحاملها على الجامعة العربية هي أشبه بموقف أب يطلب من ابنه الصغير الذي لم يـــتجاوز من العمر " حولين " بأن يدافع عنه ويضرب نيابة عنه، ليس هذا فحسب، بـــل يُلقي عليه باللائمة والطفل لا يفهم ما يطلبه منه أبوه. إذا كانت الدول العربية ذاتهـــا منقسمة في رؤيتها ومواقفها حيال أزمة الخليج الثانية، منهم من يؤيد اجتياح العراق للكويت، ومنهم من يرفضه، ومنهم من يؤيد تدخل قوات أجنبية، ومنهم من يستبدل ذلك بقوات عربية، فكيف للجامعة أن تخرج بموقف موحد وقوى.

وإذا كـــان العـــرب يـــسخرون طاقاتهم وإمكانياتهم في كيفية الاستفادة من الحظـــر المفـــروض علـــى ليبيا، وإذا كان من العرب من يشمت بليبيا على هذا الحظـــر، وإذا كـــان العرب هم أول من طبقوا الحظر المفروض على ليبيا، وإذا كان العرب عاجزين على أن يخترقوا الحظر، فكيف لمنظمة عربية لا حول ولا قـــوة لها أن نلومها عن عدم قيامها بما عجز فيه العرب عبر دولهم. فكيف لكيان صـــغير أن يقوم بأعباء كيان عربي كامل. فإذا كان الجسم كله خالياً من المناعة علـــى مقاومـــة المـــرض! فكيف لعضو صغير أن يحدث مناعة كبيرة تدافع عن الجـــسم كله؟ وإذا كان الزعماء العرب يكتفون بمشاركة " ياسر عرفات " في قمة

---

(1) المرجع السابق، ص 24.

بيـــروت عبـــر شاشات التليفزيون فقط، فكيف لجامعة مهزومة أن تفرض عليهم ضرورة مشاركة "ياسر عرفات" في القمة بشكل شخصي ؟. وتستمر وجهة النظر في مأخذها على الجامعة بالتالي:

"إن الجامعـــة العـــربية قـــد تحـــولت فـــي سنوات التفاعل الدولي، وزمن الفـــضاءات الـــسياسية، والتكتلات الاقتصادية إلى جهاز بيروقراطي يدار بعقلية (العاملـــين) قطـــرية لا ترقـــي إلى مستوى الحدث. فلا يحترم للأمانة العامة، أو مجالـــسها المـــتعددة الـــرأي، ولا يقام لها وزن ولا تحظى بياناتها أو اجتماعاتها بتقدير من المواطن العربي، بل إن وسائل الإعلام العربية والدولية تتجاهل تغطية نشاطاتها وتسخر من مواقفها [1].

مـــن الـــذي مـــنع العرب من أن يشكلوا فضاءً عربياً واحداً تقوده الجامعة العـــربية، ومـــن يستطيع أن يمنع العرب إذا اتخذوا ذلك بقوة وإرادة عربية فعلية حقيقية، ومن هَمَّش الجامعة ومجالسها غير العرب أنفسهم ؟!

المأخذ على الضعف البنيوي للجامعة العربية :

فالميـــثاق لـــم يحقـــق الأماني القومية، بل لم يقدم الحد الأدنى لهذه الأماني، ولكنه في الوقت نفسه لم ينجح في القضاء عليها، ولذلك ومنذ الأعوام الأولى لنشأة الجامعـــة استمرت المطالبة بتعديل الميثاق، وفي أكثر الأحيان كانت الأمانة العامة هي الجهة الأشد إلحاحاً في إجراء التعديل شعوراً منها بأنها الرمز للحركة القومية، ولم يكن الإلحاح لإجراء التعديل يهدف إلى اكتساب الأمانة العامة لصلاحيات أوفر بقـــدر ما كان شعوراً بأن المسئولية القومية الملقاة على عاتقها لا تجد ترجمتها في نصوص الميثاق [2] .

---

(1) المرجع السابق ص 24 .

(2) جمـــيل مطر، د. علي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، سبتمبر، 1999م، ص 176.

وينطلق الموقف الليبي من ميثاق جامعة الدول العربية عكس الاتجاه الذي كان سائداً قبيل إنشائها الذي طالب بأن تكون الجامعة أداة "تنسيق" وليست أداة "وحدة"، وكان ذلك تأكيداً لمنطق "أداة الدولة" على حساب منطق "الفكرة القومية"، ومع ذلك فإن استمرار الجامعة كإطار للعمل العربي المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربي وآماله في الوحدة فقط [1]، ونظر إليها على أنها مرآة عاكسة لحالة النظام العربي .

فقوتها أو ضعفها إقليمياً ودولياً هو محصلة نهائية لقوة أو ضعف النظام الإقليمي العربي ذاته بكل تعقيداته وتشابك تفاعلاته، وتبقى حدود فاعلية الجامعة سجينة الحد الأدنى لاجتماع الدول الأعضاء حول الموقف من القضايا والمشاكل المثارة على الساحة العربية [2]، ليس هذا فحسب بل إن للسياسة الليبية انتقاد آخر وهو حول مسألة تسوية المنازعات وحفظ الأمن والسلم بين الدول العربية ".[3]

وذلك بالاعتراض على النظام المتبع في جامعة الدول العربية في كيفية تعاملها مع الأزمات العربية حيث إن هذا النظام جاء خالياً من الوسائل الأخرى لفض المنازعات كالمفاوضات والتحقيق والمساعي الحميدة .. الخ، فهو لم يذكر سوى وسيلتين فقط وهما التحكيم والوساطة. وإن كان الميثاق قد أشار إلى أهمية محكمة العدل العربية في مادته التاسعة عشرة. [4] أيضاً أن التحكيم الذي قرره الميثاق هو تحكيم قاصر فهو أولاً: تحكيم اختياري. ثانياً: يخرج من دائرة النزاع المتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها دون تحديد هذه المنازعات

---

(1) د. عطية حسين أفندي، "الجامعة العربية وأزمة الخليج"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد (104)، أبريل، 1991، ص 40 .

(2) المرجع السابق، ص 41 .

(3) المرجع السابق، ص 42 .

(4) المرجع السابق، ص 42 .

بمـــا يفـــتح الباب واسعاً أمام رد معظم المنازعات إلى هذه الطائفة.[1] كذلك تدخل مجلس الجامعة هو بصفته وسيطاً وليس قاضياً يصدر حكماً في النزاع[2].

أ- حاولـــت معاهـــدة الـــدفاع العربي المشترك التخفيف من القيود الواردة في الميـــثاق بشأن تسوية المنازعات، لكنها لم تأت بجديد موضوعي، وإن كانت تعتبر خطوة متقدمة نسبياً عن الميثاق حيث أكدت عزم الدول المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية[3].

رغـــم أن هـــناك محاولات لتعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به. "فقد قدمت الأمانـــة العامـــة تقريراً عن أعمال "اللجنة السباعية" المكلفة بدراسة مشروع تعديل الميـــثاق والأنظمة المتصلة به إلى الدورة (96) لمجلس الجامعة في سبتمبر 1991 ضمنته ما انتهت إليه اللجنة في اجتماعاتها وخاصة النقاط التالية :

"إن هـــناك قـــراراً سياســـياً صادراً عن خمسة مؤتمرات للقمة العربية، من مجلـــس الجامعة بضرورة تعديل الميثاق، وما يرتبط به من أنظمة (مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية) وأجهزة جديدة.

إن آراء الـــدول الأعـــضاء بالنـــسبة إلـــى منهاج تعديل الميثاق تنقسم إلى مجموعتين:

الأولى: ترى أن تعديل الميثاق ينصرف إلى إعادة صياغة الميثاق الحالي كلية.

الثانية: ترى الاكتفاء بإضافة مجموعة من الملاحق إلى الميثاق الحالي[4].

من الواضح أن العرب غير متفقين حتى على شكل الميثاق كيف يكون، فإذا كانـــوا مختلفين على الميثاق، فكيف سيتفقون على إصلاح حال الجامعة بشكل عام.

---

(1) المرجع السابق، ص 42 .
(2) المرجع السابق، ص 42 .
(3) المرجع السابق، ص 42 .
(4) "مـــشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1992م، ص282 .

إلا أن المحاولات لا زالت تتكرر وتتوالى من قبل بعض الدول للإصلاح حيث "انضمت ليبيا وقطر إلى "اللجنة السباعية" بقرار من مجلس الجامعة في الدورة المذكورة لتصبح اللجنة "تساعية". وقد رأى مجلس الجامعة قيام اللجنة بشكلها الجديد بتقديم المشروع بشكله النهائي إلى الدورة (97) مارس 1992 للمجلس [1].

وهذه دلالة على أن هناك رغبة من قبل بعض الدول أو أغلبها، ولو كان بشكل موقف سياسي مجامل مغلف في شكله الخارجي بالوحدة العربية والقومية، إلا أن جوهره يعمل في الظلام، على أن لا يرى الميثاق أو الجامعة وجهاً جديداً غير الذي ألفناه عن ضعف واستكانة، وعجز الجامعة على أن تفعل شيئاً لصالح العرب. وخير دليل على ذلك يتمثل في الرسالة التي تلقاها الأمين العام للجامعة العربية من قبل وزير خارجية الجزائر تتضمن "أن الوقت غير ملائم لطرح موضوع تعديل الميثاق في ظل الأوضاع العربية الراهنة"[2]، وأريد أن أعلق على ذلك بالتساؤل وبالمرارة أحياناً أخرى إذا لم نضع حلولاً للأزمات في ظل الأزمة ذاتها، ليأتي الحل من كبد الأزمة ذاتها، لأنها واقع ملموس فمتى وكيف يكون الحل؟ وفي أي وقت يكون مناسب؟ إذا لم نعطِ المريض العلاج في وقت المرض فمتى سيكون العلاج مفيداً؟ هل يجوز لنا أن نؤجل العلاج لحين تماثل المريض للشفاء؟، فإذا حدث ذلك وأُعطى العلاج بعد الشفاء فحتماً ستكون هناك آثار جانبية للعلاج نفسه الذي كان مجدياً إذا ما تناوله المريض وقت المرض .

ورغم محاولة الأمين العام بعرض المشروع على القمة في دورتها العادية 1997، إلا أن قرارات المجلس جاءت منطبقة تماماً مع الموقف الجزائري في تأجيلها النظر لمشروع تعديل الميثاق في دورة قادمة لم يحدد موعدها حتى الآن، ولن تحدد طالما هناك من يقف في الصف الآخر الرافض لأي إصلاح أو تعديل للجامعة. والموقف الليبي دائماً يأتي في الاتجاه المعاكس ضد الرافضين للإصلاح.

---

(1) المرجع السابق، ص 282 .
(2) المرجع السابق، ص 282.

فالموقــف الليبـــي يدعو إلى تعديل الميثاق، يدعو إلى تعديل معاهدة الدفاع العربي المشترك. أو العمل بها على أقل تقدير يدعو إلى إصلاح الجامعة بشكل عام، وهذا لا يتأتـــى إلا بـــوقفة جادة مع الذات والإصرار على الإصلاح؛ لأن في الإصلاح ضـــمان لمـــستقبل الـــدول الأعضاء في الجامعة. خلق تضامن عربي قوي ضمان لسيادة الأقطار العربية، خلق قوة ردع أمام الضد، بناء اقتصاد عربي موحد منافس للـــسوق العالمـــي. "والـــوحدة العـــربية في مثل هذه الظروف تبدو أمراً ضرورياً للمـــواجهة وعملاً استراتيجياً كبيراً يبرز الشخصية العربية، وهي من جهة أخرى تبنـــي اقتصاداً عربياً قوياً يواجه التكتلات الاقتصادية العالمية، فالتكاتف الوحدوي وحده كفيل بخلق المشاريع الاقتصادية الكبرى ووضع أسس اقتصاد قومي يعم نفعه جماهير الأمة العربية كلها [(1)].

فالموقــف الليبـــي ينبه إلى الكيفية التي يعمل الأجنبي على صياغتها وجعل حالة الجامعة العربية عليها وذلك من خلال الآتي:

1- وجـــود مـــنظمة عربية إقليمية، يضمن للقوى الكبرى، إبقاء مؤسسة الأمن القومـــي العربي تحت النفوذ، وضعف بناء الهيكل يظهر جلياً وواضحاً في غياب الآليات المرنة والقادرة على تجاوز الخلافات، والأزمات ونعني بذلك محكمة عدل عربية.

2- إيجـــاد هـــيكل سياســـي وقانوني، قد يحقق من الناحية الشكلية شيئاً من الرضى للمـــشاعر القومية للشعب العربي، إلا أن تجريد هذا الهيكل من خصائص القدرة والفاعلية، قد قضى "عملياً" على كل حماس مستقبلي في اتجاه بناء الدولة.

3- جعل النصوص التي تحكم آلية العمل في الجامعة العربية مفككة، متناقضة، فضفاضة، وغامضة، كما أن شرط الاجتماع في بعض القضايا الموضوعية قد شل كل قدرة للجامعة العربية على حسم الموقف في القضايا المعروضة،

---

(1) معمـــر القذافـــي، "الـــوحدة العربية – دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية"، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثالثة، 1997م، ص 96.

ممـــا جعـــل الجامعة العربية تعيش فوضى إدارية، وعدم انضباطية قانونية واختفى العرف الإقليمي العربي، ويئس الكثير من الأعضاء من إمكانية قيام" الجامعة بالتصدي للقضايا المطروحة سياسياً.

أيضاً من ضمن المأخذ على ميثاق جامعة الدول العربية :

أولاً: أن نـــصوص ميـــثاق الجامعة العربية لم تكن ساعية للتمهيد إلى الوحدة العربية، بل مكرسة للسيادة الإقليمية.

ثانـــياً: لـــم تكـــن مستهدفة توحيد الرؤى السياسية، بل معمقة للخلاف، مثيرة للفتن.

ثالـــثاً: لـــم تكـــن عاملـــة على صهر الشعور القومي، وتقوية الإيمان بوحدة المشاعر والآمال والآلام، بل قادت إلى تراجع الشعور القومي.

بل امتدت سهام النقد إلى معاهدة الدفاع المشترك :

فقـــد تم إبرام اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين الدول الأعضاء مع ملحق عسكري للمعاهدة، وذلك بتاريخ 1950/6/17 والتي دخلت حيز النفاذ القانوني عام 1952. وأشـــارت المادة الثانية من المعاهدة على الآتي: "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً".

كمـــا أن المعاهـــدة نـــصت علـــى أنه: "عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم (الدول الأعضاء) بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدي عليها. وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير [1].

كمـــا أن الموقف الليبي يتفق إلى حد كبير مع هذا الانتقاد الموجه إلى جامعة الـــدول العربية في إبطال دور الجامعة وتقاعسها عن القيام بما هو منصوص عليه في القانون التأسيسي للجامعة .

---

(1) د. مـــيلود المهذبي، "دعوة إلى إصلاح جامعة الأقطار العربية"، مجلة المؤتمر، مرجع سبق ذكره، ص26.

ويجب أن تكون هناك رؤية واحدة لتفهم النقد الليبي .

أولاً: مـــن حـــق ليبيا أن تنتقد جامعة الدول العربية في تخاذلها تجاه قضايا الأمة العـــربية بـــشكل عام، وتجاه ليبيا كحالة خاصة عاشت مرحلة عصيبة من جـــراء الحظر الجوي والاقتصادي من قبل الغرب، وللأسف لم يكن هناك أي دور أو موقف رافض من قبل الجامعة ضد الحصار المطبق على ليبيا.

ثانـــياً: هذا الحق في الانتقاد ليس لليبيا وحدها، بل مكفول لكل أعضاء الجامعة العربية.

ثالـــثاً: أن ليبيا عندما تنتقد الجامعة كمؤسسة، ليس الهدف الحقيقي هو المؤسسة بعيـــنها. لأن ليبيا تعي مسبقاً بأن الجامعة ما هي إلا مؤسسة مغلوب على أمرها، لا حول ولا قوة لها. فهي مكبلة بخيوط ميثاق يحتاج إلى التغيير، ورغبة أنظمة سياسية عربية ترفض الإصلاح والتجديد. وعرب لا يهبون للـــدفاع عـــن بعضهم في ظل معاهدة الدفاع المشترك. ومتغيرات دولية تـــضرب بآثارها على جناحي الجامعة لتشل حركتها سواء على الصعيد العربي أو العالمي .

رابعـــاً: أن الدعـــوة الليبية المتكررة بالانسحاب من جامعة الدول العربية ليست دعـــوة اعتباطـــية، وليـــست دعـــوة ضد الجامعة كمؤسسة، وليست ضد الجامعـــة كأمانـــة عامـــة، وإداريـــين وهيـــئات بل هي محاولة جريئة للاســـتنهاض بالعـــرب من غفلتهم. بالتمرد على الدور المحدود للجامعة. الذي لا يجد فيه أعضائها أبسط أنواع الحماية والانتماء .

هـــي دعـــوة ليبيـــية لفتح أعين العرب على ضعف ومحدودية دور الجامعة العربية بالدفاع عن أعضائها في المؤسسات الدولية. هي دعوة ليبية لجعل الجامعة العـــربية مؤســـسة إقليمـــية دولـــية يحسب لها ألف حساب. يجب أن تكون منظمة مـــشاركة فـــي الحدث السياسي الدولي للسياسة الدولية. أن تكون للجامعة العربية صـــفة اعتـــبارية لا يـــتم تجاهلهـــا. وأن يثقوا في مساعيها الحميدة لفصل بعض

النزاعات سواء كانت على مستوى البيئة الداخلية (العربية) أو الإقليمية أو الدولية. فليبيا تعي تماماً "أن الجامعة العربية تعتبر أكثر المنظمات الإقليمية تعرضاً لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه، ولأسباب أخرى تتعلق بإمكانات هذا النظام الجغرافية وموارده الطبيعية وتفاعلاته الحادة ومحدداته القومية على سلوك أعضاء النظام وبينهم الجامعة العربية" [1]، ليس هذا فقط، بل إن "الجامعة العربية منظمة إقليمية قومية تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاث أنواع من الإرادات :

1- إرادة الفكر القومي .

2- إرادة الأقطار الأعضاء .

3- إرادة البيئة الدولية .

فهي تخضع لمحددات تفرض عليها أن لا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات وسيادة الأقطار الأعضاء، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية" [2]. وبالتالي فإن وجهة النظر الليبية حيال الجامعة نظرة موضوعية وواقعية لا تُلقي على الجامعة بأعباء تفوق إمكانياتها. بقدر ما تلقي اللوم على النظام السياسي العربي الذي أوصل الجامعة إلى هذه المرحلة من الضعف والعجز .

وهذا لا يعني بأن نرفع اللوم عن الجامعة العربية بشكل نهائي، "بل إن الجامعة العربية طرف أصيل من أطراف النظام الإقليمي العربي، وليست مجرد تنظيم قانوني أو شكلي يقف على طرف النظام. إذ إنها ترتبط عضوياً بأهداف النظام وأزماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية، فضلاً عن أنها تتعرض لما تتعرض

---

(1) جميل مطر، د. علي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

(2) المرجع السابق، ص 177 .

له بقية أعضاء النظام من تدخلات من البيئة الدولية باعتبارها تمثل "الكل" العربي، والفكــرة العربية، وإن إحباط مهامها يعطل بالعمل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فاعلية النظام وعلى أهدافه وطموحاته.

وعلـــى أية حال، فإن الأزمة الراهنة المحيطة بالعمل العربي المشترك تثير روحـــاً إصـــلاحية قـــوية لـــدى العديد من الدوائر والتيارات العربية، سواء داخل الجامعة العربية أو خارجها، وتمثل هذه الروح الإصلاحية نقطة الانطلاق الرئيسة للتصدي للتحديات المحيطة بالجامعة العربية .

فالسؤال الذي يطرحه الدكتور / محمد السيد سعيد، في ملف السياسة الدولية بمجلـــة الـــسياسة الدولية، تحت عنوان "أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية" في عددها (119) يناير 1995 وهو :

س: هل ينهض العرب من خلال الجامعة، أو هل تزدهر الجامعة من خلال نهوض العرب ؟

إن الركون إلى كائن ميت لا حياة فيه نوع من اللاوعي والموت ذاته، فبدلاً مـــن أن نـــضيع الوقت في أن ننفخ في جسم ميت لا حياة فيه يجب أن نعمل على ولادة مولـــود جديد، خالٍ من كل المعوقات، قادر على أن يحمل هموم الأمة، لديه السعة على أن يستوعب كل مشاكل الأمة .

أمة بشكل جديد بميثاق جديد بروح جديدة .

فلا أعتقد أن يكتب النهوض للعرب من خلال جامعة ضعيفة وإن كان لازماً علينا أن نقدر حالة الضعف هذه، لأننا نحن وراء هذا الضعف والعجز .

فمـــن الطبيعـــي جـــداً أن نـــؤمن بأن ازدهار الجامعة لا يتأتى إلا بنهوض العـــرب. فـــإذا عقـــدوا العزم على النهوض جلس الجميع احتراماً وتقديراً للعرب، فـــبإمكان العـــرب النهوض، وبإمكانهم التلاحم وخلق جامعة عربية قوية. وهذا ما تدعـــو ودعـــت إليه ليبيا، وستظل تدعو إلى وحدة العرب وجامعة العرب، إلى أن

يأتـــي مـــن يستوعب ذلك، فلا قنوط مع رحمة الله، وهذا لا يعني أنه ليس للجامعة العربية دور إيجابي حتى في وضعها الراهن كما يرى البعض .

الدور الإيجابي للجامعة العربية:

إذا كان هناك من يعارض، فهناك في الجانب الآخر من يؤيد، وإذا كان هناك من ينتقد دور جامعة الدول العربية، فهناك من يؤكد أهمية دورها، ويرى أنها قدمت ما بوسعها تقديمه، فهناك من لا يؤمن بالجدلية حول الجامعة في "أنها كانت المصدر الأساســـي في الوطن العربي الذي جعل من مفهوم التنمية العربية الشاملة مفهوماً ذا مـــضمون ومحتوى، لأنه ترجم الإمكانات العربية المادية والبشرية إلى أرقام وبرامج ومـــشروعات، وهـــو الأمر الذي رسخ في الوعي العام قدرات النظام العربي، وأنشأ شـــبكة جديـــدة مـــن التفاعلات بين الأطراف الغنية والأطراف الفقيرة. وبذلك لم يعد ممكـــناً للأقطـــار الغنـــية – حتـــى لو شاءت – أن تصف ثروتها بأنها ثروة قطرية وحـــسب، إذ بفـــضل الـــتوجه الاقتـــصادي للأنشطة الأساسية للجامعة خلال حقبة السبعينات تسرب إلى الوعي العربي العام الاقتناع بأن الثروة العربية أينما كانت إنما هـــي من إمكانات الوطن العربي.[1] ناهيك عن تفاقم المشاكل السكانية والاقتصادية والاجتماعـــية فـــي المجـــتمعات ذات المـــوارد الاقتصادية المحدودة التي لا تتناسب ومتطلـــبات بعض المجتمعات العربية مثل مصر على سبيل المثال: نمو سكاني غير مرغوب فيه من قبل الطبقة المثقفة والحكومة وتراجع في الموارد الطبيعية للدولة.

كمـــا تـــؤكد وجهة النظر التي تؤكد على إيجابية جامعة الدول العربية في الآتي:

الجامعة كموازن في التحالفات العربية:

وهـــم يرون، أي أصحاب وجهة النظر في أن الجامعة "قامت بدور رئيسي

---

(1) المرجع السابق، ص 177.

فـــي التخفــيف مـــن الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الإقليمي العربـــي، أن الـــنظام العربي ـ وإن كان نظاماً ـ يجمع أقطاراً على مستوى نمو مـــتقارب ـ إلا أنه لأسباب تتعلق بتفاعلات النظام الحادة تشكلت فيه في مرحلة أو أخرى تحالفات هددت توازن القوى بانقسامات خطرة .

ولكـــن أدى وجود الجامعة، والتزام الأعضاء ببقائها وعدم انفراطها، إلى أن يجـــري داخلهـــا من المساومات والضغوط المتبادلة ما يسمح بالتخفيف من عواقب اخـــتلال مـــوازين القـــوة، ولا شك أن قاعدة الاجتماع في التصويت ساهمت من جانبها، لأنها منعت القطب الرئيسي أو الحلف الأقوى من أن يحتكر العمل العربي أو يسيطر على الأغلبية سيطرة تؤدي إلى عزل أو انعزال الأقلية [1].

حيث إن الجامعة العربية اتخذت مواقفاً في علاقات العرب بالعالم الخارجي فـــيها نوع من القوة والتشدد كموقف عربي رسمي قد لا تقوى الدول العربية على أن تتخذه في حالة مفردة، حيث اتسمت سمة التشدد للجامعة بوظيفة الجامعة كمنبر قومـــي، ولكـــنها تـــرتبط ارتباطاً أوثق بممارسات الأقطار العربية، إذ وجدت هذه الأقطـــار فائدة لكل منها أن تمثل الجامعة الدور الأكثر تشدداً. فالأقطار "المعتدلة " تظهـــر حينـــئذٍ أشد اعتدالاً من الموقف العربي العام الذي تمثله الجامعة، والأقطار "المتـــشددة" تجد السند لها في هذا الموقف أو تتذرع به. ولقد مارست الجامعة هذه الوظـــيفة بنـــتائج مختلفة في مناسبات متعددة، منها على سبيل المثال قمتا القاهرة والإســـكندرية، وقمة الخرطوم، وقمة عمان التي رفضت القرار 242، وقمة فاس الأولى، حين بذلت مجهود لإحباط المبادئ الثمانية التي تقدمت بها السعودية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي [2].

وفي جانب آخر وجدت الجامعة نفسها في موقف واقٍ للحكومات العربية من الغـــضب الـــشعبي للجماهيـــر العربية ضد حكوماتها، وأصبحت الجامعة هي التي

---

(1) المرجع السابق، ص 178.

(2) المرجع السابق، ص 179.

تمـــتص الغـــضب الشعبي ضد الحكومات، حيث مارست الجامعة هذه الوظيفة منذ اليوم الأول لإعلان ميثاقها، حين استطاعت الأقطار المؤسسة أن تلقي على الجامعة بمسئولية إحباط التطلعات القومية ـ وتوارت الحكومات خلف الجامعة لتتحمل هذه الأخيـــرة عـــبء الغضب الشعبي. ثم ألقيت على أبوابها مسئوليات ضياع فلسطين والخلافات العربية والتجزئة العربية [1].

اختفاء الحكومات العربية وراء الجامعة العربية في فشلها جعل الجامعة في فـــوهة مدفع الجماهير العربية ذاتها. فالجامعة العربية هي صنيعة الأنظمة العربية وليـــست صـــنيعة الجماهيـــر العربية. وبالتالي فإن أي إخفاق للجامعة هو إخفاق للأنظمة العربية والعكس بالعكس .

"إن الجامعـــة ليست رئاسة أركان حرب وإنه لن تكون الدولة رقم (23) بل ســـتنفذ مـــا تقـــرره القيادات العربية في مؤتمرات القمة الدورية للجامعة، وبعبارة أخـــرى فقـــد أوضح السيد الأمين العام "عمرو موسى" بأنه ليس صانعاً للسياسات العـــربية أو مـــوجهاً لها، وأن الجامعة لا تعدو أن تكون منبراً للدفاع عن المصالح العـــربية، ولكنها لا تملك آليات حماية هذه المصالح ما لم تقرر لها القيادات العربية ذلـــك" [2] . وهو الأمر الذي عبر عنه بصدق وأمانة د. عصمت عبد المجيد وذلك عقب انتهاء خدمته كأمين عام للجامعة بقوله:

"إن الجامعـــة تقـــوم بدور الوسيط والمنسق لتقريب وجهات النظر من خلال الحـــوار الهادئ والعقلاني، وإن العمل العربي المشترك لم يتحقق منه سوى القليل، لأن هـــذا يـــرجع للإرادة السياسية للدول الأعضاء، وعلى هذا فإن الجامعة العربية لا تعـــدو في حقيقتها منذ نشأتها وحتى اليوم أن تكون وليداً مشوهاً يعكس في ذاته التشوهات والاختلالات الموجودة ليس فقط في النظام العربي، وإنما أيضاً في داخل

---

(1) المرجع السابق، ص 179 .

(2) عـــبد الـــرحمن عـــبد العال، "عمرو موسى وإشكالية تطوير وفعالية الجامعة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 105 .

كــل دولـــة عربية على حدة. وما لم تتوافر إرادة عربية سياسية حقيقية من جانب الــدول الأعــضاء لدفــع مجالات العمل العربي المشترك، فلن يكتب النجاح لأية محاولات جادة لتطوير أو تفعيل أداء جامعة الدول العربية [1].

وبالتالـــي فـــإن التنبؤ بمستقبل زاهر متفائل للجامعة العربية يعد مسألة ذات أهمـــية وصـــعبة فـــي نفـــس الوقت وذلك "لسبب بسيط فالجامعة العربية هي أحد المـــنظمات الإقليمـــية فـــي العـــالم الثالث والتي تشترك جميعها في كونها أخفقت بدرجات متفاوتة في تحقيق أغراض رئيسة وهو ما يعني بحد ذاته أن للتخلف دوراً كبيراً في فهم المستويات المتدنية للأداء في ميادين مختلفة [2].

ويعنـــي ذلـــك أننا نفترض أن احتمال الارتفاع بمستويات الأداء فيما يتعلق بأغراض رئيسة للجامعة العربية هو أمر يرتهن – جزئياً – بإمكانيات النهوض في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية الرئيسة [3]. أيضاً دور الخلافات والأزمـــات العـــربية في شل الجامعة عن القيام بأدوارها كمنظمة إقليمية، كتعبير قومـــي فـــي نفـــس الـــوقت. وبالتالي يبرز سؤال مشروع حول احتمالات توافق الإرادات العربية على النهوض بالجامعة أو التسليم على العكس – يتعذر معاً – من خلال وعاء الجامعة على تحقيق أغراض وأهداف مشتركة [4].

خـــتاماً ومـــن ناحية أخرى، فإن البحث في مستقبل الجامعة العربية في الأمد المباشـــر والقـــصير لا يكـــاد يكون مثيراً بأي معنى، فمن المؤكد تقريباً أن الجامعة ســـوف تشهد حياة معذبة وحافلة بالصعاب والنتوءات والأزمات في غضون السنوات القادمـــة، بالـــرغم مـــن أن كل الدول العربية تقريباً سوف تظهر عزوفاً واضحاً عن توجـــيه الضربة القاضية لها، أو حتى إعلان انسحابها منها أو تجميد عضويتها بها،

---

(1) المرجع السابق، ص 106 .
(2) د. محمـــد السيد السعيد، "أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، العدد "119"، يناير 1995، ص95.
(3) المرجع السابق، ص 95 .
(4) المرجع السابق، ص 95 .

وفـــيما لو اكتفينا بتعقب نتائج أزمة الخليج الثانية فحسب، لكان من الواضح تماماً أننا نـــواجه ظروفاً مؤثرة للغاية بالسلب على حالة الجامعة، وهي ظروف تشمل مرارات عمـــيقة ومتبادلة بين دول عربية رئيسة عديدة، وأزمة شديدة الحدة للثقة فيما بين هذه الدول، وتفضيلاً كاملاً للعمل في أطر ثنائية أو إقليمية ـ فرعية أو عالمية، بالمقارنة بـــوعاء الجامعة، وهذه الظروف لن تنحسر سريعاً، حتى لو أعلن قادة عرب مهمون عن نياتهم الحسنة أو قاموا بمصالحة دافئة فيما بينهم [1].

فـــنحن محتاجون إلى إصلاح الذات؛ لأنه إصلاح لجامعة العرب، فإذا صلح حـــال الأمة صلح حال مؤسساتها وإذا صلح حال المؤسسات صلح حال المواطن. وإذا صـــلح حـــال المـــواطن عاش الجميع في رخاء، وهذا ما نطمع فيه كجماهير عـــربية مـــن حقها أن تحلم بغدٍ عربي مشرق ليعلن عن ولادة وحدة العرب. وهذا حلم عربي من حق أي مواطن عربي، وليس خاصاً أو منحصراً على الليبيين دون العرب الآخرين.

(1) المرجع السابق، ص 90 .

الفصل الثالث

توظيف الدور الأوروبي لحل مشكلة لوكربي

إن أوربـــا انتابتها اليوم حالة من التمرد على صورة القزم التي رسمتها لها الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، كما تعتزم في المرحلة المقبلة أن يكون لها دور أكبـــر مـــن مجرد تسديد "فاتورة الحساب"، سواء في الحرب كما حدث في حرب الخلـــيج الثانـــية، أو في السلم، كما يحدث الآن في عملية المفاوضات والسلام في الـــشرق الأوسط [1]. وفي هذا الصدد نلاحظ أن الدبلوماسية الأمريكية تجاه أوروبا وذلـــك خـــلال فتـــرة القرون الماضية، حاولت أن تحيد أوروبا عبر سياسة منفردة تقـــيمها أوروبـــا مع دول الجنوب "جنوب المتوسط"؛ لأن الأمريكان يعرفون جيداً إمكانـــية تطـــور هذه العلاقة ما بين أوروبا وجنوب المتوسط بأنها قادرة على أن تعطـــل المصالح الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يفوت الفرصة على الأمريكان، بـــالأخص أن دول جنوب المتوسط بها إمكانيات نفطية تخشى أمريكا انفراد أي قوة أخرى سواها لتوظيفها.

وقـــد بـــرهنت الـــسياسة الأمريكية عن نيتها بشكل صريح دون خجل عبر المقترح الذي قدمه وزير خارجيتها "هنري كيسنجر" "بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة" ليس إلا للحيلولة دون قيام أوروبا بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية، المنتجة للنفط .. وفي ضوء هذا الصراع الخفي والعميق بين الولايات المتحدة وأوروبا، قام "ميـــشيل جوبير" وزير الخارجية الفرنسي بتوقيع اتفاقيات ثنائية باسم بلاده مع عدد

(1) د. ســعيد اللاونـــدي، "القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا؟"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، يناير / 2000، ص 182 .

من الدول النفطية مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية، وأحدث توتراً شديداً في العلاقات بين البلدين[1].

والأمـــر الـــذي دفع فرنسا وأوروبا عامة لتغيير سياستها تجاه منطقة البحر المتوســـط هو اقتناع الفرنسيين بأنه لا يجب أن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه ما يحدث فـــي الجـــنوب مـــن اضطرابات اقتصادية أو أمنية، وأنهم بالفعل قد أخطأوا عندما أداروا ظهـــورهم لجنوب المتوسط طوال السنوات الماضية، وتركوا الساحة فارغة أمام الدبلوماسية الأمريكية [2] .

فالتصور الخاص بـــ" الان جوبيه " وهو رئيس وزراء سابق وأبرز المقربين والـــرئيس "جاك شيراك" حول الفكرة المتوسطية ينبع من فهمه العميق لتاريخ المنطقة حـــيث يجزم بأن مصلحة أوروبا (شعوبا، وحكومات) تقضي بضرورة إنشاء فضاء للسلام والتعاون بين شمال المتوسط وجنوبه؛ لأن ذلك سيفتح آفاقاً واسعة للتعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط من المغرب وحتى تركيا"[3].

كمـــا يدعـــو "جوبيه" لإنشاء روح التضامن والثقافة في إطار سياسة ذات ثلاثة جوانب:

الأول: هـــو الحـــوار السياسي والأمني على أساس مبادئ القانون، واحترام الحريات وحسن الجوار واتباع الحلول السلمية في فض المنازعات [4] .

وهـــذا ما تدعو له وتؤكد عليه الدبلوماسية الليبية في تعاملها ومناداتها للدول المطلة علي البحر الأبيض المتوسط. وهي تدعو دائماً إلى أن تكون منطقة محايدة وآمـــنة مـــن كل الصراعات في العالم وتدعو ليبيا دائماً إلى جعل منطقة المتوسط مـــنطقة خالـــية مـــن أي تـــواجد عسكري يهدد أمن وسلامة الجانبين في الجنوب

---

(1) المرجع السابق، ص 182 – 183 .
(2) المرجع السابق، ص 183 – 184 .
(3) المرجع السابق، ص 186 .
(4) المرجع السابق، ص 187 .

والـــشمال علـــى الـــسواء؛ حتـــى لا تـــتعطل مشاريع التنمية والتكامل الاقتصادي والـــتجاري بـــين ضفتي المتوسط. وهذا توافق بين وجهتي نظر الدبلوماسية الليبية والفرنسية في نظرتهما للمنطقة.

الثانـــي: هـــو إنـــشاء منطقة واسعة للتبادل الحر مصحوبة بتعاون مالي مع أوروبـــا، وإنشاء آلية تخدم دول جنوب المتوسط على غرار الآلية التي تم إنشاؤها لصالح دول شرق أوروبا [1] .

ووجهـــة النظـــر هـــذه أيضاً لـــ "جوبيه" تتفق في الدبلوماسية الليبية من حيث التعاون المالي والاقتصادي بين الجنوب والشمال، ولقد برهنت ليبيا عن ذلك من خلال "خـــط الغـــاز" الذي يربط بين ليبيا في الجنوب وإيطاليا في الشمال والذي يوفر الطاقة لإيطالـــيا ومنها إلى الدول الأوروبية المجاورة. ناهيك عن المشاريع الاستثمارية الليبية فـــي إيطاليا وغيرها من دول أوروبا. كل ذلك يأتي في إطار تقريب وجهات النظر بين الطرفين لصالح ولخدمة القضايا العربية على الصعيد السياسي الدولي.

الـــثالث: هـــو تطويـــر الـــبعد الإنساني للعلاقات بين دول شمال وجنوب المتوســـط مـــن خـــلال الحوار التضامني الذي يساعد على زيادة فهم الأطراف لبعضها البعض[2].

وهذا ما حدث بالفعل ما بين ليبيا وإيطاليا عندما أبدت إيطاليا نيتها بتعويض الليبيين عن فترة الاستعمار الإيطالي، وذلك من خلال النداء المتكرر للسياسة الليبية للجانـــب الإيطالـــي، وذلـــك في ظل تضامن إنساني في عصر يختلف عن عصر "موســـوليني" و" كريسياني "، لندخل عصر الشراكة والتبادل التجاري والاقتصادي والتقني لرفع مستوى الغرب .

كمـــا حـــدث هذا التضامن الإنساني في القضية الفرنسية (U.T.A) الطائرة

---

(1) المرجع السابق، ص 187.

(2) المرجع السابق، ص 187.

الفرنسية حيث تجاوبت فرنسا في وضع حل مرضٍ للطرفين عبر التفاوض المباشر، بعيداً عن لغة التهديد والحصار كما هو في حادثة "لوكربي". وقد أكد في كونه أسهب في شرح فكرته، وأطلق عليها اسم "الشراكه المتوسطية" بقوله: "ويجب علينا أن نعترف بأن المفهوم الشائع في دول الجنوب عن "الغرب المهيمن" قد أخرنا كثيراً، ولذلك فالمصلحة تقضي أن نتحرر من هذا المفهوم لنبني علاقات شراكة صحيحة ومتوازية مع دول المتوسط، كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبي، والعالم الإسلامي، وأن ترفض فكرة صدام الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية، وعلينا أن نقدم العون لحكومات دول المنطقة التي تختار أساليب التنمية الاقتصادية وتطوير العمالة في إطار تحرر الأسواق" [1]. وبشكل عام فإن المواقف الفرنسية إذا ما قورنت بغيرها من الدول الكبرى نجد أن في مواقفها ما لا يتعارض مع الاتجاه العربي بشكل عام. ولم يكن في الاتجاه المضاد على نفس وتيرة التعارض والتضاد مثل بعض الدول الأخرى مثل بريطانيا مثلاً، " فالحياد في المواقف السياسية من قبل فرنسا يعتبر خدمة لصالح قضايا العرب، وقد يتطور هذا "الحياد إلى معارضة وبشدة، ولاحظنا ذلك في قضية العراق عندما عارضت فرنسا وبشدة ضرب العراق باسم الشرعية الدولية من خلال قرار من مجلس الأمن حيث هددت باستعمال الفيتو، وهذا موقف من قبل فرنسا لصالح العرب يجب أن ينمي ويتطور.

الدبلوماسية الليبية والقارة الأوروبية :

إن الحديث عن الدبلوماسية الليبية في أوروبا يستدعي الحديث عن قضايا بذاتها وسياسات محددة، خاصة، وأن أوروبا اليوم تنهج سياسات موحدة في أغلب قضاياها الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الأوروبية، فيما يعرف بالمعسكر الشرقي، لازالت تتخذ سياسات خارجية متأثرة قليلاً بمواقفها السياسية

(1) المرجع السابق، ص 187.

التـــي كانـــت ســـائدة أثناء العهد الشيوعي [1]. أما بالنسبة للدول الأوروبية الغربية فإنها، وباستثناءات قليلة، تحذو في غالبيتها سياسات ومناهج موحدة [2] .

ومـــنذ عـــام 1977 اتخـــذت المؤتمرات الشعبية الأساسية مجموعة من القـــرارات المـــتعلقة بالعلاقات مع الدول الأوروبية والقضايا المشتركة والتي يمكن رصدها في التالي: -

1- قـــرار بـــدعم حركات التحرر في العالم، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حركات التحرر الأوروبية والفصائل الثورية، ومن ذلك جيش تحرير أيرلندا وقوات الباسك وغيرها.

2- بعـــد تـــصعيد المـــواجهة مـــع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية الآتي:-

أ- قـــرار يتعلق بشجب نصب الصواريخ الأمريكية في كوميزو في جنوب إيطاليا.

ب- قرار يتعلق بالدعوة إلى جعل البحر المتوسط منطقة خالية من الأساطيل الأجنبية[3]. وعند النظر في بعض التقارير التي أصدرتها اللجنة الشعبية للمكـــتب الشعبي للاتصال الخارجي يلاحظ أنها قد أعطت أوروبا أهمية كبـــرى، وذلـــك من واقع التأثير السياسي والاقتصادي لقارة أوروبا على الجماهيرية الليبية [4]؛ وذلك نظراً لطبيعة الأهداف الليبية.

---

(1) د. ســالم حسين البرناوي، "السياسة الخارجية الليبية – 1977-1997"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى سنة 2000، ص 317-318 .

(2) المرجع السابق، ص 318.

(3) المرجع السابق، ص 318.

(4) المرجع السابق، ص 320.

أهداف الجماهيرية الليبية في القارة الأوروبية :

1- محاولـــة كسب تأييد الدول الأوروبية للقضايا العربية المصيرية، والقضايا العادلة الأخرى التي تهم الشعب العربي الليبي بشكل خاص.

2- الحـــصول علي التقنية والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع الخاصة بسياسات التحول في الميادين الاقتصادية .

3- الاستفادة من الدول الأوروبية كسوق لتصريف النفط الليبي ومنتجاته.

4- استخدام الدول الأوروبية كمجال للتحرك والتبشير بالأفكار الإنسانية للثورة الليبية "والنظرية العالمية الثالثة".

5- التعامل مع الدول الأوروبية في محاولة لكسر التحالف الاستراتيجي الغربي المعـــادي للأمـــة العربية، وإبعادها عن الإمبريالية الأمريكية، إما بكسب تعاطفها أو تحييدها، وخصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني[1]. حيث إن أغلب العلاقات الليبية مع أغلب الدول الأوروبية الغربية لا يمكن وصفها بالحميمة في الفترات السابقة، وذلك لأسباب أهمها:

1. انحياز تلك الدول إلى جانب الكيان الصهيوني .

2. وقـــوفها ضد اتخاذ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة لقرارات عادلة تؤيد الحق العربي في فلسطين المحتلة.

3. مجاراة تلك الدول للسياسات الأمريكية التي تعمل على استغلال الشعوب ونهب ثرواتها وخفق طموحاتها السياسية والاقتصادية [2] .

"ويذكر تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي لعام 1984 أن إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، إضافة إلى ألمانيا بعد وحدتها وأسبانيا واليونان والبرتغال

---

(1) المرجع السابق، ص 320.

(2) المرجع السابق، ص 321.

هـي الـدول الأوروبية الأكثر أهمية بالنسبة لنشاطات الدبلوماسية الليبية في قارة أوروبا[1] .

وهذه التقديرات تحددها الدولة ذاتها، وذلك من منظور مصالحها أيضاً، كما أن هـذه التقديـرات تحددها السياسة الدولية للدول الكبرى، وعندها تكون الأمور واضحة أمام كل الدول، فمثلا لا أحد ينكر أن لبريطانيا وفرنسا وألمانيا دوراً بارزاً فـي الـسياسة الدولية. هذه صورة واضحة ليست بحاجة إلى توضيح، ناهيك عن الـدور الـذي تلعـبه أمريكا الآن حدث ولا حرج. إضافة إلى علاقات الجماهيرية الليبـية مع الدول الغربية التي سبق ذكرها، فإن للدبلوماسية الليبية نشاطاً كبيراً في عدد آخر من الدول الأوروبية خاصة مع ألمانيا وأسبانيا واليونان والنمسا وعدد من دول أوروبـا التـي كانـت تـسير في فلك الاتحاد السوفيتي، مثل بولندا، والمجر والتشيك والسلوفاك ورومانيا ويوغسلافيا وغيرها [2] .

ويمكـن الإشـارة في هذا الشأن إلى أن علاقة ليبيا مع جميع تلك الدول كانت علاقـات ممتازة وتتمشى مع مواقف تلك الدول من القضايا العربية، فأسبانيا واليونان والنمسا علي سبيل المثال، كانت لها مواقف طيبة من منظمة التحرير الفلسطينية[3].

والجديـر بالذكر أن ليبيا كانت على درجة عالية جداً في تحديد علاقاتها مع الدول الخارجية، بناءً على موقف هذه الدول من القضية الفلسطينية، وهذا لا يخفى على أحد. وبالتالي فإن السياسة الليبية قد نهجت سلوكها هذا من "ثورة عبد الناصر" "ونظـراً للـنفوذ الأمريكـي، فإن علاقات غالبية هذه الدول الأوروبية مع ليبيا قد تأثرت تأثراً واضحاً مع تدهور العلاقات الليبية الأمريكية [4] .

---

(1) المرجع السابق، ص 321.
(2) المرجع السابق، ص 331.
(3) المرجع السابق، ص 331.
(4) المرجع السابق، ص 331.

الدبلوماسية الليبية وجزر البحر المتوسط :

تـــوجهت الدبلوماســـية الليبـــية بجهود مخلصة ومقصودة نحو بناء علاقات وطـــيدة مـــع الـــدول الصغيرة، وخاصة تلك التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغـــربية، ومـــن هـــذا المنطلق اتجهت الدبلوماسية الليبية نحو توطيد العلاقات مع الدول الجزرية في حوض البحر المتوسط وعلى الأخص دولتي مالطا وقبرص [1].

وجـــاء في خصوص العلاقات الليبية ـ المالطية على وجه الخصوص، أن مالطـــا تمـــثل مركـــزاً استراتيجياً هاماً بالنسبة للأمن العربي بصفة عامة وأمن الجماهيرية بشكل خاص [2]، وكان السبب وراء بناء هذه العلاقات هو تبني مالطا مـــن خلال حزب العمال المالطي الذي كان يحكم، سياسات وطنية استهدفت حياد مالطـــا والـــتخلص مـــن القواعد الأجنبية البريطانية وقد رحبت ليبيا بهذا النهج للسياسة المالطية.

موقف المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية من أزمة لوكربي :

إن الأزمـــة الليبـــية ـ الغربية تكاد تكون مختلفة كثيراً عن أزمة الخليج من حـــيث مبررات ودوافع صدور قرارات مجلس الأمن التي وصلت إلى اثني عشر قـــراراً نـــادت جمـــيعها ضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتـــية [3]. فكان لزاماً تطبيق قواعد وقرارات الشرعية الدولية. لذلك كان هناك إجماع وتكتل دولي ضد العراق التي احتلت جهاراً نهاراً دولة الكويت، فكان لزاماً علـــى المجتمع الدولي أن يجبرها بالقوة على ضرورة الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والانسحاب وتحرير الكويت [4].

---

(1) المرجع السابق، ص 332.

(2) المرجع السابق، ص 332.

(3) محمد عبد الله رسلان، "تطورات الأزمة الليبية – الغربية"، كراسات استراتيجية، سنة 1997، ص 127 .

(4) المرجع السابق، ص 127 .

ولكن هذا الوضع يكاد يكون مختلفاً فالتحالف الدولي نفتقد وجوده في الأزمة الليبية ـ الأمريكية (الغربية) واقتصرت قوة المواجهة مع ليبيا على تحالف الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا فقط، ولم تؤيدهم أي من الدول العربية أو الإسلامية أو العالم الثالث. نظراً لأن هذه الأزمة لا تعدو أن تكون أزمة قانونية فحسب تتمثل في تفجير طائرتين أمريكية وفرنسية [1]. حيث دارت الشبهات حول تورط مواطنين ليبيين في ارتكاب هذه الجريمة .

في حين أن الحكومة الليبية ليس لديها مانع من المحاكمة أمام جهة قضائية دولية محايدة لضمان نزاهة وعدالة الحكم وليس أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية [2]. وهذا الأمر يعطي دلالة واضحة على ليونة الموقف الليبي من هذه القضية، حيث اتسم بالمرونة والاعتدال، لذلك قامت المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية بدعم الموقف الليبي المعتدل ضد تحالف هذه الدول الثلاثة، لأن ليبيا استندت في موقفها هذا على القانون والمواثيق الدولية الكفيلة بأن تكون القول الفصل في مثل هذا النزاع، على اعتبار أن طبيعة الأزمة لا تخرج في إطارها الموضوعي عن إطار القانون الدولي والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية مونتريال 1971 التي تحمل تفسيراً دقيقاً لحل مثل هذا النزاع، الأمر الذي خلق نوعاً من التعاطف والإقرار بصحة الموقف الليبي في مطالبة من قبل المجتمع الدولي.

الموقف الأوروبي من قضية لوكربي :

أعرب وزير الخارجية الأمريكية عن خيبة أمله إزاء عجز بلاده عن إقناع حلفائها الأوربيين بفرض حظر نفطي شامل ضد ليبيا، فقد رفضت غالبية الدول الأوروبية وبخاصة بلدان جنوب المجموعة مسايرة محاولات الولايات المتحدة في تصعيد العقوبات نظراً لأهمية المصالح النفطية المتبادلة بين ليبيا والمجموعة

(1) المرجع السابق، ص 127 .

(2) المرجع السابق، ص 127 .

الأوروبــية ورغبة الأخيرة في تخفيض عناصر التوتر السياسي في جنوب حوض البحر المتوسط(1).

وتبــرز إحصاءات صناعة النفط أن ليبيا تبيع نحو 95% من نفطها الخام ومــشتقاته للــدول الأوروبــية وتعتبر إيطاليا وألمانيا وأسبانيا وفرنسا وسويسرا والــيونان وبريطانيا من الدول الرئيسة المستوردة للنفط الخام والمشتقات النفطية الليبــية، إضافة إلى ذلك تعد إيطاليا الشريك التجاري الرئيس لليبيا في المجموعة الأوروبــية، وترتبط باتفاقيات نفطية تشمل التنقيب والإنتاج وبناء مصافي تكرير الــنفط. وهناك مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال من ليبيا إلى جزيرة صقلية بواسطة أنابيب عبر البحر المتوسط، وتعتمد أسبانيا على ليبيا في نحو 40% من احتــياجاتها النفطية إضافة إلى 20% من الغاز الطبيعي المسيل بموجب اتفاقيات طــويلة الأجــل بــين البلدين، وتعتمد سويسرا على ليبيا لتوفير نحو 15% من وارداتها النفطية (2) .

وفــي اعــتقادي أن الــدول الأوروبــية عندما اتخذت هذا الموقف الرافض لتطوير وتوسيع نطاق الحصار على ليبيا ليشمل الحظر النفطي ليس من أجل ليبيا، بــل الهدف الحقيقي وراء الرفض الأوروبي هو حماية للمصالح الأوروبية بالدرجة الأولــى في النفط الليبي. لأنه في حالة رضوخ الدول الأوروبية للإرادة الأمريكية فإن خسائر الدول الأوروبية من جراء حرمانها من النفط الليبي ستكون على درجة عالية لا تعوضها أي بدائل أخرى من أي دول نفطية أخرى وذلك نظراً للآتي: -

1- قرب النفط الليبي من الأسواق الأوروبية .

2- قله تكاليف نقل النفط الليبي من مصدره إلى الدول الأوروبية المستفيدة.

---

(1) مجمــوعة باحثين، "التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمات العربية" رابعاً: الأزمة الليبية - الغربية: إستمرار التجميد، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص 165.
(2) المرجع السابق، ص 165.

3ـ جودة النفط الليبي كمادة خام "برنت"، له مواصفات قياسية عالية من الجودة تجعل الدول الأوروبية تفضله عن غيره.

4ـ الطـــرق الملاحية للنفط الليبي بالنسبة للدول الأوروبية أكثر أمنا من غيرها إذا مـــا قـــورنت بمسارات الطرق الملاحية لنفط الخليج، والدليل على ذلك عـــندما تعرضـــت الناقلة الأمريكية للهجوم في خليج عدن في اليمن، أيضاً منطقة الخليج منطقة ذات أحداث عالمية ساخنة ومؤثرة دائماً والدليل على ذلك تعدد الأزمات فيها.

5 ـ تعامل الدول الأوروبية مع ليبيا يدفعه شعور أوروبي بالاستقرار السياسي في ليبيا، وهذا ما يشجع الدول الأوروبية بتكثيف تعاملها مع ليبيا.

6 ـ قناعة الدول الأوروبية بأن ليبيا لديها من الإمكانيات المادية ما يؤهلها بأن تلعـــب دوراً مهمـــاً وبـــارزاً في جنوب المتوسط بالذات في دول المغرب العربـــي في أي خطة مشتركة أوروبية متوسطية للحد من هجرة الأفارقة الغيـــر شرعية إلى أوروبا وذلك خشية تزايد ونمو الحركات أو الجماعات الأصولية السلفية الدينية في أوروبا وهذا ما لا تحبذه أوروبا.

7 ـ قـــناعة الدول الأوروبية بأهمية دور ليبيا في مجموعة 5 + 5؛ لأن القرار الـــسياسي الليبي وراءه ما يدعمه من الإمكانيات المادية، اختلافاً عن دول المغرب العربي.

ورغم كل ما تقدم فإن رفض الأوروبيين توسيع دائرة الحصار على ليبيا حتـــى يـــشمل الجانب النفطي، حتى وإن لم يكن من أجل ليبيا بالدرجة الأولى، فهذا لا يعني أنه ليست هناك فائدة عظيمة لليبيا؛ لأنه لو وافقت الدول الأوروبية على ذلك لكان ذلك بمثابة مأساة قوية على الشعب الليبي لأنه عاني بالفعل آثار الحصار الجوي.

إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من ممارسة ضغوط أخرى على الدول الأوروبية حيال ليبيا. ولم تكتفِ أمريكا بقرارات مجلس الأمن ضد ليبيا.

بل أصدرت قانون "داماتو"، والذي اتخذ بعداً آخراً لتدابير قسرية عقابية إضافية علـــى ليبيا عندما أقر الكونجرس مشروع القانون في 24. يوليو. 1996. وصدق عليه الـــرئيس الأمريكـــي والقاضي "بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر أموالاً في حقول النفط والغاز في دول من بينها ليبيا" [1]، بالإضافة إلى إيران.

ويفرض قانون "داماتو" الأتي:

1- عقـــوبات علـــى أي شركه تستثمر (40) مليون دولار أو أكثر في أي عام واحد في ليبيا أو إيران.

2- فـــرض عقوبات على أي شركة تنتهك عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا بما فيها حظر مبيعات الأسلحة وحظر الطيران وحظر مبيعات معدات التكرير [2].

وفـــي تقديـــري أن هذا القرار لم تطل آثاره الجانبية ليبيا فحسب بل بطريقة غيـــر واضـــحة وخبيثة المقصود الحقيقي من هذا القرار هو الدول الأوروبية؛ لأنه حـــتماً هناك شركات أوروبية تتعامل مع ليبيا ومن الطبيعي جداً أن حجم الاستثمار ما بين ليبيا وهذه الشركات يزيد على 40 مليون دولار أمريكي. فالشركات النفطية الكبيرة لا تمثل لها هذه القيمة شيئاً.

ولكـــن محاولـــة تحديد العقوبة بتحديد حجم الاستثمار هي محاولة مدروسة ومعروفة جيداً لدي الإدارة الأمريكية، وبهذا فإن جوهر هذا القانون هو ضد أوروبا بالدرجـــة الأولـــي وشـــركاتها. وبالتالي فهذا إجراء للضغط على حكومات أوروبا لاخضاعها للقرار السياسي الأمريكي. ولكن في الجانب الآخر اتخذت أوروبا نهجاً وتدابيـــراً موازية للقانون الأمريكي، في حالة إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على فـــرض قانون "داماتو" بالقوة على أوروبا فهي الأخرى لديها من التدابير ما يجعلها

---

(1) د. مـــدحت الجبالـــي، "أزمـــة لوكربـــي: دراسة في الأسباب والتطورات والمواقف العربية والدولية"، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 92، ديسمبر / 1997، ص 68 .

(2) المرجع السابق، ص 69 .

تتصدى للضغوطات الأمريكية وذلك بالمعاملة بالمثل بتوقيع عقوبات على الشركات الأمريكية مماثلة للعقوبات المتضمنة في القانون الأمريكي في حال فرض العقوبات علـــى الشركات الأوروبية. إلا أن هذه التدابير الأوروبية لم تمنع الإدارة الأمريكية لإقناعها بعدم تطبيق القانون [1]، "وأول من بادر لتجاوز القانون الأمريكي " قانون داماتـــو" تـــركيا بتوقيعها "3" اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع كل من ليبيا وإيران. وخاصـــة توقـــيعها على اتفاقية "الغاز الطبيعي" والتي اعتبرت صفقة العصر مما يكسر ويتحدى قانون "داماتو" الأمريكي ويدعم ويعزز العلاقات الثنائية علي حساب المـــصالح الأمـــريكية. بالرغم من أن تركيا أحد أعضاء حلف "الناتو"، وقد وقعت بعـــض الـــدول والشركات عقوداً تجارية مع إيران تجاوزاً لنظام العقوبات أحادي الجانب [2]، ومن هذا المنطلق كان إجماع البلدان الأوروبية علي رفض التشريعات مـــن الناحية المبدئية؛ لأنها تنتهك قوانين التجارة. أيضاً أعدت المفوضية الأوروبية "قانـــون مناهـــضة المقاطعـــة" للـــرد علي العقوبات الأمريكية بالدفاع عن مصالح أوروبـــا، واتخـــاذ العقـــوبات المضادة في حال إقدام الإدارة الأمريكية على تنفيذ تشريعات ضد المؤسسات الأوروبية العاملة في كوبا أو في كل من ليبيا وإيران[3]. ومـــع تصاعد الأزمة وصل إلى الجماهيرية الليبية وفد منظمة لوكسمبورج للحوار العربي – الأوروبي في زيارة رسمية برئاسة "دورتر تشارلز" الذي أعلن أن هدف الـــزيارة، إعـــلان التـــضامن مـــع الجماهيرية ضد التهديدات التي تشنها حكومات بـــريطانيا والـــولايات المـــتحدة، وأكـــد أن المنظمة أصدرت بياناً في لوكسمبورج أعـــربت فـــيه عـــن رفضها لكل أشكال التهديد التي تشنها الحكومات الغربية ضد الجماهيرية، ذلك لأننا نعتقد بعدم عدالة وموضوعية التهديدات الحالية [4].

---

(1) المرجع السابق، ص 64 .

(2) المرجع السابق، ص 69 .

(3) المرجع السابق، ص 69 .

(4) إعـــداد فريق من الخبراء، "اغتيال ليبيا"، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنه 1993، ص 286 .

ومـــن جانب آخر عبرت (منظمة الاشتراكيين لمنطقة المتوسط) في نداء لها وجهـــته إلـــى الرأي العام العالمي، عبرت عن قلقها البالغ لمظاهر تهديدات الأمن والاســـتقرار فـــي المتوســـط[1]. كما دعت المنظمة إلى تحكيم القانون الدولي بين الأطـــراف، وأهابت بالمؤمنين بالحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان كافة للحـــيلولة دون تغلـــيب منطق القوة، وضرورة الاحتكام إلى منطق القانون وقواعد العلاقات الدولية [2].

وفي السياق ذاته يصح الحديث عن أوروبا وأزمة لوكيربي، فإذا كان هنالك موقـــف مـــوحد فهو من خلال تأييد قرارات مجلس الأمن، لكن مرة أخرى تظهر الخلافـــات الأوروبـــية بـــين بـــريطانيا من جهة وهي طرف في الأزمة، والدول الأوروبـــية المتوســـطية، وبالأخص أسبانيا وإيطاليا من جهة أخرى، والتي تحترم الحظر، ولو أنها ضاقت ذرعاً به. وقد بدأ بالفعل التنافس الأوروبي بصمت وهدوء حول الأسواق الليبية مستقبلاً، وظهر التنافس على أشده بين فرنسا وإيطاليا، وتأتي بعدهما ألمانيا [3] .

فـــإن المتتـــبع للموقـــف الأوروبي تجاه ليبيا في أزمة "لوكيربي" في ليونة الموقـــف الأوروبي، وعدم تصلبه حيال ليبيا بفرض عقوبات نفطية عليها، يعطينا مؤشـــراً على أن العامل الاقتصادي كان وراء الموقف الأوروبي لصالح ليبيا. كما أننـــي أتفق تماماً مع وجهة نظر الدكتور إسماعيل صبري مقلد، حين أكد ذلك في كتابه "العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع"، حيث جاء فيها: "لم يعد هناك مـــن يـــستطيع أن ينكر الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه المؤثرات الاقتصادية في العلاقـــات الدولـــية المعاصرة، خاصة وقد أصبح المؤثر الاقتصادي محوراً أساسياً مـــن المحاور التي يدور حولها اهتمام الأكثرية الساحقة من الدول في بحثها الدائب

---

(1) المرجع السابق، ص 287 .

(2) المرجع السابق، ص 288 .

(3) ناصيف حقي "السياسات الدولية – العرب والولايات المتحدة وأوروبا"، مركز دراسات الوحدة العربية، المؤتمر القومي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس 1999، ص 186.

عمـــا يدعم مصالحها ويحميها في ظروف من المنافسة الاقتصادية الدولية الطاحنة التـــي تـــدور رحاها اليوم علي كل الجبهات والتي تساندها وتقف وراءها تكتلات اقتصادية دولية عملاقة لا سابق عهد للعالم بها" [1].

وبالتالـــي أصـــبح واضـــحاً أن المؤثرات الاقتصادية هي التي تحدد درجة العلاقة ما بين الدول. "فعلي سبيل المثال "ما هي المؤثرات الاقتصادية في العلاقات الأوروبـــية ـ الموريتانـــية. فهل هي بنفس الدرجة مقارنة بالعلاقات الأوروبية – الليبـــية ؟ ثم ألا تعتقدون بأن المؤثرات الاقتصادية هي التي جاءت بأمريكا في عام 1991، للـــدفاع عـــن الكـــويت باســـتخراج العـــراق منها ؟ وهي نفس المؤثرات الاقتـــصادية التي جلبت الغزو الأمريكي للعراق بالأمس، كل الحروب التي جرت والتي ستجرى يحركها ويضع ويحدد أبعادها العامل الاقتصادي.

"فلكـــي تتمكن الدولة من أن تحقق جانبا من أهداف سياستها الخارجية، فإن علـــيها أن تـــسعي إلـــى توفير كل ما تستطيعه من عناصر القوة الاقتصادية، وأن تعرف كيف توظفها بالدرجة القصوى الممكنة من الكفاءة والفعالية " [2] .

كمـــا أنـــه توجد طريقتان لاستخدام الأدوات الاقتصادية في المجال السياسي للسياسة الخارجية للدولة. ومنها:

1 ـ أسلوب التحفيز الاقتصادي :

يهـــدف استخدام الأسلوب المبني على تقديم الحوافز الاقتصادية " Economic Incentives" للـــدول الأخـــرى إلـــى محاولة التأثير في سلوكيات تلك الدول بدفعها وتحريكها في المسارات التي تلائم مصالح الدولة المانحة [3] .

2ـ العقوبات أو الجزاءات الاقتصادية "Economic Sanctions" تمثل هذه العقوبات

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع"، الطبعة الثانية، سنه 2002، ص 219 .

(2) المرجع السابق، ص 219 .

(3) المرجع السابق، ص 222 .

الاقتـــصادية المظهر السلبي الرئيس من مظاهر استخدام الدولة لأدوات قوتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية [1].

حـــيث إن تطبـــيق العقوبات الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول ينمو ويكون فعالاً ومؤثراً إذا ما توفرت فيه الشروط التالية:

1- أن يكون الهدف هو توقيع تلك الجزاءات متواضعاً نسبيا "Relatively Modest"، والمقـــصود بـــذلك أن يكـــون ضمن الحدود التي لا تتطلب أو تستلزم توسيع نطاق المشاركة في تنفيذه على مستوى من التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

2- ضـــرورة أن تكون الدولة المستهدفة بتلك الجزاءات على مستوى من القدرة الاقتـــصادية أقـــل نـــسبياً مما هو متاح للدولة التي تقوم بتوقيعها، وإلا كان معنى ذلك فشلها في مرحلة التطبيق .

3- ضـــرورة أن تكـــون هـــناك مجموعة من المصالح الحيوية المشتركة بين الطرفين، إذ من شأن ذلك أن يجعل لهذه العقوبات أو الجزاءات الاقتصادية تأثيراً عمليا قويا على الموقف الذي تستخدم فيه.

4- ضرورة أن تطبق العقوبات بسرعة وحسم لتعظيم تأثيرها المنشود.

5- ضـــرورة ألا يتسبب توقيع هذه العقوبات في إلحاق ضرر فادح باقتصاديات الدولة التي تستخدمها ضد غيرها من الدول [2] .

أخيراً عندما وصلت الدول الأوروبية وأمريكا إلى قناعة بأن حجم المصلحة وتطويـــر العلاقـــات مع ليبيا يفوق حجم مصلحتها في تطبيق العقوبات على ليبيا، رأت من الأفضل والضروري تطوير علاقاتها مع ليبيا وذلك للاعتبارات التالية:

1- أن حجـــم توقعاتها للآثار الاقتصادية من جراء الحظر الجوي على ليبيا لم يكن بنفس الدرجة التي توقعوها.

---

(1) المرجع السابق، ص 223 .

(2) المرجع السابق، ص 224 .

2- لم تكن هناك فوائد تعود عليهم بالنفع من جراء فرضهم الحظر، الأمر الذي يترتب عليه تعطيل لمصالحهم بالدرجة الأولي.

3- أن مقـدار المصلحة في إقامتهم علاقات مع ليبيا أفضل من حالة لا علاقات فـي ظـل حظر اقتصادي يطال تعطيل مصالحهم في السوق الليبي، الأمر الذي يجعل ضغط الحظر ضعيفاً على ليبيا.

4- حرمان شركاتهم من التمتع بالاستثمار في مجال النفط الليبي .

5- إيمـانهم بأن أسلوب المقاطعة الاقتصادية لم يعد مجدياً لكل الأطراف، سواء كانت التي تفرض المقاطعة أو التي تمارس ضدها المقاطعة.

وبـذلك لاحظنا انفراط العقد للدول الأوروبية التي مارست الحظر ضد ليبيا. بخـروج بـريطانيا بشكل علني للدخول في مباحثات مباشرة دون وساطة مع ليبيا لوضع حل لازمة "لوكيربي"، الأمر الذي ترتب عليه تصدع في الموقف الأمريكي حـيال ليبـيا، وفضل هو الآخر الدخول مع ليبيا في مباحثات بشكل مباشر لوضع الفـصل الأخيـر من مسرحية هزيلة عطلت مصالح البلدين على السواء، وانطوت "لوكيربـي"، وظهرت العلاقات الاقتصادية وأخذت الشركات النفطية والاستثمارات الغـربية تعـود إلـى ليبـيا، بعد أن عاشت فترة مقاطعة لم تحقق منها شيئاً سوى اقتناعها بأنه لا جدوى من المقاطعة في ظل عالم لا تحكمه إلا المصالح الاقتصادية والاسـتثمارات والتـبادل الـتجاري وتـبادل الخبرات، بعيداً عن شبح المقاطعات الاقتصادية المجحفة في حق الجميع.

الفصل الرابع

الاتجاه العام للعلاقات الليبية ـ الأمريكية
منذ التسعينيات وحتى عام 2003 في ظل رؤية مستقبلية

إن الاتجـــاه العام للعلاقات الليبية ـ الأمريكية تحكمه عدة عوامل وظروف واخـــتلاف أيديولوجـــي، مـــا بين ثورة حديثة النشأة تؤمن "بالحق" حتى وإن كثر المعـــادون لهـــا، وبين نهج أيديولوجي لرأسمالية غربية تؤمن بقوة طرحها، وتعتقد أنهـــا انتصرت على نهج أيديولوجي شيوعي "ماركسي"، كان على نفس الدرجة في ميـــزان القـــوى العالمي لخلق التوازن الدولي، وإن سقوط الماركسية ينسحب حتماً وفـــق وجهـــة النظر الرأسمالية الغربية على كل الأنظمة التي كانت تدور في فلك الكتلة الشيوعية الماركسية .

معنـــى هـــذا أن كل الأنظمة التي لا زالت تقاوم المد الرأسمالي، ما هي إلا أنظمـــة ضـــعيفة في نظر الرأسمالية الغربية، لابد من إخضاعها لضوابط وقوانين الأيديولوجية الرأسمالية الغربية، حتى ولو تطلب الأمر ممارسة فعل مادي ملموس ضـــد هـــذه الأنظمة، ولو كان باستعمال القوة العسكرية، وهذا ما حدث بالفعل مع ثورة الفاتح العظيم على امتداد تاريخها منذ 1969م .

إن الاتجـــاه العام الذي حكم العلاقات الليبية ـ الأمريكية في فترة التسعينيات لـــم يكـــن وليد الصدفة، ولم يكن حديث النشأة، فاتجاه العلاقة ما بين الاثنين يحكمه التوتر الدائم في العلاقات فيما بينهما، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً: ليبيا دولة أعلنت عن رغبتها مبكراً بعد الثورة في التخلص من الوجود العـــسكري الأجنبـــي، وهـــذا يتعارض مع سياسة التوطين وتوسيع قاعدة التواجد

العسكري الأمريكي في مساحات جغرافية مترامية، وفي نفس الوقت قريبة من مركز الحدث العالمي.

ثانياً: ليبيا كدولة عربية إسلامية لديها إمكانيات اقتصادية متمثلة في النفط ستخرج عن الطوق الأمريكي، الأمر الذي سيفقدهم الكثير من المكاسب في حال خروجهم من ليبيا وخروج ليبيا عن طوقهم .

ثالثاً: أن النهج الأيديولوجي للثورة الليبية يتعارض تماماً مع سياسة الهيمنة الأمريكية.

نظراً لأن النهج الأيديولوجي للثورة الليبية قد اتخذ في رسم سياسته الخارجية عديداً من الأهداف والمبادئ مما يجعل هناك حالة تصادم وتعارض ما بين ما تتبناه ليبيا في سياستها الخارجية وبين رغبة الولايات المتحدة في بسط نفوذها في العالم الخارجي، ومن هذه الأهداف والمبادئ للثورة الليبية ما يأتي:

تبني ليبيا لمبدأ الدعوة بإقامة الوحدة العربية الاندماجية الفورية الشاملة، مع مساندة حركات التحرر الوطنية في مناطق مختلفة، ومساندة القضية الفلسطينية، واتخاذ ليبيا جانب الحياد الإيجابي بالنسبة للقوتين المسيطرتين في السابق مع الحفاظ بحقها في التحكم في نفطها بعيداً عن أي تدخل أجنبي في ذلك .

وهذا النهج الأيديولوجي للثورة الليبية حتماً لن يلقى قبولاً من قبل الرأسمالية الغربية التي لا تؤمن بوجود وكيان الآخرين معها. وهنا يحدث التصادم ما بين الأيديولوجيات، وقد حدث بالفعل ما بين ليبيا "الثورة" وأمريكا "الهيمنة"، وقد جاءت رغبة الأمريكان في محاربة هذه الثورة مبكراً، وذلك عندما فكروا بجدية في القيام بعمل عسكري مباشر ضد الثورة على اعتبار أن أعضاء مجلس قيادة الثورة ضباط ليسوا من ذوي الرتب العالية في الجيش الليبي آنذاك، وأن عمر الثورة ما زال قصيراً، وأن فرصة القضاء على الثورة وقادتها شبه مضمون في اعتقادهم، كادوا يفعلون ذلك ضد الثورة إلا أن من أنفسهم جاء من يدافع عن ليبيا من خلال الخارجية الأمريكية نفسها التي رأت عدم جدوى القيام بعمل عسكري ضد الثورة،

وكـــان للأمـــريكان أن يعدلـــوا عن وجهة نظرهم، وحبذوا محاربة الثورة بطرق أخـــرى. لقد استمرت العداوة بين الدولتين تزداد وتيرتها بالتصعيد الدائم من طرف الـــولايات المـــتحدة الأمريكية ضد ليبيا، حيث كان العدوان الإمبريالي الغربي في 15 / الطيـــر / أبريل 1986 بالهجوم على مدينتي طرابلس وبنغازي، الأمر الذي جعل هناك عدم رضى وقبول وتأييد للهجوم الأمريكي على ليبيا من قبل الأمريكان أنفـــسهم، حـــيث أكد على ذلك أحد المفكرين الأمريكان وهو "جون كنيث غالبريت" فـــي لقـــاء صـــحفي له مع مجلة الكفاح العربي الصادرة بتاريخ 1986/6/30 في عددها (416)، حيث قال: "إن الهجوم على ليبيا، والتهديدات بإمكان تكراره هنا أو هناك، يؤكد أننا لم ننسحب بعد من فيتنام انسحاباً حقيقياً .. وإن البنتاغون قد أصبح هـــو جهـــاز اتخـــاذ القـــرارات للـــشعب الأمريكي، وليس الكونغرس كما يقضي الدســـتور".[1] ليؤكدوا هم بأنفسهم بأن روح العداء والتوتر في العلاقات مع الدول دائمـــاً وأبداً يكون من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الآخرين. حيث تبرز الخبـــرات المتـــراكمة فـــي تـــراث الاستعداء والعدوان "فقد أثبتت خبرة المواجهة الأمـــريكية - الليبيـــية وخاصـــة في مطلع الثمانينات، بروز المسعى الأمريكي في توظـــيف الـــبعد التشادي بهدف تنمية وتعميق التوريط الليبي في تداعيات "الدراما" التـــشادية، ممـــا يحقـــق مـــزيداً مـــن استنزاف قدرات الجماهيرية وإسقاط قيادتها الـــسياسية، كأحـــد الخيارات المطروحة ضمن كلية وشمولية المواجهة. وباستعادة الجماهيـــرية لإقلـــيم "أوزو" عـــسكرياً، وبـــإدراك القيادة الليبية للمرامي والأهداف الحقيقية للمسعى الأمريكي، أعلنت في 21 / أغسطس 1990م منفردة قبول عرض خلافها الحدودي مع تشاد على محكمة العدل الدولية.[2]

إن علاقـــات الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية وليبـــيا حكمتها دوماً القوة،

---

(1) أحمـــد محمـــد عاشـــوراكس، "ريغان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص 196 .

(2) د/ السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992"، مرجع سبق ذكره، ص 523 .

والمصالح الاقتصادية، والموقع الاستراتيجي، وسلطة الرأي العام، [1] فإن التنافر قـد حدث ما بين دولة حديثة التاريخ، ولكنها استطاعت خلال فترة قصيرة (128 سـنة) أن تكون قادرة على صناعة الحدث والتاريخ، وأن تنفرد بقيادة العالم (ولو مؤقـتاً)، وهي هنا أمريكا، وبين دولة (الجماهيرية الليبية) تشعر بانتمائها لأمة، وحضارة تاريخية عريقة مما ضخم الشعور لديها (بحق) الندية وبالتحدي، ولكنها – كغيـرها مـن الدول الأخرى[2]، وعلى امتداد سنوات المواجهة فشلت السياسة الأمريكية في بلوغ غاياتها النهائية في الإطاحة بالعقيد القذافي. ودفعه إلى التواري عـن مـسرح الأحـداث في بلاده وخارجها. رغم التحشيد الأمريكي لكافة أدوات وطرائق المواجهة وآلياتها. وأخفقت الذرائع المتتالية التي احتمت وراءها الأهداف الحقيقية للعدوان الأمريكي عن تحقيق هذا الهدف المحوري [3].

وفـي ظروف ومعطيات مختلفة تماماً عما مضى، عاودت الولايات المتحدة مجـدداً "النظـر" فـي مسألة مواجهتها مع الجماهيرية الليبية، عندما استعادت في أواخر أكتوبر من العام 1989 "ملف قضية لوكيربي" لتبدأ حلقة جديدة من المواجهة الحاسمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماهيرية الليبية [4].

وأصـبحت لوكربي ورقة ضغط من قبل الدول الغربية الثلاثة وهم الولايات المـتحدة الأمـريكية وبـريطانيا وفرنسا. وقد أقدمت الدول الغربية الثلاثة بتحويل قـضية لوكربي إلى مجلس الأمن، وليس محكمة العدل الدولية صاحبة الاختصاص الأصـيل في البت في القضايا القانونية، الأمر الذي ترتب عليه إقدام مجلس الأمن بإصـدار قرارات ضد ليبيا جميعها تدلل على أن مجلس الأمن ليس له الشرعية في استـصدار مـثل هـذه القرارات في قضية قانونية بحتة، تحكمها قوانين ومواثيق

(1) د. ميلود المهذبي، "مستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية، قراءة من منظور متعدد المشارب" ص 10.
(2) المرجع السابق، ص 10 .
(3) د. السيد عوض عثمان، "العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992"، مرجع سبق ذكره، ص 521.
(4) د. ميلود المهذبي، "مستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية، قراءة من منظور متعدد المشارب"، مرجع سبق ذكره، ص 521.

واتفاقيات دولية مكتوبة وموجودة، الأمر الذي ترتب عليه تسييس هذه القضية ونشوء حالة من التعارض ما بين اختصاصات مجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية. حيث تمثل في تجاهل مجلس الأمن حكم محكمة العدل الدولية، بأحقية المحكمة بالنظر في هذه القضية، وهذا يعد تهميشاً وتعطيلاً لمحكمة العدل الدولية بالاختصاص في هذه القضية، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من التصادم ما بين أجهزة الأمم المتحدة، ليس هذا فحسب، بل ترتب عليه أيضاً تجاهل لمطالب الرأي العام من حيث اللجوء إلى المحاكم الدولية ذات الاختصاص، وتجاهل لدور الوساطة للمنظمات والهيئات الدولية الأخرى التي تعبر عن المجتمع المدني الدولي. مثل منظمة جامعة الدول العربية – منظمة المؤتمر الإسلامي – منظمة دول عدم الانحياز – منظمة الوحدة الأفريقية ... الخ، وترتب على ذلك فرض حظر اقتصادي على ليبيا قبل أن تثبت إدانة ليبيا بتورطها في هذه القضية. وهذا يعد خرقاً في القانون الدولي في أن تنزل عقوبات بالمتهم قبل ثبوت تورطه، وكان الهدف من ذلك خلق مشكلة لليبيا تشل حركتها على الصعيد الخارجي، ومن ثم يتم إشغال ليبيا بصراعها مع الغرب لتنصرف عن قضايا العرب، ولو لبعض الوقت وقد نجح الغرب في ذلك .

وبهذا نخلص القول بأن فترة التسعينات ما بين ليبيا وأمريكا كانت فترة كلها توتر وصراع يتنامى كل يوم، وذلك من خلال توريط ليبيا في "قضية لوكربي".

إن ما يميز فترة التسعينات في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا هو "انعكاس للمتغيرات التي طرأت في العالم خلال السنوات الأخيرة، حيث غياب أحد العناصر الرئيسة المكونة لتوازن القوى تاركة وراءها فراغاً ملحوظاً وبارزاً في الوقت الراهن. [1] متمثلا في:

(1) د. أنور حسن طوربي، "تأثير التحولات الدولية في إحداث تغيير في المفاهيم"، أثر المتغيرات الدولية: رؤية مستقبلية، الجزء الثالث، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 1995م، ص 267 .

أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، ولقد ترك هذا التغيير الأعظم أثره على العديد من الدول العربية ومنها ليبيا التي كانت تقيم علاقات متميزة مع دول المعسكر الاشتراكي.

ثانياً: حرب الخليج الثانية، بعد غزو العراق للكويت وما سببته من تداعيات على النظام السياسي العربي.

ثالثاً: السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والانتفاضات المتوالية. (1)

الأحادية القطبية تتجلى وتتسع يوماً بعد يوم، ولم تعد تقتصر على السياسة الخارجية لتلك القوة العظمى، بل تتعدى بكثير تلك الحدود لتصل إلى تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يصل إلى حد التدخل العسكري بالنسبة للدول التي ترفض القهر والذل. (2) الأمر الذي جعل الدولة الليبية تراعي كل ذلك في رسم سياستها الخارجية بحيث لا تتعارض مع النظام الدولي الجديد في ظل هيمنة القطب الواحد لقيادة الولايات المتحدة. وهذا الأمر يتطلب من ليبيا أن تكون مرنة وغير متشددة في مواقفها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تتجنب الصدام المباشر معها، بالذات في ظل معادلة غير متوازنة في طرفيها وهي ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل عدم القدرة على وجود توازن قوي بينهما وعدم تضاهي من حيث الإمكانات والقدرة العسكرية والتقنية. فجندت ليبيا لغة الحوار المباشر مع أطراف الصراع وهم الدول الغربية الثلاث، بالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

رؤية مستقبلية للعلاقات الليبية - الأمريكية :

لقد جاءت الرؤية المستقبلية للعلاقات الليبية ـ الأمريكية معبرة عن تعدد في

---

(1) د. ميلود المهذبي، "مستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية"، مرجع سبق ذكره، ص 11.
(2) د. أنور حسن طوربي، "تأثير التحولات الدولية في إحداث تغيير في المفاهيم"، مرجع سبق ذكره، ص 267 .

اتجاهات ووجهات نظر مختلفة في رؤيتها لمستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية، ومن هذه الاتجاهات ما يلي:

الاتجاه الأول: وهو الذي رجح فيه العديد من المحللين هذا التحول في السياسة الخارجية للدولتين إلى مؤثرات وأحداث عالمية وإلى تأثير مجموعات ضغط وطنية دفعت في هذا الاتجاه [1].

الاتجاه الثاني: وهو يؤكد على حضور المعطيات الاستراتيجية، التي قد تنطلق من الثروة النفطية، وتمتد إلى التوافق في محاربة ظاهرة الإرهاب، لترسو عند الطبيعة الجيواستراتيجية التي تتمتع بها كل من الدولتين [2].

الاتجاه الثالث: فإنه أرجع إعادة العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين إلى جملة من التداعيات في البيئة الداخلية لكل من الدولتين التي ربما تكون قد دفعت إلى مسارات إعادة النظر في الموضوع، وفي المحددات، وفي أهداف السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا. ورغبة الدولة الليبية في كسر الحصار الذي أرادت لها بعض المصالح السياسية الدولية أن تبقيها فيه [3].

إن وجهة نظر الاتجاهات الثلاثة في مجملها بشكل جماعي تمثل سبباً واحداً في عودة العلاقات ما بين ليبيا وأمريكا على اعتبار أنها تداعيات لا يمكن فصلها عن بعضها. ولا يمكن لأحدها فقط القدرة على عودة وتحسين العلاقات ما بين الدولتين. فالمؤثرات العالمية والمعطيات الاستراتيجية النفطية والتداعيات في البيئة الداخلية كلها متداخلة مع بعضها البعض، ولكل منها زاوية محددة تكمل أضلاع المثلث في عودة العلاقات الليبية ـ الأمريكية. وإن قطع العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين طيلة عقدين من الزمن قد أوجد فراغاً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وثقافياً فيما يتعلق بالتعاون بينهما .

---

(1) د. ميلود المهذبي، "مستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية"، مرجع سبق ذكره، ص 10 .
(2) المرجع السابق، ص 10 .
(3) المرجع السابق، ص 10 .

واعتماداً على ما تقدم، فإن وجهتي النظر الأمريكية والليبية بدأتا تقتربان من بعضهما لإذابة الجمود في العلاقة بين الدولتين وذلك للعديد من المؤثرات والمتغيرات الدولية .

ومن ضمن هذه المؤثرات والتي كان أكبرها "وأكثرها دلالة على أن واشنطن لديها رغبة غير معلنة في إيجاد علاقات إيجابية مع طرابلس، هو استثناء ليبيا من الدول التي صنفتها أمريكا ضمن "محور الشر" الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي "جورج بوش – الابن" بعد أحداث 11 سبتمبر وضمت (العراق – إيران – كوريا الشمالية). [1]

غير أن ما يفسر ابتعاد ليبيا عن محور الشر هو نجاحها في فترة ما بعد فرض العقوبات عليها وحتى هذه اللحظة في إعادة تشكيل سلوكها الخارجي تجاه عدة قضايا خارجية، مما دفع واشنطن هي الأخرى إلى التفكير في تعديل سياستها نحو طرابلس [2]، ومن أبرز التغييرات التي لحقت بسلوك ليبيا خلال تلك الفترة الآتي:

1- إدارة مرنة لأزمة لوكربي :

انتهجت ليبيا إثر تطبيق العقوبات عليها سياسة أكثر مرونة وعقلانية تجاه هذه الأزمة، فقد أدارتها بحكمة بالغة، ونالت تأييداً إقليمياً عربياً وإفريقياً وركزت على التعامل القانوني وأعلنت قبولها عرض النزاع على محكمة العدل الدولية باعتبارها أداة الاختصاص الدولي [3].

2- سلوك ليبيا تجاه أزمة العراق :

بدأ الموقف الليبي من الأزمة العراقية أكثر اتزاناً، واستخدم القذافي لغة

---

(1) خالد حنفي علي، "ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 152، أبريل، 2003، المجلد 38، ص 196 .
(2) المرجع السابق، ص 197 .
(3) المرجع السابق، ص 197 .

دبلوماسية هادئة مع الولايات المتحدة. انطوت على تصريحات تحذيرية تارة مثل "الحرب ستؤدي إلى فوضى شاملة في المنطقة"[1]، وحال العراق الآن يؤكد واقعية ودقة وجهة النظر للعقيد معمر القذافي حيث تعانى المنطقة الآن تداعيات الحرب على العراق، وخير دليل على ذلك تورط الأمريكان أنفسهم في مستنقع العراق، وتنامي جذور تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، بل وامتد إلى قلب لندن، وهذا ما حذرت منه ليبيا .

3- وقف دعم المنظمات التحررية :

أوقفت ليبيا الدعم السياسي والمادي لعشرات المنظمات الفلسطينية المناوئة لعملية السلام بعدما اعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أوقفت ليبيا الدعم عن كافة المنظمات الثورية سواء في أيرلندا أو غيرها من مناطق العالم [2].

4- إصلاح العلاقات مع الدول الأوروبية :

شرعت ليبيا في تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية وبدأت ببريطانيا ففي شهر يوليو 1999 عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [3].

5- إصلاح صورة ليبيا في العالم :

استطاعت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تعميق صورة ذهنية إيجابية عنها لدى الرأي العام العالمي. من خلال توسطها لحل الأزمات الدولية، وأبرزها التوسط للإفراج عن الرهائن الغربيين المحتجزين لدى "جماعة أبو سياف" [4].

---

(1) خالد حنفي علي، (ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي) نفس المرجع السابق، ص 197 .
(2) خالد حنفي علي، (ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي) مرجع سبق ذكره، ص 197 .
(3) خالد حنفي علي، (ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي) نفس المرجع السابق، ص 197 .
(4) خالد حنفي علي، (ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي) نفس المرجع السابق، ص 198 .

6- دور أفريقي سلمي :

التطلع لدور قيادي سلمي في أفريقيا بعد موقف دول القارة الأفريقية المساند لليبيـــيا في أزمة "لوكربي"، وتم تجسيد هذا الدور في نشاط القيادة الليبية في تحويل مـــنظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي قادر على التوائم مع التحديات الجديدة التي يفرضها النظام العالمي الجديد، كذلك إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير 1998 [1].

فهـــذا الـــسلوك الليبي الجديد مثل رسالة مباشرة للولايات المتحدة، بأن ليبيا لديها من الرغبة في إقامة علاقات تستند معها إلى المصالح المتبادلة [2].

---

(1) المرجع السابق، ص 198 .

(2) المرجع السابق، ص 198 .

الموقف الليبي من أحداث 11 سبتمبر 2001

في الحادي عشر من سبتمبر 2001 تعرضت الولايات المتحدة لهجمة إرهابية عنيفة عليها، وهي الهجمة التي أخذت طابعاً مختلفاً تماماً عن كل ما سبق، ونتج عنها تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك وإصابة مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في واشنطن [1]. وكان لهذا العمل الهجومي مجموعة من الدلالات جعلت العالم منقسماً بين فريقين أولهما يرى بأن طبيعة ذاك العمل يفوق قدرات فردية واحدة في التخطيط كأن يكون "بن لادن" مثلاً هو الذي خطط لهذا الهجوم، وهناك فريق آخر يرى أن طبيعة الهجوم تدل على حتمية عمل جماعي منظم، أي يعبر عن مؤسسات دولة بعينها هي التي كانت وراء ذلك الهجوم. فبغض النظر عمن كان وراء العمل سواء كان فرد أو دولة. فهناك دلالات لطبيعة الهجوم الذي تم في 11 سبتمبر 2001 على أمريكا: أولها: هي الدقة البالغة التي تم بها التخطيط لهذا الهجوم الإرهابي، وتنفيذه بصورة متزامنة على هذين الرمزين الهامين من رموز الحياة الاقتصادية والسياسية الأمريكية [2]. أما الدلالة الثانية فهي أن أجهزة الإنذار المبكر ضد هذا العمل، من أعمال الاختراق لشبكة الدفاعات الجوية الأمريكية، قد فشلت في التعامل مع هذا الهجوم وإحباطه قبل أن يصل إلى منطقة الهدف [3]. وهذا يعطي مؤشراً على أن الصورة الهلامية الخيالية للدعاية الأمريكية حول قوة إنذارها المبكر بأن أي جسم غريب يحلق فوق مبنى البنتاجون مصيره السقوط وبكل سرعة إلا أن هذه الدعاية الإعلامية الأمريكية لم تكن

(1) د. إسماعيل صبري مقلد: "العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع"، الطبعة الثانية، 2002، ص 369.
(2) المرجع السابق ص 369.
(3) المرجع السابق ص 369.

مـــتطابقة مع ردة الفعل الأمريكية في تعاملها مع الهجوم في حينها، فجاءت النتيجة الواقعية لتعكس عدم واقعية الأمريكان في دعايتهم الإعلامية التي سوقوها للعالم.

الدلالة الثانية: وهي أنه حتى بالنسبة لأقوى دولة في العالم، وبرغم ما تملكه من طاقات تكنولوجية جبارة ومعلومات استخبارتية هائلة وقدرات عسكرية لا مثيل لها، فإنها لم تعد بمنأى من ضربات إرهابية يمكن أن توجه إليها وتضرب معنويات شعبها في الصميم [1].

كما برهنت هذه العملية في الوقت نفسه على أن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية يمكـــنها إثـــارة كافة الدول بغض النظر عن قوتها وعظمتها وما تملكه من تقنية، فإن التـــشكيلات العنقودية للجماعات الإرهابية أصبحت قادرة على أن تنفذ تهديداتها وبكل دقة ودون توقع لوقت ومكان حدوثها من قبل من تنفذ ضده الهجمات .

لقـــد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دون منازع نقطة تحول فاصـــلة فـــي تطور مجريات النظام الدولي، حيث أصبح الإرهاب الدولي بقدراته التنظيمية الخارقة وبأسلحته الجديدة المتطورة، الشكل الرئيس للصراع المسلح على الـــساحة الدولـــية[2]، الأمـــر الـــذي أدى إلى ظهور وجهة النظر المعادية للإسلام والمـــسلمين والعـــرب من جديد بأن يرتفع صوتها دون مراعاة للإسلام وللحضارة الإســـلامية فـــي حـــيادها مـــن مثل هذه الأعمال التي تعرض أرواح الأبرياء إلى الخطر. وتزداد وجهة النظر الغربية في تصلبها كونها ترى "في الإسلام والحضارة الإسلامية البؤرة الرئيسة للعنف والتطرف والإرهاب في العالم، وأنه، أي الإسلام، أصـــبح يشكل خطراً ساحقاً ليس على الحضارة الغربية وحدها فحسب، وإنما على مستقبل الحضارة الإنسانية كلها [3].

وهذه بمثابة دعوة صريحة لشن الحرب دون هوادة على الإسلام والمسلمين،

(1) المرجع السابق: 2002، ص 369.
(2) المرجع السابق، ص 370.
(3) المرجع السابق، ص 370.

وأنه لا حياة بشرية آمنة في ظل وجود إسلام ومسلمين، وهذه دعوات صليبية لا تخدم البشرية بشكل عام، ولا تخدم الصليبيين بشكل خاص في كونهم يعيشون في وضع أمن وسلام، في ظل محاربتهم للإسلام .

فالموقف السياسي للدبلوماسية الليبية ينطلق من رفضها للدعوات المعادية للإسلام والمسلمين، ويؤمن بأن الحضارة الإنسانية بشكل عام هي عبارة عن تداخل جهود حضارات إنسانية متعددة، قد شاركت جميعها في الحضارة الإنسانية بشكل عام، فعليه لا يجوز النكران والجحود لمساهمة أي حضارة كانت في الإرث الحضاري الإنساني بغض النظر عن ديانته ولغته وجنسه ولونه، فالإنسان هو الإنسان واحد في الخليقة، وترى السياسة الليبية بأن التحذيرات التي تتسم بها سياسات الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والتي اتخذت صورة التميز غير المشروط إلى جانب إسرائيل والسياسة الأمريكية غير المتوازنة في الشرق الأوسط هي التي تساعد على تصاعد العنف والتوتر، وتفتح الباب على مصراعيه أمام ارتكاب المزيد من أعمال الإرهاب[1] فالموقف الليبي جاء منطبقاً تماماً مع "الدعوة التي وجهتها الدول العربية والإسلامية للإدارة الأمريكية مطالبة إياها بأن تسارع إلى معالجة الاختلالات والعدول عن التميزات التي تتسم بها سياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي[2]، كما طالبت الدعوات الليبية المتكررة في كل المناسبات الدولية، وقد عبر عنها الخطاب السياسي الليبي في أكثر من مناسبة ـ الولايات المتحدة الأمريكية بأن تفرق بين الإرهاب وبين أعمال المقاومة الوطنية المشروعة التي يلجأ إليها الفلسطينيون للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، وأن لا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للعمليات الاستشهادية الفلسطينية على أنها أعمال إرهابية تستوجب المقاومة والعنف ضدها بقدر ما يجب معالجة الأسباب الحقيقية وراء تبني أبناء الشعب الفلسطيني لمثل هذه العمليات الاستشهادية من أسباب وظروف يخلقها وجود الكيان الصهيوني نفسه .

---

(1) المرجع السابق، ص 372 .
(2) المرجع السابق، ص 372.

كمـــا يـــرفض الموقف السياسي الليبي الضغط الأمريكي الذي تمارسه على دول أوروبـــا، "فقـــد دفعـــت الحكومة الأمريكية الاتحاد الأوروبي كي يصدر بياناً يطالـــب عـــرفات بنـــبذ الإرهاب علناً، وأن يحظر أنشطة حركتي حماس والجهاد باعتبارهما منظمات إرهابية" (1) .

تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على مجريات السياسة الدولية:

إن لهجمـــات 11 ســـبتمبر آثاراً جانبية ألحقت بالسياسة الدولية بشكل عام، حـــيث يرى المحللون بأن تلك الهجمات قد أدت إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمـــريكية العالمية ودفعت بالقوى الدولية الأخرى المنافسة لها كالاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون مع الولايات المتحدة بصورة لم تحدث من قبل(2)، الأمر الذي جعل الدول الصغيرة تبدي هي الأخرى استعدادها للقيام بما تطلبه منها الولايات المتحدة، بغض النظر عن موقف الدولة سواء بالقبول أو الرفض للمطالب الأمريكية لأن حالة الرفض للمطالب الأمريكية في حربها ضد الإرهـــاب قـــد تجلب لها الاتهامات هي الأخرى بعدم رغبتها في محاربة الإرهاب الأمـــر الذي جعل الدول في موقف صعب، أولاً: أمام رغبة أمريكية قوية بخوض محاربة الإرهاب واستئصال جذوره التي تغذيه، ثانياً: تخوف الدول الصغيرة نفسها مـــن إعـــلان نيتها بشكل علني في محاربتها للإرهاب بأن تصبح هي الأخرى في مرمـــى مـــنفذي العمليات الإرهابية، الأمر الذي يجعل الدول في حالة تخوف على تعريض مصالحها الاقتصادية والعسكرية وغيرها للهجمات الإرهابية التي أصبحت قادرة على أن تصل لكل مكان تراه هدفاً لها. في وقت "أصبح الإرهاب فيه ظاهرة عالمـــية واسعة الانتشار، وقد امتدت لتشمل العديد من الدول برغم اختلاف البيئات الـــسياسية فيها سواء تلك التي يسودها مناخ من الديمقراطية والتسامح أو تلك التي

---

(1) المرجع السابق، ص 375.

(2) المرجع السابق، ص 372.

تسيطر عليها حكومات تعتمد على ممارسة القمع والقهر والإخضاع، ولا تبدي أي مظهر للتسامح في مواجهة الرأي المعارض [1].

وهــو أكثر الوسائل فعالية في تدمير الزعامات المتربعة على أجهزة السلطة والنيل من هيبة الحكومات وخلخلة البنيان السياسي للدول المستهدفة به[2] أيضاً من ضــمن التأثيرات لأحداث 11 سبتمبر " أكد بما لا يدع مجالاً للشك هيمنة الولايات المــتحدة الأمــريكية علـــى النظام الدولي[3]، كذلك أنه لم تعد هناك دولة في العالم تجــرؤ علـــى التــصدي لهذه الهيمنة الأمريكية خشية ما قد يحيك بها من خسائر وأضــرار. لقــد وصــلت الولايات المتحدة بهيمنتها على النظام الدولي إلى نقطة الــذروة[4]، بــل الــشيء الخطير والمؤسف في نفس الوقت لأمن واستقرار الدول الصغيرة من تعرض سيادتها للانتهاك والتدخل هو " أن ما حدث في الحادي عشر مــن ســبتمبر وفــر الذريعة التي أصبحت تستخدمها بعض الدول الكبرى، وعلى رأســها الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً من أجل الإطاحة بنظم سياسية معينة من الحكم بدعوى أنها تناصر الإرهاب الدولي وتدعمه. [5]

ويُعــد ذلــك بمثابة هزة عنيفة في بناء المجتمع الدولي برمته وسيف مسلط علـــى رقــاب الــدول الصغيرة، وتهديد مستمر للأمن والسلم الدوليين تحت مظلة محاربة الإرهاب الدولي، كما يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، واختراقاً صارخاً لمواثيق المجــتمع المدني الدولي بكل منظماته وتعديًّا على قوانين دولية تحدد الكيفية المثلى فـــي الــتعامل مع الأزمات الدولية عبر هيئة الأمم المتحدة وما تحتويه من هيئات

---

(1) Eric Morris & Alan Hoe, Terrorism: Threat and Response, (Macmillam Press, London & New York 1987) P. 25.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع"، مرجع سبق ذكره، ص 352.

(3) المرجع السابق، ص 375.

(4) المرجع السابق، ص 375.

(5) المرجع السابق، ص 376 .

أخـــرى مـــثل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، إلا أن انفراد الولايات المتحدة بزيادة فرص هيمنتها في ظل نظام عالمي جديد جعل الأمور تسير عكس ما تخطط لــه سياســات الــدول الصغيرة في أوطانها، فلاحظنا قوة الهيمنة الأمريكية عندما أزاحت نظام طالبان في أفغانستان عن السلطة، وشنت حرباً أمريكية واسعة النطاق ومــتعددة الأهــداف علـــى الدولـــة الأفغانية، كل ذلك كان تحت شرعية محاربتها وملاحقــتها للإرهاب، بغض النظر عما تخلفه الحرب على الدول المستهدفة، وكان لأمـــريكا ما أرادت وخططت له في أفغانستان، إلا أنها لم تقضِ على الإرهاب ولا علـــى "بـــن لادن"، فالأمـــر امتد ليشمل سيادة دولة عربية وهي العراق بحجة أن العـــراق كانـــت تملـــك أسلحة الدمار الشامل وتحولت قبلة الجيوش الأمريكية من أفغانـــستان لتصل العراق للقضاء على نظام الحكم السياسي في العراق؛ لأنه امتلك أســلحة الــدمار الشامل، وحدث الاحتلال الأمريكي للعراق ضارباً بعرض الحائط الــرفض الدولـــي المـــنقطع النظير وضاربة بعرض الحائط توصيات تقرير لجنة التفتـــيش الدولية التي لم تؤكد في أي تقرير لها أنها حصلت على أي أثر يدل على امـــتلاك العـــراق لأســـلحة الدمار الشامل. فقد بنت الولايات المتحدة موقفها لشن الحـــرب علـــى العـــراق بناءً على معلومات استخباراتية كاذبة أثبتت الحرب عدم صـــحتها، الأمر الذي أدى إلى اعتراف الأمريكان أنفسهم بأنهم ذهبوا للعراق تحت معلومات استخباراتية لم تكن واقعية، وقد عبر عن ذلك صراحةً الرئيس الأمريكي في كلمة له أمام الكونجرس الأمريكي في بداية شهر ديسمبر من عام 2005 ضمن حملـــة الانـــتقادات التي يقودها الديمقراطيون في الكونجرس ضد سياسة بوش في حربه على العراق، وقد بثته إذاعة الجزيرة في نشرة أخبارها .

إلا أنـــه فـــي جانـــب آخر مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة لتحسن العلاقـــات مـــا بـــين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالقذافي أعلن بشكل فوري وقـــوي إدانـــته للإرهاب، وقدم تعازيه للشعب الأمريكي في الخسائر البشرية التي نجمـــت عـــن تلك الأحداث، كما حضر مسئولون ليبيون من جمعية الصداقة الليبية

الأمـــريكية، "غيـــر رســـمية أنشئت في عام 1999" تأبين الضحايا.[1] ونددت ليبيا بالإرهـــاب ودعـــت المجـــتمع الدولي إلى مكافحته وعقد مؤتمر دولي يحدد مفهوم الإرهـــاب، وأن يـــتم التفـــريق بـــين الكفاح الشعبي المشروع للشعوب في مقاومة مـــستعمريها وما بين عمليات القتل والتشريد التي تقوم بها الدولة الصهيونية بشكل مـــنظم ومخطـــط له ضد الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب الأخرى. فحاولت ليبيا الاســـتفادة من هذا الحدث في تلطيف الأجواء وتقريب وجهات النظر بين الطرفين فـــيما بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية. فحاولت السياسة الليبية أن تجعل من تلك الكارثة آلية من آليات التقارب بينهما .

وفي كثير من الأحيان فإن الأحداث الكارثية هي التي لعبت دوراً في تخفيف حـــدة التوتر بين الدول عُرفت بدبلوماسية الكوارث أو الأزمات، فقد لعبت الكوارث دورهـــا في تخفيف حدة التوتر بين الهند وباكستان، حيث استطاعت أن تزيل شبح الحـــرب بـــين الدولتـــين. فقد التقت وجهة النظر الليبية ـ الأمريكية حول الشعور بخطر الإرهاب وأن أمريكا ليست وحدها في مواجهة الإرهاب، بل من حق أمريكا أن تكـــافح الإرهـــاب، ولكن مع مراعاة التفريق بين الإرهاب والمقاومة. فقد بدأت تتحسن صورة ليبيا لدى أمريكا. وقد "زارت عدة وفود أمريكية طرابلس منذ تعليق العقـــوبات فـــي 6 أبريل 1999 من بينها وفد قاده "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجـــية الأمـــريكية الأسبق للشئون الأفريقية، كما سمحت ليبيا لممثلي الشركات الأمريكية بتفقد أموالها المجمدة في ليبيا" [2].

كمـــا استمر تعاقب الوفود الأمريكية بشكل رسمي رفيع إلى طرابلس لإعادة تقيـــيم الحظر الذي تفرضه واشنطن على سفر رعاياها إلى ليبيا منذ عام 1981م. وأعلـــنت الولايات المتحدة أنها ستعيد النظر في حظرها سفر المواطنين الأمريكيين

---

(1) خالـــد حنفي علي، "ليبيا وأمريكا: التكيف التدريجي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 152، أبريل، 2003، المجلد 38، ص ـ 196 .

(2) المرجع السابق، ص 198 .

إلـــى ليبـــيا عقـــب ظهـــور دلائل على أن الحكومة الليبية اتخذت ما تسميه وزارة الخارجية الأمريكية خطوات هامة للتنديد بالإرهاب .

حـــيث إن الدافـــع الذي دفع ليبيا إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة هو اقتناع ليبيا بأن العمل على مستوى الساحة العربية لم يحقق الهدف المنشود في تحقيق "الـــوحدة العربية". واستمرارها بالمناورة والمراهنة على الدور العربي قد يجلب لها المـــتاعب مثلما حدث مع العراق من تآمر عربي سري من قبل أنظمة الخليج لتنحية "صدام حسين" عن قيادة العراق. فخشية ليبيا من أن تجد نفسها في صراع مع العرب أنفـــسهم حيث تم اتهام ليبيا أكثر من مرة بأنها تتدخل في شئون الدول العربية كونها تحـــرض على "الوحدة العربية"، وتؤكد مبدأ الثورة الأمر الذي أوصل ليبيا لقناعة بأن العـــرب عاجزون عن تحقيق أي خطوة لصالح بناء قوة عربية ضاربة رادعة للقوة الاســـرائيلية فـــي المنطقة، بل وقناعتها بأن العرب الذين عادت أمريكا من أجلهم هم أنفـــسهم يقـــيمون علاقـــات مع أمريكا. فرأت بأن الأسلوب المباشر في التحاور مع أمـــريكا لوضـــع حـــل فاصل ونهائي، لا يتأتى إلا عبر الحوار المباشر، وليس عن طـــريق الآخـــرين الذين قد تؤثر عليهم روح المصلحة والاستفادة من الظرف؛ نظراً لأن ليبـــيا قـــد أنفقـــت كثيراً من الوقت والجهد مع العرب دون جدوى. ودخول جل العـــرب فـــي مباحـــثات سلام مع العدو الصهيوني، وذلك عبر العلاقات الدبلوماسية والـــتجارية والـــسرية. وفي الجانب الآخر رأت ليبيا بأن الاستمرار في دعم حركات التحـــرر الوطنـــية، فـــي مختلف مناطق العالم، ترتب عليه نتائج سلبية على السياسة الخارجية الليبية من حيث استمرارها في عمليات الدعم، الأمر الذي ترتب عليه اتهام ليبيا بأنها دولة تدعم الإرهاب لدرجة وصفها بالدولة "المارقة"، وليس من صالح ليبيا الاســـتمرار فـــي هـــذه السياسة الداعمة، بالذات في ظل نظام عالمي جديد. وقطبية أحادية، ومتغيرات سياسية إقليمية ودولية تكاد تجرف الجميع .

فـــإن إدارة ليبـــيا للأزمـــة مـــع الدول الغربية، وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمـــريكية بـــين أن القـــراءة المعمقة والواعية للمتغيرات الدولية، والتمعن في إعادة هـــيكلة البيـــئة الدولية اقتضى اتخاذ قرارات حاسمة، وجوهرية على مستوى السياسة

الخارجية الليبية [1]. من أهمها الإعلان الليبي المفاجئ للجميع عن تخليه عن امتلاكه لبرنامج أسلحة الدمار الشامل "النووي"، حيث انقسم المحللون إلى قسمين في تقييمهم للخطوة الليبية في تخليها عن برنامج امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل "النووي"، فهناك فريق من المحللين يرجعون أسباب التخلي الليبي عن برنامجه النووي إلى الآثار الجانبية للحرب على العراق والخشية من النهاية التي وصلت إليها نهاية العراق، وهم يرون في ذلك التراجع الليبي خشية من أن تكون هي المحطة الثالثة في الحرب على الإرهاب بعد أفغانستان والعراق، فبادرت بالتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بكل وضوح واعتراف مبكر من قبلها للأمريكان.

إلا أن هناك فريقاً آخر تقوده الدبلوماسية الليبية يبرر الخطوة الليبية في تخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، وهي لا تؤيد وجهة نظر الفريق الأول في إرجاع سبب الإعلان الليبي أنه جاء كنتيجة فعلية للحرب على العراق، وترد وجهة النظر الليبية بالرفض على ذلك في أن المباحثات الثنائية ما بين ليبيا وأمريكا حول تخلي ليبيا الطوعي عن برنامج أسلحتها النووية، جاء قبل تسعة أشهر من الحرب على العراق، وليس كما يدعي البعض .

فقد أكدت الدبلوماسية الليبية رغبتها الطوعية بتخليها عن أسلحة الدمار الشامل كخدمة إنسانية لإزالة التوتر والصراع في منطقة الشرق الأوسط والعالم عموماً، حيث سوقت الدبلوماسية الليبية مبادرتها هذه إلى الرأي العام بدعوة الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل بأن تتخلى عنها وأن تحذو حذو ليبيا، حيث اعتبرت الدبلوماسية الليبية خطوتها تلك بالخطوة الشجاعة، ورأت عدم ضرورة وجدوى امتلاك مثل هذه الأسلحة المدمرة، وأنه لا يوجد من يمكن أن تستعمل ضده هذه الأسلحة وقد عبر عن ذلك بكل وضوح الخطاب السياسي الليبي عبر خطاب وجهه الأخ قائد الثورة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي لعام 2005 في شهر مارس الماضي .

---

(1) د. ميلود المهذبي، "مستقبل العلاقات الليبية ـ الأمريكية"، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

إن الانفــراج فـــي العلاقـــات الأمـــريكية ـ الليبـــية انعكس على جملة من التداعــيات الإيجابــية، ســواء علـــى تطويـــر العلاقات السياسية مع دول الاتحاد الأوروبـــي ودول آســيا، أم على المستوى القاري الأفريقي، أو حتى على مستوى التعامل مع النظام السياسي العربي. [1]

إن بــرامج إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وإصلاح النظام الإداري، والمالي والعلمـــي يمكـــن أن يحقق نتائج إيجابية في حالة الاستفادة من إعادة العلاقات مع الدول المتقدمة صناعياً، وتقنياً، واقتصادياً وذلك من خلال إعادة بناء اقتصاد قوي، ومؤســسات علمية مرموقة، ونظام إداري فعال، والدخول في حوار جدي (وندي) للخروج من حالات التهميش على مستوى القرار الدولي (في كافة المجالات). [2]

(1) المرجع السابق، ص 11 .

(2) المرجع السابق، ص 11 .

خاتمة الباب الثالث

حاولت السياسة الليبية أن توجه سياستها الخارجية في اتجاه يؤمن مسار سياستها، وذلك نحو الفضاء الأفريقي نظراً لوجود حالة التجانس مع هذا الفضاء، وإن لم تكن بنفس درجة التجانس مع الفضاء العربي، فلقد نجحت السياسة الليبية في خلق بعض التكتلات الإقليمية الأفريقية مثل " تجمع دول الساحل والصحراء "س ص " حيث يجمع هذا التكتل في عضويته 16 دولة عربية وأفريقية، محاولة من السياسة الليبية في خلق تكتل تكون له القدرة على تذليل الصعاب أمام دوله، وخلق موقف سياسي موحد تجاه العديد من القضايا السياسية العالمية بالذات في حالة تعرض أحد أطراف هذا التجمع لنزاع مع أطراف خارجية، وتهدف ليبيا من توجهها إلى أفريقيا خلق فضاء عربي أفريقي واحد، وهذه دعوة ليبية لخلق تعددية قطبية تخلق نوعاً من التوازن في السياسة الدولية بشكل عام. خاصة في ظل هيمنة القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهي تفعل ذلك إيماناً منها لما للتعددية من استقرار لأمن الشعوب ونمو تنموي للدول، كما كانت تهدف السياسة الليبية تجاه أفريقيا بشكل أساسي بدعم قضية التحرر فيها ومناهضة الاستعمار والعنصرية، كما اهتمت الدبلوماسية الليبية بقضية مناهضة التغلغل الإسرائيلي ونفوذه في القارة الأفريقية وذلك بمساندة حركات التحرر الوطني الأفريقي التي تبنت سياسة مناهضة الاستعمار ومحاربة التغلغل الإسرائيلي، ومحاولة إيقاف الهجرات اليهودية المتجهة نحو فلسطين بالأخص المنطلقة من أفريقيا، كما حاولت ليبيا من خلال استراتيجيتها تجاه أفريقيا بالعمل على توسيع مجال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى استثمار الإمكانيات الاقتصادية لليبيا في تقديم المساعدات الخارجية لكي تلعب دوراً مهماً في دعم السياسة الليبية في القارة الأفريقية كأساس للتضامن العربي الأفريقي.

ولـم تـتوانَ ليبيا في دعم المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التـي تقوم بالإقراض والإسهام في تقديم العون إلى الدول الأفريقية، كما تعتبر من أكثر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية؛ إذا تبلغ نسبة مساهمتها "51% " مـن الأسهم، والجدير بالذكر أن ليبيا منذ انضمامها إلى المصرف أعلنت عـدم حاجتها للاقتراض من المصرف تاركة المجال للدول الأفريقية المحتاجة التي أنشئ من أجلها المصرف لدعمها مالياً. وتعتمد السياسة الليبية في تنفيذ دبلوماسيتها علـى العامـل المـادي علـى اعتبار أنه من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحـرري الكامـل بفاعلـية لخلـق الشخصية الأفريقية المتميزة بهويتها السياسية والاقتـصادية والثقافـية، وذلك للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد العربية الأفريقية لصالح شعوب القارة الأفريقية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد اقتناعاً بأهمية التعاون العربي الأفريقي، وما يحققه من فوائد تجعـل مـن العرب والأفارقة قوة سياسة واقتصادية واحدة. كما حرصت السياسة الليبية في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي مع الدول الأفريقية على تحقيق التوازن فـي تقديم العون والمساعدات إلى الدول الأفريقية وفق التقسيم الجغرافي، بحيث لا ينحـصر ذلـك العـون بالدول التي بها أغلبية سكانية مسلمة أو رؤساء حكوماتها مـسلمون، بل شمل الدول الأفريقية الإسلامية والمسيحية على السواء.وقد اعتمدت الدبلوماسـية الليبية في تعاملها مع أفريقيا على أربع آليات لتنفيذ سياستها الخارجية نحو أفريقيا وهي:

أولاً: الاعتماد الليبي على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الأفريقية.

ثانياً: الاعتماد على إمكانيات المصرف الخارجي العربي الليبي.

ثالـثاً: الـدور اللامحدود لجمعية الدعوة الإسلامية في توطيد العلاقات الثنائية الإنسانية ما بين الدول الأفريقية.

رابعـاً: الجانب السياسي الذي برهن على نجاح الدبلوماسية السياسية الليبية في توظيف إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة القرار السياسي الليبي.

فبناءً على ما تقدم فإن الإستراتيجية الليبية والآلية التي حاولت ليبيا من خلال سياستها الخارجية بتحقيق قدر كبير من إستراتيجيتها عن طريق الآلية التي أتبعتها في التنفيذ تمخض عن ذلك نتائج للدبلوماسية الليبية، ومن هذه النتائج البارزة التي تسجل لصالح الدبلوماسية الليبية في أفريقيا شيئين يعكسان إيجابية الدبلوماسية الليبية من خلال عملها في أفريقيا وهما: تجمع دول الساحل والصحراء " س ص "، والاتحاد الأفريقي العظيم.

وعن موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه الجامعة العربية، فإن الدبلوماسية الليبية حيال الجامعة تنطلق من حالة المعاناة والتخبط للجامعة العربية حتى يستقيم الوضع لها كي تخرج من واقع المتغيرات الإقليمية والدولية بأرجل يمكن الوقوف، ومواصلة المشوار عليها على الرغم من أن الجامعة العربية تدرس " تاريخياً " على أنها من المنظمات الرائدة في مجال أسبقية التأسيس، إلا أنها تميزت طيلة العقود الثلاثة الأخيرة بفاعلية محدودة ودور هامشي على مستوى التصدي، أو التأثير في القضايا العربية أو الإقليمية، أو حتى الدولية، واستمرت انهيارات القدرة حتى وصلت إلى مستوى قرارات مؤتمرات القمة. فإن السياسة الليبية انطلقت في تقييمها للجامعة العربية، من هذا الضعف وعدم فاعلية دور جامعة الدول العربية وهي بالتالي لم تعزُ هذا الضعف والمحدودية في القيام بدورها على الجامعة وحدها؛ لأن الجامعة ما هي إلا مرآة عاكسة لما يدور في الساحة السياسية العربية، وبالتالي فإن الجامعة العربية ليست وحدها المسئولة عن حالة التدني في عدم قدرتها على القيام بدورها، فالدول العربية نفسها لعبت دوراً كبيراً في جعل دور جامعة الدول العربية محدود ومتدنٍ والدول العربية هي التي تملك إمكانية تقوية الجامعة العربية أو إضعافها، فالجامعة ما هي إلا منظمة تعمل على تنفيذ ما يرسم لها من سياسات من قبل الأنظمة العربية، فالدعوات الليبية التي تكررت بإصلاح الجامعة لم تقتصر على الجامعة وميثاقها فحسب بل عنت الدعوة لإصلاح الوضع العربي بكامله؛ لأنه في حالة اقتصار ليبيا على إصلاح الجامعة العربية فقط دون النظام العربي الرسمي، فعندئذ توضع وجهة النظر الليبية في باب القصور وعدم

الفهم لكل عوامل الضعف المحيطة بالجامعة. بالإضافة إلى أن هناك عوامل دولية أخــرى تــؤدي إلـــى ازدياد درجة تراجع الفاعلية للجامعة، وفي جانب آخر كانت الدعــوة الليبــية تدعو إلى إصلاح ميثاق الجامعة، حيث بنت دعوتها في إصلاحه لقــصوره واحــتوائه إلـــى وسيلتين فقط في مسألة تسوية المنازعات وحفظ الأمن والـــسلام بين الدول العربية وهما التحكيم والوساطة، وإن كان الميثاق قد أشار إلى أهمــية محكمـــة العدل العربية في مادته التاسعة عشر، رغم محاولة تفادي بعض القصور في الميثاق في معاهدة الدفاع العربي المشترك، وذلك بالتخفيف من القيود الـــواردة في الميثاق بشأن تسوية المنازعات، لكنها لم تأت بجديد موضوعي، وإن كانت تعتبر خطوة متقدمة نسبياً عن الميثاق، حيث أكدت عزم الدول المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية. فالموقف السياسي الليبي يبني موقفه من الجامعة وميثاقها على الآتي فيما يخص الميثاق:

أولاً: نــصوص ميــثاق الجامعـــة العــربية لم تكن ساعية للتمهيد إلى الوحدة العربية، بل مكرسة للسيادة الإقليمية .

ثانياً: لم تكن مستهدفة توحيد الرؤى السياسية، بل معمقة للخلاف، مثيرة للفتن.

ثالثاً: لم تكن عاملة على صهر الشعور القومي وتقوية الإيمان بوحدة المشاعر والآمال والآلام، بل قادت إلى تراجع الشعور القومي.

وعلــيه فـــإن الدعــوة الليبية المتكررة بالانسحاب من جامعة الدول العربية ليــست دعــوة ضد الجامعة كمؤسسة، وليست ضد الجامعة كأمانة عامة وإداريين وهيئات، بل هي محاولة لاستنهاض العرب من غفلتهم بالتمرد على الدور المحدود للجامعة التي لا يجد فيها أعضائها أبسط أنواع الحماية والانتماء.

وفـــي موضـــوع آخر من هذا الباب، تحديداً في الفصل الثالث وهو بعنوان "توظــيف الدور الأوروبي لحل مشكلة لوكربي "، لاحظنا من خلال الكتاب في هذا الفــصل وجود حالة تمرد أوروبي على صورة القزم التي رسمتها لها الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، ومحاولة أمريكا بتحييد أوروبا من دائرة الصراع الدولي في

كثيــر من الأحيان. وفي محاولة أخرى للأمريكان ضد أوروبا هو إنشاء " الوكالة الدولية للطاقة " حيث كان الهدف منها هو الحيلولة دون قيام أوروبا بتوقيع اتفاقيات ثنائــية مــع الدول العربية المنتجة للنفط. إلا أن ذلك كان واضحاً أمام الأوروبيين بشكل واضح، وقد عبروا عن رغبتهم في مواجهته بشكل علني عندما قام " ميشيل جوبيــر " وزيــر الخارجية الفرنسي بتوقيع اتفاقيات ثنائية باسم بلاده مع عدد من الــدول النفطــية ممــا أثــار غضب الولايات المتحدة الأمريكية. فلاحظنا الاتجاه الفرنــسي نحــو إنشاء روح التضامن في إطار سياسة ذات ثلاثة أبعاد، وهي فتح الحــوار الــسياسي والأمني مع دول الجنوب على أساس مبادئ القانون، واحترام الحــريات وحسن الجوار، واتباع الحلول السلمية في فض المنازعات، وقد لاحظنا ذلــك في القضية الفرنسية (U.T.A) الطائرة الفرنسية حيث تجاوبت فرنسا مع ليبيا فــي وضــع حــل مــرضٍ للطرفين عبر التفاوض المباشر بعيداً عن لغة التهديد والحصار، كما هو في حادثة " لوكربي ". بالإضافة إلى إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر مصحوبة بتعاون مالي مع أوروبا وإنشاء آلية تخدم دول جنوب المتوسط على غرار الآلية التي تم إنشاؤها لصالح دول شرق أوروبا، كذلك تطوير البعد الإنساني للعلاقــات بين دول شمال وجنوب المتوسط فعندما تكون هذه الدعوات هي جوهر العلاقــة الجديــدة التــي يطمح بها الأوربيون في علاقتهم مع العرب، فهذا شيء إيجابــي يجب أن يوظف لصالح قضايا العرب، وبناء جسر من العلاقات التجارية والثقافــية لكسب ود الأوروبيين لنصرة قضايا أمتنا، وهذا ما حرصت الدبلوماسية الليبية على تحقيقه، وذلك من خلال تطوير التعامل مع الدول الأوروبية في محاولة لكسر التحالف الاستراتيجي الغربي المعادي للأمة العربية، وإبعادها عن الإمبريالية الأمــريكية، إما بكسب تعاطفها، أو تحييدها خصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني. والجدير بالذكر أن ليبيا كانت على درجة عالية جداً في تحديد علاقاتها مــع الــدول الخارجية بناءً على موقف هذه الدول من القضية الفلسطينية، فالموقف الأوروبــي من قضية لوكربي قد عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي حين أعرب عــن خيــبة أمله إزاء عجز بلاده على إقناع حلفائها الأوربيين بفرض حظر نفطي شــامل ضــد ليبــيا، فلقد رفضت غالبية الدول الأوروبية، بالأخص بلدان جنوب

المجمـوعة مـسايرة محاولات الولايات المتحدة في تصعيد العقوبات نظراً لأهمية المـصالح النفطـية المتـبادلة بين ليبيا والمجموعة الأوروبية، ورغبة الأخيرة في تخفـيف عناصر التوتر السياسي في جنوب حوض البحر المتوسط. إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من ممارسة ضغوط أخرى على الدول الأوروبية حيال ليبيا فقد حاولت بخطوة فعلية بأن أصدرت قانون " داماتو " والذي اتخذ بعداً آخر لتدابير قـسرية عقابـية إضافية على ليبيا، بالإضافة إلى أنه محاولة لتضيق الخناق على شـركات الدول الأوروبية العاملة في مجال النفط الليبي، وجاء الموقف الأوروبي بنفس القوة ضد قانون " داماتو " في حالة إقدام الولايات المتحدة على فرض قانون داماتـو بالقـوة علـى أوروبا، فهي الأخرى لديها من التدابير ما يجعلها تتصدى للـضغوطات الأمـريكية، وذلك في المعاملة بالمثل بتوقيع عقوبات على الشركات الأمريكية مماثلة للعقوبات المتضمنة في القانون الأمريكي في حالة فرض العقوبات علـى الـشركات الأوروبية. واعتبرت الدول الأوروبية أن هذا القانون الأمريكي بمـثابة انتهاك لقوانين التجارة. وبناءً على ذلك أعدت المفوضية الأوروبية " قانون مناهـضة المقاطعـة " للـرد على العقوبات الأمريكية بالدفاع عن مصالح أوروبا واتخاذ العقوبات المضادة في حالة إقدام الإدارة الأمريكية على تنفيذ تشريعات ضد المؤسـسات الأوروبـية العاملة في كوبا أو في كل من ليبيا وإيران، ومع تصاعد الأزمـة وصـل إلى الجماهيرية الليبية وفد منظمة لوكسمبورج للحوار العربي – الأوروبي في زيارة رسمية برئاسة " دورتر تشارلز " الذي أعلن أن هدف الزيارة هـو إعـلان التـضامن مـع ليبيا ضد التهديدات الجديدة. ومن جانب آخر عبرت "منظمة الاشتراكيين لمنطقة المتوسط" في نداء لها وجهته إلى الرأي العام العالمي، عبرت فيه عن قلقها البالغ بمظاهر تهديدات الأمن والاستقرار في المتوسط.

وفـي الفـصل الأخير من هذا الباب الذي جاء تحت عنوان " الاتجاه العام للعلاقـات الليبـية الأمريكية منذ التسعينات وحتى نهاية عام 2003 في ظل رؤية مـستقبلية"، فـإن علاقـات الـولايات المتحدة وليبيا حكمتها دوماً القوة والمصالح الاقتصادية والموقع الاستراتيجى وسلطة الرأي العام وعلى امتداد سنوات المواجهة

فـــشلت السياسة الأمريكية في بلوغ غاياتها النهائية في الإطاحة " بالعقيد القذافي"، ودفعه إلى التواري عن مسرح الأحداث في بلاده وخارجها رغم التحشيد الأمريكي بكافة الأدوات والطرق التي اتخذتها في المواجهة مع ليبيا، وفي ظروف ومعطيات مختلفة تماماً عما مضى، كررت الولايات المتحدة مجدداً النظر في مسألة مواجهتها مـــع ليبـــيا عندما استعادت في أواخر أكتوبر من العام 1989 ملف قضية لوكربي لتـــبدأ حلقـــة جديدة من المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، وأصبحت لوكربـــي ورقة ضغط تمارس على ليبيا من قبل الدول الغربية الثلاثة. الأمر الذي لاحظـــنا فـــيه تحـــويل مجرى التحقيق في هذه القضية إلى مجلس الأمن بدلاً من محكمـــة العدل الدولية صاحبة النظر بالاختصاص في هذه القضية. إلا أن قوة نفوذ الـــدول الغربية الثلاثة جعل لها ما تريد في تعطيل وتجاهل دور المحكمة، وأن ما يميز فترة التسعينات في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا هو انعكاس للمتغيرات التي طرأت في العالم خلال السنوات الأخيرة، حيث غياب أحد العناصر الرئيـــسة المكونة لتوازن القوى تاركة وراءها فراغاً ملحوظاً على الساحة الدولية، وهـــو انهـــيار الاتحـــاد الـــسوفيتي. وبعد أن عاشت ليبيا فترة طويلة من الحظر والمقاطعـــة الاقتصادية من قبل دول المجتمع الدولي في فترة التسعينات، وعاشت حظـــراً أطـــول مـــع الولايات المتحدة على المستوى الثنائي في علاقاتها أدى إلى عـــرقلة جهـــود التنمية لصالح الدولة الليبية الأمر الذي ترتب عليه قطع العلاقات الدبلوماســـية مـــا بين الدولتين طيلة عقدين من الزمن، مما قد أوجد فراغاً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وثقافياً فيما يتعلق بالتعاون فيما بينهما، ونظراً لذلك فقد بدأت وجهـــتا النظر الأمريكية والليبية تقتربان من بعضهما لإذابة الجهود في العلاقة بين الدولتـــين وذلك للعديد من المؤثرات والمتغيرات الدولية، ومن ضمن هذه المؤثرات والتـــي كان أكبرها وأكثرها دلالة على أن واشنطن لديها الرغبة، وإن كانت بحذر شديد، في إيجاد علاقات إيجابية مع طرابلس، وتمثل ذلك في استثناء ليبيا من الدول التي صنفتها أمريكا ضمن " محور الشر " الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي جورج بـــوش الابـــن بعـــد 11 سبتمبر، غير أن ما يفسر ابتعاد ليبيا عن محور الشر هو نجاحهـــا فـــي فتـــرة ما بعد فرض العقوبات عليها تمثل في إعادة تشكيل سلوكها

الخارجي تجاه عدة قضايا خارجية مما دفع واشنطن إلى التفكير في تعديل سياستها نحو طرابلس .

ومن أبرز التغييرات التي لحقت بسلوك ليبيا خلال تلك الفترة إدارتها لقضية لوكربي بكل مرونة وعدم تعنت وتصلب في تبني مواقف لا تساعد على إزالة التوتر بين الطرفين. أيضاً سلوك ليبيا تجاه أزمة العراق حيث بدأ الموقف الليبي من أزمة العراق أكثر اتزانا، واستخدام القذافي لغة دبلوماسية هادئة مع الولايات المتحدة انطوت على تصريحات تحذيرية تارة حين أنذر بأن الحرب ستؤدي إلى فوضى شاملة في المنطقة. بالإضافة إلى توقف ليبيا عن دعمها لحركات التحرر الوطني بالذات التي انحرفت عن مجالها الإنساني مع محاولة ليبيا بتحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية، وذلك من أجل إصلاح صورة ليبيا في العالم، والتأكيد على دور ليبيا السلمي في أفريقيا، كما مثلت أحداث 11 سبتمبر فرصة لتدعيم هذا المناخ الإيجابي في علاقات البلدين. فقد أعلنت الدبلوماسية الليبية بشكل فوري وقوى إدانتها للإرهاب وقدمت تعازيها للشعب الأميركي، كما حضر مسئولون عن الجانب الليبي من جمعية الصداقة الليبية الأمريكية لحضور تأبين الضحايا، فقد بدأت تتحسن صورة ليبيا لدى أمريكا، وقد زارت عدة وفود أمريكية طرابلس منذ تعليق العقوبات في 6 أبريل 1999 من بينها وفد قاده هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق للشئون الأفريقية كما سمحت ليبيا لممثلي الشركات الأمريكية بتفقد أموالها المجمدة في ليبيا، زيادة على ذلك جاء الإعلان الليبي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل بشكل نهائي .

ورأت الدبلوماسية الليبية في حوزتها لهذا السلاح امتلاكها لخطر يهدد أمنها وأمن المنطقة بشكل عام، ورأت السياسة الليبية أن ضرورة حيازة هذا السلاح لم تعد مجدية، ولم يعد هناك من يمكن أن تستعمله ضده ودعت دول المنطقة بالتخلي عن امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها إسرائيل، كما تضمنت دعوتها للدول بأن تحذو حذو ليبيا في تخليها عن أسلحة الدمار الشامل، في حين يرى بعض المراقبين والمحللين أن هذا التخلي الليبي جاء كرد فعل واقعية لما حدث في

العــراق، فــي حين أن الدبلوماسية الليبية قد ردت على هذا الاتجاه بأن المباحثات الليبيــية الغربية حول تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل جاء قبل اجتياح العراق بـــ 9 أشهر، ولم يكن التخلي الليبي عن أسلحته كمحصلة للعدوان الأمريكي على العراق، ورأى البعض أن تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل بمثابة ورقة إيجابية تسجل لصالح جورج بوش الابن لاستغلالها في فترة الانتخابات الثانية للتأثير على الرأي العام الأميركى لصالح سياسة أمريكا الخارجية.

وأخيراً تغيرت أمور كثيرة في طبيعة العلاقات الثنائية الأمريكية الليبية. فقد زالــت فتــرة العــداء والتوتر الدائمة إلى حالة من التقارب ورفع الحظر، وأخذت اللقاءات الدبلوماسية تتعاقب لتعمل معاً لإذابة شبح المقاطعة والعقوبات.

الخـــاتمـــة

إن أهمـــية هـــذا الكـــتاب تكمن في محاولته الإطلاع على مواقف السياسة الخارجـــية الليبـــية في فترة زمنية محددة للدراسة وهي من عام 1990 – 2003، وهـــي نهايـــة الفترة الزمنية الكتاب للاطلاع على أوجه ومعالم السياسة الخارجية الليبية في كيفية تعاملها مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية التي حدثت طوال فتـــرة الكـــتاب، حيث تكمن أهمية الهدف من الكتاب في كون أنها محاولة للتعرف علـــى طبيعة السياسة الخارجية الليبية، من حيث هل كان هناك تغير فعلي جذري في مواقف السياسة الخارجية الليبية تجاه مجمل المتغيرات السياسية التي حدثت من 1990 – 2003، وبـــالأخص ذات الـــدلالات فـــي تداعياتها بشكل مباشر أو غير مباشـــر على مواقف السياسة الخارجية الليبية، وقد اعتمدت على المنهج التاريخي واضـــعاً فرضية للانطلاق منها وإخضاع تلك الفرضية أو الفرضيات لمنهج علمي لدراســـتها وتحلـــيلها للوصول إلى حالة توافق ما بين الفرضية والمنهج المتبع في الكـــتاب، كما لم أغفل استعمال المنهج التحليلي المقارن وغيره، حيث إنني لم أغفل أهمـــية الاطلاع على دراسات علمية سابقة سبقت هذا الموضوع، إن لم تكن بشكل مطابـــق تمامـــاً، وإنهـــا بـــشكل جزئي حيث تناولت دراسات سابقة درست بعض جـــزئيات هـــذا الكـــتاب. وفي نهاية دراسة الفترة الزمنية المناطة من قبل الكتاب بالدراسة وصلت إلى بعض النتائج.

فـــيما يتعلق بمحاور السياسة الخارجية الليبية في مرحلة ما قبل عام 1990 لاحظـــت أن ليبـــيا انـــتهجت عقب ثورة الفاتح سياسة خارجية نشطة في جملة من المستويات، ومنها تبني ليبيا لمبدأ قضية الحرية والسلام كمحور أساسي ومهم يعبر عـــن ملامح وجهة السياسة الخارجية الليبية إيماناً منها بأن هذه رسالة إنسانية لابد مـــن الوقـــوف بجانبها من أجل نشرها وتعميمها في كل مكان للحد من تنامي المد

الاستعماري الغربي، وذلك من خلال الوقوف بجانب الأقليات المضطهدة. وقد اعتمدت ليبيا في دبلوماسيتها على تبني موقف الالتزام بتطبيق سياسة عدم الانحياز حيث رأت في ذلك ضماناً لحرية حركة الدبلوماسية الليبية دون التقيد بمواقف أي من المعسكرين المتصارعين سابقاً، كما تبنت ليبيا اتجاهاً آخر، وهو اهتمامٌ بالجانب الأفريقي، ودعمت الدول الأفريقية قدر إمكانياتها رغبة منها لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة حيث اعتبرته عودة جديدة للاستعمار إلى القارة الأفريقية، وعليه فلم تتوانَ ليبيا في دعمها لحركات التحرر الوطني الأفريقية وفي محور آخر جاء الموقف الليبي واضحاً في نظرته للدولتين العظميين حيث لاحظنا الاتجاه الليبي بشيء من الرغبة والميول نحو توطيد علاقتها مع الاتحاد السوفيتي إيماناً منها بمساندة الاتحاد السوفيتي لكفاح الشعوب العربية، ووقوفه إلى جانبها في نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية، إلا أن ذلك الاتجاه الليبي لقي الرفض والتصادم مع الاتجاه الأمريكي، وفي محور آخر من محاور السياسة الخارجية الليبية لاحظنا أن موقف ليبيا تجاه منظمة الأمم المتحدة جاء يحمل صفتين، الأولى الالتزام الليبي بالمبادئ والأهداف التي تدعو لها الأمم المتحدة والداعية إلى توطيد الأمن والسلم الدوليين. أما الصفة الثانية للموقف الليبي تمثل في رفضها تسلط الدول الكبرى على هذه المنظمة. وفي جانب آخر من محاور السياسة الخارجية الليبية جاء الموقف الليبي واضحاً في نظرته وتقييمه للنظام العالمي الجديد، حيث دعت ليبيا إلى تأكيد الحقوق المطلقة للشعوب في السيطرة على مواردها الطبيعية والاقتصادية، كما دعت إلى مواصلة الجهود من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ينهي الاحتكار والاستغلال بين الدول، أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الليبية الأمريكية في مرحلة ما قبل عام 1991، فقد كان الاتجاه العام لطبيعة تلك العلاقة ينم عن توتر وتصادم وإن كان بدرجات متفاوتة إلا أنه لم يصل لدرجة العدوان إلا في عام 1986 بالتحديد في 15 أبريل من ذلك العام عندما تعرضت ليبيا لهجوم مباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على مدينتي طرابلس وبنغازي واستهدف العدوان شخص قائد الثورة بشكل مباشر، مما أعطى دلالة مباشرة على نية العدوان في القضاء على الأخ قائد الثورة، الأمر الذي ترتب عليه توتر في

درجــة العلاقــات الثنائية بين البلدين. ولاحظنا الهدف من الصراع الذي دار بين الطــرفين بأنــه كانت تحكمه نية الولايات المتحدة الأمريكية في كونها تهدف إلى اتخــاذ ليبــيا كــنقطة ارتكــاز لها للانطلاق في اتجاهات متعددة لمزيد من فرض ســيطرتها وزيادة نفوذها في المنطقة بشكل واسع، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للــشركات الأمــريكية بالنفاذ إلى أفريقيا لقطع الطريق أمام الشركات الفرنسية في أفــريقيا من خلال ليبيا، وذلك بالتخفي وراء شركات ليبية ورأت السياسة الأمريكية أنــه مــن الممكــن لليبيا بثروتها أن تلعب دوراً في تحقيق فكرة المغرب العربي، المتميــز المــستقل عــن المشرق العربي كما رأت أنه يمكن أن تكون ليبيا مركزاً رئيساً من مراكز الدعاية ضد الثورة العربية، ناهيك عن أن تلك الفترة وهي ما قبل عــام 1991 حملت في طياتها المحاولات الأمريكية لاغتيال الزعيم معمر القذافي والتحرش الأمريكي الدائم لليبيا من خلال المناورات العسكرية والحشود الأمريكية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي، مما اعتبر ذلك استفزازاً لليبــيا بأن تعيش حالة من الطوارئ بشكل دائم، بالإضافة إلى الضغوطات السياسية التــي مارســتها أمــريكا على البعثة الدبلوماسية الليبية في الأمم المتحدة بتضييق الخــناق علــيها في تحديدها لمسافة 2.3 ميل كم2 كمجال يتحركون فيه لا يتعدى محيط مبنى الأمم المتحدة .

وفــي فصل آخر من فصول الدراسة لهذا الكتاب كانت بعض النتائج حول مــدى نجاح أو عدم نجاح السياسة الليبية في طرحها لموضوع الوحدة العربية، فقد طــرحت ليبيا مشاريع وحدوية كثيرة جداً مع العديد من الأقطار العربية، فمنها ما كــان بشكل ثنائي أي وحدة بين ليبيا وقطر عربي آخر، ومنها ما كان بشكل أوسع يتعدى الإقليم الجغرافي لليبيا والقطر العربي الآخر .

فقــد حاولت ليبيا أن تقيم وحدة مع تونس إلا أنه لم يكتب لها النجاح قبل أن يــتم الإعــلان عــنها، وفي محاولة أخرى كان هناك مشروع وحدة مع الجزائر، وكانــت هناك وحدة مع المغرب لم تستمر طويلاً، حيث تم تجميد اتفاقية الوحدة ما بين ليبيا والمغرب، وهي اتفاقية وجدة، بالإضافة إلى مشروع الوحدة الذي قُدم لعبد

الناصـــر بإقامة وحدة مع مصر إلا أن وجهة نظر عبد الناصر كانت متحفظة جداً للانخـــراط فـــي محاولـــة وحدويـــة جديدة مع قطر عربي آخر بعد انفكاك الوحدة الـــسورية المـــصرية، وجاء الاتجاه الليبي بإقامة اتحاد عربي على مستوى إقليمي شـــمل أقطـــار المغرب العربي الخمس وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، إلا أن التجمع فشل في احتواء الأزمات التي تدور بين أقاليمه، وجمدت ليبيا نشاطاتها فيه عندما لمست منه الدور المحدود جداً في صراعها مع الغرب، ورغم عدم النجاح لكل المحاولات الوحدوية التي خاضتها ليبيا أو نادت بها مع العرب لم يحد من عزيمة ليبيا بأن تبادر إلى طرح مشروع الاتحاد العربي الكبير الذي يؤمن ويقر وضعية التباين والاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية العربية في إقامة اتحاد عربـــي كبير يحتوي كل مظاهر الاختلاف في بنى الأنظمة السياسية العربية، وقد قُـــدم هـــذا المـــشروع إلـــى العرب عن طريق جامعة الدول العربية، وعن طريق خارجـــية كل دولة عربية للإطلاع عليه، وتقرير ما يلزم بشأنه وللآن لم يكتب له النجاح .

وفي استنتاج آخر حول موقف السياسة الخارجية الليبية في دعمها لحركات التحـــرر الوطنـــي نجد أن الثورة الليبية تبنت سياسة دعم حركات التحرر الوطني بـــشكل كبيـــر جـــداً سواء كان دعماً بالمال أو بالسلاح، فقد ركزت ليبيا اهتمامها بحركات التحرر الوطني في مناطق كثيرة جداً في كل قارات العالم، فكان الاهتمام الليبـــي واضـــحاً في مد ودعم حركات التحرر على مستوى القارة الأفريقية، وكان واضحاً في آسيا في الفليبين عبر جماعة أبو سياف وغيرها في سيرلانكا، كما جاء الـــدعم الليبـــي واضـــحاً فـــي أوروبا عبر الدعم الليبي المعلن للجيش الجمهوري الأيرلندي والألوية الحمراء في إيطاليا وغيرها .

إلا أن ما عاب السياسة الليبية في دعمها لحركات التحرر الوطني أنها كانت تتباهى بالإعلان عن دعمها لتلك الحركات دون السرية، لدرجة أنها كانت لا تتبيَّن فيما إذا كانت تلك الحركة هي حركة وطنية أم لا، وذلك وفق رأي بعض المحللين.

إلا أنـــه فـــي نهاية الأمر أصبحت سياسة الدعم الليبية لتلك الحركات تحيك

المؤامرات والتحرش بليبيا من قبل الدول الغربية نظير دعمها لتلك الحركات، مما ترتب عليه وقوع هجوم أمريكي على ليبيا عام 1986 متذرعاً بحجة دعم ليبيا لحركات تحرر تقوم بأعمال إرهابية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أماكن مختلفة، الأمر الذي ترتب عليه مراجعة ليبية لسياستها في دعم حركات التحرر الوطنية فلم تجد ليبيا بدًّا من التخلي عن الاستمرار في دعمها اعتقاداً منها بأن بعض الحركات تمارس أعمالاً إرهابية. فعليه توقفت ليبيا عن الدعم لأنه عرض ليبيا للعدوان.

وفي إطار آخر من مواقف السياسة الخارجية الليبية في دعوتها إلى تفعيل دور دول العالم الثالث نجد أن ليبيا قد أولت اهتماماً كبيراً بدول العالم الثالث، وذلك من خلال تفعيل وتطوير دور منظماته، وتمثل ذلك من خلال اهتمام ليبيا بمنظمة دول عدم الانحياز التي ينطوي تحت لوائها ما يُعرف بدول العالم الثالث، كما دعت ليبيا دول العالم الثالث بالتكاتف والتعاون فيما بينها من أجل الاستفادة من مواردها الطبيعية والاقتصادية بعيداً عن سياسة الاحتواء والاندفاع التي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة، وذلك بغية توسيع مجالهما على حساب دول العالم الثالث، ورفضت ليبيا سياسة التدخل الغربي تحت مظلة حقوق الإنسان.

وفي جانب آخر من جوانب اهتمام السياسة الخارجية الليبية نجد أنها أولت اهتماماً ملحوظاً بالقارة الأفريقية، حيث اهتمت بسياسة دعم الدول الأفريقية مادياً عن طريق قروض منحتها لبعض الدول الأفريقية بالإضافة إلى اهتمامها بإقامة شركات ثنائية مختلطة بين ليبيا والدول الأفريقية الأخرى، كما أنها اهتمت بإنشاء المصارف العربية الأفريقية المختلطة من أجل منح القروض للدول الأفريقية المحتاجة إلى تطوير بعض من جوانب التنمية فيها، كما حاولت ليبيا التدخل بشكل مباشر لإنهاء بعض النزاعات التي حدثت في أفريقيا، كما حاولت قدر إمكانياتها وقدراتها باتباع سياسة قطع الطريق أمام التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية، حيث اعتبرت التغلغل الإسرائيلي ما هو إلا زيادة الفجوة بين الدول الأفريقية وما

بين أبناء الشعب الواحد في العديد من الدول الأفريقية بزيادة التوتر والعصبية ما بين أبناء الشعب وذلك بمدها السلاح للطوائف المتنازعة .

وفي إطار تعدد النتائج من خلال دراسة هذا الكتاب، نلاحظ أن السياسية الليبية في إطارها الداخلي، أي على مستوى العمل الداخلي لها، كانت الفترة الزمنية من عام 1991-1995 مرحلة شهدت استبدال واستحداث وإلغاء أمانات لجان شعبية عامة "وزارة"، لدرجة أنها كانت تصل في بعض الأحيان إلى عشرين أمانة من اللجان الشعبية العامة، وقد وصلت في بعض الأحيان إلى أدنى تقليص لها حتى وصلت إلى ثماني أمانات لجان شعبية عامة "وزارة"، حيث كانت الدلالات الفعلية لعدم الاستقرار في تكوين بناء اللجان الشعبية العامة كان نتيجة منطقية وضرورية لطبيعة المتغيرات السياسية الدولية التي فرضت على ليبيا حالة من الحصار والعقوبات الاقتصادية .

وفي إطار المنظور الليبي لطبيعة المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نجد أن ليبيا قد خففت من حدة خطابها السياسي تجاه الغرب بالذات، بعد أن انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم وتزعمه من خلال القطبية الأحادية، والتعامل الأمريكي مع العالم بعد الحرب الباردة بعقلية المنتصر في الحرب الأمر الذي خيل لها زيادة القوة والنفوذ في إحكام سيطرتها وتوسيع مجال نفوذها بعد سقوط العدو الأول وهو الاتحاد السوفيتي السابق، وعليه فقد أدركت السياسة الليبية بأن لغة الخطاب السياسي الخارجي يختلف باختلاف الظروف، فلم تعد طبيعة الخطاب السياسي الليبي المتشددة بعض الشيء في نظرتها للغرب في ظل القطبية الثنائية في السابق هي نفس لغة الخطاب السياسي في ظل قطبية أحادية الآن بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تعد لغة الخطاب السياسي الليبي، الذي كان دائماً وأبداً تهيمن عليه لهجة العداء لأمريكا وتحريض شعوب العالم بالعمل والتكاتف ضدها وكشفها وتعريتها على أنها دولة استعمارية، هي لغة الخطاب السياسي المطلوبة الآن في ظل تزعم الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد فكرة الشعور بالندية لأمريكا من قبل ليبيا هي المسيطرة على الخطاب السياسي الليبي بالذات عقب انهيار قوى عظمى مثل الاتحاد السوفيتي السابق .

ولـــم تعد أيديولوجية التحريض والدعم المالي والمعنوي للحركات التحررية الوطنية التي تبنتها ليبيا في السابق هي ذات الأيديولوجية الآن في ظل الحرب على الإرهـــاب، فـــإن الاستمرار في دعم حركات التحرر الوطنية هو بمثابة التحريض علـــى الإرهـــاب بل دعمه وحمايته، الأمر الذي يترتب عليه تعريض الدولة التي تتبنى ذلك للخطر، كما حدث لأفغانستان.

وعلـــى صـــعيد آخـــر من السياسة الخارجية الليبية من أزمة الخليج الثانية والحرب ضد العراق نجد موقفين من الرفض الليبي للأزمة بشكل عام:

أولاً: الـــرفض الليبي لاجتياح العراق للكويت على اعتبار أن ذلك الاجتياح لا يجـــوز لأنـــه تم بالقوة والإكراه، ولا يجوز لبلد عربي أن يجتاح بلد عربي آخر عـــضو فـــي جامعة الدول العربية؛ لأن الموقف السلبي في ذلك سيفتح المجال أمام دول عـــربية كبرى أخرى بالاجتياح لبلدان عربية صغرى، وعندها ندخل في حالة من الفوضى واللااستقرار.

ثانـــياً: الـــرفض الليبي للتدخل الأجنبي، فإن ليبيا كانت تحبذ التدخل العربي بـــدلاً مـــن الأجنبـــي، علـــى اعتـــبار أن حجم الآثار السلبية التي ستلحق بالعراق وبالكويت ستلحق بالمنطقة العربية بشكل عام .

وفي موقف آخر من مواقف السياسة الخارجية الليبية تجاه عملية السلام التي يقـــوم بهـــا العرب والفلسطينيون مع الكيان الإسرائيلي، رفضت ليبيا عملية السلام بشكل قطعي، ونددت بكل محاولات السلام مع إسرائيل على اعتبار أن كل عمليات الـــسلام مـــع إســـرائيل لا تقـــدم حلولاً نهائية لإنهاء حالة الصراع وضمان عودة اللاجئـــين الفلسطينيين واختصار عمليات الانسحاب للكيان الصهيوني إلى حدود ما قـــبل عـــام 1967 فقـــط، وكانت تنبه ليبيا دائماً حول مصير الأراضي الفلسطينية الأخـــرى التـــي احـــتلت عـــام 1948. وكانـــت لا تؤمن ولا تقر بشرعية الكيان الصهيوني ولا زالت إلى الآن على عقيدتها بذلك .

إلا أنه من زاوية سياسية أخرى لاحظنا وجه سياسي آخر للدبلوماسية الليبية

تمثل بمبادرة ليبية لوضع حل نهائي وعادل للطرفين في أن يعيشوا في دولة واحدة وهـي دولـة "إسـراطين" وبنت الدبلوماسية الليبية وجهة نظرها على الآتي عدم إمكانية قيام دولتين متجاورتين في رقعة جغرافية صغيرة لا تحتمل ذلك. فقد قدمت الدبلوماسـية الليبية الكتاب الأبيض ليعبر عن رؤيتها لحل الصراع الدائم والطويل حيث رأت بأن شروط نجاح دولة "إسراطين" أن تقوم على أساس ديمقراطي عادل ومـساواة بـين تعـدد طوائف الدولة، واحترام اختلاف العقيدة، وذلك أسوةً بدولة جـنوب أفـريقيا، ورأت أن إمكانية الاستفادة من التقدم التقني للإسرائيليين ومدى توفـر القوى البشرية التي يمكن توظيفها في تطوير تلك التقنية من قبل الفلسطينيين كفـيلة بـأن تخلـق حالة من التجانس بين الاثنين، وبناء دولة قوية في المنطقة قد تستفيد منها المنطقة العربية بشكل عام، وفي إطار استطراد النتائج لهذه الكتاب في جانـب آخـر مـن جوانب السياسة الليبية، ومن خلال تعاملها مع مختلف القضايا لاحظـنا المرونة الكاملة للسياسة الليبية في تعاملها مع قضية لوكربي، واتجاه ليبيا بالقـضية فـي اتجاه قانوني يضمن لليبيا حقها ويكسبها التأييد في مطالبها من قبل المجـتمع الدولـي بأسـره. وهذا ما حدث بالفعل من كسب ليبيا لتأييد الرأي العام العالمـي ومنظماته للخطوات التي تبنتها ليبيا في آلية تعاملها مع القضية في كونها أبـدت رغبـتها في تذليل الصعاب أمام قضاة يمكن أن يأتوا من قبل الدول الغربية الـثلاثة بالتعاون مع القضاة الليبيين في التحقيق لكشف ملابسات الموضوع، إلا أن التعـنت الغربي في بداية الأمر حال دون تحقيق المطالب الليبية، وفي نهاية الأمر انـتهت فـصول قضية لوكربي بالطريقة التي جمعت في مضمونها رضى وقبول الأطراف بها .

وفـي استنتاج آخر حول السياسة الخارجية الليبية من خلال توجيهاتها، فقد لاحظـنا توجه السياسة الخارجية الليبية منذ منتصف التسعينات وحتى عام 2003 بـشيء مـن التركيـز والاهتمام نحو القارة الأفريقية اعتقاداً منها بأن هذا المسار سـيؤمن مـسار سياسـتها الخارجـية نظراً لوجود حالة من التجانس ما بين ليبيا والفـضاء الأفريقي، وإن كانت في مجملها ليست بنفس درجة التجانس ما بين ليبيا

والفضاء العربي، حيث إن من أسباب التوجه الليبي نحو الفضاء الأفريقي هو عدم قبول ورضى ليبيا للدور العربي حيال صراعها مع الغرب، حيث رأت فيه محدودية وعدم جدية في المواقف العربية لمساندة ليبيا، حيث اعتبرت التزام العرب بالعقوبات عليها كفيل بأن يجعل الدبلوماسية الليبية تصرف نظرها واهتمامها بالعرب لتتجه نحو فضاء قد يؤمن مساحة كبيرة للمناورة من قبل الدبلوماسية الليبية، بالذات في فترة الحصار الجوي والعقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب، وقد حققت الدبلوماسية الليبية خطوات ملموسة على مستوى الفضاء الأفريقي في خلق كيانين معروفين على مستوى القارة الأفريقية والعالم الخارجي، وهما تجمع دول الساحل والصحراء "س ص"، حيث وصل عدد دول التجمع إلى ستة عشر دولة عربية وأفريقية، وهذا عمل يسجل لصالح الدبلوماسية الليبية في أفريقيا، بالإضافة إلى الخطوة الكبيرة التي تسجل لصالح الدبلوماسية الليبية وهو قيام الاتحاد الأفريقي العظيم، فهذان الإنجازان سجلا لصالح الدبلوماسية الليبية على مستوى الفضاء الأفريقي في الوقت الذي كان فيه الاهتمام الليبي بالفضاء الأفريقي يترتب عليه نتيجة عكسية في قلة الاهتمام الليبي بالفضاء العربي، وجاء ذلك واضحاً في موقف ليبيا من جامعة الدول العربية حيث كررت ليبيا رغبتها في أكثر من مناسبة للعرب بالانسحاب من جامعة الدول العربية على اعتبار أن الجامعة العربية أصبحت مؤسسة ضعيفة غير قادرة على احتواء واحتضان مشاكل الدول العربية بالذات على مستوى البيئة الخارجية .

وتأكيد ليبيا المستمر على أن الجامعة العربية لم تطور عملها وفق معاهدة الدفاع العربي المشترك، بالإضافة إلى وجود خلل بنيوي في ميثاق جامعة الدول العربية بشكل عام .

كما حاولت ليبيا في اتجاه آخر توظيف علاقاتها مع الجانب الأوروبي، خصوصاً بعد رفض الدول الأوروبية للضغوطات الأمريكية عليها بزيادة درجة العقوبات على ليبيا في مجال النفط لدرجة أن الرفض الأوروبي تمثل في إصدار قانون مناهضة المقاطعة كرد فعل أوروبي تجاه قانون "داماتو" الأمريكي الذي

حاولــت الولايات المتحدة فرضه على الشركات الأوروبية العاملة في مجال النفط الليبي، والتي يزيد رأس مال استثمارها عن 40 مليون دولار أمريكي.

وأخيــراً، وفــي نهايــة الفتــرة الزمنية التي تناولها الكتاب بالدراسة، جاء الانفــراج والــتقارب بين وجهتي النظر الأمريكية والليبية للالتقاء والتحاور بشكل مباشــر دون وســيط، وقد حدث ما شجع على ذلك بدرجة كبيرة متمثلاً في أحداث 11 ســبتمبر 2001 عندما وقع الهجوم على مبنى التجارة العالمي بنيويورك، حيث تعاطفت الدبلوماسية الليبية مع الأمريكان في محنتهم، وأعلنت عن أسفها عما لحق بالــولايات المتحدة من خسائر بشرية وغيرها، كما أبدت رغبتها في مساعدة أهالي المنكوبــين، وجاءت خطوات ليبية ملموسة في زيارة وفد ليبي عن جمعية الصداقة الليبــية الأمريكية غير الرسمية، إلا أن الدبلوماسية الليبية قد حققت تقدماً من خلال هــذه الجمعية كموقف يسجل لصالح الدبلوماسية الليبية، والتقت وجهة النظر الليبية مــع وجهــة النظر الأمريكية حول الآثار التي يمكن أن تلحق بالدول كلٍ على حد ســواء، العظمــى منها والصغرى للهجمات الإرهابية، واستفادت ليبيا من ظروف الكارثة في تحسين وجه ليبيا لدى الغرب، ولاحظنا بعد ذلك التخلي الليبي الطوعي عــن أســلحة الــدمار الشامل؛ لإيمان ليبيا بأنه ليس هناك من يمكن أن توجه إليه الضربة بهذا السلاح، كما حاولت ليبيا توجيه دعوة للدول التي تمتلك أسلحة الدمار الــشامل أن تحــذو حذو ليبيا بالتخلي عن أسلحة تهدد الجميع، ولم يعد هناك مبرر لامــتلاكها، حــيث أدت هــذه الخطوة إلى تبادل الوفود الرسمية بين الدولتين في رحلات مكوكية متكررة .

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجع العربية :

- إبراهيم العناني وآخرون: **النظام القانوني الدولي في مفترق الطرق ـ مجلس الأمن وقضية لوكربي**، مركز دراسات العالم الإسلامي، فالستا، مالطا، الطبعة الأولى، 1992م .
- إبراهيم نافع: **الفتنة الكبرى ـ عاصفة الخليج**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1993م .
- د. إبراهيم نصر الدين وآخرون: **العرب وأفريقيا ... فيما بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000م .
- أحمد إبراهيم دياب: **الاستعمار الأوروبي ـ ونتائجه على العلاقات العربية ـ الأفريقية**، مركز دراسات العالم الإسلامي، فالستا، مالطا، الطبعة الأولى، 1991م .
- أحمد الخواجه وآخرون: **الأبعاد السياسية والقانونية للأزمة الأمريكية الغربية ـ الليبية**، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1992م .
- د. أحمد حسن الرشيدي: **إحياء النظام الإقليمي العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2001م .
- أحمد رفعت السيد: **أزمة لوكربي والصراع مع الغرب في ظل المتغيرات العالمية الجديدة**، من كتاب، حقوق الإنسان: إشكالية التدويل والخصوصية، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .

- د. أحمد فتحي سرور: **نظرات في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003م .
- أحمـد محمد عاشوراكس: **ريغان قاتل الأطفال ـ ومهندس العدوان على ليبيا**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1986م .
- أسامة خالد: **المستقبل العربي في العصر الأمريكي**، مركز القادة للكتاب والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1992م .
- إسماعيل بن عمر (ابن كثير): **البداية والنهاية**، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- د. إسماعيل صبري مقلد: **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات**، الكويت، سنة 1983م .
- ــــــــــــ: **العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع**، مصر، الطبعة الثانية، 2002م .
- ــــــــــــ: **العلاقات السياسية الدولية ـ دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991م .
- د. أغار لطيف نصيف: **تحديات الانتماء القومي العربي ـ استقراء المخاطر الفكرية والأمنية**، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.
- د. السيد عوض عثمان: **العلاقات الليبية الأمريكية (1940-1992)**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، يناير 1994م .
- د. المهدي المنجرة: **الحرب الحضارية الأولى**، مكتبة الشروق، مصر، الطبعة المصرية الأولى، الطبعة العربية السابعة، 1995م .
- د. بطرس بطرس غالي: **5 سنوات في بيت من زجاج**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999م.

- د. ثامــر كامــل محمد: **تداعيات عاصفة الأبراج - الاستراتيجيات الدولية في عصر العــولمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002م.
- جمــيل مطــر، د. علــي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1999م .
- د. حامــد عمار: **من القدس يبدأ السلام**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997م .
- د. حلــيم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، 2001م .
- خليل إبراهيم حسونة: **الإرهاب الأمريكي**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1986م .
- د. رجــب بودبــوس وآخــرون: **قــضايا سياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، 2000م .
- د. ســالم حسين البرناوي: **السياسة الخارجية الليبية - دراسة نظرية - تطبيقية في المفاهــيم والأهــداف والعوامل والوسائل 1977-1997**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2000م.
- د. ســعد حقــي توفــيق: **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000م .
- د. شــربل زعــرور: نقله للعربية د. هاشم حيدر، **التعاون العربي الأفريقي عقد من التعاون بين بلدان الجنوب**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م .
- عــبد الرحمن الصالحي وآخرون: **التعاون العربي الأفريقي: الواقع الراهن وآفاق المستقبل**، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، الطبعة الأولى، 1992م .

- د. عبد السلام صالح عرفة: **التنظيم الدولي، الجامعة المفتوحة**، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1992م .
- السفير د. عبد الله الأشعل: **الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة**، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002م .
- عبد الله بلقزيز: **إشكالية الوحدة العربية**، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1991م .
- د. عبد المنعم سعيد: **العرب والنظام العالمي الجديد الخيارات المطروحة، مجلة كراسات استراتيجية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 3، مايو 1991م .
- ــــــــــــ: **أمريكا والعالم الحرب الباردة .. وما بعدها**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، يناير 2003م .
- عزام محجوب، محمد النحال: **حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي**، نشر وتوزيع مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله، تونس، 1991م.
- د. عطاء محمد صالح، د. فوزي أحمد تيم: **النظم السياسية العربية المعاصرة**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1988م.
- د. علي الدين هلال، د. نيفين مسعد: **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، فبراير 2002م .
- د. علي عودة العقابي: **العلاقات السياسية والدولية ـ دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1996م .
- د. عيد مسعود الجهني: **زلزال الخليج نظرة تأمل**، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1992م .

- فؤاد درويش: **الإرادة والقوة** .
- مجــدي أحمد حسين: **من كامب ديفيد إلى مدريد**، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1991م .
- د. محمــد المبــروك يــونس: **دور ليبــيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977م**، مطابــع الــوحدة العــربية، الزاوية، ليبيا، الطبعة الأولى، 1994م .
- محمــد شــومان: **العــرب والغرب، مقاربة ثقافية في ضوء الأزمنة الليبية - الغــربية**، مركــز دراســات العالم الإسلامي، مالطا، الطبعة الأولى، ربيع 1992م.
- د. محمد عابد الجابري: **الخطاب العربي المعاصر - دراسة تحليلية نقدية**، مركز دراســات الــوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، أكتوبر، 1999م .
- محمــود بكري: **جريمة أمريكا في الخليج: الأسرار الكاملة**. العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، يونيو، 1991م .
- ــــــــ: **عملــية الخــيمة الخضراء، أسرار المؤامرة الأمريكية على ليبيا**، مركز الفكــر العربي للدراسات والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، فبراير، 1992م.
- محمــود عــباس - أبو مازن: **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضــات**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.
- العقــيد / معمــر القذافي: **الوحدة العربية**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثالثة، 1997م .
- مهــا البــسطامي: **الستابو النووي والنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط**، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، الطبعة العربية الأولى، سنة 1992م .

- مهـا محمـد الـشبوكي: **إشـكاليات قـضية لوكربي أمام مجلس الأمن**، الدار الجماهيـرية للنـشر والـتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 2000م .
- د. مـيلود المهذبـي: **قـضية لوكربـي وأحكـام القانـون الدولي، جدلية الشرعية والمـشروعية**، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000م .
- نـداء صباغ: **محاكمة شعب**، دار الصداقة للطباعة والنشر – بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1994م .
- يحيـى أحمـد الكعكـي: **عـدم الانحياز بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .
- د. يوسـف أمـين شـاكير: **سراب طرابلس القصة الكاملة لمحاولات المخابرات الأمـريكية لاغتـيال القذافي**، أكاكس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة 2004م .
- إعـداد مجمـوعة من الباحثين: **اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنش، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ديسمبر، 1991م.
- ـــــــــــــ: **قانون القوة**، دار الشباب العربي، القاهرة، مصر، بدون ذكر طبعة، بدون ذكر السنة.
- إعـداد مجمـوعة مـن الخبراء: **اغتيال ليبيا**، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1993م .
- مجمـوعة مـن الأساتذة والشخصيات: **المثقفون المصريون وأزمة لوكربي، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، 1995م** .
- مجمـوعة مـن المفكرين: **أثر المتغيرات الدولية: رؤية مستقبلية**، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .

- ــــــــــــــ: **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، أعمال المؤتمر الدولـــي الثانـــي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بلال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1998م .
- ــــــــــــــ: **تحـديات العـالم العربـــي في ظل النظام العالمي الجديد**، مركـــز الدراســـات العربـــي ـ الأوروبـــي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1997م.
- ــــــــــــــ: **حـــال الأمة العربية** ـ المؤتمر القومي العربي التاسع الوثائق ـ القـــرارات ـ البـــيانات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس 1999م .

المجلات والدوريات

- إبراهيـــم نـــوار : **الحصار والتنمية تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان**، مجلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 60، السنة السابعة، 1997م .
- أحمـــد إبراهيم محمود: **ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة الـــسياسة الدولـــية، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 134، أكتوبر 1998م .
- د. أحمـــد الرشـــيدي: **بعـــض الجوانب القانونية لأزمة الطائرتين الأمريكية والفرنسية وعلاقة الجماهيرية الليبية بها**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 94، يونيو 1998م.
- ـــــــــــ: لوكربـــي: **الأزمـــة ... والحكـــم**، مجلسة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 1002م.

- سفير: أحمد طه محمد: **قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد**، مجلة السياسة الدولية، مركــز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 113، يوليو 1993م .
- أحمــد فــاروق عــبد العظيم، **سياسات القوة في المشروع الأمريكي للنظام الدولي**، مجلــسة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، العدد 158، أكتوبر 2004م .
- أحمــــد نــاجــــي: **الاتحاد المغاربي طموحاته وإشكالياته**، مجلة السياسية الدولية، مركــز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 111، يناير 1993م .
- د. أســامة الغزالـــي حرب، أحمد إبراهيم محمود: **خمـــسون عاماً على جامعة الدول العــربية**، مجلــة الــسياسة الدولـــية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 119، يناير 1995
- التقريـــر الاســـتراتيجي العربـــي: **أداء الجامعة العربية في ظروف الأزمة والمحنة العــربية**، مركــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1992م .
- ------------: **الــتدخل الخارجــي ضــد ليبــيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1996م.
- الــســيد يـــاســين: **التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير**، كراسات اســتراتيجية، مركــز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 14، مارس 1993م .
- بــدر حــسن شافعي: **سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينات**، مجلة السياسة الدولية، مركــز الدراســات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 140، أبريل 2000م .
- تمــيم هانـــي خــلاف: **العلاقات الأفرو ـ إسرائيلية بين الأهداف والمصالح**، مجلة

السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 2001م .

- توفيق شومان: **ليبيا والاتجاه الأفريقي**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، العدد 90-91، ديسمبر 99 - ك2، يناير 2000م .
- د. حسن أبو طالب: **مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية**، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 1995م.
- د. حمدي عبد الرحمن: **السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 2001م .
- خالد حنفي علي: **لماذا خرجت ليبيا من محور الشر**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، السنة الثامنة، العدد 88، أبريل 2002م .
- ــــــــــــــ: **الإقليمية الجديدة في أفريقيا** ـ أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والسادات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 114، أبريل 2001م.
- رانيا حسين خفاجة: **الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 150، أكتوبر 2002م، المجلد 37 .
- زايد عبيد الله مصباح: **اتحاد المغرب العربي:** الطموح والواقع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
- سامح غابي: **المبادرة الليبية الجديدة في أزمنة لوكربي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 131، يناير 1998م .

- سامية بيبرس: **قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 144، أبريل 2001م .
- صباح نعوش: **المقاطعة الاقتصادية ضد ليبيا**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، العدد 44، سبتمبر 1995م .
- عباس كاظم فتلة: **الأزمة الليبية – الغربية (لوكربي) من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 98، يونيو 1999م.
- عبد الرحمن عبد العال: **عمرو موسى وإشكالية تطوير وفعالية الجامعة العربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 146، أكتوبر 2001.
- د. عبد العاطي محمد: **التكامل العربي والوحدة العربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 121، يوليو 1995م .
- د. عبد الله الأشعل: **أزمة لوكربي من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية**، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 137، يوليو 1999م .
- ------------: **الجوانب القانونية للأزمة الليبية الغربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 159، يوليو 1992م .
- عبد الله صالح: **قضية لوكربي وتحول المواقف الغربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 134، أكتوبر 1998م .
- د. عطية حسين أفندي: **الجامعة العربية وأزمة الخليج**، مجلة السياسة الدولية، مركز

الدراســات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 104، أبريل 1991م .

- علـي إبـريك المـسماري: **جامعة العرب الرسمية متى تصبح اتحاداً شعبياً**، جملة المؤتمر، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، السنة الثانية، العدد 20، أكتوبر 2003م .
- كـــاظـم حـبيب: **حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها** – رأي للمناقشة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 146، أبريل /1991م.
- أ. كمـال شـــاتيلا: **التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها العالم العربي**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، يناير 1994م .
- مــاجـد كيابــي: **التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعــوات التغييــر في المنطقة**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 114، صيف 2003
- د. محمــد الفـــراط: **الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 114، صيف 2003.
- د. محمد سعد أبو عامود: **الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الإقليمي العربي**، مجلة الـسياسة الدولـية، مركـز الدراســات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 108، أبريل 1992م .
- محمــد عاشــور مهدي: **العلاقات العربية الإفريقية في كتاب الرواد** – دراسة تحليلية لبعض كتابات الأستاذين عبد الملك عودة وعلي مزروعي، مجلة الـبحوث والدراسات العربية، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 29، يوليو 1998م .

- محمــد عــبد الله رسلان: **تطورات الأزمة الليبية – الغربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 113، يوليو 1993م.
- د. محمــود حــسن حــسني: **العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي** – دراسة لمحددات النجاح، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 79، 1999م.
- د. مــدحت الحيالــي: **أزمـــة لوكربي – دراسة في الأسباب والتطورات والمواقف العربية**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 92، ديسمبر 1997.
- د. ميلود المهذبـــي: **دعوة إلى إصلاح جامعة الأقطار العربية**، مجلة المؤتمر، تصدر عــن المركــز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثانية، العدد 115، أبريل 2003م .
- د. ناصر منيف قلاوون: **النظام العربي ... إلى أين ؟**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، العدد 114، صيف 2003 .
- د. ياســين العيوطـــي: **أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، العدد 106، أكتوبر 1991م .

الوثــائــق

- البـــيان الأساســـي الصادر عن مؤتمر الشعب العام، في دور انعقاده لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1369 و. ر.
- توصيات وملاحظات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1428 مــيلادية، وصـــاغها مؤتمـــر الشعب العام في دور انعقاده العام السنوي للعام 1428 مــيلادية، فـــي الفترة من 19–26 شعبان الموافق من 8–15 ديسمبر 1428 ميلادية 1997م.

- قـــرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية: التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، مؤتمر الشعب العام، في دور انعقاده للعام 1403 و.ر خلال الفترة من 10 إلى 17 شعبان 1403 و.ر الموافق 22 إلى 29 نوفمبر 1994م .
- ----------------: في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1400 و.ر 1990م، والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية "مؤتمر الشعب العام" في دور انعقاده العادي السابع عشر في الفترة من 29 ذي القعدة إلى 5 من ذي الحجة 1400 و. ر الموافق 11-17 الصيف / مايو / 1991م قاعة الوفاء مدينة سرت .
- ----------------: في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1401 و.ر 1991م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المخفية، مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الثامن عشر في الفترة مـــن 12-22 ذو الحجـــة 1401 و.ر الموافق من 13-23 مايو 1992م قاعة الوفاء بمدينة سرت .
- ----------------: في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1403 و.ر 1994م أفرنجـــي والتـــي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي التاسع عشر في الفترة من 10 - 17 شعبان 1403 و.ر الموافق من 22-29 يناير 1994م، قاعة الوفاء، مدينة سرت .
- قـــرارات مؤتمـــر الـــشعب العام: في دور انعقاده الاستثنائي الثاني لعام 1399 و.ر الموافق 1990م، المنعقد بمدينة مصراته يوم 7 التمور / أكتوبر 1990م .
- مجمـــوعة القوانـــين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية: في دور انعقادها العادي لسنة 1424 ميلادية "الرسول معلم" المصاغة في مؤتمر الشعب العام، فـــي دور انعقاده العادي في الفترة من 18 إلى 24 رمضان، الموافق من 7 إلى 13 النوار / فبراير 1425 بقاعة الوفاء، سرت .

ثانياً ـ المراجع الأجنبية :

- Artd, Roberts and J. Robert Jervisi International Politics, (Harper Colins College Publishers, U.S., 4th edition, 1996).
- Charles W. Kegley, A Moltipolar Peace? Great-Power Politics in the Twentieth Century, (New York, St. Martin's Press, 1994).
- Chas W. Freeman, Arts of Power; state craft and diplomacy, (Herendon, VA, USIP Press, 1997).
- Dimtris Bournatonis and Jarrod Wiener, the united nations in the New World order, (St. Martin's Press, New York, 1996).
- Eric Morris & Alan Hoe, Terrorism: Threat and Response, (Macmillam Press, London & New York 1987).
- Gordon A. Craig and Alexander L. George, Force and state craft: Diplomatic problems of our times, (New York, Oxford university Press, 1983).
- John M. Rothgeb, Defining Power: Influence and Force in the contemporary, International system, (New York, St. Martin's Press, 1993).
- Kenneth M. Pollack, the threatening storm: the case of invading Iraq, (Random House, New York, 2002).
- Linda P. Brady, the politics of negotiation: America's Dealing with Allies, Adversaries, and Friends, (Chapill Hill, N.C, University of North (Carolina press, 1991).
- Martha Finnermore, national Interests in international society, (Ithaca, NY, Cornell University Press, 1996).
- Michael P. Sullivan, Power in contemporary International politics, (Columbia, SC. University of South Carolina Press, 1990).
- Ray S. Cline, World Power Trends and US foreign policy for the 1980's, (Boulder, Co, Westview Press, 1980).

المراجع المترجمة إلى اللغة العربية :

- باتــرمك هارمن وآخران: تعريب د. أنور مغيث، **القانون الدولي وسياسة المكيالين**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .
- بــول كينــيدي: تعــريب د. نظيــر جاهــل، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .
- بيار سالنجر، إريك لوران: **المفكرة المخفية لحرب الخليج**، دار فيشر، الطبعة الأولى، 1991م .
- جــان كريــستوف روفــين: **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة** ـ نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .
- د. س. ساكــسينا: **العقــوبات ضـــد ليبــيا والنظام العالمي الجديد**، من كتاب، حقوق الإنــسان: إشكالية التدويل والخصوصية، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995م .
- هنــري لــورانس: تــرجمة: د. عبد الحكيم الأربد، اللعبة الكبرى ـ **الشرق العربي والأطماع الدولية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، الطبعة الثانية، 1993م.
- كارل و. دويتش: ترجمة: محمود نافع، **تحليل العلاقات الدولية**، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1982م .
- ماريــك هالتر وإريك لوران: **مجانين السلام: القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين مــنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أبريل 1994م .
- صــموئيل هنتغــتون: نقله للعربية: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف **صدام الحــضارات ـ وإعــادة بــناء الــنظام العالمــي**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999م.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

تنفيـذ الطباعـة والتجهيزات الطباعية

دار قـــبـاء الـحـديـثـــة

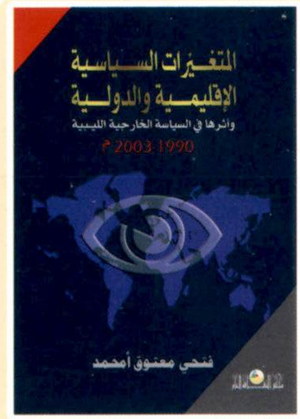
للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

جمهورية مصر العربية

16 عمارات العبور - شـارع صـلاح سـالم - مدينة نصر

تليفاكـس 02/22621365 - محمـــول 0123140315

E-mail: modern_qubaa@hotmail.com



■ يقدّم مجلس الثقافة العام للقارئ الكريم مجموعةً من إصداراته الجديدة المتنوعة ، التي تتضمن أجناسًا أدبيةً وفنيةً ، تهدف إلى دعم الكتاب ونشر المعرفة وتنمية الذائقة الجمالية وإثراء الحركة الثقافية .. آمِلاً إسهامًا جادًّا يضيف إلى الحراك الثقافي رصيدًا مميزًا وفضاءً جديدًا للمعرفة وللحياة.

مجلس الثقافة العام